E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1991/36
4 February 1991
ARABIC
Original : ENGLISH/FRENCH/SPANISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة السابعة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الاساسية في أي جزء من العالم ، مع إشارة خاصة إلى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

تقرير أعده المقرر الخاص السيد س. آموس واكو ، عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٠/٥١

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٥	١
الفصل		
الاول - أنشطة المقرر الخاص	٦ - ٢٠	٢
ألف - المشاورات	٦	٢
باء - البلاغات	٧ - ١٩	٢
جيم - جلسات الاستماع المشتركة بشأن الجنوب الافريقي	٢٠	٤
الثاني - الحالات	٢١ - ٥٦٧	٥
ألف - لمحة عامة	٢١	٥
باء - حالات البلدان	٢٢ - ٥٦٧	٥
• أفغانستان	٢٢ - ٢٤	٥
• بنغلاديش	٢٥ - ٢٨	٦
• البرازيل	٢٩ - ٦٣	٨
• بلغاريا	٦٤ - ٦٦	١٨
• بوركينا فاصو	٦٧ - ٧٠	١٨
• الكاميرون	٧١ - ٧٤	١٩
• تشاد	٧٥ - ٨٠	١٩
• شيلي	٨١	٢١
• الصين	٨٢ - ٩٩	٢٢
• كولومبيا	١٠٠ - ١٣٨	٢٩
• السلفادور	١٣٩ - ١٤٩	٤٣
• اثيوبيا	١٥٠ - ١٥٧	٤٧
• غانا	١٥٨ - ١٦٠	٤٩
• غواتيمالا	١٦١ - ١٩٣	٥٠
• هايتي	١٩٤ - ١٩٦	٦١
• هندوراس	١٩٧ - ٢٠٦	٦١
• الهند	٢٠٧ - ٢١٥	٦٥
• اندونيسيا	٢١٦ - ٢٢٧	٧٠
• ايران (جمهورية - الاسلامية)	٢٢٨ - ٢٦٨	٧٥

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثاني (تابع)			
باء - (تابع)			
•	العراق	٢٦٩ - ٢٨٩	٨٦
•	اسرائيل	٢٩٠ - ٢٩٦	٩٣
•	ملاوي	٢٩٧ - ٢٩٨	٩٦
•	مالي	٢٩٩ - ٣٠١	٩٦
•	موريتانيا	٣٠٢ - ٣٠٩	٩٧
•	المكسيك	٣١٠ - ٣٢٩	٩٩
•	المغرب	٣٣٠ - ٣٣١	١٠٦
•	ميانمار	٣٣٢ - ٣٣٦	١٠٧
•	نيبال	٣٣٧ - ٣٤١	١٠٧
•	النيجير	٣٤٢ - ٣٤٦	١٠٨
•	نيجيريا	٣٤٧ - ٣٥٥	١٠٩
•	بابوا غينيا الجديدة	٣٥٦ - ٣٥٨	١١١
•	باراغواي	٣٥٩ - ٣٦١	١١٢
•	بيرو	٣٦٢ - ٣٩٠	١١٣
•	الفلبين	٣٩١ - ٤٢٢	١٢٠
•	رومانيا	٤٢٣ - ٤٣١	١٢٢
•	السنغال	٤٣٢ - ٤٣٣	١٢٤
•	الصومال	٤٣٤ - ٤٣٩	١٢٤
•	جنوب افريقيا	٤٤٠ - ٤٦٤	١٢٧
•	سري لانكا	٤٦٥ - ٤٨٤	١٤٥
•	السودان	٤٨٥ - ٤٩٣	١٥٣
•	سورينام	٤٩٤ - ٤٩٥	١٥٨
•	الجمهورية العربية السورية	٤٩٦ - ٤٩٨	١٥٨
•	تونس	٤٩٩ - ٥٠٠	١٥٩
•	تركيا	٥٠١ - ٥٠٤	١٥٩
•	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٥٠٥ - ٥١٣	١٦٣
•	الولايات المتحدة الامريكية	٥١٤ - ٥٢٠	١٦٥
•	فنزويلا	٥٢١ - ٥٣٧	١٦٧
•	يوغوسلافيا	٥٣٨ - ٥٦٤	١٧٣
•	زائير	٥٦٥ - ٥٦٧	١٨٠

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثالث -	الإطار القانوني والتحليلي الذي تنفذ في إطاره ولاية المقرر الخاص	٥٦٨ - ٥٧٥	١٨٣
الرابع -	استنتاجات وتوصيات	٥٧٦ - ٥٩٩	١٨٦
	ألف - استنتاجات	٥٧٦ - ٥٩٦	١٨٦
	باء - توصيات	٥٩٧ - ٥٩٩	١٩١

المرفق

مبادئ أساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ١٩٣

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٠/٥١ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٩٠ المعنون "حالات الإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي" . وهذا هو تاسع تقرير يقدمه المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان بشأن هذا الموضوع .

٢ - وفي التقارير الثمانية المقدمة من المقرر الخاص (E/CN.4/1983/16 وAdd.1 ، وE/CN.4/1984/29 ، وE/CN.4/1985/17 ، وE/CN.4/1986/21 ، وE/CN.4/1987/20 ، وE/CN.4/1988/22 وAdd.1 وAdd.2 ، وE/CN.4/1989/25 ، وE/CN.4/1990/22 وAdd.1) ، تناول المقرر الخاص ودرس شتى جوانب ظاهرة الإعدام بإجراءات موجزة ، بما في ذلك المسائل القانونية والنظرية .

٣ - ويبدأ هذا التقرير في الفصل الأول بموجز للأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص على مدى العام الماضي . ويصف الفصل الثاني حالات في بلدان محددة استند فيها المقرر الخاص إلى ولايته: وفي القسم باء منه ، يصف المقرر الخاص النداءات العاجلة والبلاغات الأخرى التي أحيلت إلى الحكومات مع أي ردود أو ملاحظات وردت منها . ويأمل المقرر الخاص أن يكون قد عرض صورة شاملة للحالة في كل بلد .

٤ - ويوضح المقرر الخاص في الفصل الثالث الإطار القانوني والتحليلي الذي نفذ فيه ولايته . وأخيراً ، يعرض المقرر الخاص استنتاجاته في الفصل الرابع ، مركّزاً على اربع مسائل: (١) التهديدات بالقتل ، (٢) وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز ، (٣) وحالات إعدام بعد محاكمة أو إجراءات قضائية غير ملائمة ، (٤) وحالات اعدام خارج نطاق القانون في سياق حالات الصراع الداخلي .

٥ - ويختتم المقرر الخاص تقريره استناداً إلى تحليله للمعلومات الواردة ، بعدد من التوصيات تستهدف مستقبلاً ضماناً أكثر فعالية لاحترام الصكوك الدولية والمعايير التي تشير إليها ولايته .

أولا - أنشطة المقرر الخاص

ألف - المشاورات

٦ - زار المقرر الخاص مركز حقوق الانسان ، مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، في تموز/يوليه وتشرين الأول/اكتوبر - وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، لإجراء مشاورات مع الأمانة ، كما قام بزيارة أخرى للمركز في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، لوضع تقريره في صورته النهائية .

باء - البلاغات

١ - المعلومات الواردة

٧ - تلقى المقرر الخاص في أثناء ولايته الحالية بلاغات تشتمل على معلومات بشأن حالات إعدام باجراءات موجزة أو إعدام تعسفي من حكومات ومنظمات غير حكومية وأفراد . وقد إزداد عدد البلاغات عاماً بعد آخر .

٨ - فقد وردت معلومات ذات طبيعة عامة من حكومات باكستان ، وبروني دار السلام ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، ورواندا ، ورومانيا ، وسري لانكا ، والسلفادور ، والصين ، وكوبا ، وكولومبيا . وكينيا ، وموريتانيا ، وميانمار ، ويوغوسلافيا .

٩ - ووردت معلومات ذات طبيعة عامة و/أو عن ادعاءات محددة بحدوث حالات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي من المنظمات غير حكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: منظمة العفو الدولية ، ولجنة الحقوقيين الاندية ، وحركة مناهضة الفصل العنصري ، واتحاد المحامين العرب ، ولجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي ، والرابطة الدولية للمحامين الديموقراطيين ، ولجنة الحقوقيين الدوليين ، واللجنة الدولية للمشتغلين بالمهن الصحية ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، والصندوق الدولي للدفاع والعونة لجنوب افريقيا ، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ، والاتحاد الدولي لرابطات "أرض البشر" ، والرابطة الدولية لحقوق الإنسان ، ومنظمة الصحفيين الدولية . و"باكس كريستي" - الحركة الكاثوليكية الدولية للسلم . و"باكس رومانا" - الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية ، والمجلس الاقليمي لحقوق الإنسان في آسيا ، واتحاد الحقوقيين العرب ، والاتحاد النسائي الدولي .

١٠ - كما وردت معلومات عن ادعاءات بحدوث حالات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي من عدد من المنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية والمحلية ، ومن مجموعات وأفراد في شتى أنحاء العالم .

٢ - ادعاءات بشأن حالات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي

١١ - أرسل المقرر الخاص ، في أثناء ولايته ، برقيات ورسائل إلى الحكومات عن ادعاءات بشأن حالات وشيكة أو فعلية من الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في بلدانها .

١٢ - وردا على برقيات المقرر الخاص ورسائله ، زودته بعض الحكومات بمعلومات وملاحظات تتعلق بالادعاءات . ومن أجل إعداد هذا التقرير في الوقت المحدد ، اضطر المقرر الخاص إلى أن يترك ردود الحكومات التي تلقاها بعد ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ إلى تقريره القادم .

(أ) مناشدات عاجلة

١٣ - استجابة من المقرر الخاص للمعلومات التي تشتمل على ادعاءات بشأن حالات وشيكة أو مهدد بها لإعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي ، والتي ظهر من الوهلة الأولى أنها ذات صلة بولايته ، وجه المقرر الخاص ٦٤ رسالة عاجلة بالبرق إلى ٣٥ حكومة ينادي فيها بحماية الحكومة لحق الأفراد المعنيين في الحياة راجياً إرسال معلومات بشأن تلك الادعاءات . وهذه الحكومات هي: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واثيوبيا ، واسرائيل ، وأفغانستان ، واندونيسيا ، وايران (جمهورية - الاسلامية) ، والبرازيل ، وبلغاريا ، وبيرو ، وجنوب افريقيا ، ورومانيا ، وسري لانكا ، والسلفادور ، والسودان ، والصين ، والعراق ، وغواتيمالا ، والفلبين ، وكولومبيا ، والمكسيك ، ونيبال ، ونيجيريا ، والهند ، وهندوراس ، والولايات المتحدة الأمريكية .

١٤ - ووردت ردود من الحكومات التالية: اسرائيل ، واندونيسيا ، وايران (جمهورية - الاسلامية) ، والبرازيل ، وبيرو ، ورومانيا ، والسودان ، والصين ، والعراق ، وغواتيمالا ، والفلبين ، وكولومبيا ، والمكسيك ، والهند ، والولايات المتحدة الأمريكية .

١٥ - كما وردت من الحكومات الست التالية ردود تتعلق بالبرقيات التي أرسلها المقرر الخاص خلال عام ١٩٨٩: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والبرازيل ، وسري لانكا ، والسودان ، والصين ، والمكسيك .

١٦ - ويرد في الفصل الثاني موجز لهذه الرسائل والردود الواردة عليها ، أما النصوص الكاملة فهي متاحة للاطلاع عليها في ملفات الأمانة .

(ب) طلب معلومات عن ادعاءات بشأن حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي

١٧ - أرسل المقرر الخاص كذلك ٦١ رسالة إلى ٤٥ حكومة تتعلق بادعاءات بحدوث حالات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي في بلدانها . وفيما يلي هذه البلدان: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واثيوبيا ، واسرائيل ، واندونيسيا ، وايران (جمهورية - الاسلامية) ، وبابوا غينيا الجديدة ، وباراغواي ، والبرازيل ، وبنغلاديش ، وبوركينا فاصو ، وبيرو ، وتركيا ، وتشاد ، وتونس ، وجنوب افريقيا ، والجمهورية العربية السورية ، وزائير ، وسري لانكا ، والسلفادور ، والسنغال ، والسودان ، وسورينام ، والصومال ، والصين ، والعراق ، وغانا ، وغواتيمالا ، والفلبين ، وفنزويلا ، والكاميرون ، وكولومبيا ، ومالي ، والمغرب ، والمكسيك ، وملاوي ، وموريتانيا ، وميانمار ، ونيبال ، والنيجر ، ونيجيريا ، وهايتي ، والهند ، وهندوراس ، ويوغوسلافيا .

١٨ - وقد وردت ردود من الحكومات التالية: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واثيوبيا ، واندونيسيا ، وبابوا غينيا الجديدة ، والبرازيل ، وبنغلاديش ، وبوركينا فاصو ، وبيرو ، وتركيا ، وسري لانكا ، والعراق ، والفلبين ، والمكسيك ، وملاوي ، وموريتانيا ، وهندوراس ، ويوغوسلافيا .

١٩ - كما وردت ردود من الحكومات العشر التالية بشأن الإدعاءات التي أحالها المقرر الخاص خلال عام ١٩٨٩: اندونيسيا ، والبرازيل ، وسري لانكا ، وشيلي ، والفلبين ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، ويوغوسلافيا .

جيم - جلسات الاستماع المشتركة بشأن الجنوب الافريقي

٢٠ - انضم المقرر الخاص إلى فريق الخبراء العامل المخصص المعني بالجنوب الافريقي لحضور جلسات استماع عقدت في لندن بالمملكة المتحدة في الفترة من ٣٠ إلى ٣٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وترد في الفقرات (٤٥٤ وما بعدها) من الفرع باء من الفصل الثاني ، المعلومات التي تم الحصول عليها في جلسات الاستماع المشتركة .

ثانيا - الحالات

ألف - لمحة عامة

٣١ - تتضمن المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص في أثناء ولايته الحالية ادعاءات بحدوث حالات إعدام أو وفاة ربما تكون قد حدثت في غيبة الضمانات التي تستهدف حماية الحق في الحياة والمجسَّدة في صكوك دولية شتى ، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد ٤ و٦ و٧ و٩ و١٤ و١٥) ، والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ، ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، والضمانات التي تكفل حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام ، وهي الضمانات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٨٤/٥٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ ، و"المنع والتقصي الفعالان لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة" على نحو ما اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٨٩/٦٥ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ .

باء - حالات البلدان

أفغانستان

٣٢ - في ٧ أيار/مايو ١٩٩٠ أرسلت برقية إلى حكومة أفغانستان تتعلق بسيد حمزة ، ابن سيد محبوب ، الذي قيل إن محكمة عسكرية خاصة حكمت عليه بالإعدام في نيسان/ابريل - أيار/مايو ١٩٨٨ لتورطه المزعوم في مواجهة مسلحة مع الحكومة . وقيل إن الأحكام التي تصدرها المحكمة الثورية الخاصة لا يعاد النظر فيها قضائيا ، وأعرب عن القلق من أن تنفيذ حكم الإعدام فيه قد يكون وشيكاً .

٣٣ - وأشار المقرر الخاص في ندائه للحكومة إلى المادتين ٦ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الذي من أطرافه أفغانستان ، وكذلك إلى الضمانات ٥ و٦ من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٥٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ المعنون "الضمانات التي تكفل حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام" ، وناشدها أن تبذل كل جهد ممكن لضمان حق سيد حمزة في الحياة ، وطالب بمعلومات عن القضية المذكورة أعلاه ، ولا سيما عن سير الاجراءات القانونية التي حُكم بموجبها على هذا الشخص بالاعدام .

٣٤ - ولم يرد رد من حكومة أفغانستان حتى وقت إعداد هذا التقرير .

بنغلاديش

٣٥ - وجهت رسالة في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ إلى حكومة بنغلاديش تحيل الادعاءات بأنه في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ توفي عدد من الأشخاص في الحجز لدى الشرطة نتيجة للتعذيب . وقيل إنه يندر أن تجري السلطات تحقيقات نزيهة وأن تهماً جنائية وجهت إلى رجال قوات الأمن .

٣٦ - وتلقى المقرر الخاص معلومات عن ادعاءات بحدوث وفيات أثناء الاحتجاز كما يلي:

(أ) في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، في مقاطعة جيسور ، توفي شهيد الاسلام في مستشفى المقاطعة بعد ادخاله عنبر الطوارئ ، وقيل إن شرطة كوتوالي ، بمقاطعة جيسور ألقت القبض عليه في منزله في قرية "بارابيل دانجا" في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وإن وكيل مفتش شرطة ورجال شرطة آخرون عذّبوه في مركز شرطة مقاطعة كوتوالي قبل نقله إلى المستشفى . وبناء على تقرير عن فحص الجثة تبين أن الوفاة حدثت نتيجة "الجروح واصابات في مختلف أجزاء الجسم" ؛

(ب) وفي ٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، في مقاطعة جيسور ، توفي وازد علي في مركز شرطة كوتوالي نتيجة للتعذيب . ويفيد توضيح رسمي بأنه انتحر حينما كان في الحجز بمركز الشرطة ؛

(ج) وفي أواخر حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، القي القبض على شخص يدعى حفاظ الدين ، من قرية لادواكوندا ، بمقاطعة دامراي ، واحتجز في مركز شرطة دامراي ، حيث قام وكيل مفتش شرطة بتعذيبه خلال الاستجواب . وتوفي حفاظ الدين في مستشفى كلية طب داكا بعد ذلك بشهر . وقيل إن تحقيقاً قضائياً أجري في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، ولكن النتيجة لم تعلن بعد ؛

(د) وفي حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، القي القبض على خوكا ميا ، من قرية موكودابور ، من أعمال كاهارول ، مع بضعة أشخاص آخرين ، واحتجز في مركز شرطة كاهارول حيث توفي نتيجة للتعذيب . وقيل إن ثمانية من رجال الشرطة وجهت إليهم تهمة الاعتداء والقتل أمام محكمة كاهارول الجزئية . ولكن نتيجة المحاكمة لم تكن قد عرفت عند تلقي الإدعاءات ؛

(هـ) وفي ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، توفي كوماريش غوش في مستشفى كوشتيا سادار ، في قرية كوشتيا ، بمقاطعة كوشتيا . وبناء على التقرير الوارد ، ألقى جنديان من الشرطة وحارس ليلي القبض عليه وأوسعوه ضرباً في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٨ وهو في طريقه إلى المنزل عائداً من فندق حيث كان يعمل ، ثم ضرب وركل مرة أخرى في مركز الشرطة المحلي قبل اقتياده إلى مركز الشرطة الرئيسي . ولم تعلن نتيجة فحص الجثة الذي أجري في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ . ووفقا للشرطة ، توفي كوماريش غوش من جراء ضرب الحارس له ضرباً مبرحاً ثم هرب الحارس واختفى عن الأنظار .

٣٧ - ورد رد في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ من حكومة بنغلاديش على رسالة المقرر الخاص المذكورة أعلاه مؤداه أن الإدعاءات لا أساس لها . وعرض الرد تقرير الحكومة عن كل حالة:

(أ) شهيد الاسلام: اعتقل المتوفي شهيد الاسلام في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٩ على ذمة قضية جنائية لحيازته أسلحة (مسدسات) بصورة غير قانونية . وأثناء الاحتجاز ، أبلغ شهيد الاسلام الموظفين القائمين بإنفاذ القانون بأنه يعاني من داء السل منذ مدة ، وعليه أُرسل إلى المستشفى في جيسور للعلاج وقد توفي في المستشفى في ٣ حزيران/يونيه . وقد أيد والده وشقيقه هذه الحقيقة . وجاء في التقرير الطبي أن فحص الجثة أنه "لم تكن هناك اصابات أو جروح على الجثة" . وقدم التقرير إلى الموظف القضائي فأيد صحته . ومع أنه لم يكن هناك دليل على سوء سلوك فاروق الاسلام ، ضابط الشرطة ، وأنه نقل من مركز شرطة كوتوالي بقرار من إدارة الشرطة ؛

(ب) حفاظ الدين: القي القبض عليه بتهمة القتل في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وحاول الهروب أثناء فترة القبض ، ولكن الجمهور الغاضب أمسك به . ونتيجة للعنف لحقت به اصابات . وقد أرسله وكيل مفتش الشرطة إلى المستشفى الفرعي في ١ تموز/يوليه ١٩٨٩ للعلاج . وأوصى المسؤول الطبي بنقل حفاظ الدين إلى مستشفى كلية طب داكا للعلاج . وقد أفرج عنه بكفالة بناء على طلب مكتوب تقدم به والده ، وتوفي في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ وهو في رعاية وعناية والده وأقربائه المقربين ؛

(ج) خوكا ميا: وقع حادث سطو على منزل السيد حافظ الدين في موكاندابور ، من أعمال كاهارول ، وبناء على معلومات سرية تلقاها رجال الشرطة بعد ذلك بعدة أيام ، اعتقلوه في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، في خوكا ميا مع ستة آخرين . وعامل رجال الشرطة المتهمين بخشونة وقسوة بمن فيهم خوكا ميا . ونظراً لأن خوكا ميا كان يعاني من ارتفاع في الضغط ، فإنه لم يكن بحالة صحية جيدة ، وحُوّل إلى مستشفى كاهارول للعلاج . وفي ٧ حزيران/يونيه ، نقل من جديد إلى مستشفى مقاطعة ديناجيور للعلاج . وتوفي في ٩ حزيران/يونيه في المستشفى وهو تحت العلاج ورُفع تقرير بالحادث إلى سلطات الشرطة العليا التي بادرت في الحال إلى وقف جميع موظفي الشرطة وتسريحهم - خمسة ضباط وثمانية آخرين - من الخدمة وأجرت تحقيقاً قضائياً بموجب الباب ١٧٦ من قانون العقوبات . وما زالت القضية قيد التحقيق أمام النيابة ؛

(د) وازد علي: القي القبض على وازد علي بتهم السطو . وأثناء القبض عليه ، ثارت ثائرة الجمهور ووقعت أعمال العنف مما أوقع بوازد علي اصابات ، وتوفي بعد أيام قليلة من تحويله إلى مستشفى جيسور للعلاج ؛

(هـ) كوماريش غوش: أمسك غوغاء غاضبون بكوماريش غوش المتهم بالسرقة ، في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٨ فأصيب السيد غوش بجراح وأرسل إلى مستشفى كوشتيا سادار للعلاج في اليوم نفسه . وتوفي في ١٧ تموز/يوليه في المستشفى . ولقد اختفى المتهم المشتبه في اعتدائه على السيد غوش منذ ذلك الحين .

٢٨ - لقد قيل إن التفسيرات المذكورة أعلاه ستبيّن بوضوح انه لم يمت أحد في الحجز نتيجة للتعذيب . وقيل كذلك إنه على الرغم من أفضل النوايا والتزام الحكومة ، هناك حالات لا سبيل إلى تجنبها ، تنشأ نتيجة لمشاعر جمهور غاضب إزاء المجرمين ، وخاصة في بلد نامٍ ، حيث يسفر الفقر في كثير من الأحيان عن توترات اجتماعية مصحوبة بعنف وعنف مضاد . وستحاول الحكومة قدر استطاعتها نشر الوعي بحقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية بين مواطنيها الذين كثير منهم أميون .

البرازيل

٢٩ - في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أُرسلت برقية إلى حكومة البرازيل تتعلق بقسيسين يعملان في جنوب ولاية بارا أُدّعي بأنهما هددا بالموت . وتفيد المعلومات الواردة بأن الأب روبرت فاليكورت ، وهو قسيس فرنسي بأبرشية نوفا فارابا ، قد تلقى تهديداً في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ من أمين الأشغال العامة ببلدية مارابا ، بأنه سيقتل بحلول نهاية العام . والأب باولو جوانيل ، وهو قسيس آخر ، ومنسق اللجنة العقارية الكنسية لإقليم ماربا ، قد أُدّعي أنه غادر المنطقة مؤقتا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بعد اغتيال نائب الولاية في بارا . وقيل إنه تحت تهديدات بالموت بسبب الجهود التي يبذلها لمحاكمة المسؤولين عن مقتل رجل بالغ من العمر ٤٢ عاماً وابنه البالغ من العمر ثلاثة أعوام في نزاع على الأرض في غويانيسيا في بارا ، في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ . وقد ادعي أيضاً أن كثيراً من هؤلاء المدرجة أسماؤهم في "قوائم الموت" التي أعدها ملاك الأراضي ، قد قتلوا فيما بعد ، دون أن تتخذ السلطات خطوات للتحقيق في التهديدات بالقتل أو حماية من يواجهون تهديدات بالقتل . وقيل إن كثيراً من عمليات القتل هذه قد ارتكبت بموافقة السلطات المحلية . وهناك أمثلة على عمليات قتل من هذا القبيل ارتكبت مؤخراً وأدعي أنها تشمل ، ألْتنير كارفالهو ، البالغ من العمر ٣١ عاماً ، وهو تحد زعماء النقابات العمالية من مزرعة بيكيا ، في مارابا الذي قتل رمياً بالرصاص في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٠ ومزارعا يدعى دومينجوس ، قتل رمياً بالرصاص في نيسان/ابريل ١٩٩٠ في مزرعة جانوايا ، في بلدية كوريونوبوليس .

٣٠ - إن المقرر الخاص ، وقد أحاط علماً في هذا الصدد بموقف حكومة البرازيل المعبَّر عنه في رسائلها السابقة الموجهة إليه . والقائل بأن الحالات التي يشترك فيها موظفون حكوميون هي وحدها التي تعتبر حالات إعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي يكرر رأيه في هذا الشأن أن الدولة هي المسؤول الأول عن ضمان حماية الحق في الحياة لمن يعيشون في ظل اختصاصها ، بكل وسيلة ممكنة . ولذلك ، ناشد الحكومة أن تتخذ كل التدابير اللازمة لحماية سلامة الأشخاص المعنيين ، وطلب تزويده بمعلومات عن التدابير التي اتخذت لحماية القسيسين المذكورين أعلاه ، وكذلك عن التحقيق الذي أجرته السلطات في هاتين الحالتين .

٣١ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة البرازيل تتعلق بأربعة أشخاص أدعي أنهم تلقوا تهديدات بالقتل منذ آذار/مارس ١٩٩٠ ، في شابوري ، بولاية آكري . وقيل إنهم: ايلزامار منديش وجوزيه الفيس منديش نيتو ، أرملة وشقيق فرانشيسكو منديش على التوالي ؛ وجورس غوميش بنهيرو ، رئيس نقابة عمال شابوري الريفيين ؛ وفرانشيسكو دي أسيش مونتيرو دي اوليفيرا ، رئيس الجمعية التعاونية لمستخرجي المطاط في شابوري .

٣٢ - وتفيد المعلومات الواردة بأنه قد وُجهت إلى شخصين تهمة قتل فرانشيسكو منديش وإنهما ينتظران المحاكمة أمام هيئة المحلفين المقرر أن تجري في شابوري في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . ولقد دعي أن عدد التهديدات الموجهة ضد الأشخاص الأربعة المذكورين أعلاه وغيرهم بمن فيهم الشهود والمحلفون المحتمل أن يشتركوا في المحاكمة قد ازداد منذ آذار/مارس ١٩٩٠ عندما وصل أقارب الأشخاص المتهمين إلى شابوري .

٣٣ - وأشار المقرر الخاص كذلك إلى المعلومات التي تلقاها بشأن النقابيين من مدن عديدة في ولاية آكري ، بما فيها برازيليا ، وشابوري ، وريو برانكو ، الذين تلقوا تهديدات بالقتل للمحاولة التي تقوم بها نقابة العمال الريفيين لمنع إزالة الاحراج في المناطق الموضوعة ، بموجب مرسوم ، تحت حماية حكومية خاصة . وقد أحيلت أسماء تسعة أشخاص من بين النقابيين العماليين الذين تلقوا تهديدات بالقتل .

٣٤ - وفي هذا الصدد أكد المقرر الخاص ، أن الدولة عليها المسؤولية الأساسية عن تأمين الحق في الحياة بكل وسيلة ممكنة للأشخاص الخاضعين لولايتها ، وناشد حكومة البرازيل أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية سلامة الأشخاص المعنيين ، وطلب تزويده بمعلومات عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية الأشخاص المذكورين أعلاه وكذلك عن التحقيق الذي أجرته السلطات المختصة في هذا الشأن .

٣٥ - وفي ٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة البرازيل تحيل إليها المعلومات التالية:

(أ) في خلال السنة الماضية قتل عدة أشخاص في حوادث يبدو فيها تورط قوات الشرطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وقد ذكرت الحالة التالية:

'١' في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، اقتاد خمسة ضباط شرطة ، فرانشيسكو إكليودو بيزيرا دا سيلفا ، البالغ من العمر ٢٤ عاماً ، وشقيقه فرانشيسكو هيرمينيو بيزيرا ، البالغ من العمر ٢١ عاماً ، ويعملان في استخراج المطاط من الشجر ، في مانويل أوربانو ، بولاية آكرى ، إلى السجن . وقد اقتادهما ضباط الشرطة في قارب في نهر بوروس ؛

ومنذ ذلك الحين لم يظهر لهما أي أثر . وقيل إن الشرطة قدمت تفسيرات متناقضة ، منها أن الرجلين انتحرا بالقاء نفسيهما في النهر ، ثم قيل فيما بعد إن القارب انقلب وأن الرجلين ماتا غرقاً ، على أن شهوداً قالوا إنهم شاهدوا ضباط الشرطة وهم يجذفون في النهر في القارب الذي زُعم انه فقد . وقيل إن شاهداً آخر ذكر أنه شاهد جثة طافية في النهر . وقيل إن السلطات بدأت تحقيقات بواسطة الشرطة المدنية والشرطة العسكرية في الحادث المزعوم وما يتصل به من إدعاءات عن سوء المعاملة من قبل الشرطة ، ولكن نتيجة التحقيقات لم تعلن ؛

(ب) قتل أشخاص عديدون أو هددوا بالقتل من قبل رجال مسلحين بالمسدسات استأجرهم أصحاب الأراضي مع تستر السلطات المحلية عليهم . ولم تتخذ السلطات تدابير فعالة لحماية حياة من تلقوا التهديد أو للقبض على الجناة ، وأيدت الشرطة المحلية أنشطة الجماعات المعروفة "بالمنصفين" أو تساهلت إزاءها إلى حد أن هذه الجماعات تستخدم مركبات الشرطة الرسمية في عملياتها . وأوردت أمثلة عديدة عن حالات من هذا القبيل فيما يلي:

'١' في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٠ في ريو ماريا ، بولاية بارا ، قام أربعة رجال مسلحون بملابسهم المدنية مدعين انهم ينتمون إلى الشرطة الاتحادية ، باختطاف ثلاثة أخوة هم ، اورلاندو كانوتو بيريرا البالغ من العمر ٢٥ عاماً ، وجوزيه كانوتو اوليفيرا البالغ من العمر ٢٧ عاماً ، وباولو كانوتو اوليفيرا البالغ من العمر ١٩ عاماً . وبعد أن قيدت ايديهم ، سيقوا لمسافة ٦٠ كيلومتراً شمالي ريو ماريا . ثم اطلق المختطفون النار عليهم ، فأصابوا اورلاندو كانوتو بيريرا ، الذي نجح في الهروب ، وقتلوا على الفور جوزيه كانوتو اوليفيرا وباولو كانوتو اوليفيرا اللذين عثر على جثتيهما في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وقبل الحادث المذكور آنفاً ، قتل في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ كذلك في ريو ماريا . بولاية بارا ، كل من براش انتونيو دي اوليفيرا ، ورونار رافائيل سنتورا ، بالطريقة نفسها بعد أن اختطفهما رجال مسلحون يستخدمون السيارة ذاتها .

'٢' وفي ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وفي فيلا اليس في دياديما ، وهي بلدة في ضواحي ساو باولو ، أوقفت جماعة من الرجال المسلحين المرتدين ملابس مدنية مارشيللو روزا دي أوليفيرا البالغ من العمر ١٧ عاماً ، وأردوه قتيلاً رمياً بالرصاص مع شقيقه الأكبر ماركوش روزا دي أوليفيرا البالغ من العمر ١٨ عاماً . وبعد ساعة واحدة في اليوم ذاته ، وعلى بعد أربعة كيلومترات من المكان الذي وقعت فيه عمليات القتل المذكورة أعلاه ، أرغمت جماعة قوامها أربعة أو خمسة رجال كلاً

من الكسندر دي أوليفيرا ، البالغ من العمر ٢١ عاماً ، واندريه دي أوليفيرا ، البالغ من العمر ١٨ عاماً ، ومارشيللو غونشالفو دي أوليفيرا ، البالغ من العمر ١٥ عاماً ، واوشمار زاجو فيلهو ، البالغ من العمر ١٥ عاماً ، وايميليانو فيجويريدو دي سوزا ، البالغ من العمر ٢١ عاماً ، وأديلسون دوش سانتوش ، على الانبطاح أرضا على وجوههم وأطلقوا عليهم الرصاص ، فقتل خمسة منهم على الفور ، وأصيب أديلسون دوش سانتوش بجراح خطيرة ؛

١٣١ وفي ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، في سانتا فو ، بالقرب من مارابا بولاية باري ، اطلق رجلان مرتديان ملابس مدنية النار على سباشتياو فرانشيسكو دا سيلفا ، البالغ من العمر ٥١ عاماً ، وزعيم نقابة العمال الريفيين في مارابا ، خارج منزله فأردياه قتيلاً . وكان دا سيلفا قد لعب دوراً هاماً في الدفاع عن حقوق جماعة قوامها ٨٥ من أسر الفلاحين في البقاء بالأرض داخل فازندا دونرادا ، وكانت الوكالة العقارية الحكومية (إنكرا) ، قد أذنت لهذه الأسر بالبقاء في الأرض التي تقدم ذكرها . وقد اقتاد رجال الشرطة مدير الفازيندا دونرادا إلى الحجز واستجوبوه عن عملية القتل ، ولكن نتيجة التحقيق الذي أجراه رجال الشرطة المحليون لم تعرف .

٣٦ - وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة البرازيل تتعلق بريموندو باروش دي أوليفيرا ، وهو فلاح ، والأب مارتن موراي ، قس أبرشية كولينياش ، الذي هدّد بالموت في ولاية توكاتينش . وتفيد المعلومات بأنه ادعى بأن صاحب أرض محلياً اتهم بقتل شقيق ريموندو باروش دي أوليفيرا ، جوزيه ، في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، قد قال علناً إنه سيقتل الرجلين . ومع أن صاحب الأرض قيل إنه اعترف بقتل جوزيه دي أوليفيرا وبأنه هدد فلاحين آخرين ، فقد أفرج عنه من الحجز وقيل إنه يتجول بحرية في المنطقة وقيل إن الأب مارتن موراي قد هدده بالقتل رجل مسلح وجاويش من الشرطة العسكرية للمساعدة والنصح اللذين أسداهما للفلاحين بشأن نزاع على الأرض .

٣٧ - وأضاف المقرر الخاص أنه منذ نيسان/ابريل ١٩٩٠ دأب رجال مسلحون ، يُدّعى أن صاحب الأرض المذكور أعلاه ، قد تعاقد معهم ، على تهديد جماعة ريموندو باروش دي أوليفيرا في حي غواراي ، بسبب نزاع على الأرض قضت فيه محكمة استئناف الولاية لصالح الفلاحين . وبالرغم من الشكاوى المرسلة إلى السلطات المحلية فيما يتعلق بهذه التهديدات ، لم تتخذ إجراءات ، فيما يبدو ، لمنع اعتداءات أخرى على الفلاحين .

٣٨ - وقد ناشد المقرر الخاص في هذا الصدد ، حكومة البرازيل أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية سلامة الأشخاص المعنيين وطلب تزويده بمعلومات عن التدابير التي اتخذتها الحكومة . وكذلك عن التحقيق الذي أجرته السلطات المختصة في هذا الشأن .

٣٩ - وفي ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أرسلت برقية إلى حكومة البرازيل تتعلق بجوسيمار بورجيش دا سيلفا ، البالغ من العمر ١٨ عاماً ، الذي قيل إنه ألقي القبض عليه في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ موظفان ينتميان إلى الشرطة المدنية في ايباتنغا ، بولاية ميناس غيرايش . وكان قد اتهم بالسرقة ولكنه نفى التهمة عن نفسه ، الأمر الذي أدى كما زُعم إلى معاملته معاملة قاسية . وقد أفرج عنه في اليوم التالي ، ولكن هذين الموظفين ادعش انهما ما فتئا يهددان بقتله منذ الإفراج عنه .

٤٠ - وفي هذا الصدد ، ناشد المقرر الخاص ، الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية جوسيمار دا سيلفا ، وطلب تزويده بأي معلومات عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لحمايته ، ولا سيما ، عن التحقيق الذي أجرته السلطات في هذه الحالة .

٤١ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وجهت رسالة إلى حكومة البرازيل تحيل إليها الادعاءات التالية:

(أ) لقد قيل إن دراسة أجراها مؤخراً المعهد البرازيلي للتحليل الاجتماعي والاقتصادي ، قد أماطت اللثام عن أن فرق الموت مسؤولة عن معظم حالات الوفاة التي اتسمت بالعنف وذهب ضحيتها ٤٥٧ طفلاً أو مراهقاً قتلوا في ثلاث مدن برازيلية عام ١٩٨٩ . وفي نيسان/ابريل ١٩٩٠ قيل إن دائرة شرطة ريو دي جانيرو أقرت بأن نصف أعضاء فرقة الموت المتعرف عليها في المدينة من ضباط الشرطة . كما قيل إن أعضاء الشرطة قتلوا أثناء الخدمة رمياً بالرصاص وبإجراءات موجزة ، أشخاصا يرتاب في ارتكابهم جرائم تافهة ، أغلبهم أطفال أو من مراهقي الشوارع المعدمين . وقيل أيضا انه خلال فترة إلى ٤٥ يوماً حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، سجلت ٣٧ حادثة قتل ارتكبها أفرقة الأمن الأهلية التي سمت نفسها "المنصفين" ، وذلك في منطقة "ABCD" في سان باولو . وفي ويسيفي سجلت ١٤٤ حالة قتل على يد فرقة الموت في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٠ . والأمثلة التالية توضح الادعاءات الواردة:

'١' في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وجدت جثتا سيموني أمارال سيركيرا ، البالغ من العمر ١٧ عاماً وديزني ايروين رودريغي ، البالغ من العمر ١٨ عاماً ، وعليها علامات تعذيب عند طرف منطقة قفراء في ضواحي نوفا فريبورغو ، بولاية ريو دي جانيرو ، بعد أن اختطفهم خمسة

رجال بملابس مدنية ، عرف فيما بعد أن أربعة منهم أعضاء في الشرطة العسكرية . وقيل إن دعاوى جنائية رفعت ضد اثنين من ضباط الشرطة العسكرية ، ولكن ادعي أن المحاكمة لا ينتظر اجراؤها قبل عام ١٩٩١ ؛

'٣' وفي شباط/فبراير ١٩٨٨ ، وفي بلدة الاخصاص كورتو اوتيو ، في دوكي دي كاكشياس ، بولاية ريو دي جانيرو ، اختطف مسلحان ادعيا بأنهما من رجال الشرطة شقيقين مراهقين هما الدينير كالشيتو منديش ، وماغيو فرناندو منديش من بيتهما ، وقد عثر عليهما مقتولين بالرصاص صباح اليوم التالي . وادّعي أن الشرطة كانت عازفة عن التصرف وبطيئة الحركة ، مع أن والدتهما اتصلت بالشرطة عقب الاختطاف مباشرة . وقتل شقيقهما ايفاندرو سيرجيو منديش ، البالغ من العمر ١٩ عاما ، رميا بالرصاص ، وادّعى انه متورط في اطلاق الرصاص على ضابط شرطة عسكرية ؛

'٣' وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وفي ساو باولو ، قتل ضابطان من الشرطة العسكرية ، رمياً بالرصاص ، مارسيلوش دومينغوش دي جيسوش ، البالغ من العمر ١٩ عاماً ، في المترو . ومع انه قيل إن ضابط الشرطة قد ادعى أن القتيل لمس حزامه بطريقة تدل على انه يحاول الوصول إلى المسدس ، فإن الصبيان الذين كانوا معه أثناء عملية القتل ، ادّعوا أن أحد ضابطي الشرطة العسكرية دخل عربة المترو وهو يطلق الرصاص من مسدسه وأن مارسيلوش دومينغوش دي جيسوش اصيب برصاصة في رأسه ؛

'٤' وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٠ ، في ساو باولو ، قتل تشاي دا سيلفا فيريري ، البالغ من العمر ١٤ عاماً ، برصاصة في رأسه ، عندما أطلقت الشرطة النار من سيارة دورية بدون علامات كانت تطارد سيارة تقل تشاي دا سيلفا فيريري وأصدقاءه ، وتوفي في المستشفى بعد ذلك بثلاث ساعات ؛

'٥' وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٠ ، في ريو دي جانيرو ، قُتلت أدريانا سيريش زاغو بورنيش ، البالغة من العمر ١٧ عاما ، برصاص ضابط شرطة بينما كانت راكبة على سرج اضافي وراء قائد دراجة نارية . وقيل إنه عندما لم يتوقف قائد الدراجة النارية عند اشارة ضابط الشرطة ، سحب الاخير مسدسه وصوّب واطلق النار ، فأصاب ادريانا في الظهر ؛

'٦' وفي ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، في بليم ، بولاية بارا ، توفي جيربمباس دي سوزاسانتوش ، البالغ من العمر ١٧ عاماً ، وهو اصم وأبكم ومتخلف عقلياً ، في المستشفى بعد أن تبين انه يعاني من تشنجات . وادعى أن الشرطة العسكرية في مواتا ، بولاية تارا ، كانت قد ألقت القبض عليه قبل ذلك بشهر وعذبته بصدمات كهربائية في مركز للشرطة للاشتباه في عضويته بعصابة من الشباب تنهب الحوانيت المحلية والمتاجر ؛

'٧' وفي أيار/مايو ١٩٩٠ ، في منطقة ساو باولو الكبرى ، قتل سبعة شباب على يد من يسمون أنفسهم "المنصفين" . وفيما يلي أسماء السبعة: مارشيللو روزا دي أوليفيرا ، وماركوش روزا دي أوليفيرا ، والشاندر دي أوليفيرا ، وأندريه دي أوليفيرا ، ومارشيللو غونشالفو دي أوليفيرا ، وأوشمار زاجو فيلهو ، وايميليانو فيغيريدو دي سوزا ؛

(ب) وفي ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ قتل رجلان مسلحان مأجوران ماريو دافيش البالغ من العمر ١٩ عاما ، ودامياو منديش ، البالغ من العمر ٣٩ عاما ، وهما من هنود الماكوشي من جيبويا مالوكا ، بقرية سانتا كروز ، بولاية رورايما . بينما كانا يرعيان قطيعا من الخنازير . وقيل إن مجتمع الماكوشي حذر السلطات قبل عملية القتل من أن رجالا مسلحين دأبوا على تهديد الهنود بالعنف ، ولكن السلطات لم تتخذ أي إجراء . وقد ادعي أنه خلال السنوات الماضية ، كان هنود الماكوشي يتعرضون للمضايقة والتهديد والضرب من جانب الشرطة ومستخدمي أحد ملاك الأرض بسبب منازعات على الأراضي .

٤٢ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، أرسلت برقية إلى حكومة البرازيل تتعلق بمانويل بريرا دا سلفا ، مدير اتحاد عمال استخراج المطاط وصفار الملاك والعمال الريفيين (سينباسا) ، في ريو برانكو وغيره من زعماء عمال استخراج المطاط في ولاية آكري ، الذين كانوا باستمرار يتلقون تهديدات بالقتل تكشفت مع اقتراب محاكمة رجلين متهمين بقتل شيكو منديش زعيم عمال استخراج المطاط ، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

٤٣ - ووفقا للمعلومات الواردة ، ما زال مانويل بيريرا دا سيلفا يتلقى تهديدات منذ تموز/يوليه ١٩٩٠ لدوره القيادي في محاولة لمنع أصحاب مزرعة كبيرة وقاطعي الأخشاب من إزالة أحراج منطقة مخصصة لاستخراج المطاط في فيجويرا وحولها بالقرب من ريو برانكو . وقيل إنه رفضت طلبات للحماية قدمت إلى مكتب الحاكم ووزير الدولة لشؤون الأمن العام على أساس أنه ليس هناك دليل على ارتكاب أي جريمة . وقيل كذلك إن مانويل بيريرا دا سيلفا اختبأ في ريو برانكو بعد أن أبلغ في منتصف أيلول/سبتمبر الشرطة الاتحادية عن التهديدات .

٤٤ - كما أشار المقرر الخاص إلى المعلومات التي وردت إليه ومؤداها أن وولمر دو ناشيميينتو ، منسق الحركة الوطنية لأطفال الشوارع في ريو ، وطفليه ، آنا تيريزا دو ناشيميينتو ، البالغة من العمر عامين ، وولمر دو ناشيميينتو فيلهو ، البالغ من العمر ٣ أعوام يتلقون منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ تهديدات بالقتل . وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، قيل إن رجلا مجهولا بملابس مدنية اقترب منه في شارع دوكي دي كازياس ووضع مسدسا في ظهره منذرا إياه بأن يوقف أنشطته لمصلحة أطفال الشوارع وأن يتوقف عن التنديد بعمليات قتل الصغار التي ترتكبها فرق الموت في منطقة ريو دي

جانيرو الكبرى . وقيل كذلك إن أنشطة فرق الموت يؤيدها أو يشارك فيها رجال الشرطة المحليون ، وأن السلطات المحلية وسلطات الولاية متراخية في التحقيق في الجرائم التي يشتبه أن فرق الموت قد ارتكبتها وفي ملاحقتها قضائيا .

٤٥ - وفي هذا الصدد ، وجه المقرر الخاص نداء إلى حكومة البرازيل لاتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية سلامة الأشخاص المعنيين وطلب تزويده بمعلومات عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية الأشخاص المذكورين أعلاه وكذلك عن التحقيقات التي أجرتها السلطات المختصة في هذه الحالات .

٤٦ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وإلحاقا بالبلاغ المذكور أعلاه ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة البرازيل تفيد أنه وفقا للمعلومات الواردة ، تكثفت التهديدات بالقتل الموجهة إلى زعماء عمال استخراج المطاط في ولاية آكري ، بما فيها التهديدات ضد أوزمارينو امانشيو رودريغش ، وجوزيه بيريرا دا سيلفا ، وابراو دوش سانتوش كاردوشو وامارياندو شيميدون ، وذلك نتيجة لاقتراب موعد محاكمة المتهمين باغتيال شيكو منديش ، زعيم عمال استخراج المطاط ، المقرر أن تبدأ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وفي حالة أوشمارينو امانشيو رودريغش ، رئيس اتحاد العمال الريفيين في برازيليا وأمين المجلس الوطني لعمال استخراج المطاط ، الذي يتلقى التهديدات بالقتل منذ أكثر من عام ، فقد قيل إن سلطات الولاية رفضت دفع التكاليف اليومية للحرس من الشرطة المكلفين بحمايته .

٤٧ - وفي هذا الصدد ، كرر المقرر الخاص نداءه إلى حكومة البرازيل بأن تتخذ كافة التدابير اللازمة لحماية الأشخاص المذكورين أعلاه ، وطلب تزويده بمعلومات عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية الأشخاص المعنيين وكذلك عن التحقيق الذي أجرته السلطات في هذه الحالات .

٤٨ - في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة البرازيل على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، (راجع E/CN.4/1990/22 ، الفقرات من ٤٣ إلى ٤٦) عن الحالات المعنية .

٤٩ - ووفقا للرد ، ما زالت تلك الادعاءات قيد نظر السلطات البرازيلية المختصة . وكرر الرد القول بأن الحكومة تدرك أنه بالرغم من صحة الادعاءات ، وبدون المساس بالنتائج التي توصلت إليها السلطات البرازيلية ، تعتبر أن حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي ، هي فقط الحالات التي تحدث فيها مشاركة فعلية من جانب موظف حكومي .

٥٠ - وفي ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة البرازيل على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، يفيد بأنه بالنسبة إلى حالة السيد ديمندو باروش دي اوليفيرا ، والأب مارتن موراي ، اللذين تلقيا تهديدات بالموت في بلدة غواراي ، بولاية توكاتينش ، بعث وزير العدل برسالة إلى وكيل الوزارة لشؤون الأمن العام بولاية توكاتينش ، يدعوه فيها إلى اتخاذ تدابير عاجلة لضمان حماية هذين الفردين وسلامة جسديهما .

٥١ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة البرازيل على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ تفيد بأن الحالات المحالة قد استرعي إليها انتباه السلطات البرازيلية .

٥٢ - وفيما يتعلق بحالة شيمون سيركيرا امارال ، البالغ من العمر ١٧ عاما ، أفاد الرد بأن رجال الشرطة العسكرية الأربعة المتورطين في عملية قتلها قد قدموا إلى المحاكمة ، كلا على انفراد ، فحكم على اثنين منهما بالسجن مدة ٣,٥ سنة و٣,٥ سنة .

٥٣ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ورد رد آخر من حكومة البرازيل على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وبرقيته المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، يشير بصفة خاصة إلى حالات مقتل القصر ، أو هؤلاء العاملين من أجل حمايتهم . وذكرت الرسالة أنه في حالة وولمر دو ناشيمنتو ، منسق الحركة الوطنية لأطفال الشوارع وأسرته ، فقد طلب إلى وزارة العدل وسلطات ولاية ريو دو جانيرو أن توفر الحماية له ولأسرته .

٥٤ - وذكر أيضا أنه في أعقاب الدورة الاستثنائية للمجلس البرازيلي للدفاع عن حقوق الإنسان المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، تشكلت لجنة كلفت بأن تقوم في غضون ٣٠ يوما بدراسة واقتراح السبل الكفيلة بتحسين إدماج وتنسيق أنشطة الهيئات الحكومية الرسمية والكيانات غير الحكومية بغية اتخاذ تدابير ملموسة لمقاومة العنف ضد القصر البرازيليين .

٥٥ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة البرازيل على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، بشأن تهديدات القتل المزعومة التي تلقاها أعضاء اتحاد عمال استخراج المطاط ، في ريو برانكو ، بولاية آكري ، وهم مانويل بيريرا دا سيلفاج ، وأوشمارينو أمانشيو رودريغيش ، وجوزيه بيريرا دا سيلفا ، وأبراو دوش سانتوش كاردوشو ، وأماريلدو شيميدون . وذكر أن وزير العلاقات الخارجية طلب إلى وزارة العدل تزويده بمعلومات واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة من جانب الحكومة الفيدرالية لضمان حمايتهم .

٥٦ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة البرازيل على برقيتي المقرر الخاص المؤرختين في ١٦ و٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، بالإضافة إلى المعلومات المحالة من الحكومة ، يفيد بأن وزارة العدل طلبت من السلطات المختصة في ولاية آكري تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذت لضمان السلامة الجسدية لأعضاء اتحاد عمال استخراج المطاط الذين ادعي أنهم تحت التهديد بالقتل واتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية لهم .

٥٧ - وفي اليوم نفسه ، ورد رد آخر من حكومة البرازيل على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ تحيل فيه معلومات عن الحالتين الواردتين في تلك الرسالة .

٥٨ - ووفقا للرد ، أجرى مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان تحقيقات في جميع الحالات ، وطلب في الوقت نفسه من جميع حكام الولايات وغيرهم من السلطات ، توفير معلومات عن أي تحقيقات تجرى على صعيد الولاية في هذه الحالات .

٥٩ - وفيما يتعلق بحالة جيرمياس دو سوزا سانتوش ، قال أمين الأمن العام في ولاية بارا إن التحقيقات التي أجرتها الشرطة المدنية للولاية قد أقامت الدليل على أن ادعاءات الموت نتيجة للتعذيب من جانب رجال الشرطة العسكرية في موانا ، بولاية بارا ، لا أساس لها من الصحة .

٦٠ - وفيما يتعلق بحالتي ماريو ديفيس وداميانو منديش ، وهم من الماكوشي السكان الأصليين في جيوبيرا ، بولاية رورايما ، فقد ذكر أن المؤسسة الوطنية للهنود قد أكدت الادعاءات وأن الحالة قيد التحقيق من جانب الشرطة الاتحادية .

٦١ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ورد رد آخر من حكومة البرازيل على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ تحيل فيه معلومات تتعلق بالجهود التي بذلتها سلطات ولاية آكري لحماية حياة أوشمارينو امانشيو رودريغيش ، أمين المجلس الوطني لعمال استخراج المطاط .

٦٢ - وذكر أن سلطات برازيليا قد طلبت إلى السيد رودريغيش أن يجري محادثات حول التدابير الخاصة بحماية حياته ، ولكنه غادر الإقليم بدون إخطار السلطات . وقد صدرت تعليمات إلى رجال الشرطة بالبحث عنه بغية التوصل إلى تفاهم معه يتعلق بأمنه .

٦٣ - كما قيل إن وزارة العدل قد طلبت ثانية إلى سلطات ولاية آكري اتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية السيد رودريغيش .

بلغاريا

٦٤ - في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة بلغاريا تتعلق بأشخاص يدعون إلين مادزاروف ، وآلتسيك تشاكاروف ، وسافا جورجيي الذين ادعي أن محكمة بلغاريا العليا أصدرت حكما بإعدامهم في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٨ . لاشتراكهم في تفجيرات قنابل في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ نجم عنها وفاة ثمانية أشخاص والذين ادعي أنه لم يسمح لهم بالاستئناف لدى محكمة أعلى ضد إدانتهم أو الأحكام الصادرة ضدهم .

٦٥ - وبعد أن تلقى المقرر الخاص معلومات جديدة تفيد بأن الأشخاص الثلاثة المذكورة أسماؤهم أعلاه قد يواجهون تنفيذا وشيكا للحكم بإعدامهم ، أشار إلى برقيته السابقة المؤرخة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٨ التي تتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه ، وأعرب عن قلقه على حياتهم ، وناشد الحكومة أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لحماية حقهم في الحياة . وأشار كذلك إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الذي من أطرافه بلغاريا ، ولا سيما الفقرة ٥ من المادة ١٤ من العهد التي تنص على أن "لكل شخص أدين بجريمة حق اللجوء ، وفقا للقانون ، إلى محكمة أعلى" ، وطالب بأي معلومات عن تلك الحالات .

٦٦ - وعند إعداد هذا التقرير ، لم يكن رد قد ورد من حكومة بلغاريا .

بوركينا فاصو

٦٧ - في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة بوركينا فاصو تحيل الادعاءات بأنه عقب محاولة انقلاب في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، تم إعدام أربعة أشخاص بإجراءات موجزة لاتهامهم بأنهم قادة مؤامرة الانقلاب . وفيما يلي أسماء الأربعة: كوماندر جان - بابتيست لينغاني ، وزير الدفاع الشعبي والأمن ، والكابتن هنري زونغو النائب الأول لرئيس الجبهة الشعبية ، والكابتن كونداب ، رئيس دائرة الإرسال العسكرية ، والجاويش نينغني معاون الكوماندر لينغاني .

٦٨ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ،. وجهت رسالة أخرى إلى حكومة بوركينا فاصو تحيل ادعاءات بأنه في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ توفي غييوم سيسوما ، وهو مدرس بجامعة اواغادوغو ومدير معهد التنمية الريفية في بوركينا فاصو ، نتيجة للتعذيب في سجن غير معترف به ، بعد إلقاء القبض عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . وقيل إن غييوم سيسوما من بين فريق قوامه ٣١ عضوا ألقي القبض عليهم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بصدد ادعاء بمؤامرة ضد الحكومة . ومع أنه قيل إن الحكومة ادعت بأن أربعة ، منهم غييوم سيسوما ، قد هربوا من السجن ، ادعت تقارير غير رسمية بأن جثة سيسوما لم يحملها موظفو الأمن إلى مستشفى في اواغادوغو في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ولكنها نقلت إلى مبنى "مجلس الوفاق" في العاصمة .

٦٩ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة بوركينا فاسو على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، يفيد بأن هدف من قاموا بالانقلاب في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ هو قلب الإجماع الوطني الذي تحقق منذ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ وإعاقة نظام البلد الدستوري . وذكر كذلك أن الكوماندر لينغاني والكابتن هنري زونغو ، بدلا من الإعراب عن آرائهما المعارضة ، لجآ إلى عملية عسكرية لم تلق نجاحا .

٧٠ - وذكر كذلك أنه فيما يتعلق بالجيش ، تناولت محكمة عسكرية مختصة القضية وأنها أصدرت أحكامها بالإعدام التي نفذت في نهاية الأمر .

الكاميرون

٧١ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة الكاميرون تحيل ادعاءات بأنه في سنوات سابقة ، توفي عدة سجناء نتيجة للظروف القاسية في مستشفى ياوندي المركزي ، مثل سوء التغذية والحرمان من العلاج الطبي .

٧٢ - وأشار المقرر الخاص إلى المعلومات التي وردت ومؤداها أن الكابتن مادام دوغو أبو بكر والمساعد باغوري ، اللذين سجن كلاهما بصدد محاولة انقلاب في عام ١٩٨٤ ، قد توفيا في سجن انكوندنفوي بعد سوء معاملة وما تلاها من الحرمان من العلاج الطبي . وادعي أن جثتيهما لم تعادا إلى عائلتيهما .

٧٣ - كما أحال المقرر الخاص ادعاءات بأن ثلاثة أشخاص ، هم هياسينثي إيبوديه ، وريموند مينغا ، وديدييه أونانا ، قد حكمت عليهم المحكمة العسكرية بالإعدام بتهمة محاولة قتل وسرقة مقترنة بظرف مشدد . وقيل إن تاريخ إدانتهم مجهول . ولم تعترف المحاكم العسكرية بحق الاستئناف أمام محكمة أعلى .

٧٤ - وعند إعداد هذا التقرير لم يكن رد قد ورد من حكومة الكاميرون .

تشاد

٧٥ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة تشاد تحيل ادعاءات بأنه خلال الأعوام الثمانية المنصرمة توفي عدد كبير من السجناء كانوا قد اتهموا بمقاومة الحكومة في الحجز نتيجة للتعذيب وسوء التغذية والافتقار إلى العناية الصحية والطبية أو أنهم أعدموا سرا بدون إجراءات قانونية .

٧٦ - وأورد المقرر الخاص الحالات التالية:

(أ) صالح جازا ، وهو صحفي ألقي القبض عليه في حزيران/يونيه ١٩٨٧ واحتجز في معسكر الشهداء ، توفي في أوائل ١٩٨٨ في الحجز في موقع آخر نتيجة لسوء المعاملة ؛

(ب) أصيلة ابراهيم ، التي توفيت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ نتيجة لإجهاض قيل إنه نتيجة تعرضها لتعذيب أثناء احتجازها في دائرة التوثيق والأمن في ندجامينة ؛

(ج) بشاره تشايبو ، نائب المدير السابق لدائرة التوثيق والأمن ، الذي كان قد هرب من البلد في أواخر ١٩٨٦ ، وأعدم بدون محاكمة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ بعد ١٠ أيام من إعادته قهرا إلى البلد من توغو .

٧٧ - كما ادعي أنه عقب قيام ضباط الجيش في زاغاوا بمحاولة انقلاب في نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، قتلت قوات الحكومة قرويين من زاغاوا بإجراءات موجزة ، أثناء عمليات عسكرية ففي الجزء الشمالي - الشرقي من البلد . وادعي كذلك أن ١٠٠ عضو من مجتمع زاغاوا قد ألقي القبض عليهم أثناء هذه العمليات ، وأن عددا من الأشخاص أعدموا سرا وبدون أي إجراءات قانونية بعد اعتقالهم بوقت قصير .

٧٨ - كما قيل إنه في نفس الجزء الشمالي - الشرقي من البلد ، حيث نشطت جماعات المعارضة المسلحة المنتمية إلى جبهة إنقاذ تشاد ، وبخاصة منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، قتلت قوات حكومية مدنيين وجنودا حكوميين في آذار/مارس - ونيسان/أبريل ١٩٩٠ ، في مناطق الحدود القريبة من السودان .

٧٩ - وقد وصف المقرر الخاص الحوادث التالية:

(أ) في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠ ، عندما استعادت القوات الحكومية بلدتي بهائي وتاين من قوات المتمردين ، أعدمت القوات الحكومية كثيرا من عدة مئات من جنود كانوا قد أسروا ثم تركوا عندما تقهقرت قوات المتمردين ، وذلك للادعاء بأنهم استسلموا بدون قتال ؛

(ب) وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ ، وفي بلدة كوتوم بالسودان ، أعدمت قوات حكومية سبعة رجال جرحى للاشتباه في أنهم أعضاء في قوات المتمردين ، وذلك في ساحة المستشفى التي كان يعالج فيها الرجال السبعة ؛

(ج) وفي حوالي ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، وفي بلدة إيريبا ، أعدم ٣٤ من المدنيين بإجراءات موجزة ، بعد أن استعادت القوات الحكومية البلدة من قوات المتمردين . ومن بين الذين أعدموا تاكي حسين ونورا ماركولي شقيقتي زوجة إدريس ديبي ، زعيم الجبهة الديمقراطية لإنقاذ تشاد ، وتايلي جاموس وفاطمة هارون وهما شقيقة وابنة شقيقة حسن جاموس ، وهو زعيم من زاغاوا قتل في نيسان/أبريل ١٩٨٩ ؛ ومحمد هارون عيسى وحسين زكريا .

٨٠ - وعند إعداد هذا التقرير لم يكن قد ورد بعد رد من حكومة تشاد .

شيلي

٨١ - في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة شيلي على رسالتي المقرر الخاص المؤرختين في ٢٤ تموز/يوليه و٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ (انظر على التوالي الفقرتين ٧٦ و٧٧ من E/CN.4/1990/22) يحيل المعلومات التالية عن الحالات المقدمة:

(أ) أنطونيو أوفييدو ساندوفال كارس: في يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ في الساعة ٩ مساء تقريبا ، وفي زاوية شارعي سانتا روزا وفينانشيو ليفا ، أطلق ركاب حافلة مجهولون النار على جماعة من الأشخاص متجمعين حول حاجز ونار موقدة عند تقاطع الشارعين ، فأصابت إحدى الطلقات أنطونيو أوفييدو كارس في رأسه . ونقل إلى مستشفى سوتيرو دل ريو حيث توفي في الساعة ٩ صباح يوم ٣١ آب/أغسطس . ونظرا للظروف ، أودع مركز شرطة "لابينتاخا" العسكرية الحادي والاربعون (كارابينيروس) تقريرا عن الحادث لدى محكمة الجنايات الحادية عشرة في سان ميغيل وباشرت التحقيقات . ونتيجة لذلك ، وضع سائق الحافلة التي أطلقت منها الأعيرة النارية التي قتلت ساندوفال كارس ، تحت تصرف المحكمة المذكورة أعلاه . وحتى الآن لم يتسن التعرف على الأشخاص الذين أطلقوا الأعيرة النارية . وعليه ، فإن الرواية التي وردت إلى المقرر الخاص لا تتطابق مع الحقائق الفعلية للحالة ، حيث أنه لم يكن رجال الشرطة متواجدين في مسرح الحادث ؛

(ب) انريك ابيلاردو موراغا مونيوس: في الساعة ٤/٣٠ تقريبا من صباح يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، كان عريف من مديرية الشرطة العسكرية العامة ضحية لسرقة ارتكبها ماريانو أنطونيو ايسبيوزا مونيوس ، الذي انتزع الساعة من رسغ يده اليسرى . وقد أطلق العريف عيارين في الهواء ليوقف اللص ، ونجح في احتجازه . وقد صرخ المحتجز طالبا النجدة ، فخرجت جماعة من منزل قريب واعتدوا على رجل الشرطة الذي عرّف نفسه بأنه "كارابينيرو" وأطلق عيارات نارية في الهواء عبثا في محاولة لردع المعتدين عليه . ونظرا للتهديد الجسدي الفوري الواقع عليه ، عاد فأطلق النار دفاعا عن نفسه ، فأصاب أنريك ابيلاردو موراغا مونيوس الذي توفي في الحال . وتتولى محكمة الجنايات الثامنة عشرة التحقيق في ظروف موت السيد موراغا مونيوس . ووصلت القضية إلى مرحلة ما قبل المحاكمة ؛

(ج) خايمي كيلان كابيساس: في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، توجه ثلاثة من جنود الشرطة العسكرية (الكارابينيروس) إلى مستوطنة ايستريبيا دي شيلي ، في منطقة بلدية بوداويل استجابة لرسالة لاسلكية من مركز الشرطة المحلية . وعند وصولهم وجدوا جثة خايمي انطونيو كيلان كابيساس الذي توفي متأثرا بجرح في رقبته من جراء رصاصة استقرت في جسمه . وما زالت هوية الشخص الذي أطلق النار مجهولة . ولم يكن جنود الشرطة متواجدين عندما وقع الحادث كما ادعي في رسالة المقرر الخاص ؛

(د) غييرمو يوخينيو رودريغس سوليس: في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ جرت مناوشة مسلحة أمام رقم ٣٦٩ ، شارع مانويل رودريغس في سانتياغو ، بين جماعتين من الأشخاص من بين أفراد أحديهما رودريغس سوليس ، الذي توفي من جراح أحدثتها أعيرة نارية في صدره وبطنه ، وعندما أبلغ رجال الشرطة بالحادث ، بادروا على الفور بإبلاغه إلى المحكمة العسكرية الثانية في سانتياغو في التاريخ نفسه ؛

(هـ) خورخي خيرمان مالدونادو فيلاسكويس: في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، كان جنديان من الشرطة العسكرية من مركز شرطة "بابلو سيلفا بيسارو" المحلية يقومان بدورية في مستوطنة "نويفو أمانيسر" ، حيث كان التوتر عاليا بصفة خاصة . وعندما اتجها نحو مجموعة من أشخاص ، بدأوا في إلقاء الحجارة عليهما وهم يفرون ، فطاردهم جنديا الشرطة العسكرية ولكنهما لم يستطيعا الإمساك بهم . وفي أعقاب ذلك ، توجه الجنديان ، بناء على أوامر من وحدة تغطي القطاع ، إلى منزل حيث وجدا خورخي خيرمان مالدونادو فيلاسكويس يعاني من جرح من رصاصة . وقد توفي السيد مالدونادو فيلاسكويس أثناء نقله إلى المستشفى . وأدى هذا الحادث إلى تقديم شكوى لمحكمة سانتياغو العسكرية تدعي أن جنديي الشرطة العسكرية استخدما عنفا لا داعي له . بيد أنه ثبت أن الجنديين لم يستخدما في أي وقت أسلحتهما النارية ، ولكن لم يتسن حتى الآن تحديد الشخص المسؤول عن الجريمة . وقد أدلى الشرطيان المذكوران بأقوالهما في إطار الإجراءات أمام دائرة النيابة العسكرية الرابعة . ولم يقم دليل على تورطهما ؛

(و) خيكار نغمي: في الساعة ٣١/٤٠ مساء ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ اتجه جنود شرطة من وحدة سيارة الدورية اللاسلكية رقم ٤٦٦ ، بناء على أوامر من جاويش مركز الدورية اللاسلكية رقم ٣٠ للتحقيق في طلقات نارية في مجموعة منازل تقع بين شارعي بولنيس والاميدا برناردو أوهيغنز فوجدوا شخصا راقدا على ظهره على الرصيف . وقد تبين من بطاقة الهوية الموجودة على الجثة اسم خيكار انطونيو نغمي كريستي . وكان هناك ١٨ جرحا من جراء أعيرة نارية في أجزاء مختلفة من الجسم . وتفيد معلومات فرقة مقاومة القتل التابعة لدائرة الشرطة الشيلية أن ١٣ جرحا قد أحدثتها رصاصات من عيار ٧,٦٥ ميلليمتر ، أما الجروح الباقية فهي "ثقوب خروج" نفس الرصاصات ، التي كانت سبب الموت . وعثر على منشورات جاء فيها "لخيانة النضال الثوري والشعب البورجوازي الأصغر" بالقرب من الجثة التي كانت ملابسها تحتوي على وثائق عديدة تخطر الضحية باجتماعات جماعته السياسية . وطبقا لذلك قامت محطة الشرطة المركزية الثالثة بإبلاغ حادث القتل بالرصاص إلى المحكمة الجنائية الرابعة في سانتياغو التي تجري تحقيقا في الحالة . ولكن ضباط الدورية اللاسلكية الذين توجهوا إلى مسرح الجريمة أبلغوا فقط عن موت نغمي كريستي وبعدم وجود أشخاص آخرين في مسرح الجريمة . وعليه ليس لدى جنود الشرطة العسكرية دليل على أن المباني المحيطة كانت تحت سيطرة رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية ، كما ادعي في الرسالة التي بعث بها المقرر الخاص ؛

(ز) سلفادور فيدل كوتيفو اهومادا: في الساعة ٢٢/٣٠ من مساء ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، توجه رجال الشرطة العسكرية إلى تقاطع توكابل في اريكا حيث كانت جماعة قوامها ١٠ أفراد يرسمون شعارات الحزب الشيوعي بالطلاء . وعندما وصلوا إلى المكان ، لاذ هؤلاء الأشخاص بالفرار بينما فتحت جماعة مجهولة الهوية النار على رجال الشرطة من الجزء الأعلى من التقاطع ، فردّ الجنود على النار بإطلاق النيران على المعتدين دفاعا عن النفس ولكنهم لم يصيبوهم . ونتيجة لهذا الحادث ، أصيب جاويش من مركز شرطة اريكا العسكرية الثالثة بجروح طلقات بالغة . ثم قامت امرأة تبلغ من العمر ٢٣ عاما بنقل سلفادور فيدل كوتيفو أهومادو البالغ من العمر ٢٦ عاما إلى وحدة طوارئ محلية . وكان صدر السيد سلفادور فيدل قد أصيب بجرح غائر توفي من جرائه في المستشفى . وقد تأكد أن سلفادور فيدل وشقيقتيه كانوا يرسمون الشعارات المذكورة أعلاه عندما أطلقت النار عليهم ، حسب أقوالهم ، عندما لاذوا بالفرار من جنود الشرطة العسكرية ، من شاحنة نصف نقل بنية اللون كانت تمر في تلك اللحظة . وقد أصيب الأخ بإحدى العيارات النارية ؛

(ح) اديسون فريدي بالما كورونادو: توفي هذا الشخص في الساعة ٢٠/٣٠ تقريبا من مساء ٣٠ آب/أغسطس في شارع غريسيا عند تقاطع ايكتينوس ، أثناء مظاهرة في الشارع ، نتيجة لطلقات نارية أطلقها مدنيون مجهولون من عربة خاصة . وكانت الشكوى المسجلة في دائرة النيابة العسكرية الرابعة موجهة ضد أشخاص مسؤولين ، ولم توجه أي تهمة ضد جنود الشرطة العسكرية فيما يتعلق بالجريمة . وكان الحادث يتصل بمحاولة حشد من الناس اقتحام منزل محلي ، وعندما وصل رجال الشرطة العسكرية إلى المكان ، تلقوا مجرد شكوى من أن شخصا قتل نتيجة للحادث . وعليه ، فإن الادعاء الوارد في رسالة المقرر الخاص بأن الشخص المذكور "قد أصيب بجراح قاتلة من ضابط شرطة" لا تمثل تعبيرا حقيقيا عن الحقائق .

الصين

٨٣ - في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة الصين يشير فيها إلى برقيته المؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ (انظر الفقرتين ٦٨ و٦٩ من الوثيقة E/CN.4/1990/22) وإلى رسالته المؤرخة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ (انظر الفقرتين ٨٣ و٨٤ من الوثيقة E/CN.4/1990/22) ، اللتين ذكر فيهما حالة شخص يدعى لوبسانغ تينزين ، الذي أبلغ أنه أُلقي القبض عليه فيما يتصل بقتل شرطي صيني أثناء المظاهرة التي حدثت يوم ٥ آذار/مارس ١٩٨٨ ، والذي قيل إنه حكم عليه بالإعدام بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، مع وقف التنفيذ لمدة سنتين .

٨٣ - وحيث أن فترة وقف التنفيذ ومدتها سنتان انتهت في ٥ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أي بعد سنتين من جريمته المزعومة ، تلقى المقرر الخاص تعبيرات عن مشاعر القلق من أن لوبسانغ تينزين ربما يواجه إعداما وشيكا . كما كرر نداءه السابق إلى الحكومة لكي تتخذ جميع التدابير لحماية حق لوبسانغ تينزين في الحياة ، نظرا للمزاعم التي مفادها أنه قبل وأثناء المحاكمة لم تتوفر للمدعي عليه الضمانات الرامية إلى تأكيد حقوقه بما في ذلك حق افتراض البراءة إلى أن يثبت الجرم عليه ، والحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة محايدة ، والحق في أن يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه ، والحق في أن يستجوب شهود الاثبات بنفسه أو عن طريق غيره .

٨٤ - وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة الصين فيما يتعلق بثلاثة من أبناء التبت ، هم ميغمار تاشي ، وداما ودوندوب تسيرينغ ، حكمت عليهم محكمة الشعب الوسيطة لمدينة لهاسا بالإعدام بتاريخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ "لتنظيم مشروع هرب من السجن بطريقة مخططة" ، حسبما ورد في إعلان رسمي أذيع يوم ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠ . كما أبلغ أنه بينما أوقف تنفيذ حكم الإعدام على دوندوب سيرينغ لمدة سنتين ، فإن الحكمين الصادرين على الشخصين الآخرين كانا بالإعدام فورا ، وأن المادتين ٩٦ و١٠٣ من القانون الجنائي الصيني تنصان على أنه يجوز الحكم بالإعدام على كل من يرتكب جريمة مضادة للثورة بتنظيم الفرار من السجن عندما يكون الضرر الذي لحق بالدولة جسيما بوجه خاص ، ولا سيما عندما تكون الظروف بغيضة .

٨٥ - وطبقا للادعاءات التي تلقاها المقرر الخاص ، فإن اجراءات الدعوى في المحكمة لم تكفل حقوق المدعى عليهم على النحو المنصوص عليه في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، على الرغم من أن الاجراءات الجنائية الصينية ربما تكون قد اتُبعت بدقة . وتتضمن تلك الحقوق: الحق في محاكمة منصفة وعلنية أمام محكمة مختصة مستقلة محايدة منشأة بحكم القانون ، والحق في الاستعانة بمحام ، والحق في استجواب شهود الإثبات بنفسه أو عن طريق غيره ، وفي استدعاء شهود النفي واستجوابهم بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاثبات ، والحق في ألا يُكره على الشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بذنب ، والحق في أن تعيد النظر في قرار إدانته وفي العقاب الذي حكم به عليه محكمة أعلى طبقا للقانون .

٨٦ - وفي هذا الصدد ، بعد أن تلقى المقرر الخاص التعبيرات عن مشاعر القلق حول مصير الشخصين المذكورين أعلاه ، طلب معلومات عنهما ولا سيما فيما يتصل بإجراءات المحاكمة التي بمقتضاها حكم بالإعدام على التبتيين الثلاثة .

٨٧ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، أُرسلت رسالة إلى حكومة الصين تحيل الادعاءات الواردة في الفقرات التالية .

٨٨ - على أساس تقارير وسائط الاعلام الصينية زُعم أن أكثر من ٧٣٠ حكماً بالإعدام صدرت فيما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٩٠ ، ولم يُمنح ايقاف التنفيذ في ٦٥٠ دعوى . وأُبلغ أن ما مجموعه ٣٥٠ حكماً بالإعدام دون إيقاف التنفيذ صدرت في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه بعد فترة وجيزة من بدء حملةٍ لمكافحة الجريمة . وأبلغ أن أكثر من ٢٧٠ حكم اعدام قد نفذ . وأبلغ أن الاحصائيات الرسمية عن عقوبة الإعدام والعدد الدقيق لحالات الاعدام لم يعلن عنها . وقيل إن بعض المحكوم عليهم بالإعدام ظهروا في استعراضات في أنحاء المدن على ظهور الشاحنات . وفي هذا الصدد أشير إلى تعميم محكمة الشعب العليا المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٤ المعنون "حول المنع الصارم للاستعراض في الشوارع عند تنفيذ أحكام الإعدام" . كما أبلغ أن أحكام الاعدام أعلنت في تجمعات حاشدة وأن الأشخاص المدانين غالبا ما يعدمون على الفور بعد ذلك .

٨٩ - واستنادا إلى بعض التقارير ، ينص القانون الجنائي على تطبيق عقوبة الإعدام في حالة ٣٨ جريمة ، منها جرائم لا تتضمن بالضرورة استخدام القوة ، مثل التهريب والسرقة والاختلاس . وفي تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أبلغ عن إضافة لوائح جديدة تقضي بأن تكون جرائم إنتاج أو توزيع أو تهريب أو بيع "المنتجات الخليعة" بكميات جرائم عقوبتها الإعدام .

٩٠ - وزُعم أن الإجراء القضائي لا يكفل ضمان محاكمة عادلة وحماية حقوق المدعى عليه . وقيل إن ذلك يتضمن الممارسة المعروفة باسم "الحكم أولا ، والمحاكمة ثانيا" التي تتوقف على "لجان الفصل" التي أنشئت في كل محكمة للإشراف على الأعمال القضائية ، وفحص الدعاوى ، واتخاذ "قرار" قبل عقد محاكمة رسمية . وأبلغ أن لجان الفصل تتألف من مسؤولين قضائيين وأعضاء في الحزب . ويدعى أن افتراض البراءة على النحو المنصوص عليه في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية غير مكفول في هذه الممارسة . كما أبلغ أن الاعتبارات السياسية تتدخل في أنشطة المحاكم التي قيل إن لها القليل من حرية الاختيار عند البت في العقاب متى تمت صياغة التهم الموجهة إلى المدعى عليه . فقد أشير ، على سبيل المثال ، إلى مبدأ توجيهي لإصدار الاحكام في دعاوى السرقة ، هو المبدأ الذي أصدرته مؤسسات مركزية منها محكمة الشعب العليا ، والمدعي الأعلى للشعب ، بجعل عقوبة الإعدام إلزامية ، في حين أن عقوبة الاعدام ليست إلزامية بموجب القانون الجنائي .

٩١ - كما زُعم أن محاميي الدفاع لا يُوفرون في أغلب الدعاوى الجنائية ، وأن المحامين مقيدون في القضايا التي يعاقب عليها بالإعدام بالحدود الزمنية الصارمة الموضوعة بموجب قرار عام ١٩٨٣ المعدِّل لقانون الاجراءات الجنائية ، بشأن إصدار عريضة الاتهام ، والاستدعاءات والتبليغات ، وكذلك استئناف الأحكام . وأبلغ بأنه لا يتوفر عمليا للمحامين أكثر من يوم أو يومين لدراسة تفاصيل القضية ومقابلة المدعى عليه . كما زعم أن عدم تمتع المحامين بمركز مستقل عنصر يسهم في الافتقار إلى اجراءات محاكمة عادلة .

٩٢ - وعلاوة على خطاب المقرر الخاص المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ومرفقه الذي يحتوي على موجز بالادعاءات المتصلة بالأحداث التي وقعت في شهر آذار/مارس ١٩٨٩ ، في لهاسا في منطقة التبت المستقلة ذاتيا ، وردت معلومات اضافية عن نفس الحادثة . وطبقا للمعلومات ، هناك تقرير مؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٩٠ من مكتب الأمن العام والقيادة العسكرية لمقاطعة التبت إلى لجنة الحكم الذاتي للحزب يدل على أن أكثر من ٤٥٠ من أبناء التبت قتلوا في ١٠ آذار/مارس ، ومات أغلبهم نتيجة لجروح الرصاصات . وزعم أن السلطات تعمدت خلق ظروف تفضي إلى استخدام قوات الأمن للقوة المسلحة كعقاب ، وخاصة شرطة الشعب المسلحة ، وأنه في صباح ٥ آذار/مارس ١٩٨٩ صدرت التعليمات إلى الشرطة المسلحة لاتخاذ ترتيبات لكي يقوم مثيرو الشغب بحرق مبان معينة ، وانه في صباح ٦ آذار/مارس صدرت التعليمات إلى الشرطة المسلحة بقتل أي شخص يقاوم الاعتقال دون النظر إلى أي اعتبار آخر .

٩٣ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ورد رد من حكومة الصين على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (انظر الفقرتين ٩٨ و٩٩ من الوثيقة E/CN.4/1990/22) جاء فيه أن القرار المتعلق بإجراء الفصل فورا في الدعاوى المشتملة على مجرمين يعرضون الأمن العام للخطر الجسيم ، وهو قانون صدر في الاجتماع الثاني للجنة الدائمة التابعة لمؤتمر الشعب الوطني السادس لجمهورية الصين الشعبية بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، إنما هو إضافة لقانون الاجراءات الجنائية . فينص على أنه في حالات المجرمين الذين يسببون انفجارات أو يرتكبون جرائم قتل أو اغتصاب أو سرقة أو غيرها من الجرائم التي تعرض الأمن العام للخطر الجسيم والتي يعاقب عليها بعقوبة الإعدام ، وحيثما تكون الحقائق الرئيسية للجرائم واضحة ، وحيثما يكون الدليل قاطعا والنقمة الشعبية كبيرة بصورة متزايدة ، يجوز تخطي القيود المنصوص عليها في المادة ١١٠ من قانون الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالحدود الزمنية لإصدار نسخة من عريضة الاتهام ، والحدود الزمنية لتسليم الاستدعاءات والتبليغات ، كما يجوز تغيير الحد الزمني للاستئناف أو للاعتراض على حكم ، من عشرة أيام إلى ثلاثة

أيام . كما ذُكر أن ذلك قد تقرر لأن الحقائق الرئيسية للجرائم التي ارتكبها المجرمون السابق ذكرهم أمكن التحقق منها وتأكيدها بسهولة وبسرعة ، وأن بعض المجرمين قبض عليهم ملتبسين ، ومن ثم ليس من المرجح حدوث خطأ في الحكم ، ولذلك أمكن إتمام المحاكمة في تلك القضايا بصورة فورية . وطبقا للرد ، لا ينطبق هذا الإجراء على القضايا المعقدة وحيثما لا تكون الحقائق الرئيسية للجرائم واضحة تماما بعد . وذُكر أن القضايا الجنائية بخلاف تلك المشمولة بالقرار لا يزال ينبغي معالجتها بما يتفق مع الاجراء المنصوص عليه في قانون الاجراءات الجنائية ، وأن القرار ، على الرغم من أنه يقصّر الحد الزمني لإصدار عريضة الاتهام ، والاستدعاءات والتبليغات ، فضلا عن الحد الزمني للاستئناف والاعتراض ، لا يحرم المدعى عليهم بأي حال من الأحوال من حقوقهم في الدفاع والاستئناف وجميع الحقوق الأخرى المتعلقة بالتقاضي التي يتمتعون بها طبقا للقانون أثناء اجراءات الدعوى الجنائية .

٩٤ - كما ذُكر أنه في منتصف حزيران/يونيه من العام الماضي ، وفي معالجة القضيتين الشريرتين اللتين حدثتا في بيكين وشانغهاي اتبع اجراء الفصل الفوري لأن المتهمين في كل من القضيتين ارتكبوا جرائمهم في وضح النهار وكذلك لأن جرائمهم كانت جسيمة والأدلة قاطعة ، وأن الحكم في كل من القضيتين يتسق اتساقا كاملا مع القوانين في الصين ، وأن الاجراءات القانونية اتُبعت على نحو صارم . واختتم الرد قائلا إن مشكلة "التدخل من جانب الهيئات السياسية" لم تنشأ أصلا .

٩٥ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ورد رد آخر من حكومة الصين يتعلق بالاضطرابات التي حدثت في آذار/مارس ١٩٨٩ في لهاسا بمقاطعة التبت المستقلة ذاتيا ، يذكر أن ما كان يهدف إليه المشاغبون هو استخدام سبل العنف لتحطيم الصين وتدمير الانسجام العرقي فيها . كما ذُكر الرد أنه بعد اخماد الشغب قامت السلطات القضائية في التبت بالقبض على ٤٠٠ شخص وحاكمتهم ، وأن أكثر من ٣٠٠ شخص أطلق سراحهم بعد إعادة تعليمهم ، وأن الأحكام صدرت على ٦٣ عنصرا مجرما ، ولكن ، لم يعدم أحد ، وأن الادعاء بإعدام بعض أبناء التبت بإجراءات موجزة لاشتراكهم في أنشطة سياسية لا أساس له على الاطلاق .

٩٦ - وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ ، ورد من حكومة الصين رد على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، يذكر أن لوبسانغ تينزين الذي اشترك في الشغب الذي حدث في لهاسا يوم ٥ آذار/مارس ١٩٨٨ هو القاتل الرئيسي للشرطي التبتي يوان شيشينغ ، ومن ثم حكم عليه بالإعدام ، وأنه في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ أرجأت محكمة الشعب في لهاسا في مقاطعة التبت المستقلة ذاتيا تنفيذ الحكم لمدة سنتين ،

وأن المحاكمة تمت بما يتفق تماما مع الاجراءات القضائية للبلد . وذكر أن الادعاء بأن لوبسانغ تينزين قد يواجه اعداما وشيكا ادعاء لا أساس له .

٩٧ - وفي ١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ورد من حكومة الصين رد على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ، يذكر أن محكمة الشعب الوسيطة لبلدية لهاسا بمقاطعة التبت المستقلة ذاتيا حكمت على ميغمار تاشي وداما بالإعدام مع إرجاء تنفيذ الحكم لمدة سنتين لارتكابهما جريمة القتل العمد في آب/أغسطس ١٩٨٧ ونيسان/ابريل ١٩٨٨ على التوالي ، وأن محكمة الشعب الوسيطة لبلدية لهاسا لمنطقة التبت المستقلة ذاتيا قد حكمت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ على دوندوب تسيرينغ بالإعدام لارتكابه الاغتصاب والقتل العمد ، ثم حكم عليه ثانية بالإعدام مع إرجاء تنفيذ الحكم لمدة سنتين ، وأنه في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ تغيّر الحكم إلى السجن مدى الحياة طبقا لحكم جنائي أصدرته محكمة الشعب العليا لمقاطعة التبت التي تتمتع بالحكم الذاتي .

٩٨ - وذكر أنه بينما كان ميغمار تاشي وداما ودوندوب تسيرينغ في السجن لقضاء فترات إرجاء تنفيذ الحكم أو للسجن مدى الحياة ، قاموا بالتآمر مع مجرمين آخرين بتنظيم محاولات سرية للهروب من السجن في عدد من المناسبات ، وأنه في أعقاب المحاكمات التي أجرتها محكمة الشعب العليا لمقاطعة التبت المستقلة ذاتيا صدر حكم جنائي في ٧ أيار/مايو ١٩٩٠ وفقا لأحكام المادة ٤٦ والفقرة ٢ من المادة ١٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية الصيني ، وأن حكم الإعدام نفذ في ميغمار تاشي وداما . كما ذكر أنه طبقا لأحكام المواد ٣٢ و٥٣ و٦٣ و٩٦ و١٠٣ حكمت محكمة الشعب الوسيطة لبلدية لهاسا بمقاطعة التبت المستقلة ذاتيا على دوندوب تسيرينغ بالإعدام مع إرجاء تنفيذ الحكم لمدة سنتين لارتكابه جريمة تنظيم هروب من السجن في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٠ .

٩٩ - وذكر أن الصين لم تنضم بعد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأنها غير ملزمة بأحكامه . ومع ذلك ، يفيد الرد ، بأن حقوق المدعى عليهم جنائيا بموجب العهد تتجسد بصورة كاملة في القانون الجنائي الصيني وقانون الإجراءات الجنائية والقوانين ذات الصلة . وذكر أن المحاكمات في القضايا الثلاث المذكورة أعلاه جرت بما يتفق تماما مع العملية الإجرائية كما هو منصوص عليها في القانون الجنائي الصيني وقانون الإجراءات الجنائية ، بما يكفل بالكامل حقوق الإجراءات المتعلقة بالمدعى عليهم .

كولومبيا

١٠٠ - في ١ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة كولومبيا بشأن تهديدات بالقتل ضد الأب غييرمو كوريا ، وهو قسيس في التشاركو ، بمقاطعة نارينيو وزعيم الحركة المدنية المحلية ، والصحفي جيم بريستون وهو أيضا من زعماء الحركة وأمين لجنة حقوق الإنسان لبوينافينتورا وأحد المرشحين في الانتخابات البلدية في آذار/مارس ١٩٩٠ ، اللذين ورد أن اسميهما ظهرا في قائمة بالأشخاص المقرر قتلهم في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٠ . وتفيد المعلومات ، بأنه في الأشهر القليلة السابقة ، وُجهت تهديدات ضد عدة أعضاء في الحركة المدنية وأن أحدهم ، سيفوندو أولايا ، قد قتل في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

١٠١ - وناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ جميع التدابير المتاحة لها لحماية حياة الشخصين المذكورين أعلاه ولتأمين إجراء التحقيق في القتل على السواء ، وطلب معلومات في هذا الصدد .

١٠٢ - وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة كولومبيا بشأن الادعاء بأن قتلة مأجورين قتلوا الدكتور خاراميو أوسا ، وهو سيناتور من الاتحاد الوطني ومرشح لمنصب رئيس الجمهورية ، وحوالي ٧٠ عضوا من أعضاء حزبه أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٠ . وتفيد المعلومات ، بأنه في حالة الدكتور خاراميو ، دخل القتلة المأجورون المطار في بوغوتا وهم يحملون الأسلحة عل الرغم من التفتيش الذي تجريه قوات الأمن للركاب .

١٠٣ - كما أشار المقرر الخاص في برقيته إلى المعلومات التي مفادها أن أكثر من ١ ٠٠٠ عضو في الاتحاد الوطني قتلوا منذ إنشائه .

١٠٤ - وفي هذا الصدد ، ناشد المقرر الخاص الحكومة أن تبذل كل جهد ممكن لحماية أعضاء هذا الحزب ، وطلب أي معلومات بشأن التحقيقات في حالة الدكتور خاراميو .

١٠٥ - وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة كولومبيا بشأن التهديدات بقتل خورخي ألبرتو ريستريبو بيريس ، عمدة سيفوفيا ، في أنتيوكيا ، وسكان آخرين في مدينته . وتفيد المعلومات بأنه في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ أمسك موظفو البلدية بشخص يرتدي ملابس مدنية وهو يكتب واحدا من تلك التهديدات بالقتل . كما كان يحمل وشائق حددت هويته بأنه جندي في كتيبة بومبونا المرابطة خارج المدينة . وزُعم

أنه في تلك الليلة شوهد جنود في ملابسهم الرسمية وهم يدهنون الحوائط بشعارات تهدد السكان بتكرار مذبحة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ إذا صوتوا في الانتخابات البلدية والتشريعية لصالح مرشحي الاتحاد الوطني . وقيل إن السلطات المحلية طلبت من مدّعي الحكومة إرسال لجنة إلى سيغوفيا للتحقيق في تلك التهديدات .

١٠٦ - وناشد المقرر الخاص الحكومة إتخاذ كافة التدابير المتاحة لديها لحماية حياة الأشخاص المذكورين أعلاه وطلب معلومات في هذا الصدد .

١٠٧ - وفي ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ أرسل خطاب إلى حكومة كولومبيا يحيل مزاعم تقول إنه في حالة العنف الخطيرة في البلد خلال الأشهر الستة الأولى من العام قتل عدد كبير من الأشخاص ، منهم أعضاء في الجماعات السياسية اليسارية ، ونقابيون وفلاحون ، وعدد من زعماء السكان الأصليين . ونسبت مسؤولية أغلب حالات القتل إلى الحكومة إما باشتراكها بصورة مباشرة أو بعدم اتخاذها التدابير الضرورية لمنع حالات القتل هذه أو لتوقيع الجزاء على المسؤولين .

١٠٨ - وتواصل الإبلاغ عن ظاهرة القتل على يد قتلة مأجورين يدفع لهم أجورهم تجار المخدرات ، وخاصة في المناطق ذات الوجود العسكري الثقيل حيث يعتمد تجار المخدرات ، حسبما يزعم ، على التغاضي من طرف العسكريين .

١٠٩ - وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام سقط ما لا يقل عن ١١٣ شخصا ضحية للاغتيالات السياسية . والحالات التي أبلغت هي كالآتي:

(أ) كارلوس بيسارو ليونغوميس ، مرشح لرئاسة الجمهورية ، اغتاله في الساعة ٩/١٥ يوم ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ شخص يحمل مدفعا رشاشا بعد دقائق من إقلاع طائرته من مطار بوغوتا . وكان في رحلة في اطار حملته الانتخابية وبعد تلقيه تحذيرا من احتمال حدوث هجوم عليه فور أن يستقل طائرة أخرى بعد ساعتين من جدوله الزمني الأصلي ؛

(ب) الأب تيبيريو فيرناندیس ، ٤٠ سنة ، قسيس في تروخييو ، اختفى يوم ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ مع ثلاثة أشخاص آخرين وهو في طريقه إلى قداس في تولوا . وفي ٢٣ نيسان/ابريل عثر على جثته مقطوعة الرأس وعليها آثار التعذيب . وكان قد تلقى مسبقا تهديدات بالقتل لما يقوم به من أنشطة لمساعدة الأسر الريفية للمحتجزين/والمختفين عن طريق العسكريين ؛

(ج) برناردينو بربيتو ، ٥٥ سنة ، عضو الاتحاد الوطني ؛ ويوخينيو بربيتو ؛ وأرواسيو بربيتو ؛ وخاسينتو سيا ، ٦٠ سنة ، عضو الاتحاد الوطني ؛ وخوسيه

أنطونيو سيا ؛ وأوميري مونتويا ، عضو الاتحاد الوطني ؛ وهم من سكان أرياري بمقاطعة ميتا ، اعتقلهم يوم ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٠ في منازلهم حوالي ١٥ رجلا يرتدون الزي العسكري واثنان بملابس مدنية ، ثم قتلوهم . ويدعي شهود عيان أنهم شاهدوا القتلة وهم يغادرون كتيبة فارغاس الحادية والعشرين الملحقة بلواء الجيش السابع المرابط في فيلافيسينسيو ، في ميتا ؛

(د) فريدي بيريس ١٥ سنة ؛ وخايمي بيلتران ، ١٧ سنة ؛ وإيلييسير سواريس ، ٢٠ سنة ؛ وساول أورتيس ، ٢٢ سنة: قام عشرة من رجال الشرطة بملابسهم الرسمية وبحضور شهود عيان ، يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، باحتجاز هؤلاء الأشخاص الأربعة وهم أعضاء في المجتمع الأصلي باتيو بونيتو في سان اندريس دي سوتافينتو ، في المنطقة المخصصة لهم في قرطبة . وفي اليوم التالي عثر على جثثهم وعليها علامات التعذيب في منطقة مجتمع كاكاوتال على الطريق بين سان اندريس وتشينو . وأبلغ النائب العام بالحالة ؛

(هـ) ديانا كاردونا سالدارياغا ، محامية وعضو في الاتحاد الوطني ، ورئيسة بلدية أبارتادو ، اختطفها يوم ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ من منزل والديها في ميديلين رجال ادعوا أنهم حرسها الخاص وأنهم جاؤوا لمرافقتها إلى طائرتها لكي تعود إلى أبارتادو . وحضر حرسها الخاص الحقيقيون بعد ذلك بفترة وجيزة . وعثر على جثتها في نفس اليوم على الطريق خارج ميديلين . وكانت قد تلقت من قبل تهديدات بالقتل من جماعات شبه عسكرية من منطقة أورابا ؛

(و) ماوريسيو راميريس ، وكاميلو بوتيرو ، ونورا رويس فيوريس ، وهم ثلاثة أعضاء في الاتحاد الوطني . قتلوا يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ في جنازة ديانا كاردونا سالدارياغا في مدينة أونغويا في مقاطعة تشوكو ، على بعد مجرد أمتار من القاعدة العسكرية الإقليمية التي لم يتخذ جنودها أي إجراء لتجنب قتلهم أو لاحتجاز المسؤولين عنه ؛

(ز) سيلفيا مارغاريتا دوسان ساينس ، صحفية ومراسلة لهيئة الإذاعة البريطانية ؛ وخوسيه فارغاس ماتيوس ، من زعماء الفلاحين ، وعضو رابطة الفلاحين في كاراري ؛ وميغيل باراخاس ، من زعماء الفلاحين وعضو رابطة الفلاحين في كاراري ؛ وساوول كاستانييدا ، من زعماء الفلاحين وعضو رابطة الفلاحين في كاراري ، قتلهم في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ رجال مسلحون يعتقد أنهم ينتمون لمنظمة شبه عسكرية ، قاموا بإطلاق النار عليهم في مطعم في لا إنديا ، في بلدية سيميتارا ، في سانتاندير . وكانت السيدة دوسان تجري حينئذ حديثا مع زعماء الفلاحين ؛

(ح) ماريسيلا مارغاريتا كوييو فييااميل ، ١٧ سنة ، مواطنة فنزويلية ، وخوسيه خوليو تيران ، ٢٤ سنة ، قتلهما يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ رجال مسلحون يرتدون ملابس مدنية في بلدية كاسيري في الإقليم العسكري إيل باغري في مقاطعة

أنتيوكيا . وادعت السلطات العسكرية أنهما قتلا في مواجهة مسلحة . وكان أفراد من الجيش قد احتجزوا السيدة كوبيو يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ واتهموها بالانتماء إلى إحدى جماعات حرب العصابات وأطلقوا سراحها فيما بعد بدون تهم ؛

(ط) دومينغو غالوان خيمينيس ، وخوان باوتيستا دياس أورتيس ، وإدغار بينيتيس ، وأوسفالدو انريكي أوسونال ، قتلهم يوم ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ حوالي ١٥ عضوا في جماعة شبه عسكرية في بويبلو نويفو بلاسا ، في بلدية نيكوكلي ، في أورابا ، فتحوا النيران على مجموعة من أعضاء حزب الجبهة الشعبية يقومون بحملة دعائية للانتخابات البلدية ؛

(ي) ايريبرتو اسبينوسا عضو الاتحاد النقابي للعمال في أنتيوكيا ، وعضو في الجبهة الشعبية ، قتل يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ أثناء مغادرته مكاتب الاتحاد في ميديلين . وكان مفاوضا نشطا عن عمال الموز في إقليم أوريبا في الاتحاد الوطني لعمال الصناعات الزراعية .

١١٠ - وفي ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ أُرسلت برقية إلى حكومة كولومبيا بشأن السيدة إيلفيا أوران ، ٦٠ سنة ، والسيدة مارتا لوس سالدارياغا فيليس المحامية ، وكلتاهما عضو في اللجنة الدائمة "ايكتور آباد غوميس" للدفاع عن حقوق الإنسان في ميديلين ، بأنتيوكيا ، وزعم أنه قد جاءتهما مكالمات هاتفية مجهولة تهددهما بالقتل إذا استمرتا في أنشطتهما المتصلة بحقوق الإنسان . وأُعرب عن القلق الشديد حول حياتهما وأمنهما حيث أن التقارير تفيد باغتيال ثلاثة رؤساء متعاقبين وعضو في اللجنة الدائمة المذكورة في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ ، بينما اختفى عضو آخر وتلقى ١٥ عضوا تهديدات بالقتل .

١١١ - وناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ جميع التدابير المتاحة لديها لحماية الحق في الحياة للشخصين المهددين بالقتل ، وطلب معلومات في هذا الصدد .

١١٢ - وفي ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة كولومبيا بشأن نلسون بنسون غيفارا ، ٦٣ سنة ، عامل زراعي ، اعتقله أعضاء في كتيبة الجيش نويفا غرانادا المرابطة في بارانكابيرميخا ، يوم ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ في الناحية الريفية المسماة لا كولورادا في بلدية سيموكوتا ، بمقاطعة سانتاندير . وطبقا للمعلومات ، أُطلق عليه الرصاص بعد ذلك بثلاثة أيام فجرح ونقل إلى مستشفى سان رافاييل دي بارانكابيرميخا ، حيث احتجز في الحبس الانفرادي وتحت الحراسة العسكرية ، ولم يسمح له برؤية أقاربه أو أي شخص آخر .

١١٣ - كما أُبلغ أن أخاه ألونسو بنسون غيفارا اعتقله وقتله يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ في لا كولورادا أفراد من الكتيبة المذكورة أعلاه .

١١٤ - وأُعرب عن مشاعر الخوف على حياة وسلامة نلسون بنسون غيفارا بسبب إعدام أخيه ، ولأنه تسلم كذلك تقارير عديدة من أعضاء الجماعات الريفية تفيد بأن الجيش أجبرهم على الاشتراك في عمليات مسلحة كمرشدين ، وأن بعضهم قتل في مصادمات مع جماعات حرب العصابات .

١١٥ - وفي هذا الصدد ، ناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ كافة التدابير المتاحة لديهما لحماية حياة وسلامة نلسون بنسون غيفارا وطلب أي معلومات متاحة عن التحقيقات التي أجرتها السلطات المختصة في هذا الصدد ، ولا سيما بشأن مقتل ألونسو بنسون غيفارا .

١١٦ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، أُرسلت رسالة أخرى إلى حكومة كولومبيا تحيل مزاعم بحدوث ٤٧ حالة قتل ومحاولة واحدة للشروع في القتل منذ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وأُبلغ أن أغلبية الضحايا أعضاء في الاتحادات ، ومن زعماء الفلاحين والسكان الأصليين ، وغيرهم من المواطنين غير المسلحين في أماكن تنشط فيها جماعات حرب العصابات .

١١٧ - وزُعم أن الحالات الآتية تعزى إلى الجماعات شبه العسكرية التي تعمل بأوامر من العسكريين أو بتسترهم .

(أ) أعضاء الاتحادات

'١' جون خيرو غاليندو ، وجون ادوارد فانديينيو كوريال ، وهما عضوان في الاتحاد الوطني للعمال الزراعيين ، شوهدا في مطعم في بوغوتا يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وعثر على جثتيهما في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ ؛

'٢' خوليو سيسار آرياس كاستانيو ، مدير مركز الخدمات التعليمية في بلدية بوليفار ، وعضو رابطة مدرسي انتيوكيا ، قتل يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ في حافلة عامة في طريقها الى ميديلين ؛

'٣' اميريكو توريس ايبارغين ، وكلاوديو بينيتس ، وهما عضوان في الاتحاد الوطني للعمال الزراعيين ، وعاملان زراعيان في مزرعة لا كاريداد ، عزلا عن العمال الزراعيين الآخرين وقتلا بالرصاص يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ؛

'٤' بيدرو بابلو أوسبينا ، عضو الاتحاد النقابي للعمال ، وعامل في شركة الصناعات البترولية الكولومبية ، قتله قاتل أجير يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ في كالي فالي أثناء ركوبه مواصلة عامة . وسبق له أن نجا من محاولة للاعتداء على حياته في عام ١٩٨٨ ؛

'٥' سلفيو فالنسيا ميدينا ، عضو رابطة مدرسي كاوكا ، قتل في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ في بوبايان ، في كاوكا ؛

'٦' خواكين غالندو اوروسكو ، عضو في حركة الجبهة الشعبية ، وايوخينيو غالندو أوروسكو ، وهو أيضا عضو في حركة الجبهة الشعبية وأمين التعليم لفرع من فروع الاتحاد الوطني للعمال الزراعيين ، قتلهما قتلة مأجورون في منزلهما في بلدية ابارتادو ، في انتيوكيا ؛

'٧' إكتور ماريو لوبيس ، الأمين العام لنقابة عمال القطاع العام في كالي ، قُتل يوم ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ في منزله في كالي ؛

'٨' أبوليناريو فابرا ، أمين التضامن بالاتحاد الوطني للعمال الزراعيين ، فرع كاريبا ، قُتل في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٠ في مخيم العمال التابع لمزرعة غاليسيا في كاريبا ، في انتيوكيا ؛

'٩' خورغي البرتو ايشيفيري ، وايمليو كوبيتي ، عضوان في رابطة مدرسي انتيوكيا ، قتلا يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ في ميديلين ؛

'١٠' الفارو غوميس باديا ، مدير تعليم مقاطعة مونتيريا ، وعضو نقابة المدرسين ، قتل يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ في منزله في مونتيريا ، في قرطبة ؛

'١١' رامون إرناندس ، وفريدي انريكي ميخيال ، عضوان في الاتحاد الوطني للعمال الزراعيين ، فرع بويرتو فيلش ، وعاملان في شركة بالماس بوكاريلي ، قام قتلة مأجورون بأخذهما من مبنى الشركة يوم ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ؛

'١٢' إيكتور كاسترو ، وروكي خيمينيس ، وليونيل سوماكي ، عمال زراعيون في مزرعة لا ألاميدا ، وأعضاء في الاتحاد الوطني للعمال الزراعيين ، وقعوا في كمين يوم ٢٤ آب/أغسطس وهم في طريقهم إلى العمل في شيغودو ، في أنتيوكيا ؛

'١٣' روبيل الفيس ، عضو اتحاد SINTRAVLORES-CUT احتجزه أعضاء من F-2 في آب/أغسطس ١٩٩٠ في إيباجي ، في توليما . وعثر على جثته في اسبينال ، في توليما ؛

'١٤' استيبان بالميت دومينيغس ، مدير مؤسسة المدرسة المتوسطة في أبارتادو ، في انتيوبيا ، قتله قتلة مأجورون يوم ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ وهو في طريقه الى منزله ؛

'١٥' لويس ادواردو كالديرون ، عضو اتحاد العمال الزراعيين في كونديناماركا ، فرع ريكاويرتي ، وعضو حزب الاتحاد الوطني . قتله قتلة مأجورون يوم ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ في شارع في ابارتادو ، بأنتيوكيا ؛

'١٦' بابلو انطونيو غونساليس ، عضو اتحاد SINTRAINDUPALMA-CUT ، وسائقه جون خيرو غوميس ، قتلا يوم ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ في سان ألبرتو ، في سيسار ؛

'١٧' حدثت محاولة للاعتداء على حياة ليوبولدو كالديرون ، عامل في (مركز انتاج ايكوبترول) ، وعضو الاتحاد العام لعمال كولومبيا ، وحدثت تلك المحاولة للاعتداء على حياته يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في إليانيتو ، بعد أن ظهر اسمه على قائمة سوداء تعرف باسم "النقطة السوداء" .

(ب) <u>حالات قتل أخرى</u>

'١' هنري دلغادو ، ولويس انطونيو ميسا ، وبياتريس إلينا منديس ، فلاحون مقيمون في مغدالينا ميديو ، في سانتاندير ، اعتقلوا يوم ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ واستجوبوا بشأن أنشطتهم السياسية . وأطلق سراح ميسا ، ولكن عثر على جثة دلغادو وعليها آثار التعذيب في نفس اليوم . وزعمت السلطات العسكرية أنه مات في معركة . وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ، قام أعضاء من القوات العسكرية في بارانكابرميخا بتسليم جثتي ميسا وزوجته ؛

'٢' خاسينتو كيروغا ، ٤٦ سنة ، من زعماء الفلاحين ، قتل يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بوابل من قذائف مدافع رشاشة أطلقها أفراد اللواء المتنقل الذي حاصر منزله في إلفوامال . ببلدية بوليفار ، في ستانتاندير ، وجرح فلاح آخر في نفس الحادثة ؛

'٣' توماس رودريغيس ، ٤٠ سنة ، عضو المجتمع الأصلي في المنطقة المخصصة في غران كومبال ، بمقاطعة نافينيو ، قتل يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وكان قد احتجز وعذب أثناء هجوم شنته (وحدة المدرعات بلواء الجيش الثالث) ؛

'٤' سيلفي فلدمان ، وهي مبشرة سويسرية قتلت يوم ٩ أيلول/سبتمبر أثناء هجوم اللواء الثالث في غران كومبال . في نارينيو ، بينما كانت تقوم بواجباتها كممرضة ؛

'٥' ماريا سينايدا غارسيا غوميس ، ٣٣ سنة ؛ ولوس ايليدا دوكي غارسيا ، ٢٢ سنة ؛ ورامون ايغيليو روا ، ٣٨ سنة ؛ وأوراسيو

غراسيانو ، ٣٤ سنة ؛ وهم فلاحون من بويرتو فالديفيا ، في انتيوكيا ؛ احتجزهم (لواء غيراردوت المتنقل الملحق بلواء ميديلين الرابع) ، وذلك يوم ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وفي ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ عثر على جثثهم في مقبرة عامة في لا إسبرانسا ، مقيدة وعليها آثار التعذيب . وطبقا لما أفاد به قائد اللواء الرابع فإنه قد ماتوا في معركة ؛

'٦' خيرمان انطونيو بارادا ، اعتقل يوم ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ وأخذ إلى مزرعة سان فرنسيسكو في سان أوروفري ، في بلدية أربوليداس ، شمالي سانتاندير . وفي آب/أغسطس ١٩٩٠ أعلن قائد اللواء الخامس مصرعه في مواجهة مسلحة مع الجيش ؛

'٧' ريكاردو هنري مونينيغرو باس ، عضو الحزب الشيوعي ورئيس المجلس البلدي في بويرتو فالديفيا عن الاتحاد الوطني ، قتل في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ في منزله في بويرتو فالديفيا بعد شجبه علانية بعض حالات القتل في الاقليم ، وعزوها إلى جماعة شبه عسكرية معروفة باسم "الموت لثوار الشمال الشرقي" ؛

'٨' ادموندو فييراميسار ، وأورلاندو دي خيسوس اورتيغا تشيكونكي ، ٣٣ سنة ، قتلا يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ في مدينة موسكويرا خارج بوغوتا ، عندما كان المفروض أن يتقابلا سراً ، حرصا على سلامتهما . وكان المدعي العام قد زود أورلاندو اورتيغا بعملاء خصوصيين لحمايته . وكان قد اعتقل في سجن لا بيكوتا لأربع سنوات إلى أن أطلق سراحه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ؛

'٩' فيليمون كالا رييس ، فلاح ، بعد أن هدده واحتجزه الجيش والجماعات شبه العسكرية في عدة مناسبات ، آخرها يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠ الذي قتل فيه في لا فيريدا هوندوراس باخو ، ببلدية إلكارمن ، في سانتاندير . وعثر على جثته مذبوحه ؛

'١٠' اوسفالدو ريكالدي ، عضو أمانة لجنة التضامن مع السجناء السياسيين في باستو ، في مارينو ، قتل في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ بعد أن أبلغ المدعي العام بعدة حالات قتل للفلاحين يُزعم أن الذي ارتكبها هو جماعات شبه عسكرية في بوتومايو . واستمر أخوه في تلقي تهديدات بالقتل ؛

'١١' آنا ايسابيل فلوريس وأطفالها الخمسة القصّر ، وخوسيه اغوستين أوليفاريس ، ورفائيل أياسو ، وإيدو خوسيه برافو ، فلاحون قتلوا يوم ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ في تييريا ألتا ، في قرطبة .

(ج) حالات القتل في سياق عمليات ضد فرق العصابات قامت بها كتيبة لوسيانو دي لوبار ، وكتيبة نويفا غرانادا المضادتان للطائرات ، في الاقليم المعروف باسم "باخو سيماكوتا" ، في بلدية الكارمن ، في سانتاندير

'١' خافيير فرانسيسكو كاردونا ، قتلته في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ الجماعة شبه العسكرية التابعة لدائرة الامن الاداري (DAS) ؛

'٢' ليونور سارميينتو ، قتله الجيش يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ في المنطقة المعروفة باسم "الا إي غرييغا" ؛

'٣' خوان وإليسيو كاباييرو ، اعتقلا يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ في فيريدا فيسكاييينا ألتا ؛ وعثر أقاربهما على جثتيهما بعد ذلك بعدة أيام ؛

'٤' أرييل فارغاس أرديلا ، ألقي من طائرة هليوكوبتر عسكرية يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٠ في "مونتيبييو" بين ساباتيكا وبيتوليا .

١١٨ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ أُرسلت برقية الى حكومة كولومبيا تفيد بأنه قد ورد أن الأب رافييل مارتينيس مورا ، من ابرشية تيكيسو ، التابعة لأسقفية ماغانغي ، في بلدية بنييوس ؛ بمقاطعة بوليفار ، قد تلقى تهديدات بالقتل من قوات الأمن العاملة في الاقليم لأنه طلب من المدعي العام التحقيق في المسؤولية المحتملة لفرقة الطيران في قتل أربعة مواطنين ، وهم في غير حالة قتال ، وغير ذلك من أعمال العنف ضد السكان المدنيين . وقيل إن التحقيق كان يجري آنذاك . وتفيد المعلومات بأن هذه التهديدات ليست إلا أحدث التهديدات في سلسلة طويلة من التهديدات لا ضد الأب مارتينيس ، فقط وانما أيضا ضد أخيه ، الأب خيسوس مارتينيس مورا ، الذي ورد أن الجيش اعتقله في عام ١٩٨٨ ، وقسيس آخر وصل مؤخرا الى نفس الأبرشية .

١١٩ - كما ذُكر أن مشاعر القلق تزايدت بعد أن عُلم أن رجلين مسلحين في ملابس مدنية هجما مرتين في تموز/يوليه ١٩٩٠ على حافلة في تولوا فأسفر ذلك عن مقتل خيرمان انطونيو ريدوندو في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، وهو الأمين العام لنقابة عمال مطاحن سان كارلوس . ويبدو أن خطيبته ، غلوريا أمبارو فيغيروس لوكومي ، قد أبلغت عن وفاته وقد قتلت هي نفسها في الساعة ١٢/٣٠ يوم ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ عندما أطلق عليها الرصاص رجال يركبون دراجات نارية ، ثم أُطلق عليها النار من مسافة قريبة جدا ثماني مرات أخرى . ومنذ أن حدثت حالات القتل هذه أبلغ أن خمسة نقابيين آخرين في مطاحن سان كارلوس تلقوا تهديدات بالقتل في مكالمات هاتفية أو عن طريقة بطاقات ذات هوامش سوداء .

١٣٠ - كما أفيد بأنه في تشرين الأول/اكتوبر وفي نفس الاقليم أيضا ، هدد بالقتل أو قتل فعلا أشخاص يشتبه في أنهم من الشرطة أو الجماعات العاملة بتستّر من القوات المسلحة عدة أشخاص . وبوجه خاص ، أبلغ أنه عثر على جثث فرانسيسكو سابيسابال ، ولويس سياسكيير ، وخورغي أوكامبو من كالي وذلك يوم ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ في ريو كاوكا وعليها آثار التعذيب . كما أن والتر خاراميو غونسالس ، وهو الطبيب الذي اشترك في البحث عن الجثث وفحصها ، تلقى تهديدات هو الآخر .

١٣١ - وأخيرا ، وردت معلومات حول الهجوم على السيد انطونيو ريكو موراليس ، وهو رئيس مجلس تعاونية كوسيكونبا ، يوم ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ في قرية بالقرب من تولوا .

١٣٢ - وفي هذا الصدد ، ناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ جميع التدابير المتاحة لديها للتحقيق في هذه الحالات ، وخاصة لحماية حياة وأمن الأب رافييل مارتينيس مورا ، وطلب أي معلومات متاحة عن التدابير المتخذة ، فضلا عن التحقيقات التي قامت بها السلطات المختصة في هذا الصدد .

١٣٣ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة كولومبيا على رسائل المقرر الخاص المؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، و٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، و٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ (انظر على التوالي الفقرات من ١١٦ الى ١٣٠ ، والفقرة ١٣٥ ، والفقرة ١٣٨ من الوثيقة(E/CN.4/1990/22)) بشأن الحالات الآتية:

(أ) فرانسيسكو مانتيلا أوخيدا وبنيامين سوتيلو: ما زالت القضية مطروحة أمام المحكمة الرابعة للتحقيقات الجنائية في ايباغوي ، لتقرير المسؤولية المحتملة للفردين المحجوزين ؛

(ب) خوسيه ايفان مينيوس وفيديل روخاس: بدأت الاجراءات والتحقيق مستمر في المحكمة رقم ٦٨ للتحقيقات الجنائية في تشيفورودو ؛

(ج) اليخاندرو كاردونا فييا: استهل المدعي العام الأول في ميديلين تحقيقا أوليا ؛

(د) لويس ادواردو ياغا كريستانتشو: الدعوى مستمرة في المحكمة الرابعة للنظام العام في فييا فيسينسيو ، حيث أبلغ المدعي العام الأول المدعي المفوض لحقوق الانسان بأن ويليام غونغورا الذي اعترف بالقتل قد اغتيل بعد اطلاق سراحه . وقد احتجز عدد من المشتبهين في قتل غونغورا ؛

(هـ) ليباردو انطونيو رينخيفو فارغاس: وجدت المحكمة الأولى للنظام العام أن الدافع الى قتل رينخيفو فارغاس أمور شخصية ولذلك فهو ليس قتلا سياسيا ، وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ أحالت الدعوى الى المحكمة السادسة للتحقيقات الجنائية في تشينتشينا حيث تواصل التحقيق .

١٣٤ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ورد رد آخر من حكومة كولومبيا على رسالتيّ المقرر الخاص المؤرختين في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ و٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ (انظر على التوالي الفقرتين ١٣٥ و١٣٨ من الوثيقة E/CN.4/1990/22) بخصوص الحالات الآتية:

(أ) خوسيه خواكين فيرغارا بوروكيس: أنهى قاضي المحكمة الرابعة عشرة للتحقيقات الجنائية في بارانكا برميخا ، في سانتاندير ، التحقيق في أعقاب توجيه اتهام الى شخص بصدد هذه الحالة ؛

(ب) اسبيرناسا دياس: استمر التحقيق بمعرفة السلطة القضائية للمحكمة الخامسة عشرة للتحقيقات الجنائية في بارانكابرميخا ، في سانتاندير ، بتعاون من الفيلق التقني للشرطة القضائية ؛

(ج) خيلبرتو سانتانا: الدعوى في مرحلة التحقيق الأولية في إطار المحكمة الأولى للنظام العام في بارانكابرميخا ، في سانتاندير ؛

(د) ايفان ريستريبو وفيديل روا: يُجرى التحقيق في المحكمة الثامنة والستين للتحقيقات الجنائية في تشيغورودو ، في انتيوكيا . وأُبلغ ان الأسماء الصحيحة للضحايا هي ايفان مونيوس مونيرا وفيديل روياس ؛

(هـ) بنيامين سوتيل ، وخوسيه سانتوس كاريبا ، وخوسيه فرانسيسكو مانتييا أوخيدا: أحيلت الدعوى الى اختصاص المحكمة الثانية للنظام العام في ايباغوي والتحقيق جار بمعرفة الفيلق التقني للشرطة القضائية في تشابرّال ، في توليما ؛

(و) تيودورو كينتيرو: أمرت المحكمة الأولى للتحقيقات الجنائية المتنقلة في بوكارامانغا ، في سانتاندير ، بالبدء في اجراءات التحقيق ؛

(ز) اسماعيل مونتيس بينيا وإيفرت مانويل كابريرا: يجري التحقيق في المحكمة التاسعة والاربعين للتحقيقات الجنائية المتنقلة في ميديلين . وأبلغ أن شرطة التفتيش في أربوليتيس استعادت ثلاث جثث مجهولة الهوية بالاضافة الى جثة السيد بينيا ؛

(ح) اورلاندو روا غريمالدوس: التحقيق مستمر في المحكمة التاسعة للتحقيقات الجنائية في بوكارامانغا ، في سانتاندير .

١٣٥ - وفي ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ورد رد آخر من حكومة كولومبيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ (انظر الفقرة ١٣٨ من الوثيقة E/CN.4/1990/22) بشأن حالة ماريا هيلينا دياس بيريس ، يذكر أن الحكومة ترفض أي محاولة لاعتبار مصرع ماريا هيلينا دياس بيريس ، قاضية الجمهورية ، إعداما متعسفا أو باجراءات موجزة ، ومن ثم عرض الحالة على المقرر الخاص بالنظر الى طبيعة مركزها وللأسباب الموجزة أدناه .

١٣٦ - فذكرت الحكومة ان العنف في كولومبيا قد اتخذ أشكالا مختلفة في السنوات الاخيرة وانه يخدم مصالح عديدة ، إذ ترتكبه عناصر مختلفة ويحدث عشوائيا ، ويقع ضحايا له أفراد من جميع الطبقات الاجتماعية وبين أشخاص مشتركين في أنشطة متباينة تماما ، فمنهم أعضاء في المنظمات المدنية وموظفون حكوميون وأفراد من القوات المسلحة والشرطة الوطنية .

١٣٧ - وفي الحالة قيد البحث ، كانت الضحية موظفة حكومية في الفرع القضائي للسلطة العامة ، وذكرت الحكومة أنه ليس من اللائق إطلاقا توسيع مفهوم انتهاكات حقوق الانسان ليشمل مثل هذه الحالات . وليس هناك جدوى من إظهارها كما لو كانت الحكومة هي المسؤولة عن حالات القتل التي تسبب لها هذا الأسى والاحباط ، أو عن الهجمات على أشخاص يشكلون دعامة النظام المؤسسي الذي يحكم البلد ، مثل القاضية دياس ، ملتزمين بسياسة الحكومة الى حد التضحية .

١٣٨ - وترتئي الحكومة أنه اذا صُوِّرت حالات مثل قتل القاضية دياس على أنها انتهاك لحقوق الانسان ، اذن يكون المعيار المستخدم معيارا ذاتيا وخاطئا . ولذلك تعرب حكومة كولومبيا عن دهشتها من أن الموت الناتج عن أعمال إرهابية يرتكبها تجار المخدرات ضد الاستقرار المؤسسي في البلد يمكن أن يعتبر حتى قتلا سياسيا .

١٣٩ - وفي ١٩ آذار/مارس ١٩٩٠ ، ورد رد آخر من حكومة كولومبيا على رسائل المقرر الخاص المؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، و٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، و٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ (انظر على التوالي الفقرات ١٢٥ و١٢٨ و١٣٩ من الوثيقة E/CN.4/1990/22) بشأن الحالات الآتية:

(أ) هنري تايتيه وايفان غوميس أريسا: أجرى فرع وحدة الاستخبارات بدائرة الأمن الاداري في مغدالينا تحقيقا كشف أن التهديدات بالقتل صدرت يوم ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ عن طريق مذكرة تركها أعضاء جماعة شبه عسكرية تعرف باسم "لوس تشانيسوس" أو "اميغوس دي سانتا مارتا" ، في مقر اتحاد عمال كولومبيا . وأسفر التحقيق عن القاء القبض على زعيم الجماعة شبه العسكرية ؛

(ب) عمر نيبليس: نظرا للتهديدات بالقتل التي تلقاها السيد نيبليس ، خُصصت لحمايته وحدة من خدمات الأمن الحكومية ، غير انها سُحبت بناء على طلب الاتحاد نفسه . وارسلت عدة وحدات من فرع قوات الأمن في ماغدالينا لتوفير الحماية لشتى الاتحادات ؛

(ج) خورخي لويس غارسيس كاستييو: في ٢٧ ايار/مايو ١٩٨٩ ، أحيلت الحالة إلى وحدة التحقيق الاولية في بيلين ، في أومبريا ، وما زال التحقيق جاريا ؛

(د) ٢٦ طفلا من أطفال الشوارع قتلوا في بوغوتا: قام المدعي المفوض لحقوق الإنسان بتحقيق أولي ؛

(هـ) ميغيل كاردونا وغونسالو كاستانيو: التمس المدعي المفوض لحقوق الإنسان من دائرة الأمن الاداري الحماية اللازمة للسيدين كاردونا وكاستانيو ؛

(و) عمر غوميس مارين ومانويل خوسيه ساباتا كارمونا: طرحت القضيتان أمام المحكمة الثامنة والتسعين للتحقيقات الجنائية في بييو ، في انتيوكيا ، وثم أحيلت إلى الفيلق التقني التابع للشرطة القضائية لاجراء المزيد من التحقيق ؛

(ز) غوستافو دي خيسوس ميرا راميريس: تفيد المعلومات التي قدمها المدعي المفوض لحقوق الإنسان ، بأن المحكمة الرابعة للنظام العام في ميديلين تواصل التحقيق ؛

(ح) خوان ريفيرا: أُبلغ المدعي العام بأن السلطات المحلية في بويرتو ناري ، في انتيوكيا ، ليس لديها علم بموت السيد ريفيرا ولذا وجهت الاستفسارات إلى سلطات بويرتو بريو وسيميتارا ، مكان موته حسبما يُدّعى ؛

(ط) مانويل ليباردو دياس نافاس ، وويلسون مانتييا ، وأرتورو سالغادو غارسون: طلب المدعي المفوض لحقوق الإنسان من المديرية الوطنية للتحقيقات الجنائية معلومات عن الخطوات المتخذة لضمان سلامتهم ؛

(ي) مذابح هندوراس ، ولانيغرا وبونتا كوكيتوس: الاجراءات القضائية الجنائية مطروحة أمام المحكمة الأولى للنظام العام في بوغوتا ، وتم تعيين وكيل خاص من مكتب المدعي العام . وهناك خمسة أفراد محتجزون ، وجهت اليهم تهمة التنفيذ الفعلي للجريمة . وقد ثبتت الصلة القوية بين تجار المخدرات والجرائم مثل الجرائم الحالية . وفي الوقت نفسه صدر في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أمر باطلاق سراح رائد في الجيش وملازم احتجزا مبدئيا بشأن هذه الدعاوى ، من الحجز الوقائي .

١٣٠ - وفي ٢٧ اذار/مارس ١٩٩٠ ، وردت رسالة من حكومة كولومبيا تذكر أنه في الساعة ٨/٠٥ من يوم ٢٢ اذار/مارس ١٩٩٠ ، حدثت محاولة للاعتداء على حياة برناردو خاراميو اوسا ، المرشح لرئاسة الجمهورية ، وهو يدخل صالة شركة الطيران الداخلي في مطار إلدورادو في بوغوتا ليركب طائرة إلى سانتا مارتا ، فمات بعد ذلك بساعتين في مستشفى الشرطة التي نُقل إليها .

١٣١ - كما ذُكر أن محاولة الاعتداء على حياة السيد خاراميو ارتكبها عدد غير معروف من القتلة المأجورين ، استخدم أحدهم مدفعا رشاشا صغيرا من نوع إنغرام ، وأن الحرس الشخصي للسيد خاراميو رد على الفور بأن فتح النيران على المهاجمين ، فجرح أحدهم وأُلقي القبض عليه واقتيد إلى مركز شرطة فونتيبون .

١٣٢ - وطبقا للرسالة ، كان المهاجم الذي اعتقل ، وهو من ميديلين في انتيوكيا ، يحمل أوراق هوية مزيفة ، ولدى وكالات أمن الدولة معلومات أولية تدل على أن اتحاد

مخدرات ميديلين (الكارتل) هو المسؤول عن الاغتيال . ولدى وحدة الاستخبارات التقنية بعض الأدلة التي توحي بأن أربعة أشخاص على الأقل اشتركوا في إطلاق الرصاص وأن خطة الاغتيال ناشئة في ميديلين . ويبدو أن القتلة المأجورين قد سافروا من تلك المدينة لتنفيذ خطتهم ضد زعيم الاتحاد الوطني . كما ذكر أن المعلومات التي جمعت توحي بوجود محاولات مخططة أخرى للاعتداء على حياة مسؤولين عموميين معينين وشخصيات سياسية مشهورة ، وأن استخدام القتلة المأجورين ذوي النزعة الانتحارية ، وهو أسلوب استخدمه تجار المخدرات بصورة متكررة ، يعني خطورة أكبر للضحايا المحتملين .

١٣٣ - وذكر أن الحكومة أمرت بالتحقيق فورا في الظروف المحيطة بتلك الجريمة البشعة التي سببت حزنا كبيرا ، وتقرر أن ينال المسؤولون أقصى العقاب .

١٣٤ - وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ورد رد من حكومة كولومبيا على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١ اذار/مارس ١٩٩٠ يذكر أنه في حالة جيم بريستون ، والأب غيرمو كوريا ، وطبقا لتحقيق قامت به دائرة الأمن الاداري ، ليست هناك وقائع تشير إلى وجود تهديدات بالقتل . كما ذُكر أن الأب كوريا نفسه أكد أن عدة أشخاص قد هاجموه شفويا ، ولكن لم توجه إليه تهديدات محدّدة بالقتل . بيد أن الرد أفاد بأن التحقيق سيستمر .

١٣٥ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ورد رد آخر على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ (انظر الفقرة ١٣٥ من الوثيقة E/CN.4/1990/22) ، يذكر أن السلطات القضائية تقوم بالتحقيق في حالة سيسار أركاديو سيرون .

١٣٦ - كما ردت الرسالة على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ فقالت إن نلسون بنسون غيفارا ، الذي يزعم العسكريون أنه عضو في جماعة معارضة تسمى القوات الثورية لكولومبيا ، اشترك يوم ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٠ في نصب كمين لدورية لكتيبة نويفا غرانادا العسكرية في دائرة سانتاندير وأصيب بجراح . وطبقا للرد أُخذ إلى الكتيبة حيث تلقى الرعاية الطبية . كما ذكر الرد أن السيد بنسون عرض طواعية أن يقود القوات العسكرية إلى مكان اختباء جماعة حرب العصابات التي نصبت لهم الكمين . وأثناء المواجهة المسلحة التي تلت ذلك جرح مرة أخرى عندما حاول أن يهرب من الحراسة العسكرية . كما ذُكر أن السيد بنسون عولج في مستشفى سان رافاييل في بارانكابرميخا تحت الحراسة العسكرية ، وأنه اعتبارا من ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وبموجب أمر صدر بناء على التماس بإحضاره أمام المحكمة ، ما زال تحت مسؤولية القاضي أوكتافو الرئيس الأعلى في بارانكابرميخا .

١٣٧ - وفيما يتعلق بألفونسو بنسون غيفارا ، ذُكر أنه قتل يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ في مواجهة مسلحة بين كتيبة نويفا غراندي العسكرية والجبهة الثانية عشرة للقوات الثورية لكولومبيا التي ينتمي إليها السيد بنسون .

١٣٨ - كما ذُكر أن المدعي المفوض للدفاع عن حقوق الإنسان أمر باجراء تحقيق أولي في تلك الحالات ، مظهرا استعداد السلطات الكولومبية لدعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

السلفادور

١٣٩ - في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أُرسل خطاب إلى حكومة السلفادور يذكر أنه في عام ١٩٨٩ والأشهر الأولى من عام ١٩٩٠ أُبلغ عن عدد كبير من حالات القتل في سياق النزاع المسلح الداخلي . وفيما يلي المزاعم المحالة:

(أ) كونيخو بارتولو ، احتجزه لواء مشاة مارينا يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وعثر على جثته يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ وعليها آثار التعذيب ؛

(ب) خوسيه خوكين فاسكيس غونسالس ، عضو تعاونية لا إسبرانسا الزراعية ، احتجزه جنود لواء المشاة الثالث يوم ٥ حزيران/يونيه في كانتون لاس لوميتاس ، ومات يوم ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ أثناء وجوده في حجز الشرطة الوطنية في سان ميغيل . وظهرت على جثته آثار التعذيب . وأبلغت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان زوجته بأنه انتحر شنقا ؛

(ج) لوسيو سيا بارادا ، فيما بين ١ و٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ اعتقلته دورية تابعة لكتيبة اتلاكاتل وجنود من لواء المشاة الثاني في سييتي خوفينيس دي تريس سيباس وكاموتيبيكي ، في أبوبا ، ووجدت جثته بعد أن دفنه الجنود سرا يوم ٣ تموز/يوليه ؛

(د) إكتور ماروكين ميراندا ، فيما بين ١ و٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ اعتقلته دورية تابعة لكتيبة اتلاكاتل وجنود من لواء المشاة الثاني في سييتي خوفينيس دي تريس سيباس وكاموتيبيكي ، في أبوبا ، واحتجز في الحبس الانفرادي فيما بين ٣ و١١ تموز/يوليه في ثكنات اللواء الثاني ومات في مستشفى يوم ١٣ تموز/يوليه متأثرا بإصابات داخلية سببها الجنود ؛

(هـ) خوليو بونيتو اسكلانتي ، عضو تعاونية التيغري التابعة لاتحاد رابطات تعاونيات الانتاج الزراعي في السلفادور ، قتله يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ جنود من الكتيبة العسكرية السابعة أطلقوا النيران على أعضاء التعاونية ؛

(و) سيسيليو رودريغيس ريفيرا وأبوليناريو ميراندا ، وكلاهما عضو في الحركة الشعبية للاشتراكية المسيحية ، اعتقلهما يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

جنود من الكتيبة العسكرية السادسة المرابطة في سونسوناتي ، وعثر على جثتيهما يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في كولونيا بوينس ايرس ، في سونسوناتي ؛

(ز) اباريسيو كامبوس يوري ايغسون ، طالب في جامعة السلفادور ، اعتقلته الشرطة الوطنية يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ومات في مستشفى روساليس يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ نتيجة لما تعرض له من ضرب أفراد في الشرطة الوطنية ؛

(ح) ماريا انخيل فلوريس ، وخوليا دل كارمين بونسيل ، وكلتاهما عضو في اتحاد رابطات تعاونيات الانتاج الزراعي في السلفادور ، اعتقلهما يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، بالقرب من اواتشابان ، أربعة رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية ، واختطفوهما في سيارة بدون علامات وبنوافذ مظلمة وعُثر على جثتيهما وعليهما آثار التعذيب يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ على الطريق العام بين سانتا آنا وسان سلفادور ؛

(ط) خوليان روساليس لوبيس ، اعتقله في شباط/فبراير ١٩٩٠ جنود من كتيبة اتلاكاتل في كانتون سان خوسيه كوستيس ، في مدينة دلغادو ، في سان سلفادور ، ومات نتيجة التعذيب بينما كان في حجز الشرطة الوطنية . وفي ٨ شباط/فبراير أُبلغت أسرته بأن جثته موجودة في مقر شرطة ايسيدرو مينينديس ، في سان سلفادور ؛

(ي) ارماندو فلاديمير سانتشيس ، رضيع عمره أربعة أشهر اعتقلته الشرطة الوطنية مع والديه من ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ حتى ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ومات يوم ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ نتيجة المعاملة التي تلقاها في حجز الشرطة ؛

(ك) ايفراين كابريرا كينتانيّا ، وكريستينا الفاريس دي كابريرا ، وكلاهما عضو في المنظمة الوطنية للسلفادوريين الأصليين ، قتلهما يوم ١٠ اذار/مارس ١٩٩٠ جنود من الكتيبة العسكرية السابعة في مكان اقامتهما في كانتون أتشادورا ، في سان فرانسيسكو مينديس ، في اواتشابان ؛

(ل) صامويل خيريس بيريس ، عضو في المنظمة الوطنية للسلفادوريين الأصليين ، قتله يوم ١٠ اذار/مارس ١٩٩٠ رجل مسلح يرتدي ملابس مدنية في الروساريو ، في خوخوتلا ، في اواتشابان ، بعد تكرار توجيه التهديد بالقتل إلى أعضاء المنظمة الوطنية للسلفادوريين الأصليين ؛

(م) روبرتو فاسكيس ، رئيس تعاونية الكارمن قتله يوم ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ جنود من كتيبة المهندسين العسكريين في كانتون ديسبوبلادو ، في اكاتيلوكا ، في دائرة لا باس .

١٤٠ - وفيما يلي ما أبلغ من حالات قتل مدنيين غير مسلحين نتيجة لقصف القوات الجوية السلفادورية العشوائي:

(أ) كارمن ريفيرا ، ٣ سنوات ؛ وفاليريانا بريخيدا ريفيرا ، سنتان ؛ ولورنسو ريفيرا ، ١١ سنة ؛ وباوديلو ارناندس ، ٥١ سنة ، قتلوا يوم ٨ اذار/مارس ١٩٨٩ ، في مقاطعة موراسان ؛

(ب) دولوريس ماريا ميراندا ، ١٠ سنوات ؛ وايسابيل لوبس ، ١٠ سنوات ؛ وبياتريس لوبيس ، سنتان ؛ وبلانكاليديا لوبس غواردادو ، ٣ سنوات ؛ وأنيبال غواردادو ، ٣٨ سنة ، قتلوا يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، في قرية اعادة الاستيطان كورال دي بييدرا ، في لاغونيتا ، في تشالاتينانغو

١٤١ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أُرسلت برقية إلى حكومة السلفادور تفيدها بادعاءات بأن ٧٥ سجينا سياسيا في سجن ماريونا يخشون أن يتعرضوا للقتل أو أن يتعرضوا للهجوم لأنهم تلقوا عددا من التهديدات بالقتل منذ تموز/يوليه ١٩٩٠ . وذكرت تلك التهديدات خطة مزعومة لقتل جماعي للسجناء السياسيين ولهجمات فردية . وأُبلغ أن التهديدات بالقتل صادرة من جنود سابقين أثناء قضائهم أحكاما لارتكابهم جرائم عادية ، وأعضاء من قوات الأمن يترددون على السجن في أيام الزيارات .

١٤٢ - وفي هذا الصدد ، ناشد المقرر الخاص الحكومة حماية الحق في الحياة والأمن والسلامة البدنية لمن تلقى تهديدات بالقتل وطلب من الحكومة تزويده بمعلومات حول التدابير المتخذة في هذا الشأن .

١٤٣ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ أُرسل خطاب آخر الى حكومة السلفادور يحيل حالات القتل خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٠ . وتدل المعلومات على زيادة في حوادث القتل عما كانت عليه خلال العام السابق . وفيما يلي الحالات التي أُبلغ بها المقرر الخاص:

(أ) أوسفالدو انطونيو الفارو ايستيفيس ، عثر عليه في شارع الجيش ، في سان سلفادور ، بعد أن اعتقلته الشرطة المدنية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ؛

(ب) كارلوس لاينيس ، ٤٠ سنة ، عضو نقابي ، قتله يوم ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ أفراد عرفوا أنفسهم على أنهم أعضاء في القوات الجوية ، بينما كان يقوم بأعماله الانشائية في توناكاتيبيكي ، في سان سلفادور ؛

(ج) فرانسيسكو سانتشيس ، عامل باليومية ، قتله ليلة ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ جنود من الكتيبة العسكرية الرابعة . وفي اليوم التالي قيل إن ضابطا من الكتيبة العسكرية الرابعة ذهب إلى منزله مع مجموعة من الجنود للإعراب عن مشاعر الأسف لمقتله . وليس من المعروف أن التحقيق في هذه الحالة قد بدأ ؛

(د) خوسيه لويس لوبيس لوبيس ، سنتان ؛ ومانويل أنخيل لوبيس لوبيس ، سنتان ؛ قتلا عندما قذفت عشوائيا قنابل يدوية عسكرية على منزلهما في لوس باردوس ، في تشالاتينانغو أثناء مواجهة بين كتيبة تشايغوانكا ، التابعة للواء المشاه الرابع المرابط في السبارايسو ، في تشالاتينانغو ، وبين جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

١٤٤ - كما ذكر الخطاب ، فيما يتعلق بمقتل ستة قس يسوعيين وطاهيتهم وابنتها يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (انظر الفقرة ١٥٦(ج) من الوثيقة E/CN.4/1990/22) ، أن هناك معلومات أخرى تشير إلى عدم وجود تعاون من طرف العسكريين في التحقيق في القضية الذي تقوم به المحكمة الجنائية الرابعة في سان سلفادور . كما ذكر أن سجل الحركة الذي تدون فيه جميع تحركات الدخول والخروج للمدرسة العسكرية في سان سلفادور ، والذي يعتبر دليلا دامغا في القضية ، قد حُرق بناء على أوامر من المقدم المسؤول عن المدرسة العسكرية ، وأنه بعد القاء القبض عليه أطلق سراحه بكفالة . وأبلغ أن بعض الضباط من ذوي الرتب العالية رفضوا الادلاء بشهاداتهم عندما استدعتهم المحكمة ، بينما زُعم أن آخرين زوّروا شهاداتهم . وأخيراً ذكر أن جماعة تعرف باسم "القيادة العليا لفرق الموت" زعم أنها هددت في بلاغ رسمي صدر في نيسان/ابريل ١٩٩٠ بقتل جميع الاشخاص الدينيين والمدنيين المشتركين في القضية إذا لم يطلق فورا سراح أفراد القوات المسلحة المتورطين .

١٤٥ - وفي ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، تلقى المقرر الخاص رسالة من القوات المسلحة في السلفادور بشأن مقتل الملازم الثاني سلفادور انريكي سالاسار إرنانديس يوم ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ بالقرب من بحيرة كواتيبيكي في مقاطعة سانتا آنا . وذكر أن المهاجمين تعقبوه واختطفوه وقتلوه وأنه كان مجردا من السلاح تماما عندما قتل . كما ذكر أن القتلة عرّفوا أنفسهم على أنهم عناصر من (جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني) بعد أن أمطروه بوابل من الرصاص .

١٤٦ - وفي ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٠ وردت رسالة رسمية أخرى من القوات المسلحة في السلفادور تصف حوادث القتل الاخرى الآتية:

(أ) مقتل شخصين من أفراد الشرطة الوطنية أثناء قيامهما بواجبهما في محطة بنزين في العاصمة ؛

(ب) هجوم بسيارة ملغومة في مدينة سانتا تيكلا يوم ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٠ أسفر عن مقتل ستة من العسكريين ومدنيا واحدا ؛

(ج) هجمات عشوائية على مدنيين أسفرت عن العديد من القتلى والمصابين ، منهم اوتو سورتو ميلا ، صهر قائد القوات الجوية ؛

(د) قتل السيدة ماكسيما أديلايدا كوتو ، التي كانت حاملا ، أثناء هجوم جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على لواء المشاة الأول .

١٤٧ - وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وردت رسالة من حكومة السلفادور بشأن مقتل الرائد كارلوس فيغوردوا موراليس على يد جماعة "موديستو راميريس" التي تنتمي إلى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

١٤٨ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ورد خطاب من حكومة السلفادور يحيل نشرة صحفية مؤرخة في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ تشجب هجوماً بالمتفجرات قامت به جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على القيادة العليا للقوات المسلحة تمخض حسبما زعم عن مقتل اثنين من القصّر ، عمرهما ٨ سنوات و١٧ سنة .

١٤٩ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وردت رسالة من حكومة السلفادور تحيل نشرة من مكتب حقوق الإنسان التابع للقوات المسلحة مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ ، تذكر أن ١٣ مدنيا قتلتهم في يومي ١٩ و٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ القوات غير النظامية التابعة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أثناء الهجوم الذي شنته يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر .

أثيوبيا

١٥٠ - في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة أثيوبيا بشأن المعلومات التي تلقاها والتي تفيد بأن ستة من المدنيين قد قتلوا في آذار/ مارس ١٩٩٠ في قرية أخرور ، بمقاطعة اكيليغوزاي ، أثناء غارة جوية شنتها طائرات الهليوكوبتر المقاتلة الأثيوبية ، وأطلقت خلالها نيران مدفعيتها على القرية ، وبأن ١٦ شخصا من المدنيين من بلدة أفابت ، و٣٠ شخصا آخر من ميناء مصوع قد لقوا مصرعهم في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أثناء القصف الجوي الذي قامت به الطائرات لمقاتلة الأثيوبية واستخدمت خلاله القنابل العنقودية والقنابل المدمرة ، مما أسفر عن تدمير مبان سكنية . كما أبلغ المقرر الحكومة بأسماء ١٣ ضحية أمكن تحديد هويتها من مجموع الضحايا الست عشرة الذين قتلوا في أفابت وبأسماء ٢٨ ضحية أمكن تحديد هويتها من مجموع الضحايا الثلاثين الذين قتلوا في مصوع .

١٥١ - ونظرا لاستمرار التوتر الناجم عن الصراع المسلح في اريتريا ، وشعور المقرر الخاص بالقلق البالغ بشأن أرواح المدنيين الأبرياء ، ولا سيما النساء والأطفال ، فقد ناشد الحكومة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية أرواح المدنيين المعرضين لمخاطر المواجهات المسلحة التي تنشب في المنطقة ، وطلب موافاته بمعلومات عن الحوادث التي سبقت الإشارة إليها وعما اتخذته الحكومة من تدابير لحماية أرواح السكان المدنيين .

١٥٢ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة أثيوبيا بشأن الادعاءات التي تقول إن إقليم اريتريا قد شهد خلال الشهور القليلة الماضية سقوط عدد كبير من القتلى أثناء الغارات الجوية التي شنتها الطائرات المقاتلة وطائرات الهليوكوبتر المقاتلة الاثيوبية على القرى والمدن الصغيرة وأسقطت فيها القنابل العنقودية والقنابل المدمرة بصورة عشوائية على الأحياء السكنية والتجارية .

١٥٣ - وبالإضافة إلى الادعاءات التي سبق أن أبلغت بها الحكومة ، قُدم وصف للأحداث التالية التي زعم وقوعها:

(أ) في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، لقي ستة مدنيين مصرعهم في أفابت ، أثناء غارة جوية شنتها الطائرات المقاتلة الاثيوبية من طراز "ميغ" ؛

(ب) وفي ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، لقي ٥٥ مدنيا مصرعهم في مصوع أثناء غارة جوية شنتها الطائرات المقاتلة الاثيوبية من طراز "ميغ" ؛

(ج) وفي ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، هاجمت فرقة خاصة من الجيش ، أرسلت من قاعدة عسكرية في كاغنيو في أسمرة ، مجموعة من الشبان ، في أسمرة ، أثناء مشاهدتهم لمباريات كأس العالم لكرة القدم على شاشة التلفزيون ، في كيدان ميهريت بالقرب من وسط المدينة ، وأسفر الهجوم عن مصرع ٣٠ شخصا ، وأعلن الجيش ، حسبما ذكر ، أن الشبان قد خالفوا حظر التجول .

١٥٤ - كما ذكر أن ١٢ شخصا من كبار الضباط السابقين في القوات المسلحة ، ألقي القبض عليهم بعد محاولة انقلاب قاموا بها في أيار/مايو ١٩٨٩ ، قد أعدموا في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٠ ، بعد محاكمة أجرتها الدائرة العسكرية للمحكمة العليا . وقدمت أسماء هؤلاء الأشخاص الاثنى عشر . وزعم أن المتهمين لم يمنحوا حق الطعن أمام محكمة أعلى في قرارات الإدانة والأحكام الصادرة ضدهم ، أو حق التماس العفو .

١٥٥ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة أثيوبيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، جاء فيه أن الادعاءات التي أحيلت إليها بشأن الهجمات العشوائية التي شنتها القوات الحكومية على السكان المدنيين مختلفة تماما ولا أساس لها من الصحة . وفيما يتعلق بمحاكمة ١٢ ضابطا من كبار ضباط القوات المسلحة ، جاء في الرد أن إجراءات المحاكمة كانت عادلة وتتفق مع الإجراءات القانونية الواجبة . وذكر أن هؤلاء الضباط ، المتهمين بارتكاب أشد الجرائم خطورة طبقا لقانون العقوبات الخاص ، قد أتيحت لهم جميع أشكال الحماية القانونية اللازمة للدفاع عنهم .

١٥٦ - وذكر أيضا أنه بالاضافة إلى ضمان الحقوق القانونية لأولئك الضباط الذين آثروا الاستعانة بمحاميي دفاع من اختيارهم ، استجابت الحكومة لطلب الآخرين الذين لم يكن في استطاعتهم القيام بالمثل ، وكلفت محامين أكفاء بعرض قضيتهم والدفاع عنهم أمام المحكمة .

١٥٧ - وذكر أنه أثناء المحاكمة التي استغرقت أكثر من عام ، أجرت المحكمة تحقيقات مضنية في الاتهامات ، على مدى الجلسات الست والعشرين التي عقدتها ، واتخذت قرارها بناء على أقوال ٩٣ شاهدا و٦٥ مستندا لصالح الادعاء وعلى أقوال ١٣٠ شاهدا و١٢ مستندا لصالح المتهمين ؛ وفضلا عن ذلك كانت إجراءات المحاكمة علنية . ونفذ حكم الإعدام بناء على حكم نهائي أصدرته الدائرة العسكرية الأولى للمحكمة العليا ، ونظرا لعدم وجود محكمة أعلى من المحكمة العليا ، فان الاتهام برفض حق الطعن غير صحيح .

غانا

١٥٨ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة غانا تحيل اليها ادعاءات تقول إن عددا من الأشخاص قد صدرت ضدهم أحكام بالاعدام ، من المحاكم العامة ، في السنة الماضية ، بتهمة القتل أو التآمر على القتل أو السرقة المسلحة . فيجوز ، حسبما ورد ، للمحاكم العامة ، وهي محاكم خاصة أنشئت في عام ١٩٨٣ بموجب قانون المحاكم العامة أن تفرض عقوبة الإعدام على الجرائم التي يحددها مجلس الدفاع الوطني المؤقت إذا اقتنعت المحكمة بوجود وقائع بالغة الخطورة تستدعي توقيع هذه العقوبة . وطبقا لقانون المحاكم العامة بصيغته المعدلة في عام ١٩٨٤ ، تتولى المحاكم الوطنية العامة النظر بنفسها في القضايا ، ويجوز لها أيضا أن تنظر في الطعون المقدمة ضد قراراتها بانعقادها كمحكمة استئناف وطنية ، مما يشكل إخلالا بشرط توافر اجراءات استئناف مستقلة . ومن مجموع من صدرت ضدهم أحكام بالإعدام ، ذكر أن تسعة أشخاص قد أعدموا في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وقد صدرت أحكام الإعدام ضد هؤلاء الأشخاص التسعة ، الذين لم يعلن عن أسمائهم ، في عام ١٩٨٩ لتورطهم في جرائم سرقة مسلحة وقتل بالقرب من أكرا .

١٥٩ - كما ذكر أن المحاكم العامة الإقليمية قد أصدرت أحكاما بالإعدام على ثمانية أشخاص في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٠ . وزعم أن الأشخاص الثمانية كان من بينهم:

(أ) دافيد أغودو ، البالغ من العمر ٢٦ عاما ، الذي صدر عليه حكم الإعدام من المحكمة العامة الإقليمية لأكرا الكبرى ؛

(ب) أزوتي تيتيفاه ، وراماني أبو بكاري ، وأحمد دراماني الذين صدرت عليهم أحكام الإعدام من المحكمة العامة الوطنية في أكرا ؛

(ج) أدرياني بو ، عريف شرطة ، صدر عليه حكم الإعدام من المحكمة العامة الإقليمية في برونغ ؛

(د) شخصان لم يعلن عن إسميهما ، صدر عليهما حكم الإعدام غيابيا من المحكمة العامة الإقليمية في آذار/مارس ١٩٩٠ .

١٦٠ - وحتى إعداد هذا التقرير ، لم يصل أي رد من حكومة غانا .

غواتيمالا

١٦١ - في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة غواتيمالا بشأن المونسينيور خوسيه مرسيدس كاريرا ، الأسقف العام لأبرشية مقاطعة سان ماركوس ، الذي ورد أن عددا من الرجال المسلحين قد اقتحموا محل إقامته ، شاهرين أسلحتهم ، وهددوه بالقتل ، أثناء قيامه بتوزيع الطعام على الأطفال المحتاجين ، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

١٦٢ - وناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حياة المونسينيور كاريرا وطلب موافاته بمعلومات عن هذه الحالة .

١٦٣ - وفي ٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة غواتيمالا بشأن خوان لويس كوي مونسون ، أمين التنظيم والإعلام باتحاد عمال الكهرباء ، وأسرته . وتفيد المعلومات بأن عددا من الرجال يرتدون ملابس مدنية قد ذهبوا إلى منزل خوان لويس كوي ، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ولم يجدوه ، فحذروا زوجته قائلين "عليه أن يغادر البلاد وإلا فليتحمل العواقب" . وكان هؤلاء الأشخاص أنفسهم قد حاولوا ، في ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، اختطاف إبنته البالغة من العمر ١٢ عاما ، لكنها تمكنت من الفرار بمساعدة والدتها .

١٦٤ - وناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حياة خوان لويس كوي مونسون وأسرته وطلب موافاته بمعلومات عن الحالة .

١٦٥ - وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة غواتيمالا بشأن النائب هكتور لونا تروكولي ، الذي تلقى تهديدا هاتفيا خلال الأسبوع ما بين ٢٩ كانون الثاني/يناير و٤ شباط/فبراير . وزُعم أنه قد قيل له "احذر الاستمرار في الحديث عن الديون وانعكاساتها في .... البلد ، فقتل نائب أمر بالغ السهولة في غواتيمالا" .

١٦٦ - وناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حياة السيد هكتور لونا تروكولي وطلب موافاته بمعلومات عن الحالة .

١٦٧ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أرسلت برقية إلى حكومة غواتيمالا بشأن الاضطهاد الذي يعاني منه من يرفضون الانضمام إلى الدوريات المدنية للدفاع عن النفس أو من يتركون هذه الدوريات . ويأخذ هذا الاضطهاد عادة شكل التهديد بالقتل ، والقتل بدون محاكمة . وأفادت المعلومات الواردة بأن هؤلاء الأشخاص تطلق عليهم صفة "المخربين" . وينطبق ذلك حسبما ذكر على سكان كانتون ساكبولوب الذين تعرضوا لمضايقات شديدة من الجيش خلال هذا الشهر وعلى دومينغو فنتورا ، وهو مزارع من السكان الأصليين وعضو في مجلس المجتمعات الاثنية "Runujel Junam" ومقيم في قرية باتشالام ، في بلدية سان اندريس ساخكاباخا ، بمقاطعة ألكيتشي .

١٦٨ - كما أشار المقرر الخاص إلى حالة فاكتور منديس دونينيي ، مدير مركز بحوث ودراسات حقوق الإنسان وتعزيزها ، وعدد من أفراد أسرته الذين هددوا بالقتل ، حسبما ذكر . وزعم أن عددا من الرجال المسلحين يرتدون ملابس مدنية قد هددوا بقتل نجل كل من شقيقه انطونيو وآنا غراسييلا دل فايي ، في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وأن عددا من الرجال ذكروا أنهم من الشرطة الوطنية قد فتشوا منزل شقيقه انطونيو في مدينة غواتيمالا ، في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وذُكر أن أفرادا مختلفين قد تعقبوا زوجته في اليوم ذاته ، بسيارة حمراء تحمل رقم التسجيل P-156907 ، أثناء سيرها في الشارع ، وأن عددا من الأشخاص سرقوا السيارة التي يملكها فاكتور منديس ويستخدمها مركز البحوث بصفة مستمرة ، في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ .

١٦٩ - وناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أرواح الأشخاص المذكورين وطلب موافاته بمعلومات عن الحالة .

١٧٠ - وفي ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة غواتيمالا بشأن بدرو كاسترو توخين ، المقيم في كانتون سنترو سفوند باراشتوت بساكابولاس ، في الكيخي ، والذي ربما كانت حياته معرضة للخطر .

١٧١ - فقد أفادت المعلومات الواردة بأن مجموعة رجال بملابس مدنية هاجمت منزل السيد كاسترو ، عضو مجلس المجتمعات الإثنية ، في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٠ ، فقتلت زوجته وأصابته بجروح . وكان من بين المعتدين اثنان من ضباط الجيش سبق لهما تهديد الأسرة . كما وجه الضباط تهديدات بالقتل إلى أشخاص آخرين من سكان البلدة مما أرغم تسعة عشر شخصا منهم على الفرار . وقدمت شكاوى بشأن هذه الحوادث إلى قاضي الصلح في

البلدة ومكتب المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان . وحاول هؤلاء الأشخاص فيما بعد العودة إلى البلدة ، بمصاحبة السيد أميلكار منديس إريسار ، رئيس مجلس المجتمعات الاثنية ، ونائب المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان في المنطقة ، لكن محاولتهم باءت بالفشل لأن مجموعة تضم ٢٥ رجلا مسلحا (يبدو أنهم أفراد من الدورية المدنية يتولى قيادتهم ضباط من الجيش) أطلقت النيران عليهم وهددتهم .

١٧٣ - وناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أرواح الأشخاص المذكورين وطلب موافاته بمعلومات في هذا الصدد .

١٧٣ - وفي ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة غواتيمالا بشأن تهديدات بالقتل وجهت إلى إدغار رينيه دي ليون فيغا ، التاجر ، وخوسيه ادواردو دافيلا ريفيرا ، الطالب بالمدرسة الثانوية . فقد أفادت المعلومات الواردة ، بأن رجالا مسلحين بالمدافع الرشاشة ، يشتبه في أنهم من القيادة العسكرية للمنطقة الشرقية قد هددوا هذين الشخصين بالقتل في الساعة ١١/٣٠ مساء من يوم ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٠ ، وطلبوا منهما مغادرة البلد خلال ٧٢ ساعة . وقد وقع هذا الحادث أمام شهود ، أثناء خروج الشخصين من مقصف في الشارع رقم ١٣ ، في المنطقة الأولى من مدينة غواتيمالا . كما ذكر أن السيد دي ليون فيغا والسيد دافيلا ريفيرا قد طلبا المساعدة من دورية الشرطة الوطنية رقم ١٤٤ ، فور ذهاب الرجال المسلحين ، لكن طلبهما رفض . وفي اليوم التالي ، لجأ الرجلان ، حسبما ذكر ، إلى مقر الصليب الأحمر الغواتيمالي وطلبا حق اللجوء السياسي في السفارة الكندية .

١٧٤ - وناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حياة إدغار رينيه دي ليون فيغا وخوسيه ادواردو دافيلا ريفيرا وطلب موافاته بمعلومات عن هاتين الحالتين .

١٧٥ - وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة غواتيمالا بشأن عدد من النساء ، معظمهن أعضاء في الرابطة الوطنية لأرامل غواتيمالا ، في مركز باكوك ، بلدية ساكوالبا ، بالكيخي ، وذكر أن مجموعة من الرجال المسلحين يعتقد أنها من القوات المسلحة قد هددتهن بالقتل في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وأفادت المعلومات الواردة بأن هؤلاء الرجال كانت معهم فيما يبدو قائمة بالأسماء تسلمتها القوات المسلحة من قائد الدوريات المدنية للدفاع عن النفس في باكوك . وتضمنت البرقية أسماء ١٦ امرأة زعم أنهن تلقين تهديدات ، ومن بينهم امرأة ، هي خوانا كالاتشيخ منديس ، ذكر أنه سبق تهديدها وأنها تعرضت لمحاولات اختطاف .

١٧٦ - وناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أرواح الاشخاص المذكورين وطلب موافاته بمعلومات في هذا الصدد .

١٧٧ - وفي ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة غواتيمالا لإبلاغها بالادعاءات التي تقول إن عددا كبيرا من النقابيين وأنصار حقوق الإنسان والفلاحين وزعماء الطلبة قد تلقوا تهديدات بالقتل أو قتلوا خلال الشهور الستة الأولى من العام . ونسبت التقارير هذه الأعمال إلى قوات الأمن ، أو الجماعات شبه العسكرية التي لها صلة بقوات الأمن ، أو الدوريات المدنية للدفاع عن النفس . ويعزى عدد كبير من عمليات القتل إلى رفض الفلاحين وأفراد مجتمعات السكان الأصليين الانضمام إلى الدوريات المدنية ، رغم أن المادة ٣٤ من الدستور تكفل الطابع الطوعي لهذا التعيين .

١٧٨ - وقدم وصف للادعاءات المتعلقة بالتهديدات بالقتل على النحو التالي:

(أ) هدد أحد أفراد الدورية المدنية خوان ساليس بالقتل لقيامه ، حسبما ذكر ، بالإبلاغ عن تورط الدورية المدنية في تدمير عدد من المنازل في سيرو بيسبيس ، لا كومبري ، سان الديفونسو اشتا أواكان ، ايويتينانغو ؛

(ب) ووجه العسكريون تهديدات بالقتل إلى خوان تون ميخيا ، البالغ من العمر ٢٢ عاما ، عضو مجلس المجتمعات الاثنية ؛ ودومينغو تون ميخيا ، البالغ من العمر ١٧ عاما ، وديبيغو يات اس ، البالغ من العمر ١٥ عاما ، بزعم رفضهم الانضمام إلى الدورية المدنية ؛

(ج) وهدد أحد أفراد كتيبة ساكابولاس ، الكيتشي ، فيكتوريا توخين تشو ، لقيامها ، حسبما ذكر ، بالإبلاغ عن الاعتداءات التي ارتكبتها الدورية المدنية المحلية ضد المواطنين ؛

(د) ووجه جنود تهديدات بالقتل إلى غاسبارد لوكس تيو ، ٧ أعوام ، وخيبرتو لوكس تيو ، ١٠ أعوام ، وباسيليو لوكس تيو ، ١٢ عاما ، ومارغاريتا لوكس ، ١٥ عاما ، وماريا بو ، ٥٢ عاما ، وخوسيفا توخين ايمول ، ٥٥ عاما ، وجميعهم من سكان باراتشتوت ، ساكابولاس الكيتشي ، لقيامهم بالإبلاغ عن مصرع أحد الأقارب على أيدي العسكريين ؛

(هـ) ووجه أفراد من الشرطة الوطنية عدة تهديدات بالقتل إلى آنا غراسيلا دل فايي من أقارب فاكتور منديس دونييي ، رئيس مركز بحوث ودراسات حقوق الإنسان وتعزيزها في غواتيمالا ؛

(و) وتلقى دومينغو فنتورا ، البالغ من العمر ٣٥ عاما ، وعضو مجلس المجتمعات الإثنية تهديدات بالقتل في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، حينما اقتحم قائد كتيبة سان اندريس دي ساخكاباخا ، الكيتشي ، ومعه ٣٠ جنديا ، منزله بالقوة واحتجزه لبضع ساعات بزعم رفضه التعاون مع العسكريين ؛

(ز) اضطر ميلهن تشافيس ، مدير مركز بحوث ودراسات حقوق الإنسان وتعزيزها ، في المقاطعة ، إلى مغادرة البلد بسبب التهديدات التي ذكر أنه تعرض لها لقيامه بتزويد الصحف بمعلومات عن تورط جهاز المخابرات العسكرية في قضية تتعلق بحقوق الإنسان ؛

(ح) وتلقى خوان لويس كوي مونسون ، عضو اتحاد عمال المؤسسة الوطنية للكهرباء تهديدا بالقتل طلب منه التوقف عن الأنشطة النقابية ومغادرة البلد . وقبل هذا الحادث تعرضت ابنته لمحاولة اختطاف ، وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٠ ، اختطفت زوجته واُستجوبت بشأن أنشطته النقابية ؛

(ط) وجهت فرقة مكافحة الشغب التابعة للشرطة الوطنية تهديدات بالقتل إلى لويس فرناندو هرنانديس ؛ وخوسيه لوبيس بيريس ، وأبراهام سانيسو وسيسار أوغوسطو فرانكو دي ليون ، وروبرتو ميرين خاكوبو أبريغو ، ولويس لوبيس سيفوينتس ، واوسبرتو هوغو روداس ، وألفونسو كولوب إي كولوب ، وبنارو سوبيرانيس ، وهكتور الفارادو تشو ، أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد عمال شركة أمريكا الوسطى للزجاج ، وأخرجتهم بالقوة من موقع المصنع في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ؛

(ي) تلقى رامون خاكومي بينتو ، رئيس اتحاد عمال مؤسسة التأمينات الاجتماعية في غواتيمالا ، وأفراد أسرته تهديدا بالقتل في ٨ أيار/مايو ١٩٩٠ وطلب منهم التخلي عن أنشطتهم النقابية .

١٧٩ - وقدم وصف لحالات القتل على النحو التالي:

(أ) قام بقتل ميغيل بو لوبيس ، البالغ من العمر ٣٥ عاما ، وفرانسيسكو بوكماتش ، البالغ من العمر ٣٠ عاما ، ٣٠ فردا من الدورية المدنية للدفاع عن النفس في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٠ في سان سباستيان ، ساكابولاس ، مقاطعة الكيتشي . وذكرت الشرطة أنهم قتلوا أثناء هجوم على الدورية . لكن روايات الشهود تتعارض مع هذا التوضيح ؛

(ب) وأفادت التقارير بأن بدرو بيريس ، البالغ من العمر ١٠ أعوام ، وغاسبار غاييغو ، البالغ من العمر ١٥ عاما ، قد تعرضا للتعذيب ثم قتلا في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٠ على أيدي جنود من قاعدة سان غاسبار العسكرية ، في تشاخول ، بمقاطعة الكيتشي ؛

(ج) وقتل خوسيه كويوتش رايموندو ، البالغ من ٣٥ عاما ، في أيار/مايو ١٩٩٠ في كابا ، تشاخول ، بمقاطعة الكيتشي ، أثناء قيام أفراد من الجيش بتفتيش المنازل ثم تدميرها كما فعلوا بالحقول المزروعة ؛

(د) واعتقلت ، القوات المسلحة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ في تشيتشيبوي ، وباماخوخ أتشيتشوي ، وتشريتاي ، في سنتياغو اتيتلان بمقاطعة سولولا ، فيدلينو راؤول توبياس اباريسيو ، ٤١ عاما ، وميغيل انخل ريانكا سيكاي ، ٤٤ عاما ، وغريغوريو

راميريس إي راميريس ، ٤٣ عاما ، وخوان بابلو كويتوي ، ٤٨ عاما . وعثر على جثث هؤلاء الأشخاص في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ في سيرو أورو ، سنتياغو اتيتلان ؛

(هـ) وقتل خوسيه ماريا ايتشكايات ، من قيادات مجلس المجتمعات الإثنية ، في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ على أيدي ثلاثة رجال مقنعين ومسلحين ، يرتدون ملابس مدنية ، في كاسيريو دي لافي . وتنسب التقارير قتله إلى قوات الأمن أو إلى مدنيين ارتكبوا جريمتهم بموافقة هذه القوات أو تسترها عليهم ، وذكر أنه كان قد تلقى عدة تهديدات بالقتل من القوات المسلحة والدوريات المدنية بسبب دوره في مقاومة التجنيد الإلزامي في الدوريات المدنية ؛

(و) وقتل خوسيه فيسنتي غارسيا ، من قيادات مجلس المجتمعات الإثنية ، في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، في لا مونتانيا ، الكيتشي ، على أيدي رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية . وكان أفراد من الدورية المدنية للدفاع عن النفس قد هددوه بالقتل واعتقلوه في مناسبات سابقة ؛

(ز) وقتل بدرو غابييغو دي ليون بعد تعذيبه ، في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٠ ، في الكيتشي ، على أيدي أفراد من الجيش هاجموا عددا من البلاد في هذه المقاطعة ؛

(ح) وعثر على جثث خوان غوستافو هريرا غونسالس ، ٢٣ عاما ؛ وفرناندو ريفيرا اورتيس ، ٢٣ عاما ، وأوسكار اميليو اتشيفيريا ، ٢٤ عاما ، في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٠ ، في مقاطعة اسكوينتلا ، وكان أفراد من قوات الأمن قد اعتقلوهم قبل أيام من هذا التاريخ في المنطقة الأولى في مدينة غواتيمالا وحملوهم في سيارة جيب زرقاء ذات نوافذ مستقطبة للضوء ؛

(ط) وقتل ثلاثة أفراد من قوات الأمن نستور رينيه أوسوريو ساندوفال البالغ من العمر ٤١ عاما ، وعضو اتحاد عمال المعهد الوطني للكهرباء في مقاطعة تشيكويمولا ، في ٣ آذار/مارس ١٩٩٠ ، في مبنى المؤسسة ؛

(ي) وقتل غاسبار لاينيس ، البالغ من العمر ٣٨ عاما وبابلو اسكوبار ، البالغ من العمر ٣٢ عاما ، على أيدي أفراد من كتيبة المشاة الثانية التابعة للواء ماريسكار سافالا ، بعد اعتقالهما في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ؛

(ك) وقتل مانويل لويس إي لويس ، عضو مجلس المجتمعات الإثنية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، في بورتريرو فييخو ، سمالبا ، الكيتشي . ووجدت آثار ضرب على جثته . ورفضت السلطات التحقيق في وفاته أو إجراء تشريح للجثة .

١٨٠ - وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة غواتيمالا بشأن خوسيه غارسيا باور ، النائب عن المنطقة الوسطى في غواتيمالا ، الذي ذكر أنه تلقى تهديدات بالقتل في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، حيث تلقت أسرته مكالمة هاتفية تمنحه مهلة ٤٨ ساعة لمغادرة البلد . كما أن ثمانية آخرين من أعضاء الكونغرس قد تلقوا تهديدات بالقتل مؤخرا فيما يبدو .

١٨١ - وناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حياة خوسيه غارسيا باور وطلب موافاته بمعلومات عن الحالة .

١٨٢ - وفي ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة غواتيمالا بشأن خوسيه فسنتي سوتو ، أمين التثقيف في اتحاد معهد التدريب ، وكارمن روبنيا سيبيدا ، خطيبته البالغة من العمر ٢٣ عاما ، اللذين وضعا تحت المراقبة ووجهت إليهما تهديدات بالقتل . وذُكر أن رجالا مسلحين يرتدون ملابس مدنية ويركبون سيارة جيب ذات لون أصفر فاتح ونوافذ تحجب الرؤية من الخارج ، قد اختطفوا كارمن سيبيدا في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، في المنطقة السابعة في مدينة غواتيمالا . وذكر أن المختطفين قد ضربوها واستجوبوها بشأن أنشطة السيد سوتو النقابية وهددوه بالقتل ما لم يغادر البلد على الفور . وذكر أن المختطفين أطلقوا سراح الآنسة سيبيدا في اليوم التالي . ومنذ ذلك التاريخ ، ظل هذان الشخصان ، حسبما ذكر ، يتلقيان مكالمات هاتفية من أشخاص مجهولين .

١٨٣ - وناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حق الشخصين المذكورين في الحياة ، وطلب موافاته بمعلومات عن الحالة .

١٨٤ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وجهت رسالة أخرى إلى حكومة غواتيمالا تحيل إليها الادعاءات بحدوث زيادة ملحوظة في أعمال القتل في غواتيمالا ، وخصوصا في الشهور السابقة على انتخابات الرئاسة التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر . فمن مجموع ٥٠٠ حادث قتل أبلغ عنها خلال شهر أيلول/سبتمبر ، ذكر أن نسبة تناهز ٥٥ في المائة وقعت في الفترة ما بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر . وذكر أن الضحايا كانوا من أعضاء الاتحادات ومنظمات حقوق الإنسان ومجموعات المعارضة السياسية ومجتمعات السكان الأصليين .

١٨٥ - وأفادت المعلومات الواردة بأن عددا كبيرا من حوادث القتل كانت تسبقه تهديدات بالقتل وأن كثيرا منها كان يقع بسبب رفض الفلاحين والسكان الأصليين الخدمة في دوريات الدفاع عن النفس . ونسبت هذه الحوادث إلى قوات الأمن ، والجماعات شبه العسكرية التي لها صلة بهذه القوات ودوريات الدفاع عن النفس التي تتستر السلطات على نشاطها .

١٨٦ - وفيما يلي الحالات التي قدم وصف لها:

(أ) عمليات القتل

'١' عثر على هكتور انيبال سونيغا ، الفلاح البالغ من العمر ٤٥ عاما ، مقتولا ، في ٥ آذار/مارس ١٩٩٠ في فييا نويفا ، روتا سان ميغل

بتابا ، الديا إل فروتال ، بعد أن اختطفه رجال مسلحون يقودون شاحنة خفيفة ذات نوافذ مستقطبة للضوء ؛

'٣' اختطف أربعة أشخاص مجهولين خورخي اريال كاسترو كاربيو ، البالغ من العمر ٢٤ عاما ، والطالب بمدرسة الحقوق بالجامعة الاهلية ، في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وألقوا جثته أمام مدرسة الحقوق . وذكر ان وزير الداخلية قد وصف مصرعه بأنه جريمة عادية ؛

'٣' وعثر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، على ديفيد غوتييريس مورالس ، وايفيراردو بوتيو مورالس ، وخوان خوسيه أوريّيانا تشاكون ، وإسرائيل تشاكون أكينول ، العمال الزراعيين في تعاونية فلور دي لا إسبيرانسا ، وقد طفت جثثهم في نهر أوسوماسينتا ، في مقاطعة إلبيتين . وكان هؤلاء الأشخاص قد اختفوا من التعاونية في بلدية لا ليبرتاد بمقاطعة آلشبيتين ، في أيار/مايو ١٩٩٠ . وقدمت بلاغات بوفاتهم إلى محكمة إلبيتين وإلى المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان ، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ؛

'٤' وقتل رجلان يركبان دراجة بخارية بالرصاص ريفوخيو أراسيلي فيانويفا ، في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ في كالسادا أغيلار باترس ، في مدينة غواتيمالا ، أثناء انتقالها بسيارة مع زوجها بيرون باريرا ، نائب رئيس اتحاد صحفيي غواتيمالا ، الذي ظل يتلقى تهديدات مستمرة بالقتل منذ عودته إلى غواتيمالا في عام ١٩٨٦ بعد قضاء بضعة أعوام في المنفى . وقد أصيب زوجها بجروح خطيرة أثناء الهجوم نفسه ؛

'٥' واختطف رجال مدججون بالسلاح يرتدون ملابس مدنية آنا غوادالوبي هرنانديس ليوناردو ، البالغة من العمر ١٧ عاما ، من منزلها ، في المنطقة الثالثة ، في مدينة غواتيمالا ، في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وعثر على جثتها في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ تحت جسر إلراينسيانسو ، في مدينة غواتيمالا . وكانت الشرطة الوطنية قد أبلغت باختطافها لكنها لم تتخذ أي إجراء للتحقيق في هذا الحادث ؛

'٦' وقتل رجال مدججون بالسلاح يرتدون ملابس مدنية أومبرتو غونسالس غامارا ، الامين العام للاتحاد الديمقراطي الثوري ، في الساعة ٤/١٠ مساءً من يوم ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ في المنطقة الحادية عشرة ، في مدينة غواتيمالا ؛

'٧' وقتل مجموعة من الرجال بترونيلو إرنانديس باسيليو ، أمين نقابة باريو لا ريفورميتا الزراعية المستقلة ، وهي أحد فروع الاتحاد العام للنقابات في غواتيمالا ، في ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، في منزله ، في بلدية موبوتا ، بمقاطعة خوتيابا ؛

'٨' وعثر على أورلاندو استواردو ألفارادو مورالس ، الذي كان يعمل مدرسا ، مقتولا ، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وكان قد اختطف في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، في مدينة غواتيمالا ؛

(ب) محاولات القتل

'١' نصبت مجموعة من الرجال ، تحملهم ثلاث سيارات ، كمينا لخوان خوسيه روديل بيرالتا ، مرشح الكونغرس عن حزب اتحاد الوسط الوطني ، في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أثناء عودته من رحلة للدعاية السياسية ؛

(ج) عمليات قتل أنصار حقوق الإنسان

'١' قتل رجال مجهولون بطعنات ميرنا ماكتشانغ ، البالغة من العمر ٤٠ عاما ، ومديرة معهد تعزيز العلوم الاجتماعية ، في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أثناء مغادرتها لمكتبها في الساعة السابعة مساءً ، في الشارع الثاني عشر بالمنطقة الأولى ، في مدينة غواتيمالا ؛

'٢' وقتلت ماريا ميخيا ، البالغة من العمر ٤٧ عاما ، وعضو مجلس المجتمعات الإثنية ، في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٠ ، في منزلها عندما اقتحمه اثنان من العسكريين بحثا عن إبنها . وأصيب زوجها بدرو لاسترو توخين بجروح خطيرة ، وذكر أن أسرتها كانت قد أبلغت المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان بالتهديدات المستمرة بالقتل التي ظل العسكريون يوجهونها إليها ؛

'٣' وعثر على بدرو تيو كاك ، عضو مجلس المجتمعات الإثنية ، مقتولا في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ في بلدة مجاورة لتشاخوب ، بعد أن اختطفه أفراد ذكروا أنهم من الشرطة ، في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، من منزله في تشاخوب ؛

'٤' وعثر على جثة خوسيه بدرو تيو تشيفالان ، البالغ من العمر ٣٥ عاما ، وابن بدرو تيو كاك ، في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، في مقاطعة توتو نيكابان ، وكان قد اختطف من منزله في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ؛

(د) التهديدات بالقتل

'١' ظل مانويل توماتش أغويلار ، الصحفي ، يتلقى تهديدات بالقتل منذ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، واستمر أفراد مجهولو الهوية يراقبونه ؛

'٣' وتلقى أميلكار منديس أوريسار ، رئيس مجلس المجتمعات الإثنية ، تهديدا بالقتل ، في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، ومنح مهلة ٧٢ ساعة لمغادرة البلد ؛

'٣' وتعقب جنود ماريو بولانكو ، البالغ من العمر ١٧ عاما وعضو جماعة المساعدة المتبادلة ، بسيارة جيب عسكرية ثم سيرا على الأقدام ، في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ؛

(هـ) حوادث القتل أثناء العمليات العسكرية

'١' لقيت ماغدالينا ايفرانين فراي سانتوس ، البالغة من العمر ١٣ عاما ، مصرعها ، في الفترة ما بين ٢٢ و٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، حينما أطلقت قوات الجيش المرابطة في أماكتشيل ، أتشكان ، في مقاطعة الكتشي ، النيران على سكان تلك المقاطعة فجرحت شابين آخرين وأسرت ٣٧ مدنيا ؛

'٢' وعثر على غريغوريو تشيفاخ ، وهو فلاح من السكان الأصليين ، مقتولا في طريق عام بعد أن زحف جنود الجيش على موطن السكان الأصليين وأرغموا هؤلاء السكان على الخروج ، واحتجزوا غريغوريو تشيفاخ في سيرو دي أوخو ، سنتياغو اتيتلان ، بمقاطعة ساكاتيبيكيس ؛

'٣' ولقي خوسيه كويوتش رايموندو مصرعه في الفترة ما بين ٩ و١٥ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أثناء عمليات عسكرية قام بها جنود من تشياخا ، الكيتشي ، في كابا ، ببلدية تشاكول ، الكيتشي . وكان السيد كويوتش مريضا في منزله عندما اقتحمه العسكريون وقاموا بتفتيشه . وقد عثر على جثته وبها آثار تعذيب في نهر كابا ؛

'٤' واعتقل أفراد من قوات الجيش المرابطة في سولين ، ببلدية لا ليبرتاد ، بمقاطعة إلبيتين ، الفلاح بدرو فييا ، أثناء عمله في الحقل في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ وعثر عليه مقتولا فيما بعد .

١٨٧ - ونقلت الرسالة المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ادعاءات بشأن تهديدات بالقتل وأعمال قتل ارتكبها رجال الشرطة في مدينة غواتيمالا ضد أطفال الشارع لتورطهم في جرائم صغيرة أو في استنشاق الصمغ:

(أ) قتل الأحداث

'١' توفي ناهامان كارمونا لوبيس ، ١٣ عاما ، في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠ ، متأثرا بجروحه بعد أن هاجمه أفراد من الشرطة الوطنية عند تقاطع الشارع الثاني عشر والطريق السادس ، في المنطقة الأولى بمدينة غواتيمالا ، أثناء قيامه ، مع أحداث آخرين ، باستنشاق الصمغ . وذكر أن الأحداث الآخرين الذين أدلوا بأقوالهم كشهود ، ظلوا يتلقون تهديدات بالقتل . ووجهت تهمة قتله إلى أربعة من رجال الشرطة ظلوا محتجزين أثناء نظر المحكمة الجزئية التابعة للدائرة الجنائية الأولى في القضية ؛

'٢' وقتل شرطي مارين أوسفالو دي لاكروس المنفور ، ١٣ عاما ، بالرصاص ، في الساعة ١/١٥ مساءً من يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أثناء قيامه بسرقة نظارة من راكب سيارة . وذكر أنه ألقي القبض على أحد الشهود وتم تهديده في مكان الحادث ؛

"٣١ وعشر على جثث والتر فييا تورو ، ١٧ عاما ؛ وسلفادور ساندوفال ، ١٦ عاما ؛ وخونيتو خوسيه كاستيانوس ، وبها إصابات رصاص وآثار تعذيب ، وكان رجال مدججون بالسلاح يركبون سيارة جيب ذات نوافذ مستقطبة للضوء قد اختطفوا هؤلاء الأشخاص في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، في الشارع العشرين ، بالمنطقة الأولى ، في مدينة غواتيمالا .

١٨٨ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أرسلت برقية إلى حكومة غواتيمالا لإبلاغها بالادعاءات التي تشير إلى أن الأفراد التالية أسماؤهم قتلوا بطريقة موجزة على أيدي جنود تابعين لقاعدة سنتياغو اتيتلان العسكرية ، في سولولا ، في مقاطعة سوتشيتيبيكيس: خوان كارلوس بابلو سوسود ، ٣٠ عاما ؛ وبدرو مندوسا كوتو ، ١٨ عاما ؛ وفرانسيسكو خيرون تشيكوخاو ، ١٠ أعوام ؛ وخوان أخوتشان مسياس ، ١٥ عاما ؛ وسلفادور داميون ياكي ، ٥٠ عاما ؛ وفيليب كييخو كولان ، ٥٣ عاما ؛ ونيكولاس أختوخال سوسوف ، ١٧ عاما ؛ وبدرو كريستا مندوسا ، ١٤ عاما ؛ وغاسبار كوو سيكاي ، ١٨ عاما ؛ وبدرو مندوسا بابلو ، ٣٩ عاما ؛ وبدرو دامان فاسكيس ، ٤٥ عاما .

١٨٩ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، حاول ملازم أول من كتيبة سنتياغو إلقاء القبض على أحد السكان الأصليين فأصاب طفلا برصاصة أثناء المحاولة . وتوجهت مجموعة من هؤلاء السكان بهدوء ، مع العمدة الجديد والعمدة السابق ، إلى القاعدة العسكرية للاحتجاج على هذا الفعل والتحدث مع القائد ، ففتح الجنود نيران مدافعهم الرشاشة على المجموعة ، فقتلوا الأشخاص المذكورين .

١٩٠ - وأعرب المقرر الخاص عن قلقه بشأن سلامة هؤلاء السكان في ضوء ما أبلغ به من تهديدات بالقتل وأعمال قتل ارتكبها الجيش ضدهم خلال العام ، وأحدثت حالة رعب مستمرة بين الناس .

١٩١ - وطلب المقرر الخاص موافاته بمعلومات عن هذه الحالة وعن أي تحقيقات تم إجراؤها ، وبصورة خاصة عما اتخذته السلطات من تدابير لحماية أرواح أفراد هذا المجتمع وسلامتهم الجسدية ولتقديم المسؤولين عن أعمال القتل المذكورة إلى العدالة .

١٩٢ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة غواتيمالا على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بشأن المذبحة التي زعم وقوعها في سنتياغو اتيتلان في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ونقل هذا الرد بيانا صحفيا صادرا من رئيس الجمهورية جاء فيه أن تفاصيل الحادث تشير إلى إمكانية وقوع أخطاء أثناء السيطرة على الموقف وقت اندلاع الأحداث .

١٩٣ - وذكر أيضا أن الحكومة قد أبدت عزمها الكامل على إجراء تحقيق شامل بغية تحديد أسباب الأحداث وتطورها والمسؤولين عنها ، وأعلنت أنها ملتزمة بتطبيق القانون تطبيقا صارما . كما ذكر في هذا الصدد أن الحكومة ستتعاون بالكامل مع المدعي العام لشؤون حقوق الإنسان ومع الهيئات المختصة الاخرى .

هايتي

١٩٤ - في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، بعث المقرر الخاص برسالة إلى حكومة هايتي يخطرها فيها بأنه ما زال يبلغ بادعاءات تشير إلى مصرع مدنيين على أيدي رجال مسلحين مجهولي الهوية ، يرتدي بعضهم الزي العسكري ، خلال عام ١٩٨٩ . ووفقا لهذه الادعاءات لم تجر السلطات المختصة أي تحقيقات في عمليات الاغتيال المذكورة ، تتيح القاء القبض على الجناة .

١٩٥ - وأبلغ المقرر الخاص بالحالات التالية على وجه الخصوص:

(أ) زعم أن مجموعة مسلحة ، تشمل أفرادا بالزي العسكري ، قد أطلقت النيران على عدد من أعضاء مجلس الدولة ، في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أثناء اجتماعهم مع مجموعة من الاشخاص العاديين . وأسفر ذلك ، وفقا للمصدر ، عن مصرع جان ماري مونتس ، أحد المشتركين في هذا الاجتماع . وأشار المصدر إلى أن سرج فيار ، ممثل القطاع الخاص في مجلس الدولة قد أصيب بجروح خطيرة وتوفي في ٢٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٠ ، وأن شخصا ثالثا قد أصيب في نفس الحادث ؛

(ب) وزعم أن رجلا مسلحا ، يقود شاحنة ، قتل ماريانو ديلوني ، المدرس ومؤسس الفصول الدراسية المسائية المخصصة للسكان المحتاجين ، في الليلة ما بين ١ و٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، في حي سان مارتن بمدينة بور أو برنس . وذكر الشهود أن القاتل رقيب في الجيش ؛

(ج) وزعم أن ميروس لاروش توفي في سجن كاب هايتيان ، في ٣ آب/ أغسطس ١٩٩٠ . كما زعم أنه كان قد ألقي القبض عليه واحتجز في مقر القيادة المحلية للجيش حيث عذب قبل نقله إلى السجن . ولم يخضع لاروش لأي إشراف طبي .

١٩٦ - ولم يصل أي رد من حكومة هايتي ، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير .

هندوراس

١٩٧ - في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة هندوراس بشأن تهديدات بالقتل بلغه أنها وجهت إلى السيد أوسكار انيبال بويرتو والسيد روبرتو

سيلايا . فقد أفادت المعلومات الواردة إليه بأن السيد بويرتو ، المحامي ونائب رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في هندوراس الذي وجه إليه تهديد بالقتل في مكالمة هاتفية تلقاها في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ في مقر اللجنة في تيغو سيغالبا ، كان قد تلقى تهديدات من هذا القبيل في كانون الثاني/يناير ونيسان/ابريل ١٩٨٩ . أما فيما يتعلق بالسيد سلايا ، الذي يعمل في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة تدريب المعلمين والذي درس القانون في الجامعة الوطنية المستقلة في هندوراس ، وانضم إلى جبهة إصلاح الجامعة ، فقد ذكر أن ثلاثة من رجال المخابرات العسكرية G-2 قد فتشوا منزله صباح يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وصادروا كتبه ، وأن ثلاثة رجال مسلحين من الكتيبة ٣-١٦ ذهبوا إلى منزله بعد ظهر ذلك اليوم وحذروه من تقديم شكوى بشأن الحادث وطلبوا منه مغادرة البلد .

١٩٨ - ونظرا لما بلغ المقرر الخاص من مشاعر القلق بشأن سلامة الشخصين المذكورين ، فقد ناشد الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حياتهما وطلب موافاته بمعلومات عن هاتين الحالتين .

١٩٩ - وفي ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة هندوراس بشأن هجوم تعرض له روبرتو سلايا ، المدرس في قسم العلوم الاجتماعية بمدرسة تدريب المعلمين وطالب الحقوق في الجامعة الوطنية المستقلة في هندوراس . فقد أفادت المعلومات الواردة بأن السيد سلايا قد أصيب بجروح خطيرة في هجوم تعرض له في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ١٩ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أثناء سيره بالقرب من منزله في كولونيا فيانويفا ، في تيغوسيغالبا . وزُعم أن المعتدين كانوا ثلاثة رجال مسلحين يفترض أنهم على صلة بالقوات المسلحة ، وكانوا يقودون سيارة زرقاء ذات نوافذ ملونة وبدون لوحة أرقام . وترك المسلحون روبرتو سلايا قبل وصول جيرانه ونقله إلى المستشفى في حالة خطيرة جدا فيما يبدو .

٢٠٠ - وفضلا عن ذلك ، ذكر أن المعتدين قد هددوا الضحية وأفرادا آخرين هم: الدكتور رامون كوستوديو ، وأوسكار انيبال بويرتو ، وخوان المندارس بونييا ، وهكتور هرنانديس . وكان هؤلاء الأفراد قد تلقوا أيضا تهديدات في مناسبات عديدة خلال العام السابق .

٢٠١ - وأفادت المعلومات الواردة بأن أعمال التهديد والتخويف التي وجهت في الأعوام القليلة الماضية إلى أعضاء النقابات والناشطين في مجال حقوق الإنسان توحي بأن مرتكبيها جماعات سرية تعمل بالتواطؤ مع القوات المسلحة ، وعلى وجه الخصوص مع الكتيبة ٣-١٦ .

٣٠٢ - كما لاحظ المقرر الخاص مع القلق أن التهديدات بالقتل قد نفذت في عدد من الحالات الحديثة . ففي ٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قتل مدنيان بالرصاص ادغاردو إريرا ، عضو جبهة إصلاح الجامعة . وكانت أحدث حالة مصرع رينالدو سونييغا ، أحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان ، بالرصاص ، في سان بدرو سولا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

٣٠٣ - وفي هذا الصدد ، ناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية أرواح الاشخاص المذكورين وطلب موافاته بمعلومات عن هذه الحالات .

٣٠٤ - وفي ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ وجهت رسالة إلى حكومة هندوراس لإبلاغها بالادعاءات التي تشير إلى حدوث عدد كبير من التهديدات بالقتل خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠ ، وخصوصا ضد أعضاء لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في هندوراس ، والتنظيمات الجامعية واتحادات الفلاحين ، والكثير من هذه التهديدات قد أعقبتها أعمال قتل بدون محاكمة على أيدي أفراد يزعم أنهم على صلة بالكتيبتين ٣-١٦ وG-2 (الأمن العسكري) التابعتين للقوات المسلحة . وفي عدد من الحالات كانت الضحايا تحتجز في البداية احتجازا غير قانوني وتعذب وكانت منازلها تفتش في معظم الأحيان . وقد تم الإبلاغ عن الحالات التالية على وجه الخصوص:

(أ) أن الأفراد الذين وجهوا تهديدا بالقتل إلى روبرتو سلايا ، الذي سبقت الإشارة إلى حالة الاعتداء عليه ، قد طلبوا منه أن ينقل التهديد نفسه إلى الناشطين في مجال حقوق الإنسان والنقابيين التالية أسماؤهم:

'١' رامون كوستوديو ، رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في غواتيمالا ؛

'٢' خوان ألميندارس ، رئيس لجنة تنسيق المنظمات الشعبية ؛

'٣' إكتور إرنانديس فوينتي ، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في هندوراس ؛

'٤' أوسكار أنيبال بويرتو ، نائب رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في هندوراس ؛

(ب) وصرع شخص يرتدي ملابس مدنية رينالدو سونييغا كروس ، الرئيس الإقليمي للجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في هندوراس ورئيس اللجنة الوطنية للعمال الزراعيين ، باطلاق الرصاص عليه من الخلف في سان بدرو سولا ، بمقاطعة كورتيس ، بسبب أنشطته في مجال الدفاع عن حقوق الفلاحين في الأراضي ، حسبما ذكر ؛

(ج) واعتقل أفراد من إدارة التحقيقات الوطنية في لا إرميتا ، بتالاغا ، بمقاطعة موراسان ، دينيس إرنان رودريغس غارسيا ، عضو منظمة العمال الزراعيين في هندوراس ، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٠ . وذكر أنه نقل بعد ذلك في سيارة لا تحمل أرقاما إلى قاعدة الكتيبة الأولى للقوات الخاصة . وعثر

على جثته وبها إصابات طلقات نارية ، في اليوم التالي ، بالقرب من نهر دولسي في تالاغا .

٣٠٥ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة هندوراس تحيل اليها الادعاءات التي تشير إلى أن التهديدات بالقتل وأعمال القتل لأسباب سياسية استمرت في عام ١٩٩٠ ، وأن ضحاياها كانوا أساسا من الأفراد الذين لهم صلة بلجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في هندوراس . ونسبت التقارير هذه الأعمال للقوات المسلحة أو المجموعات المدنية التي تتألف جزئيا من عسكريين متقاعدين يمارسون نشاطهم بموافقة السلطات . وقدم المقرر الخاص وصفا للحالات التالية:

(أ) حالات التهديد بالقتل

'١' أنطونيا أورتيغا ، وإيلاريو أغيليرا: ظلت أنطونيا أورتيغا ، زوجة إيلاريو أغيليرا ، أمين الشؤون الدولية لاتحاد عمال الشركة الوطنية للطاقة الكهربائية ، تتعرض لمضايقات مستمرة منذ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٠ . ففي ذلك التاريخ ، اقتحمت مجموعة من الرجال المدججين بالسلاح منزلها ، واستجوبوها بشأن أنشطة زوجها وهدّدوها بالقتل . وفي الساعة ١٢/٣٠ من مساء يوم ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠ ، اقترب منها أفراد يركبون سيارة بدون أرقام وهددوها بالقتل ، مستخدمين أساليب وحدات الاستخبارات المضادة العسكرية ، حسبما ذكرت التقارير ؛

'٢' كانديلاريو رييس غارسيا: في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، تلقى السيد رييس ، مدير الفرقة المسرحية الريفية في إيبويراس ، تهديدات بالقتل من القيادة العليا لوحدة الاستخبارات العسكرية المتمركزة في سانتا باربارا بمقاطعة يورو . كما ذُكر أن أفرادا من نفس الوحدة العسكرية أطلقوا أعيرة نارية حول منزله ؛

(ب) حالات القتل

'١' فرانسيسكو خافييه بونييا مدينا: في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، قتل شخص مجهول السيد بونييا ، العامل في مؤسسة التأمينات الإجتماعية ، لهندوراس والرئيس السابق لاتحاد عمال المؤسسة ، في قسم بوينتي التشيلي في تيغوسيغالبا في أعقاب توتر للعلاقات بين أعضاء الاتحاد وإدارة المؤسسة التابعة للدولة . وقد سبق أن تعقبه أشخاص مجهولون كما أنه استطاع الفرار مرتين من جماعة شبه عسكرية ؛

'٢' رامون انطونيو بريسينيو: في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، عثر على السيد بريسينيو ، عضو جبهة إصلاح الجامعة ، مقتولا في منطقة كينيدي يانوس في تيغوسيغالبا . وكان قد تلقى تهديدات في مناسبات سابقة من التحالف المضاد للشيوعية (Triple A) التابع للجبهة الجامعية

الديمقراطية الموحدة ، وهي مجموعة يزعم أن لها صلة بقوات أمن الدولة ؛

'٣١' رامون دي خيسوس رويس مارادياغا: في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، قتل السيد رويس ، المستشار القانوني للجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في هندوراس وعضو حزب الوحدة والتجديد ، في ظروف غامضة ، في منزله الواقع في لا سيبا ، أطلانتيدا ، برصاصة عيار ٣,٥٧ الذي لا تستخدمه سوى الجهات الرسمية . وكان قد تلقى تهديدا من القائد السابق لكتيبة المشاة العاشرة في لا سيبا بسبب أنشطته المتصلة بلجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في هندوراس . وقد وجدت بجثته إصابات رصاص وآثار تعذيب . وقررت السلطات أنه مات منتحرا ولم يجر أي تحقيق حول وفاته .

٣٠٦ - وفي ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة هندوراس على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ يتضمن معلومات عن الحالات التي أبلغت بها الحكومة ، وجاء في هذا الرد ما يلي:

(أ) روبرت سلايا ؛ رامون كوستوديو ؛ خوان المنداريس بونييا ؛ إكتور إرناندیس فوينتس ؛ اوسكار أنيبال بويرتو: أجرت المحاكم تحقيقات لكنها لم تعثر على أي شكوى رسمية مقدمة من الأشخاص المذكورين الذين زعموا أنهم تلقوا تهديدات بالقتل ؛

(ب) رينالدو سونييفا كروس: ذكر أن التحقيق يأخذ مجراه في الدائرة الجنائية الثالثة في سان بدرو سولا . كما ذكر أنه لم تُقدم أي شكوى رسمية ؛

(ج) دنيس إرنان رودريغس غارسيا (نونييس): في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، قررت محكمة الجنايات في مقاطعة موراسان مباشرة تحقيق جديد لإصلاح الأخطاء الإجرائية التي وقعت أثناء التحقيق الذي قام به وكيل نيابة تالانغا ، موراسان .

الهند

٣٠٧ - في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة الهند بشأن المعلومات التي تشير إلى أن أكثر من ٥٠ شخصا قتلوا على أيدي قوات الأمن أثناء المظاهرات التي اندلعت في مختلف مدن ولاية جامو وكشمير ، في الفترة ما بين ٢١ و٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وأن ٣٩ شخصا على الأقل قتلوا أثناء المظاهرات التي اندلعت في ١ آذار/مارس ١٩٩٠ في تنجورا وزاكورا في سريناغار وبالقرب منها . وزعم أن قوات الأمن قد أطلقت النيران بطريقة عشوائية ، وبدون إنذار ، على المتظاهرين بما في ذلك النساء والأطفال .

٣٠٨ - ونظرا لاستمرار التوتر في جامو وكشمير ، أبديت مخاوف من إحتمالات تكرار حوادث القتل . وبينما أشار المقرر الخاص في هذا الصدد إلى المادة ٣ من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والتي اعتمدت في قرار الجمعية العامة ١٦٩/٣٤ ، المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، مع التعليق عليها ، والتي تنص على ما يلي: "لا يجوز للموظفين المكلفين بانفاذ القوانين استعمال القوة الا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم" ، ناشد الحكومة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية الحق في الحياة بكل الطرق الممكنة ، وطلب موافاته بمعلومات عن حوادث القتل المزعومة التي سبقت الإشارة إليها وكذلك عن التدابير التي اتخذتها الحكومة للحيلولة دون وقوع حوادث قتل أخرى .

٣٠٩ - وفي ٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة الهند تحيل إليها الادعاءات التي تشير إلى وقوع عدد كبير من حوادث إطلاق النار بشكل تعسفي وعشوائي من قبل قوات الشرطة الاحتياطية المركزية ، أو الجيش ، أثناء المظاهرات التي اندلعت في جامو وكشمير في العام الماضي . وتسببت هذه الحوادث في مصرع أعداد ضخمة من المدنيين العزّل . وتلقى المقرر الخاص قائمة تضم ٤٨ شخصا يُزعم أنهم قتلوا في سريناغار وغيرها من المدن الصغيرة على أيدي قوات الأمن حتى أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وتشير بعض المصادر إلى أن عدد الضحايا قد بلغ بضع مئات حتى أيار/مايو ١٩٩٠ . وزُعم أن هذه الحوادث وقعت في إطار حملة سياسية قام بها عدد من الجماعات المحلية من أجل الاستقلال أو الانفصال عن الهند . وذكر أن أعمال العنف المتزايدة التي ارتكبتها بضع جماعات مجاهدة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قد أسفرت بدورها عن مصرع مدنيين ، ولا سيما من الاشخاص الذين يعتبرهم المجاهدون "خونة" .

٣١٠ - وفيما يلي وصف لأمثلة من حوادث القتل التي ارتكبتها قوات الأمن والتي أبلغ بها المقرر الخاص:

(أ) في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أطلقت قوات الأمن النيران على متظاهرين عُزل في سريناغار ، فقتلت ١٦ شخصا ؛

(ب) وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، لقي ٣٠ شخصا مصرعهم أثناء الغارات التي شنتها قوات الأمن في مراكز تانكيبونا ، وغوروبازان ، وهباكادال ، وفاتهكادال ، وزيدن محلة ، وتشوتابازار ، وكانيكادال ، وشهيد غني ؛

(ج) وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قتلت قوات الشرطة الاحتياطية المركزية متظاهرين من بينهم نساء وأطفال ، في سريناغار . وأفاد مصدر رسمي بأن عدد القتلى بلغ ٦٠ شخصا ، لكن التقارير غير الرسمية أشارت إلى أن هذا العدد قد تجاوز ٣٠٠ قتيل ؛

(د) وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، لقي ١٥ شخصا مصرعهم حينما اقتحمت قوات عسكرية أحد المساجد في سريناغار ؛

(هـ) وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قتلت قوات الأمن أربعة أشخاص في شهيد غني وخانيار ، وثلاثة أشخاص في أنانتناغ أثناء المظاهرات ؛

(و) وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قتلت قوات الشرطة الاحتياطية المركزية نحو ١٠٠ متظاهر ؛

(ز) وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قتلت قوات الأمن أربعة أشخاص في سونوان ، ذكر أنهم كانوا يحاولون الاتصال بموظفي الأمم المتحدة لإبلاغهم بانتهاكات لحقوق الإنسان ؛

(ح) وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قتل أكثر من ٤٠٠ شخص ، من بينهم ١٣ طفلا وخمس نساء ، في سريناغار ، أثناء مظاهرة اشترك فيها أكثر من مليون شخص ؛

(ط) وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٠ ، قتلت قوات الأمن ٣٩ شخصا في شاليمار وتنغبورا وزاكونا ، عندما أطلقت النار على الجماهير أثناء المظاهرات ، وفي تنغبورا أيضا أطلقت قوات الأمن النار على المتظاهرين ، أثناء عودتهم إلى منازلهم بالحافلات ، بعد أن أمرتهم بالنزول منها ؛

(ي) وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، لقي مدنيون عُزَّل مصرعهم بالقرب من المدرسة الإسلامية في سريناغار عندما أطلق أفراد من قوات الشرطة الاحتياطية المركزية النار بصورة عشوائية على مشيعي جثمان مولانا محمد فاروق ، الشيخ الأكبر لسريناغار الذي قتله بالرصاص رجل مسلح مجهول الهوية ، وأشارت الأرقام الرسمية ، حسبما ذكر ، إلى وفاة ٣٠ شخصا على الفور و٣٧ شخصا آخر بعد نقلهم إلى المستشفى . وأفادت التقارير غير الرسمية بأن عدد القتلى قد وصل إلى ١٥٤ قتيلا .

٣١١ - وفضلا عن ذلك ، زعم أنه نتيجة للعنف السياسي السائد في البنجاب قتل عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٤ و٠٠٠ ٥ شخص ، منذ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، على أيدي قوات الشرطة أو القوات المسلحة أثناء إلقاء القبض عليهم أو في الحجز . وزعم أيضا أن شرطة البنجاب أصدرت أمرا إلى كبار مأموري الشرطة في الولاية ، في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، لمنح مكافآت "الاعتقال/أو تصفية المتطرفين/أو الإرهابيين المطلوب القبض عليهم" مع تحديد ٥٣ إسما وعنوانا "الإرهابيين" والمبالغ المقررة للمكافأة ، مما أطلق حرية القتل أمام الشرطة . وبالإضافة إلى الحالات التي أبلغت بها الحكومة بالفعل ، وردت الحالات التالية:

(أ) في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ، احتجزت الشرطة راماسوامي ، في ماندامباري في مقاطعة اديلاباد ، لكنها أنكرت ذلك ، ردا على التماس بإحضار السجين أمام المحكمة تلقته المحكمة العليا . وذكر ان الشرطة أعلنت فيما بعد ، أنه أمكن التعرف على جثة راماسوامي التي عثر عليها في قاع نهر دودافاري بالقرب من قرية لودانام ؛

(ب) وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قتلت الشرطة رام سواروب شودري وفيناس بياداب ، في مانياما ، بمقاطعة جاهاناباد . وأعلنت الشرطة ، أنهما متطرفان قتلا في مصادمة معها ؛

(ج) وفي ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، توفي أوتام سنغ في زنزانته بسجن تيهار ، في ظروف غامضة ؛

(د) وفي ٦ و٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، على التوالي ، توفي اوتام سينغين ومانموهان سينغ في زنزانتيهما بسجن تيهار . وكان قسم الجريمة قد ألقى القبض على الرجلين في عام ١٩٨٨ بتهمة حيازة سلع مهربة . وكان مانموهان سينغ بصحة جيدة حينما زارته زوجته عشية وفاته ؛

(هـ) وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، عثر على جثتي سارابجيت ، البالغة من العمر ١٤ عاما ، وسالويندر ، البالغة من العمر ١٣ عاما ، في مصرف ملىء بالمياه ، في قرية بهام ، في باتالا ، في سريهارغوبيندبور . ويشير التقرير إلى أن أحد أفراد الشرطة المسلحة في البنجاب قد اختطف الفتاتين وقتلهما خنقا بعد اغتصابهما ؛

(و) وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ألقي القبض على كولجيت سينغ دهات ، رئيس قرية امبالا جاتان ، في مقاطعة هوشياربور ، أثناء قيامه بزيارة أحد أقاربه في قرية غارهي ، واحتجز في قسم شرطة تاندا . وعثر فيما بعد على جثته وبها آثار تعذيب في نهر بياس ؛

(ز) وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، ألقى ٣٠ شرطيا القبض على جاسوانت سينغ وأشقائه الثلاثة واحتجزوهم ، في شريفبورا ، في أمريتسار . وأخلي سبيل اثنين من أشقائه بعد ١٠ أيام ، بينما ذكر أن جاسوانت سينغ ، الذي عرض على المحكمة بعد إلقاء القبض عليه في مواجهة زعم وقوعها مع الشرطة ، قد هرب فيما بعد من سجن الشرطة . وذكر في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ أن جاسوانت سينغ قتل في كمين أثناء ترحيل الشرطة له في منطقة تخضع لولاية قسم شرطة كاتو نانغال . ولم يصب أي من رجال الشرطة في هذا الكمين ، حسبما ذكر . ولم تظهر جثة جاسوانت سينغ ولم تسلم إلى أسرته ؛

(ح) وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، ألقى ستة من رجال الشرطة في أمريتسار القبض على بارمجيت سينغ ، البالغ من العمر ٢٢ عاما ، الذي يعمل مساعد تاجر أقمشة ، وضربوه أثناء مروره في سوق كاترا أهلوالا الذي وقع فيه انفجار قنبلة . وقام أحد الدهماء الغاضبين بانتزاع بارمجيت سينغ من أيدي الشرطة وأشعل فيه النار باستخدام الكيروسين . وأثناء الحادث ، لم تتدخل الشرطة لوقف الاعتداء ولم تطلب تعزيزات . ورغم الطلب الذي تقدمت به أسرة الضحية ، لم يجر تشريح جثة بارمجيت سينغ .

٢١٣ - كما زعم أن عدة أشخاص توفوا في سجون الشرطة نتيجة للتعذيب ، في أنحاء متعددة من البلد ، في العام الماضي . وفيما يلي الحوادث التي قدم وصف لها:

(أ) في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، ألقى رجال شرطة تابعون لقسم شرطة بالتون رود ، في بومباي ، القبض على جاغو لاكشمان شافان ، ٣٠ عاما ، أثناء وجوده في منزله ، في خوبولي ، بمقاطعة ريغاد ، في ولاية ماهاراشترا . وتوفي جاغو لاكشمان في مستشفى بلدية بانغل ، في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، خلال فترة احتجازه في سجن شرطة بانغل ، وكان قد نقل من قسم الشرطة إلى المستشفى في اليوم السابق . ولم تبلغ أسرته بوفاته حتى ٥ آذار/مارس عندما رأى أقاربه جثته في المستشفى ، وكانت متورمة وبها آثار جلد وكدمات ؛

(ب) وفي ٢ أيار/مايو ١٩٨٩ ، ألقي القبض على متيهار غازي ، البالغ من العمر ٥٠ عاما ، وأحد النشطين في الحزب الشيوعي الهندي ، من سكان قرية خورونبور ، بولاية البنغال ، واصطحب إلى قسم شرطة حسن آباد . وفي ١٣ أيار/مايو ١٩٨٩ ، اعترف رسميا بوفاته . ويشير التقرير إلى أنه مات نتيجة للتعذيب في سجن الشرطة ؛

(ج) وفي ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، توفي أوم براكش ، ٥٠ عاما ، في سجن الشرطة بقسم شرطة جيتا كولوني ، في ولاية أوتار برادش . وذكرت الشرطة أن أوم براكش قد انتحر بعد إحضاره لاستجوابه بفترة وجيزة . وذكر أن جثمان أوم براكش قد حرق على عجل بعد فحص الجثة كما هو مألوف . ولم يشر إلى إجراء تحقيق رسمي في ظروف وفاته .

٣١٣ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة الهند تحيل إليها الادعاءات التي تشير إلى حوادث قتل ارتكبها أفراد من قوات أمن الحدود في ولاية جامو وكشمير ، على النحو التالي:

(أ) في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أطلق أفراد من قوات أمن الحدود النار على ١٠ أشخاص على الأقل ، في ماشالي موهالا هاوال ، في سرينغار ، عندما اقتحموا سبعة منازل في حوالي الساعة ١٠/٣٠ مساء . وقد توفي ستة أشخاص على الفور بينما توفي أربعة آخرون في وقت لاحق . وزعم أن أفراد قوة حرس الحدود قد ارتكبوا عمليات القتل هذه انتقاما لهجوم وقع على إحدى دورياتهم في المنطقة قبل الحادث بوقت قصير . وذكر أن من بين الضحايا رجلا في السبعين من العمر وصبيا في السابعة من العمر . ورغم أن المحافظ أعلن فيما بعد أنه أمر باجراء تحقيق في الحادث وأن تهمتي القتل والحرق عمدا قد وجهتا إلى القائد العام لقوات أمن الحدود بسبب هذا الحادث ، لم يشر إلى أن نتائج التحقيق قد أعلنت ؛

(ب) وفي ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، قتل أفراد من قوات أمن الحدود ١٥ مدنيا على الأقل في هاندوارا ، بكشمير ، انتقاما لمصرع أحد زملائهم على أيدي مجموعة من الرجال المسلحين الذين يطالبون بانفصال ولاية جامو وكشمير عن الهند . وذكر أن من بين الضحايا غولان رسول مليك ، العضو السابق في المجلس التشريعي لولاية جامو وكشمير ، الذي جرّه أفراد قوات أمن الحدود من منزله وأطلقوا النار عليه ، وغولان

نبي شابو الذي قتل بنفس الطريقة . كما ذكر أن شرطيا قتل عندما حاول منع قوات أمن الحدود من إشعال النيران في المباني المحلية .

٣١٤ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وجهت رسالة أخرى إلى حكومة الهند تحيل اليها الادعاءات التي تشير إلى أنه خلال ٣٢ شهرا من وجود قوات حفظ السلم الهندية في الجزء الشمالي الشرقي من سري لانكا ، بموجب الاتفاق الموقع بين الهند وسري لانكا في تموز/يوليه ١٩٨٧ ، قتل عدد كبير من المدنيين غير المسلحين باجراءات موجزة على أيدي هذه القوات أو على أيدي جماعات التاميل المتحالفة معها أو التي تمارس نشاطها بموافقتها . وبالاضافة إلى حوادث القتل التي زعم أن قوات حفظ السلم الهندية قد ارتكبتها والتي أبلغت بها الحكومة بالفعل ، ورد تقرير عن الحادث التالي:

في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، قتل ٥٣ شخصا بالرصاص ، في فالفتيتوراي ، على أيدي جنود قوات حفظ السلم الهندية الذين هاجوا في البلدة وأطلقوا الرصاص على سكانها وأشعلوا النيران في المنازل والممتلكات الأخرى . وكان من بين الضحايا فنغاداسلام سوبرامانيام ، ٦٠ عاما ، وايللايابيرومال ، ٧٠ عاما ، وراجاغورو جافاناراج ، ١١ عاما ، وآثي سوندارسواران ، ١١ عاما . وذكر أن الهجوم جاء ردا على كمين أعد لدورية من قوات حفظ السلم الهندية في سوق فالفتيتوراي وراح ضحيته ستة جنود .

٣١٥ - وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة الهند على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ وتضمن معلومات عن الادعاء الخاص بمصرع أكثر من ٥٠ شخصا على أيدي قوات الأمن خلال المظاهرات التي اندلعت في جامو وكشمير . وأقر الرد بسقوط بعض القتلى في عدد من المدن الصغيرة في جامو وكشمير ، عندما أطلقت قوات الأمن النار على المتظاهرين ، ولكنه قال إن قوات الأمن قد لجأت إلى هذا الإجراء كحل أخير للدفاع عن نفسها ولحماية الممتلكات العامة من قذف الحجارة العنيف ، بل ومن إشعال النيران وإلقاء القنابل . ويتفق هذا الاجراء تماما مع المادة ٣ من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين إذ أن رجال الأمن لم يستعملوا القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم .

اندونيسيا

٣١٦ - في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة اندونيسيا بشأن المعلومات الواردة التي تفيد بأن ستة أشخاص صدر ضدهم حكم بالاعدام ، حسبما ذكر ، بتهمة الانتماء إلى الحزب الشيوعي الاندونيسي والتورط في محاولة الانقلاب التي جرت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٥ أو في تمرد بليتار الذي وقع في عام ١٩٦٧ ، قد يكون

إعدامهم وشيكا . وذكر أيضا أن من التمسوا الرأفة من رئيس الجمهورية قد أبلغوا بأن التماساتهم قد رفضت . وفيما يلي أسماء هؤلاء الأشخاص: روسلام ويدجاياساسترا ، سدكاتنو ، واسكندر سوبكتي ، أسب سوريامان ، اي بونغكوس ، مارودي .

٢١٧ - وبينما أشار المقرر الخاص في هذا الصدد إلى برقيتيه المؤرختين في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، اللتين ناشد فيهما الحكومة حماية حياة المحكوم عليهم بالاعدام لتورطهم في محاولة الانقلاب والتمرد المذكورين وأحاط علما مع التقدير بالردود التي تلقاها من الحكومة ، كرر نداءاته السابقة إلى الحكومة من أجل حماية أرواح الأشخاص الستة المذكورين .

٢١٨ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة اندونيسيا تحيل اليها الادعاءات التي تقول بأن جنودا اندونيسيين قتلوا بضعة مدنيين بطريقة موجزة ، خلال العام الماضي ، في أتشيه وسومطرة ، بتهمة مساندة جبهة التحرير الوطنية لأتشيه وسومطرة والتعاطف معها .

٢١٩ - وقدم وصف للحالات التالية:

(أ) في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، قتل أفراد من الجيش الاندونيسي يوسف أحمد ، المزارع بقرية تروسب ، في مقاطعة بيدي ، بالرصاص في منزله ؛

(ب) في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، ألقى أفراد من الجيش القبض على يونس عبد الله ، وهو مزارع في قرية لابو أدانغ يبلغ من العمر ٥٣ عاما ، وقاموا بتعذيبه في ثكنات لامولو ، وقد توفي بعد إخلاء سبيله ببضعة أيام ، وزعم أن الوفاة حدثت نتيجة للتعذيب ؛

(ج) وفي ٣ أيار/مايو ١٩٨٩ ، قتل زين الدين فقيه ، وهو رجل أعمال من سكان قرية تروسب ، في مقاطعة بيدي يبلغ من العمر ٤٥ عاما ، برصاص أفراد من قوات الجيش في منزله ؛

(د) وفي ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، ألقي القبض على باوانغ ابراهيم بوته ، وهو مزارع من قرية تجوبو ، في مقاطعة بيدي ، ويبلغ من العمر ٥١ عاما وتم تعذيبه في ثكنات الجيش في لامولو . وفي ١٥ حزيران/يونيه ، أحضر إلى قرية بلانغ كوداه حيث أعدمه أفراد من الجيش ؛

(هـ) وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، هاجم جنود اندونيسيون ، يرتدون ملابس مدنية ، ثلاثة شبان وأطلقوا عليهم الرصاص في مكان عملهم ، في بلدة جولومبانغ دووا ، شمال أتشيه ، مما أسفر عن مصرع ذوالكيفلي حميد ، ٣٥ عاما ، وبختيار ابراهيم ، ٣٧ عاما ؛

(و) وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، ألقي القبض على حاجي تجوت ، وهو رجل أعمال من سكان بلدة كرونغ جوكويك ، شمال أتشيه ، في سومطرة ، يبلغ من العمر ٦٣ عاما ، وتم تعذيبه في سجن جالان غاندي في مدان . وتلقت أسرته ملابسه فيما بعد: ويذكر أن تلك إشارة مألوفة إلى الوفاة ؛

(ز) وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قتل محمد يوسف سليمان ، ٢٢ عاما ، رميا بالرصاص في سجن لهوك سوماوي العسكري ؛

(ح) وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قتل بخاري عبد الرحمن ، ٢٦ عاما ، رميا بالرصاص في سجن لهوك سوماوي العسكري ؛

(ط) وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، قتل ذوالكيفلي عبد الغني ، ٣٤ عاما ، رميا بالرصاص في سجن لهوك سوماوي العسكري ؛

(ي) وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، قتل زكريا ابراهيم ، ٣٣ عاما ، رميا بالرصاص في سجن لهوك سوماوي العسكري ؛

(ك) وقتل أفراد من الجيش الاندونيسي حسبي اسماعيل ، ٣٥ عاما ، بالرصاص في سوق بلدة بانتون لابو ؛

(ل) وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، قتل أنور أ . ر . علي ، ٣٤ عاما ، رميا بالرصاص في سجن لهوك سوماوي العسكري ؛

(م) وفي ٣٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، قتل أفراد من الجيش الاندونيسي إبراهيم غايو ، ٣٥ عاما ، بإغراقه في البحر عند لهوك سوماوي ، بعد أن قيدوا يديه ورجليه معا بحبل ووضعوه في كيس . وذكر أنه ألقي في البحر ثم سحب بواسطة زورق بحري إلى أن مات مختنقا .

٢٣٠ - كما زعم أن قوات الجيش قتلت عدة أشخاص في تيمور الشرقية للاشتباه في تعاطفهم مع الجبهة الثورية لتيمور الشرقية . وأبلغ عن الحالتين التاليتين:

(أ) في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، اغتصبت قوات الجيش جوزفينا فاكونغو وقتلتها بالقرب من بوروس ، بعد أن أرغمتها على مرافقتها داخل الأدغال بحثا عن زوجها ، الذي زعم أنه من أنصار الجبهة الثورية لتيمور الشرقية ؛

(ب) وفي حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قتلت القوات الحكومية ثلاثة شبان عُزّل أثناء قيامهم بقطع الأخشاب خارج المنطقة المصرح بقطع الأخشاب فيها ، بالقرب من اوسو . واتهم الشبان الثلاثة بأنهم جواسيس للجبهة الثورية لتيمور الشرقية ، وتم ربطهم معا وقتلهم رميا بالرصاص .

٢٣١ - كما زُعم أن عددا من الأشخاص ماتوا في السجن ، في العام الماضي ، نتيجة للتعذيب أو لظروف السجن القاسية . وفيما يلي بعض أمثلة هذه الادعاءات:

(أ) في نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، توفي ايوان نيروانا ، المشتبه بارتكابه جريمة ، في سجن الشرطة في سيانجور ، نتيجة للتعذيب وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، توفي في السجن شخص آخر مشتبه بارتكابه جريمة ، هو ويدين تاج الدين . وذكر أن جثته كانت بها كدمات وجروح مفتوحة . وزعم أن الشرطة أعلنت أنه مات منتحرا . ولم يشر إلى إجراء أي تحقيق رسمي في حالتي الوفاة هاتين ؛

(ب) وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، توفي غوستاف تانواني ، الذي صدر حكم بإدانته لقيامه بنشاط هدام ، أثناء حبسه في سجن ماديون ، بعد أن تكرر رفض الطلبات التي تقدم بها للحصول على علاج طبي ؛

(ج) وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، توفي سجينان في سجن كاليمانتان تيمور بسبب الظروف القاسية .

٢٢٢ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وجهت رسالة أخرى إلى حكومة إندونيسيا ، لإبلاغها بالادعاءات التي تشير إلى عمليات قتل ارتكبتها القوات الحكومية وراح ضحيتها سكان من القرى الواقعة في تيمور الشرقية ، على النحو التالي:

(أ) في ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، قتل جنود بالرصاص فرانسيسكو ماغنو ، نجل لارمانو وبيمالي ، في ليوتيلو ، بنونوموغي ؛

(ب) وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أعدمت فرقة الإعدام بالرصاص كانديدو أمارال ، ٣٩ عاما ، من لاليريك موتين ، في توا - ميتان . وزعم أن أفرادا من قوات الأمن كانوا قد ألقوا القبض عليه في ٢٨ آذار/مارس وعذبوه مع ثلاثة آخرين للاشتباه في صلتهم بالجبهة الثورية لتيمور الشرقية .

٢٢٣ - وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة اندونيسيا على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠ بشأن الادعاء الذي يشير إلى الاعدام الوشيك لستة أشخاص صدرت ضدهم أحكام بالاعدام ، وجاء في هذا الرد أن الزعم بأن الأشخاص الستة الذين أدينوا لتورطهم في محاولة الانقلاب التي أحبطت في عام ١٩٦٥ ، يواجهون إعداما وشيكا يستند إلى افتراضات ومعلومات غير دقيقة ، وأن الأشخاص الستة ما زالوا محتجزين في انتظار إنتهاء الإجراءات القانونية المتعلقة بقضاياهم .

٢٢٤ - وذكر أيضا أن جرمهم وتورطهم المباشر في خيانة الدولة ومؤسساتها قد ثبتا بما لا يدع مجالا للشك من خلال محاكمات عادلة وعلنية تتفق تماما مع القانون والاجراءات الجنائية السارية في اندونيسيا وأن جميعهم ، بصرف النظر عن مهنهم السابقة ، قد أعطوا حق الاستئناف عن طريق المحاكم الكلية والمحكمة العليا وفقا للإجراءات القانونية السارية كما أنهم منحوا بعد ذلك فرص التماس الرأفة .

٢٢٥ - وذكر كذلك أن ما يبدو من تأخير كبير في الاجراءات القانونية ، كما سبق أن أوضحت الحكومة في ردها المؤرخ في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بشأن حالة مماثلة ، يجب أن ينظر إليه في ضوء ضخامة نطاق محاولة الانقلاب التي أجهضت والتي شملت بضعة آلاف من الناس ، وأن وجود الأشخاص الذين أدينوا وصدرت ضدهم أحكام بالفعل كان ضروريا بوصفهم شهودا أساسيين في المحاكمات التي أجريت بشأن هذه القضية في شتى أنحاء البلد .

٢٢٦ - وفي ٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وردت رسالة من حكومة اندونيسيا ، ردا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (انظر الفقرة ٢٤٠ من الوثيقة E/CN.4/1990/22) ، وجاء في هذه الرسالة أن تشابه الأسماء قد تسبب في وقوع خطأ وأنه يجب الاستعاضة عن اسم "فيليكس إكسيمينيس" باسم "جواكيم إكسيمينيس" .

٢٢٧ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة اندونيسيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، جاءت فيه المعلومات التالية:

(أ) المدنيون الذي زعم أن جنودا اندونيسيين قتلوهم بطريقة موجزة لاشتباههم في مساندتهم للجبهة الوطنية لتحرير أتشيه/سومطرة وتعاطفهم معها: '١' بخاري عبد الرحمن ، وهو محتجز حاليا في سجن الشرطة لاستجوابه ؛ '٢' ذوالكيفلي ، محتجز أيضا حاليا في سجن الشرطة ؛ '٣' ابراهيم غايو ، محتجز في سجن الشرطة . وشمل من قتلوا أثناء إطلاق النار في العمليات العسكرية التي أجريت لإعادة السلم والنظام العام في إقليم أسسه أفراد العصابات الإجرامية التالين: '٤' يوسف آب ، الذي يعتقد أنه زعيم احدى العصابات وقتل في ١ تموز/ يوليه ١٩٩٠ أثناء مقاومته لإلقاء القبض عليه ؛ '٥' تنكو إسكندر ومحمد إلياس سياهرول و م . أنور الذين قتلوا في عمليات إطلاق نار منفصلة بعد إطلاقهم الرصاص على مدنيين أبرياء ورفضهم تسليم أنفسهم للسلطات ؛

(ب) الأشخاص الذين زعم أن قوات الجيش قتلتهم في تيمور الشرقية للاشتباه في تعاطفهم مع الجبهة الثورية لتيمور الشرقية نقلت المعلومات التالية عن حالاتهم:

'١' جوزفين إكسيمينيس - وليس جوزفين "فاكونغو" ، ٣٠ عاما ، وقد عثر عليها مقتولة في الساعة ١٢/٠٠ مساء من يوم ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ ، في بوروس ، في منطقة محظورة لأسباب أمنية حيث يعتقد أنها كانت تتصل بعناصر مشيرة للشغب ؛

'٢' أواتو ناها ، ٣٩ عاما ، وراؤول دا سيلفا ، ٣٢ عاما ، قتلا في الساعة ١٠/٠٠ صباحا من يوم ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، في اوسو ليكيميتا ، على أيدي قوات الأمن بعد مقاومتهما إلقاء القبض عليهما في منطقة محظورة ؛

(ج) الأشخاص الذين زعم أنهم توفوا في الحجز نتيجة للتعذيب أو لظروف السجن القاسية:

'١' ايوان نيروانا ، ٢١ عاما ، توفي أثناء احتجاز الشرطة له في سجن باست في غرب جاوة ، في الفترة ما بين ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩ و٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، نتيجة لمرض كان يعاني منه قبل احتجازه . ولا تستند التقارير الخاصة بالتعذيب أو سوء المعاملة إلى أي أساس من الصحة ؛

'٢' ديدين تاج الدين ، ٢٨ عاما ، من كامبونغ هاردجالاكسانا ، في قرية نغلاساري ، سيانجور غرب جاوة ، مات منتحرا في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في زنزانته بالسجن . وأكد طبيب الإقليم ذلك بعد فحص الجثة ؛

'٣' غوستاف تاناواني ، المعروف أيضا باسم الياس هارولد سميث ، ٣٤ عاما ، توفي في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ نتيجة التهاب رئوي أثر على القلب ، بعد نقله إلى عيادة السجن في ٤ كانون الثاني/يناير . وأثناء احتجازه كفل له الحق في السلامة الجسدية والعقلية طبقا للقواعد واللوائح السارية ؛ وبناء على ذلك فان الادعاءات التي تشير إلى رفض منحه العلاج الطبي لا أساس لها من الصحة .

إيران (جمهورية - الإسلامية)

٢٢٨ - في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى جمهورية إيران الإسلامية بشأن الادعاء بأن ٩٠٠ شخص من بين ٠٠٠ ١٤ شخص ذكر أنه ألقي القبض عليهم منذ آذار/مارس ١٩٨٩ بتهمة الاتجار بالمخدرات يواجهون عقوبة الإعدام ، وأفادت المعلومات الواردة بأن عددا كبيرا من الأشخاص الذين ذكر أنهم أدينوا لجرائم غير سياسية ، مثل الإتجار بالمخدرات والقتل ، والاغتصاب والسرقة المسلحة قد أعدموا بعد محاكمات موجزة منذ أوائل ١٩٨٩ بموجب تعليمات صادرة إلى القضاء للتعجيل بمعاقبة الجريمة . وزعم أنه لم يكن من حق المتهمين طلب شهود النفي ، أو التمثيل القانوني ولم يكن لهم أي حق فعلي في الطعن ضد قرار الإدانة أو الحكم . وزعم أن ٣١ تاجرا للمخدرات قد أعدموا مؤخرا ، في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

٢٢٩ - وأشار المقرر الخاص ، في هذا الصدد ، إلى المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الذي دخلت إيران طرفا فيه وبصورة خاصة الفقرة الأولى من هذه المادة التي جاء فيها أن "الحق في الحياة حق ملازم لكل انسان" . وأن على "القانون أن يحمي هذا الحق" . وأنه "لا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا" . وإلى المادة ١٤ من العهد نفسه التي تنص على حقوق المتهمين ، بما في ذلك حق الحصول على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الإتهام ، وحق

الحصول على مساعدة قانونية ، وحق الاستئناف أمام محكمة أعلى . وناشد الحكومة اتخاذ جميع التدابير التي تكفل حماية حق الأشخاص التسعمائة في الحياة .

٢٣٠ - وفي ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة إيران بشأن ما جاء ، نقلا عن تقرير أصدرته وكالة أنباء إيرانية ، هي وكالة إيرنا ، في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، من أن "عدة أشخاص ألقي القبض عليهم بتهمة التجسس لحساب الولايات المتحدة سيعدمون شنقا خلال الأيام القليلة المقبلة" وأن هؤلاء السجناء يتألفون من ١٠ أشخاص صدرت ضدهم أحكام بالاعدام من محكمة إسلامية ثورية .

٢٣١ - ويفيد التقرير بأن إجراءات الدعوى أمام المحكمة الإسلامية الثورية لم تكفل حقوق المتهمين طبقا لما تنص عليه المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي دخلت إيران طرفا فيه . كما زعم أن السجناء قد عزلوا تماما أثناء احتجازهم قبل المحاكمة وأنهم كانوا يتعرضون للتعذيب في معظم الأحيان .

٢٣٢ - وبينما أعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ إزاء ما ورد في التقارير المذكورة بشأن الإعدام الوشيك لعشرة سجناء ، ناشد الحكومة ضمان حماية الحق في الحياة وغيره من حقوق المتهمين بكل الوسائل الممكنة وطلب موافاته على وجه الاستعجال بمعلومات عن الحالات التي سلفت الإشارة إليها ، وعلى وجه الخصوص إجراءات المحاكمات التي قد تكون أحكام الإعدام قد صدرت خلالها .

٢٣٣ - وفي ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة إيران تشير إلى النداء الذي كان المقرر الخاص قد وجهه في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ بشأن مجموعة من الأشخاص ، أفاد تقرير صادر عن وكالة أنباء إيرنا في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ بأنهم "ألقي القبض عليهم بتهمة التجسس لحساب الولايات المتحدة الأمريكية وبأنهم سيعدمون شنقا خلال الأيام القليلة المقبلة" وتحيل إلى الحكومة قائمة بأحد عشر إسما .

٢٣٤ - كما استرعى المقرر الخاص انتباه الحكومة إلى أن التقارير التي تلقاها في الأيام القليلة الماضية تؤكد أن المحاكم التي أصدرت أحكام الإعدام لم تحترم الحقوق المنصوص عليها في المادتين ٦ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي الضمانين ٥ و٦ الواردين في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٥٠ المعنون "ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الاعدام" .

٢٣٥ - وفي هذا الصدد ، وجه المقرر الخاص إلى الحكومة نداء عاجلا يدعوها فيه إلى ضمان الحماية الكاملة لجميع حقوق هؤلاء الأشخاص ، طبقا لما ينص عليه العهد الدولي

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي دخلت جمهورية ايران الإسلامية طرفا فيه ، وعلى وجه الخصوص ، حقهم في الحياة ، ويطلب اطلاعه على التدابير التي اتخذت في هذا المجال . وناشد الحكومة ، في حالة استنفاد جميع سبل الإنتصاف القانونية التي يحق للمتهمين استخدامها طبقا للصكوك التي سلفت الإشارة إليها ، أن تنظر بعين الاعتبار في منح الرأفة إنقاذا لحياة هؤلاء الأشخاص .

٣٣٦ - وفي ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة جمهورية ايران الإسلامية بشأن السيد خليل ناحي الذي ذكر أنه ألقي القبض عليه قبل عام مضى . وأفادت المعلومات بأن السيد ناحي يواجه عقوبة الإعدام بعد فترة قصيرة وزُعم أن هناك شكا في أن تكون الإجراءات القانونية ، التي تكفل حقوق المتهمين أمام محكمة مستقلة ، قد احترمت .

٣٣٧ - وأكد المقرر الخاص في هذا الصدد أن الحق في الحياة حق أساسي وحيوي وناشد الحكومة ضمان عدم تنفيذ أي عقوبة للإعدام ، وبخاصة إذا جاءت نتيجة لمحاكمة موجزة أو لأي إجراء لم تكفل فيه الحماية الكاملة لحقوق الفرد . كما أشار إلى المواد ٣ و١٠ و١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإلى المادتين ٦ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي دخلت إيران طرفا فيه .

٣٣٨ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وجه المقرر الخاص رسالة إلى المراقب الدائم لسويسرا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، أشار فيها إلى اغتيال الدكتور كاظم رجوي ، وهو مواطن إيراني مقيم في سويسرا ؛ وقد وقع الحادث في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ في ضواحي جنيف .

٣٣٩ - وذكر المقرر الخاص أنه نظرا لورود بضعة ادعاءات تشير إلى أن الدكتور رجوي ، وهو عضو قيادي في تنظيم معارض لحكومة جمهورية إيران الإسلامية ، يحتمل أن يكون قد قتل على أيدي عملاء يتحركون بأوامر من تلك الحكومة ، وعلى الرغم من أن السلطات السويسرية تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن اجراء تحقيقات في حالة القتل هذه التي حدثت في أراض تخضع لولايتها ، فإن عليه ، بموجب الولاية التي أوكلتها إليه لجنة حقوق الإنسان ، أن يبحث الحالة من زاوية الإدعاءات التي سلفت الإشارة إليها .

٣٤٠ - وطلب المقرر الخاص من حكومة سويسرا ، في هذا الصدد ، موافاته بأي معلومات تتصل بالحالة .

٣٤١ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية تحيل إليها بالادعاءات التي تشير إلى أنه تم في العام الماضي إعدام مؤيدين لمنظمة مجاهدي خلق وأشخاص مشتبه في تأييدهم لها ومدنيين آخرين ، وأن هؤلاء كانوا يعذبون في معظم الاحيان قبل إعدامهم . وزعم أن هناك بضع حالات لم تجر فيها أي محاكمة قبل الإعدام وأنه حتى في حالة إجراء المحاكمة لم يكفل للمتهمين حق الاستعانة بمحام ، أو حق طلب شهود ، أو حق الاستئناف أمام محكمة أعلى .

٣٤٢ - ومن بين الأشخاص الذين زعم أنهم أعدموا ، قدمت الأسماء التالية:

(أ) في سجن ايفين في طهران: رحمن خودباخسي ، في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ؛ ومنسون بشيري ، ٣٥ عاما ، في ٣٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ ؛ وسيد علي ، في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ؛

(ب) في رشت: عطا نيك - بخش ، في شباط/فبراير ١٩٩٠ ؛ ومسعود روستا ، في شباط/فبراير ١٩٩٠ ؛ ومحمد راوجبار ، ٢٨ عاما ، في ٣٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ ؛

(ج) في عادل آباد: مينا سالاتي ، ٣٤ عاما ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ؛

(د) في تبريز: يوسف رازاوي ، في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ؛ ورضا راستيفار ، في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ؛ ورحيم غاداكساز ، ٣١ عاما ، في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ؛

(هـ) في سجن غزال حسان في طهران: حسين عزار زمزم ، ٣١ عاما ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ؛

(و) في مشهد: حسن زعفران ، ٤٨ عاما ، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ؛

(ز) كما ذكر أن ٣٠ شخصا أُعدموا في أماكن عامة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، في طهران ومدن أخرى .

٣٤٣ - وزُعم أيضا أن الدكتور كاظم رجوي ، وهو عضو قيادي في منظمة مجاهدي خلق الإيرانية ، قد اغتيل في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، في ضواحي جنيف ، على أيدي عملاء يتحركون بأوامر من الحكومة الإيرانية .

٣٤٤ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وجهت رسالة أخرى إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية ، تقول إن المقرر الخاص قد تلقى خلال عام ١٩٩٠ عدة ادعاءات بوقوع حالات إعدام ، فقد أفادت مصادر غير حكومية بأن عدد حالات الإعدام التي أعلن عنها رسميا قد بلغ نحو ٥٥٠ حالة في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . وتضمنت قائمة قدمتها الحكومة بحالات الاعدام التي نفذت في الفترة ما بين ٣١ آذار/مارس و٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، واستنسخت في التذييل العاشر لتقرير الممثل الخاص عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية إلى الدورة الخامسة والاربعين

للجمعية العامة (A/45/697) ، ١١٣ إسما لأشخاص أعدموا في عرك ، وآزارشار ، وبختاران ، وبورازجان ، وبوشار ، واسلامشار ، ولافاسانات ، ومشهد ، وميانيه ، ونجف - آباد ، وقم ، ورودبهين ، وشيراز ، وطهران ، وزهدان .

٣٤٥ - وزعم كذلك أن عقوبات الإعدام بسبب جرائم الاتجار بالمخدرات قد زادت بشكل كبير منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . ففي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، بدأ سريان قانون جديد بشأن الاتجار بالمخدرات ، يقضي بإصدار حكم إلزامي بالاعدام لكل من يضبط في حيازته أكثر من خمسة كيلوغرامات من الحشيش أو الأفيون ، أو أكثر من ٣٠ غراما من الكودايين أو الهيروين و/أو الميشادون أو المورفين . وزعم أنه في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ وتموز/يوليه ١٩٩٠ أعدم أكثر من ١٠٠ ١ شخص بتهمة الاتجار بالمخدرات ، التي اقترنت بتهم أخرى في بعض الحالات . وزعم أن هذا الرقم ارتفع ارتفاعا حادا بعد أن أعلن رئيس المحكمة العليا في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٠ انشاء نظام خاص للتصدي السريع لحالات الاتجار بالمخدرات وضمان تنفيذ حكم الاعدام شنقا على المتاجرين الذين تصدر أحكام بإدانتهم ، في غضون ١٥ يوما من تاريخ إلقاء القبض عليهم . وذكر أن ١١٣ شخصا على الأقل قد أعدموا في مشهد وحدها منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وذكر أن أكثر من ١٠٠ شخص أعدموا خلال الأسبوع الأخير من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ في عدة مدن أخرى ، من بينها تبريز ، وكرمانشاه ، وزهدان ، وزابول ، ومشهد ، وغورغان . وزعم أنه من بين من أعدموا بتهمة الاتجار بالمخدرات ، كان هناك عدد من المعارضين أو المشتبه في معارضتهم للحكومة .

٣٤٦ - وذكر أيضا أن حكم الاعدام نفذ في بضعة أشخاص بتهمة اللواط أو السحاق في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وذكر أن خمس حالات إعدام على الأقل قد حدثت في عام ١٩٩٠ .

٣٤٧ - وذكر أن عقوبات الإعدام المشار إليها قد اقترنت بعدد من عقوبات الإعدام التي ترجع إلى جرائم أخرى مثل الأنشطة المخلة بأمن البلد ، والتجسس ، والتعاون مع المتمردين المسلحين ، فضلا عن قضايا الجرائم العادية مثل القتل ، والسرقة المسلحة ، والاختطاف ، والاغتصاب ، والزنا . وأكد أن عقوبة الاعدام تطبق على نطاق واسع للغاية ، وكثيرا ما تطبق على جرائم غير محددة بوضوح لا تشمل القتل أو الأذى الجسدي البالغ اللذين يدخلان في عداد "أشد الجرائم خطورة" على النحو المشار اليه في الفقرة ٢ من المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

٣٤٨ - وزعم أن إعدام المعارضين السياسيين استمر في عام ١٩٩٠ . غير أن عدد من ذكر أنهم أعدموا لأسباب سياسية كان أقل من الأعداد المزعومة في الأعوام الثلاثة السابقة . وكان بعض من أعدموا قد أعيدت محاكمتهم أثناء تأديتهم لأحكام السجن أو كانوا قد أتموا بالفعل مدد سجنهم وقت إعدامهم .

٣٤٩ - وذكر أن معظم عمليات الإعدام تنفذ عن طريق الشنق ، وغالبا ما يكون ذلك في أماكن عامة . وذكر أن عمليات الاعدام هذه تتم بواسطة مشانق تصنع لهذا الغرض أو عن طريق تعليق السجناء من رقبتهم بواسطة رافعة أو بكرة ، مما يؤدي إلى موتهم ببطء مختنقين . وذكر أن طرق الإعدام تشمل في حالات قليلة الرجم حتى الموت وقطع الرأس . وزعم أن عددا من السجناء الذين صدرت ضدهم أحكام بالإدانة قد تعرضوا للتعذيب قبل إعدامهم . وبالنسبة للمعارضين السياسيين ، ذكر أن إعدامهم ينفذ سرا في مباني السجن .

٣٥٠ - وأفادت المعلومات الواردة بأن المحاكمات التي تصدر خلالها أحكام الاعدام ضد المتهمين تجري بطريق موجزة وتفتقر إلى الضمانات الموضوعة لتأمين محاكمة عادلة ، كما هو منصوص عليه في المادتين ٦ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي من أطرافه جمهورية إيران الاسلامية . وعلى الرغم من أن السلطات القضائية في جمهورية إيران الإسلامية قد ذكرت في ردها المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ على الممثل الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية أن من حق المتهمين الذين يحاكمون أمام المحكمة الإسلامية الثورية تعيين محام والدفاع عن أنفسهم أثناء المحاكمة ، فان عدم وجود محامين في معظم القضايا التي وردت عنها معلومات يشكل قصورا كبيرا في إجراءات المحاكم الثورية .

٣٥١ - وذكر أيضا أن المحاكمات أمام المحاكم الإسلامية الثورية تجري عادة سرا ، وأحيانا داخل السجون ، وأن النظر في الدعوى أمام هذه المحاكم لا يستغرق سوى دقائق في حالات كثيرة . وذكر أن من أوجه القصور الرئيسية الأخرى التي تشوب إجراءات المحاكم الثورية إنكار حق المتهمين في طلب شهود النفي وعدم توافر إمكانية الاستئناف الذي يكفل حقوق المتهمين وفقا للمادة ١٤(٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وللضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام والتي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٤ .

٣٥٢ - ووردت إدعاءات بشأن حالات إعدام باجراءات موجزة أو إعدام تعسفي جرت في الشهور القليلة الماضية ، على النحو التالي:

(أ) في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أعدم حسن زعفران بدون محاكمة ؛

(ب) في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، أعدم داود محمدي ، طبيب بيطري في عرك ، بتهمة الاتجار بالمخدرات . ومع ذلك ذكر أن السبب الحقيقي لإعدامه كان معارضته للحكومة ؛

(ج) وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، طلبت إدارة سجن ايفين من أسرة أمير طاووني غانجي ، الذي ألقي القبض عليه في عام ١٩٨٨ إثر عودته إلى ايران في زيارة قصيرة واحتجز في سجن ايفين ، أن تتسلم ملابسه وممتلكاته الأخرى لأنه قد أعدم ؛

(د) وذكر أن امرأة في الحادية والثلاثين من العمر قد رجمت حتى الموت في بندر أنزالي ، في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، بتهمة الدعارة ؛

(هـ) وذكر أن قائد مقاطعة أذربيجان الغربية أعلن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ أنه قد ألقي القبض على مجموعة من الأشخاص المتورطين في الدعارة والفساد وأن خمسة أشخاص من هذه المجموعة قد رجموا حتى الموت ؛

(و) وذكر أن هيئة قضائية تم إيفادها إلى حمدان بالنيابة عن رئيس الهيئة القضائية قد أصدرت الأحكام التالية في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٠:

'١' غلام حسين غلزار ، ٣٧ عاما ، موظف مطرود من الخدمة في بنك همدان الزراعي: ٧٤ جلدة لإرتكابه جريمة سرقة ، و٩٣ جلدة لإشتراكه في عمل محظور ، وقطع رأسه بالسيف العادل للإمام علي ؛

'٢' غلام حسن غولزار ، ٣٨ عاما ، موظف مطرود من الخدمة في بلدية همدان: ٧٤ جلدة لارتكابه جريمة سرقة ؛ و٧٤ جلدة لاشتراكه في عمل محظور ، وقطع رأسه بالسيف العادل للإمام علي ؛

'٣' رضا خانيان ، ٢٣ عاما ، كاتب في مركز للفاكهة والخضار: ٧٤ جلدة لارتكابه جريمة سرقة ؛ و٥٠ جلدة لاشتراكه في عمل محظور ، وبتر يده لارتكابه اعتداء وإكراها بدنيا ، وإعدامه شنقا ؛

(ز) وذكر في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ أن غلام رضا مسوري أعدم شنقا في عرك بتهمة اللواط ؛

(ح) وفي ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أعدم عباس رئيس ، وهو ضابط بحري كان يعمل في شاه بهار ، وألقي القبض عليه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، ونفذ حكم الإعدام في سجن زهدان . وأفادت المعلومات الواردة بأن إلقاء القبض عليه ، مع أشخاص آخرين من بينهم أبناء أشقائه وشقيقه محمد كريم نروي ، يرجع إلى علاقته بمعارض للحكومة تم تهريبه إلى خارج إيران . وذكر أن محمد كريم نروي قد أعدم في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، في سجن زهدان ، بعد أن صدر ضده حكم بالإعدام في اليوم السابق . وعلى الرغم من أن رد الحكومة المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ على الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية جاء فيه أن حكم الإعدام صدر ضده بتهمة التجسس وأن الحكم قد نفذ بعد اتخاذ الاجراءات القانونية الواجبة ، فانه لم يتضمن تفاصيل عن إجراءات المحاكمة ؛

(ط) وفي ١٧ و٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أعدم في ساناندا ج ١٨ شخصا ألقي القبض عليهم لاشتراكهم في احتفالات يوم أيار/مايو في عام ١٩٨٩ . وقدمت الأسماء الأربعة عشر التالية: مهدي بولور فوروش ، جمال شيراغ ديزي ، نادر فتحي ، سيد صالح حسيني ، ناصر جلالي ، أحمد محمدي ، علي أشرف مرادي ، محسن عثمان بور ، أحمد بارويزي ، محمد رضائي ، ناصر صبحاني ، أنور شرياتي ، رويا ، بختياري ؛

(ي) وفي ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أعدم محمود خان دارابي في كرمنشاه ؛

(ك) وذكر أن الأشخاص الأربعة التاليين قد أعدموا في عام ١٩٩٠ أثناء تنفيذهم لأحكام السجن أو بعد إتمام مدد السجن:

'١' جواد رحمانيان ، ألقي القبض عليه في صيف عام ١٩٨١ وأطلق سراحه في عام ١٩٨٥ ، وأعدم في جهروم ، في مقاطعة فارس ؛

'٢' مسعود كشاورز ، ألقي القبض عليه في رشت ، في مقاطعة جيلان ، في عام ١٩٨١ ، وأعدم بعد حبسه في سجون رشت وايفين وكزل حصار (كرج) ؛

'٣' داود صلاحشور ، ٣١ عاما ، أعدم في طهران بعد أن أمضى ستة أعوام من حكم بالسجن مدته تسعة أعوام ؛

'٤' حسن سلاري حاجي عبادي ، أعدم في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أثناء تنفيذه لحكم بالسجن ؛

(ل) وأعدم محمد حيدري بدون محاكمة في غاشساران في عام ١٩٩٠ .

٢٥٣ - وأبلغ كذلك عن حالات اغتيال وقعت خارج البلد ويزعم أن عملاء للحكومة قاموا بها . وفيما يلي بعض هذه الحالات:

(أ) في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قتل آية الله بياحمدي ، وهو عقيد سابق في جهاز استخبارات الشاه ، بالرصاص في دبي ، في الإمارات العربية المتحدة ؛

(ب) وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قتل الدكتور عبد الرحمن غاسملو ، رئيس الحزب الديمقراطي الكردي الايراني ، مع اثنين من رفاقه في فيينا . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أصدرت السلطات النمساوية أوامر بالقاء القبض على عملاء للحكومة الإيرانية غادروا النمسا أو اختبأوا في السفارة الايرانية في فيينا بعد جرائم القتل ؛

(ج) وفي آب/أغسطس ١٩٨٩ ، قتل أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإيراني ، وهو بهمان جوادي ، في أحد شوارع قبرص ؛

(د) وفي ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، قتل البروفيسور سيروس إلهي ، عضو منظمة راية الحرية الايرانية ، بالرصاص في منزله بباريس . وعثر عليه وبرأسه عدة إصابات رصاص . وزعم أنه تلقى تهديدات متكررة بالقتل ؛

(هـ) وفيما يتعلق باغتيال السيد كاظم رجوي الذي أبلغت به الحكومة في رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، ذكر في بيان صحفي أصدره القاضي الجزئي في كانتون فو بسويسرا في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ أن التحقيق كشف عن تورط ١٣ شخصا في عملية الاغتيال وأن جميعهم يحملون جوازات سفر ايرانية رسمية تحمل بيان "مكلف بمهمة" .

٢٥٤ - وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة جمهورية إيران الإسلامية على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٠ بشأن الادعاء الذي يشير إلى الإعدام

الوشيك لشخص يدعى خليل ناهائي ، وجاء في هذا الرد أن مواصلة التحقيق تتطلب مزيدا من المعلومات عن الحالة . فطلب المقرر الخاص من المصدر موافاته بمزيد من المعلومات عن الحالة . وحتى إعداد هذا التقرير لم ترد أي معلومات من المصدر .

٢٥٥ - وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة جمهورية إيران الإسلامية على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، جاء فيه أنه طبقا للمادة ٣٧ من دستور جمهورية إيران الإسلامية ، وكما ورد في الفقرة الثانية من المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، لا يعتبر أي شخص مذنبا بحكم القانون ما لم تثبت الاتهام الموجه ضده محكمة مختصة ، وعلى المحاكم بطبيعة الحال أن تعمل وفقا لذلك ، وأنه وفقا للمعلومات الواردة من المحكمة الإسلامية الثورية ، ألقي القبض على هؤلاء الأشخاص وأجريت محاكمة لهم طبقا للقانون ، وأنه كان من حقهم تعيين محام وأنهم دافعوا عن أنفسهم على النحو اللازم وبحرية أثناء المحاكمة .

٢٥٦ - وذكر أيضا أنه يمكن للمحكمة العليا أن تعيد النظر في الأحكام الصادرة طبقا للقانون ، وأنه بعد صدور الأحكام ، طلب جميع المتهمين أن تعيد محكمة الاستئناف النظر فيها ، وأن الأحكام الصادرة ضد اثنين من المتهمين قد أحيلت إلى محكمة أخرى لاعادة النظر فيها .

٢٥٧ - وذكر كذلك أن المحاكمات في جميع المحاكم ، بما في ذلك المحاكم الثورية ، مضمونة بالإجراءات القانونية اللازمة ، كما أشار الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية ، في تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان (الفقرة ٢٤٥ من E/CN.4/1990/24) .

٢٥٨ - وفي ٦ حزيران/يونيه ، ورد رد من حكومة جمهورية إيران الإسلامية على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ينكر صحة الادعاء بأن ٩٠٠ متهم بالاتجار بالمخدرات يواجهون إعداما وشيكا . وذكر أن الاجراءات القضائية في جمهورية إيران الإسلامية تقضي بأن يمر المتهمون بمراحل مختلفة من المحاكمة ، وبأن ينفذ الحكم في الوقت المناسب بعد صدوره من المحكمة ، ومن ثم فان الادعاء بأن ٩٠٠ شخص من المتهمين بالاتجار بالمخدرات ينتظرون الاعدام لا أساس له من الصحة . وبينما رفض الإدعاء باجراء محاكمات موجزة للمجرمين وتجار المخدرات ، أكد أن دراسة ملفات من جرت محاكمتهم في محاكم خاصة للاتجار بالمخدرات وصدرت ضدهم أحكام بالاعدام أوضحت أن فترة محاكمتهم تراوحت بين سبعة شهور كحد أدنى وأربعة أعوام ونصف كحد أقصى ، مما يثبت أن الادعاء بإجراء محاكمات موجزة لا يستند إلى أساس من الصحة . وذكر أن هناك حالات استثنائية لا تتصل بالاتجار بالمخدرات وإنما بجرائم شائنة وبغيضة ضد

أخلاقيات المجتمع ، صدرت بشأنها تعليمات الى القضاء للتعجيل بالمحاكمات مع مراعاة جميع الأنظمة والإجراءات التي ينص عليهما القانون .

٢٥٩ - وذكر أيضا أن النظام القضائي في جمهورية إيران الإسلامية يعترف بحق المتهم في تعيين محام للدفاع عنه أثناء إجراءات المحاكمة وأنه في حالة عجز المتهم عن القيام بذلك لسبب أو آخر ، تلزم المحكمة بتعيين محام له أو لها بشرط قبول هذا المحامي الدفاع عن المتهم .

٢٦٠ - وذكر أيضا أن من حق المتهم استئناف الحكم بعد صدوره وأن على المحكمة أن تعيد النظر في الحكم ، كما يمكن أن يعيد رئيس المحكمة العليا والمدعي العام النظر في القضية . وبناء على ذلك ، ذكر أن الإدعاء بعدم تمتع المتهمين بالحق في طلب إعادة النظر في الحكم لا أساس له من الصحة .

٢٦١ - وطلب في الرد من المقرر الخاص إبلاغ الحكومة بأي ادعاء محدد يتعلق بشخص أو أشخاص ، لكي يتسنى لها إجراء تحقيقات أكثر تفصيلا وإبلاغه بالنتائج .

٢٦٢ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة جمهورية إيران الإسلامية على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ بشأن اغتيال الدكتور كاظم رجوي ، في ضواحي جنيف ، في سويسرا ، الذي زعم أن مرتكبيه عملاء يتحركون بأوامر من الحكومة الإيرانية . وجاء في الرد أن الحكومة قد أدانت هذا الاغتيال رغم تعدد أنشطة الإرهاب والقتل التي ارتكبتها الجماعة التي كان القتيل يمثلها ، وأشير إلى أن الصحفيين الذين أطلقوا نفس إدعاءات التشهير التي ذكرها المقرر الخاص قد وجهت إليهم اتهامات قانونية استنادا إلى قانون العقوبات السويسري . كما تضمن الرد احتجاجا على رسالة المقرر الخاص ، وطالب بتصحيحها على الفور ، وأضاف أن رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه لم ترسل إلى طهران بسبب إدعاءات التشهير الخطيرة التي تضمنتها .

٢٦٣ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ورد رد آخر من حكومة جمهورية إيران الإسلامية على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ يفيد بأن بهمان أغاهي ، وجمشيد أميري بيغواند ، وهوشنغ أمجدي بيغوند ، ومانوشر عزار ، ومسعود ديدهوار ، وكيانوش جاكيني ، وغهرمان مالك زادة ومسعود بابابي قد سجنوا لتورطهم في جرائم وأنهم يتمتعون بكامل الحقوق الدستورية . وذكر أن أقاربهم قد اطلعوا على أوضاعهم . وأفاد الرد أيضا بأن أردشير أشرف ، وبهرام ايكاني وحشمت الله مقصودي قد وجهت إليهم تهمة القيام بأنشطة تجسس . وبعد تطبيق الإجراءات القانونية اللازمة

تماما وبالكامل ، أدين هؤلاء بالتهم الموجهة إليهم ونفذ الحكم النهائي ، وهو الحكم بالاعدام ، بناء على ذلك .

٣٦٤ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ورد رد آخر من حكومة جمهورية إيران الإسلامية على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ يشير إلى المسألة التي سبق أن احتجت عليها الحكومة في رسالتها المؤرخة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ والتي واجهتها علنا بردها على البيان الصحفي الصادر عن القضاة الجزئيين في كانتون فو في سويسرا .

٣٦٥ - وجاء في الرد أن حيازة أي عدد من الأشخاص لأي نوع من جوازات السفر لا يشكل ادعاء ، وأن جميع التحقيقات التي أجرتها السلطات السويسرية بشأن هذه المسألة ليست حاسمة . وبناء على ذلك ، تضمن الرد تعبيرا عن الأسف ، وإن كان بأسلوب مخفف ، لإشارة المقرر الخاص إلى هذه المسألة كادعاء له آثار قانونية خطيرة ، في مراسلة رسمية .

٣٦٦ - وأشير في الرد أيضا إلى أنه من بين الحالات الأخرى المذكورة في رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، لا صحة لتلك التي وصفت بأنها ادعاءات تتعلق بعمليات الإعدام باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي التي تدخل في نطاق ولاية المقرر الخاص . وأحال الرد المقرر الخاص إلى المعلومات التفصيلية التي قدمت إلى الممثل الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية ، وأضاف أنه لا يبدو من اللائق أن تقدم نفس المعلومات ، بوصفها إدعاءات ، من قبل ممثلين اثنين للجنة حقوق الإنسان في آن واحد .

٣٦٧ - كما جاء في الرد أن رسالة المقرر الخاص قدمت ادعاءات مبنية على معلومات واردة من مصادر غير موثوق بها إطلاقا . وفيما يتعلق بعمليات الاغتيال ، جاء في الرد أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تدين أي إرهاب واغتيال ، وأن من المرجح أن تكون الحالات المشار إليها في الرسالة قد حدثت نتيجة للصراع الداخلي على السلطة في المنظمات أو الجماعات ذات الصلة بهذه العمليات .

٣٦٨ - وجاء أخيرا في الرد أن السيد غاسملو قتل أثناء عملية التصالح مع إيران ، وهي مسألة ذكر أنها أغضبت بعض الجماعات الإرهابية . ولا تتوافر أي معلومات محددة عن حالات الاغتيال الأخرى المشار إليها في الرسالة . ومن ثم طلب الرد من المقرر الخاص أن يقدم أدلة جوهرية لتبرير إشارته إلى هذه الحالات بوصفها ادعاءات أو أن يتخذ إجراءات فورية لإصلاح الموقف .

العراق

٢٦٩ - أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة العراق في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ تتعلق بما ورد من معلومات تفيد بأن أعدادا كبيرة من الأشخاص ، تشمل مدنيين عزّلا وفارين من الجيش ، قد قتلوا أو جرحوا نتيجة للهجمات العسكرية التي شنتها القوات الحكومية في جنوبي العراق في الفترة بين ١٠ و٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وقيل إن القوات هاجمت أكثر من ٣٠ بلدة وقرية في الجنوب ، وإن المناطق التي تأثرت بذلك تشمل الثورة ، وأم الشوينج ، والبزون (محافظة البصرة) والمجر ، والمكلبية ، والشريرة ، والمكرس (محافظة العمارة) ، والكبايش ، والعمادية ، وأبو حديدة والمواجد (محافظة الناصرية) . وتفيد التقارير بأن العمليات العسكرية مستمرة في المنطقة ، وأن أرواح السكان المدنيين معرضة للخطر .

٢٧٠ - وأشار المقرر الخاص إلى المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي من أطرافه العراق فقال إنه يرى نفسه ملزما بمناشدة الحكومة العراقية على أساس انساني بحت أن تضمن بكل وسيلة ممكنة حماية الحق في الحياة للمدنيين في المناطق المتأثرة .

٢٧١ - وأرسلت برقية أخرى الى حكومة العراق في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ تتعلق بالمعلومات الواردة التي تفيد بأن السيد فرزاد بازوفت ، وهو من مواطني المملكة المتحدة وصحفي في جريدة The Observer البريطانية قد حكمت عليه بالإعدام مؤخرا محكمة ثورية وأنه يواجه تنفيذاً وشيكاً لحكم الاعدام . وتفيد التقارير بأنه قبض على السيد بازوفت في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في مطار بغداد بعد قيامه بإجراء تحقيق صحفي في انفجار وقع في مصنع للذخائر في الإسكندرية . وحوكم محاكمة سرية ، وأدين بالتجسس ، بعد أن اعترف في التليفزيون العراقي ، حسبما قيل ، بأنه يعمل لصالح المخابرات الاسرائيلية . كما يدعى أنه أُنكر على السيد بازوفت الحق في محاكمة عادلة وعلنية ، وبوجه خاص الحق في أن تعيد محكمة أعلى النظر في الادانة الصادرة ضده وفي الحكم الذي صدر عليه .

٢٧٢ - وأشار المقرر الخاص في هذا الصدد إلى المادتين ٦ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي من أطرافه العراق وإلى الضمانين ٥ و٦ الواردين في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٥٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ المعنون "ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام" ، فدعا الحكومة إلى بذل كافة الجهود لضمان حق السيد فرزاد بازوفت في الحياة ، وطلب معلومات عن القضية ، وبوجه خاص عن الإجراءات القانونية التي حكم على السيد بازوفت بالاعدام على أساسها .

٢٧٣ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة العراق تحيل إليها ادعاءات بأن عدة أشخاص أعدموا بدون محاكمة أو بعد محاكمة باجراءات موجزة في عام ١٩٨٩ . وورد في هذا الصدد ذكر الحالات التالية:

(أ) في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، في قاعدة حطين العسكرية في العمارة ، أعدم بعد التعذيب ١٦ جنديا كانوا قد فروا أثناء الحرب ثم عادوا بعد إعلان قرارات العفو في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وفيما يلي الأسماء التي أعطيت لـ ١١ شخصاً من الـ ١٦ شخصاً: ماجد هاني ، وجاسم متاجر ابراهيم ، وخشان علي حسين ، وصلاح كرادي عجلان ، وأغاب عودة سرحان ، وغازي شيرجي ، وغيدان رحيمه لفطه ، وفالح جاسم ماطر ، ومحمد جبار شلاش ، ومحمد لعيبي صالح ، وناهي توما شيجيل ،

(ب) وأعدم عدد من ضباط الجيش في بغداد في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بعد القبض عليهم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بسبب محاولة انقلاب مزعومة . وقيل إن الضباط التالية أسماؤهم كانوا من بين الذين أعدموا: العميد حكمت عبلو ، والعميد عبد القادر الشلاوي ، والعميد محمد محمود ، والعقيد سمير سعد الله (القوات الجوية) ،

(ج) كما أعدم في بغداد في عام ١٩٨٩ ، قدوم جبار وهو طالب في كلية الآداب ، بقسم اللغات الأجنبية بجامعة بغداد قبض عليه قبل ٧ سنوات .

٢٧٤ - وأرسلت برقية إلى حكومة العراق في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ تتعلق بمعلومات وردت جاء فيها أنه منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ قتل أفراد من القوات العراقية عشرات من المدنيين العزل أو أعدموهم باجراءات موجزة . وتفيد المعلومات التي وردت بأن عددا من الأشخاص قتلوا لعدم استبدالهم صور رئيس جمهورية العراق بصور الأمير . وأفادت التقارير بأن عددا آخر شنقوا في حرم جامعة الكويت بسبب الاشتباه في معارضتهم لضم الكويت ، وبعد اتهامهم بارتكاب جرائم جنائية . وكما وردت تقارير تفيد بأنه منذ القيام في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٠ باستحداث عقوبة الإعدام ضد من يأوي رعايا أجانب ، أو يسلب أو يختزن الأغذية لأغراض تجارية ، أعدم أحد الرعايا الكويتيين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ لإيوائه مواطنا أمريكيا . وقيل إن عشرة أشخاص أعدموا لقيامهم بعمليات سلب .

٢٧٥ - ونظرا للمعلومات المذكورة أعلاه ، أعرب المقرر الخاص عن بالغ قلقه على أرواح وسلامة المدنيين في الكويت ، وناشد الحكومة أن تضمن ، بكل وسيلة ممكنة ، حماية الحق في الحياة للمدنيين في الكويت ، وطلب معلومات من الحكومة عن التقارير المذكورة أعلاه .

٢٧٦ - ووجهت رسالة إلى حكومة العراق في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ تحيل ادعاءات بانتهاكات القوات العراقية في الكويت لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب بما في ذلك انتهاكات الحق في الحياة . وفيما يلي حالات انتهاك الحق في الحياة التي أبلغ بها: (أ) عادل الدشطي ؛ (ب) أحمد حمزة ؛ (ج) ومحمد علي ؛ (د) وعيسى ؛ (هـ) وعبد الهادي الذين قتلوا في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ ، وكانوا جميعا موظفين بمستشفى العدان في الكويت وقد قبض عليهم وأبلغ أنهم عذبوا عندما دخل هذا المستشفى عسكريان عراقيان مصابان ولم يلقيا الرعاية المناسبة ، حسبما أفاد المسؤولون العراقيون ؛ (و) وبدر رجب مدير سوبر ماركت الصباحية الذي أردته القوات العراقية قتيلا برصاصها عندما رفض ، حسبما قيل ، إطاعة طلبات تسليم مواد غذائية .

٢٧٧ - وأرسلت رسالة أخرى إلى حكومة العراق في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ تحيل ادعاءات بحدوث حالات إعدام باجراءات موجزة أو على نحو تعسفي في العراق . وفيما يلي الحالات التي أشير اليها في هذا الصدد:

(أ) أفادت المعلومات الواردة بأن سبعة أكراد على الاقل قد اعدموا في منتصف نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، في حامية الدبس بالقرب من كركوك ، بسبب صلاتهم المزعومة بقوات البشمرجة . وفيما يلي أسماء الأشخاص السبعة الذين أعدموا: صابر سعدي ، وقادر سعدي ، وعبد الله ملا محمد ، ودرويش ملا محمد ، وعبد الكريم شيتو ، وصابر حمد ، وحاتم حمد . وذكر أنهم كانوا قد عادوا إلى العراق من تركيا للاستفادة من مراسيم العفو التي صدرت في أيلول/سبتمر ١٩٨٨ .

(ب) وورد أنه في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أعدم شنقا جليل مهدي صالح النعيمي ، العراقي الأصل والحاصل على الجنسية السويدية ، تنفيذا لحكم الإعدام الصادر ضده في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ من محكمة الثورة في بغداد بسبب "صلاته بتنظيم مخابرات سري" . وادعي أن جليل مهدي صالح النعيمي احتجز قبل محاكمته لمدة تبلغ نحو ثمانية أشهر ، وأن محاكمته أمام محكمة الثورة تمت سرا ، وأن حقه في الدفاع قُلص للغاية أو أنكر عليه تماما ، كما أنه لم يعط الحق في الاستئناف ضد قرار المحلفين أو ضد الحكم الصادر بحقه .

٢٧٨ - كما أحيلت معلومات أخرى تتعلق بعمليات قتل وإعدام مزعومة في الكويت قام بها أفراد القوات العراقية منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وتفيد أقوال شهود عيان عديدين بأن عمليات القتل والإعدام التي أقدمت عليها القوات العراقية باجراءات موجزة خارج نطاق النزاع المسلح كانت واسعة النطاق . وذكر أن عدد الذين قتلوا أو أعدموا كبير جدا ولكن لم تقدم أرقام محددة . وكان الضحايا رجالا ونساء وأطفالا كويتيين ، وعددا من الأجانب .

٢٧٩ - وأبلغ شهود عيان بالحوادث التالية التي وقعت كما قيل في مدينة الكويت في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٠:

(أ) قتل الجنود العراقيون رجلا برصاصهم بعد أن أجبروه على مشاهدتهم وهم يغتصبون زوجته ؛

(ب) قتل الجنود العراقيون رجلا يشتبه في أنه عضو في المقاومة الكويتية بعد أن عذبوه من أجل انتزاع معلومات منه عن المقاومة ؛

(ج) عند مدخل مستشفى الصباح للولادة ، طعنت سيدة تعمل في المستشفى في بطنها بالسونكي لمنعها من دخول المستشفى ؛

(د) أعدم الجنود العراقيون صبيين في ساحة أحد الأسواق على مرأى من والدتهما وشقيقتهما وشقيقهما الذين أُخرجوا من مسكنهم لمشاهدة ذلك ؛

(هـ) عذب وقتل بالرصاص الإمام خالد السمحان الذي ألقى خطبة في المسجد أثناء صلاة الجمعة أدان فيها الغزو العراقي ، وألقيت جثته بجوار المسجد . وعذب وقتل طالب متخصص في دراسة شؤون الاسلام يدعى محمود خليفة الجاسم ، في منطقة السالمية ؛

(و) أعدم ضابط في الجيش الكويتي علنا أمام مسكن أسرته بعد تعذيبه لمدة عشرة أيام . وكان قد قبض عليه بعد أن اكتشف أثناء اختبائه ؛

(ز) أعدم ١٥ شخصا بعد أن انتزعت القوات العراقية أسماءهم من رجل قامت هذه القوات بتعذيبه ، وقيل انهم أعضاء في حركة المقاومة ؛

(ح) في مستشفى المبارك الكبير ، طرد الجنود العراقيون بالقوة جميع المرضى ومعظمهم في حالة خطيرة من أسرّتهم إلى ممرات المستشفى ، وحُظرت عمليات نقل الدم ، ونقلت أجهزة الإنعاش ، ومنع استخدام وسائل العلاج الطبية الحيوية الأخرى مما أفضى إلى وفاة نصف المرضى ؛

(ط) في منطقة السالمية ، تم خصي عدة أشخاص وشنقهم ؛

(ي) في مستشفى العدان انتزع الجنود العراقيون ١٥ رضيعا مبتسرا من الحضّانات وتركوهم على الأرض فماتوا هناك ؛

(ك) في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أطلق الجنود العراقيون النار على مجموعة تتألف من نحو ٣٥ سيدة وشاباً كانوا يتظاهرون في منطقة الجابرية ، فقتل صبيان يبلغان من العمر ١٣ و١٦ سنة على التوالي وفتاة تبلغ من العمر ٣٠ عاما ؛

(ل) ورد أنه في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، قتل الجنود العراقيون ، بالرصاص ، دوغلاس كروسكيري وهو من الرعايا البريطانيين عندما حاول مغادرة الكويت إلى المملكة العربية السعودية ، كما قتل ٣ باكستانيين في ظروف مماثلة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

٢٨٠ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بعثت رسالة أخرى إلى حكومة العراق تتعلق بحادثتي قتل في الكويت على أيدي أفراد من القوات العراقية . وفيما يلي هاتان الحادثتان:

(أ) في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ قبض عسكريون عراقيون على خمسة من موظفي مستشفى العدان وعذبوهم ثم أعدموهم بحجة أنهم أهملوا في رعاية العراقيين المصابين . وفيما يلي الأسماء التي قدمت لهؤلاء الضحايا: عادل الدشطي ، وأحمد حمزة ، ومحمد علي وشخصان آخران قيل ان اسميهما هما عيسى ، وعبد الهادي ؛

(ب) أعدم بادر رجب مدير سوبر ماركت الصباحية لرفضه اطاعة طلبات القوات العراقية إليه بتسليم مواد غذائية .

٣٨١ - وفي ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة العراق على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أنكرت فيه جميع المعلومات الواردة في البرقية . وأعلنت أيضا أن المنطقة المشار إليها في البرقية كانت وما فتئت مفتوحة للعراقيين والأجانب .

٣٨٢ - وفي ٢٦ و٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠ ، ورد ردان من حكومة العراق على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ المتعلقة بإعدام فرزاد بازوفت أعلنت فيهما الحكومة أن بازوفت لم يتعرض لأي إساءة معاملة أو لأي إكراه وهو رهن الاحتجاز ، وأنه اعترف في التليفزيون بأنه تورط في أنشطة تجسس لصالح المخابرات الاسرائيلية (الموساد) ضد العراق في حين أن العراق واسرائيل في حالة حرب ، وان بازوفت أعلن اعترافاته في بيان كتبه باللغة الإنكليزية ، ثم أعلنها من جديد أمام القنصل البريطاني في بغداد .

٣٨٣ - كما قال الرد إن بازوفت حوكم محاكمة عادلة جرت وفقا للقوانين العراقية ، وإنه قام بالدفاع عنه أمام محكمة قانونية محام عينته السفارة البريطانية كما أن القنصل البريطاني في بغداد حضر المحاكمة .

٣٨٤ - ثم جاء في الرد ما يلي:

(أ) إنه كان من رعايا إيران المقيمين في المملكة المتحدة منذ عام ١٩٧٥ ، وإنه كان يحمل وثائق سفر بريطانية ، ويعمل لحساب صحيفة The Observer اللندنية ؛

(ب) إنه زار العراق ست مرات في نيسان/ابريل ١٩٨٨ وفي أيار/مايو ١٩٨٨ وفي تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وفي شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وأنه قبض عليه أثناء زيارته الأخيرة ؛

(ج) كشفت التحقيقات عددا من الوقائع اعترف بها بازوفت أثناء استجوابه ثم أعلنها كتابيا وفي التليفزيون على السواء . وتتمثل هذه الوقائع فيما يلي:

'١١' قامت المخابرات الاسرائيلية (الموساد) والمخابرات البريطانية (الشرطة السرية) بتجنيد بازوفت الذي عمل لحسابهما منذ عام ١٩٨٤ ؛

'١٢' صدرت تعليمات لبازوفت بالقيام بعدد من المهام داخل العراق تحت ستار كونه صحفيا . وتلقى ٦٠٠ جنيه استرليني لتحقيق هذا الغرض . وكانت مهمته هي أن يلتقط أو أن يحصل على صور فوتوغرافية للمواقع العسكرية العراقية وللقادة العسكريين العراقيين ، وأن يجمع معلومات ويقدم تحليله فيما يتعلق بعدد المنشآت وبالأنشطة في العراق ، مثل المفاعل النووي العراقي ، واستخدام الأسلحة الكيميائية ، والحالة العامة والاقتصادية في البلد . وأثناء زياراته المتكررة للعراق ، قدم بازوفت تقارير كثيرة تتضمن كافة أنواع المعلومات التي تسنى له الحصول عليها بشأن هذه المسائل ؛

'١٣' صدرت تعليمات لبازوفت بأن يقوم أثناء زيارته الأخيرة للعراق بجمع معلومات عن حادث الانفجار الذي وقع في مرفق عسكري صناعي بالقرب من مدينة الحلة . ولا ريب في أن هذا يتناقض تماماً مع الموضوع الذي وجهت السلطات العراقية الدعوة لبازوفت من أجل أن يغطيه ، ألا وهو "انتخابات المجلس التشريعي في منطقة كردستان المستقلة ذاتيا في شمالي العراق" . وبغية انجاز مهمته التجسسية ، ساعدته السيدة دافني باريش ، وهي ممرضة بريطانية تعمل في بغداد ، في الوصول إلى منطقة الانفجار في سيارتها الخاصة منتحلا شخصية طبيب هندي . وقد استطاع أن يأخذ عينات من التربة من المنطقة بالاضافة إلى قطع شتى من المواد التي كان يعتزم إرسالها إلى لندن ؛

'١٤' ما أن تم استجوابه حتى منح قنصل السفارة البريطانية في بغداد إذنا بمقابلته على أسس انسانية محضة ، فليس بازوفت من الرعايا البريطانيين ، مما يعني أن الحكومة العراقية لم يكن عليها أي التزام بمنح السفارة البريطانية إمكانية الوصول إليه بموجب اتفاقية فيينا أو أي اتفاق آخر . واجتمع القنصل البريطاني أربع مرات مع السجين ، ثلاث منها حضرها محام عينته السفارة البريطانية من أجل الدفاع عنه . ودعي القنصل البريطاني أيضا لحضور كل جلسات المحاكمة ، التي بدأت في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ وتمت في ١٠ من نفس الشهر . ومنح المدّعى عليه ، والمحامي الذي يضطلع بالدفاع عنه ، متسعا من الوقت لاعداد دفاعيهما ؛

'١٥' فيما يتعلق بالممرضة دافني باريش ، فإنها تعاونت مع بازوفت وساعدته على أسس غير قانونية أو غير مهنية ، في الوصول إلى

المنطقة التي أراد مشاهدتها ، وساعدته في الحصول على معلومات ومواد . وقبل محاكمتها ، منحتها السلطات العراقية إذنا بالاجتماع مع القنصل أربع مرات ، ثلاث منها حضرها المحامي الذي عينته السفارة البريطانية للدفاع عنها .

٣٨٥ - وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ ، وردت رسالة من حكومة العراق إلى المقرر الخاص تتضمن بيانا أصدرته منظمة الصداقة والسلم والتضامن في العراق فيما يتعلق بإعدام فرزاد بازوفت .

٣٨٦ - وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة العراق على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ أعلنت فيه أن الادعاءات التي أحيلت تفتقر تماما إلى أي أساس .

٣٨٧ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة العراق على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ أعلنت فيه أن السلطات العراقية لم تتخذ أي اجراءات ضد الأشخاص الذين استفادوا من أي من قرارات العفو ، بما في ذلك القرار الذي صدر في عام ١٩٨٨ ، وأن كل من عادوا إلى البلد يعيشون مع أسرهم في نفس المناطق السكنية التي كانوا يقطنونها من قبل . وأعلن أيضا أن التدابير القانونية الداخلية طبقت على جميع الجرائم التي ارتكبت بعد انتهاء فترة العفو .

٣٨٨ - وبالنسبة للمدعو جليل مهدي صالح النعيمي ، العراقي الأصل والسويدي الجنسية ، قيل في الرد إن حكم الإعدام قد نفذ فيه بموجب القوانين العراقية التي تحرم التجسس ، وتعتبره خيانة عظمى وتعاقب عليه بالإعدام . ووفقا لما جاء في الرد ، فإن الشخص المعني قدم اعترافا بأنه قام بالتجسس لصالح جهة أجنبية هي منظمة الموساد الاسرائيلية وبجمع المعلومات عن العراق لصالحها . وجاء في الرد أن القنصل السويدي في بغداد حضر جلسات التحقيق والمحاكمة ، وحضر تنفيذ حكم الإعدام ، وقد وفرت لجليل مهدي صالح النعيمي جميع الضمانات القانونية المنصوص عليها في القوانين العراقية بما فيها قيام السفارة السويدية بتوكيل محام للدفاع عنه .

٣٨٩ - أما بشأن الإدعاءات المتعلقة بالكويت فجاء في الرد أنها كاذبة وتأتي ضمن حملة "القوى الامبريالية" التي تضررت مصالحها والتي تستهدف تشويه سمعة العراق . وفيما يتعلق بالإدعاء بقتل دوغلاس كروسكيري ، جاء في الرد أنه تم إبلاغ السفارة البريطانية في بغداد ، استجابة لطلبها ، بأن بإمكانها إرسال موظف قنصلي إلى المنطقة التي يُدعى بأن البريطاني المذكور قد قتل فيها من أجل التماس المعلومات لغرض معرفة مكانه .

اسرائيل

٣٩٠ - أرسلت برقية إلى حكومة اسرائيل في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ تشير إلى أنه في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ على جبل الهيكل في مدينة القدس القديمة ، قتل ٢٢ شخصا عندما أطلقت الشرطة والمدنيون اليهود المسلحون النار على المتظاهرين والمتفرجين الفلسطينيين . وعلى الرغم مما قيل من أن الشرطة ادعت أن حشدا يبلغ ٠٠٠ ٢ فلسطيني قذفوا بالصخور والأحجار ، اليهود الذين كانوا يقيمون الصلاة أمام الحائط الغربي ، وهاجموا وأحرقوا مركزا للشرطة في جبل الهيكل ، قدمت ادعاءات بأن السلطات الاسرائيلية غالت في استخدام القوة ، بما فيها الذخيرة الحية من أجل استعادة السيطرة على الموقف .

٣٩١ - وناشد المقرر الخاص ، الذي انتابه القلق من خسائر الأرواح في الحادث ، الحكومة الاسرائيلية أن تتخذ جميع التدابير اللازمة بغية منع المزيد من الخسائر في الأرواح في ظروف مماثلة لذلك ، وطلب معلومات عن الحادث المذكور أعلاه ، وعن نتائج أي تحقيقات جرت في هذا الحادث ، والإجراءات التي اتخذتها السلطات لمنع تكرار حدوث وفيات من هذا القبيل .

٣٩٢ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة اسرائيل تحيل ادعاءات مؤداها أنه أثناء العام الماضي وردت تقارير عن وقوع حوادث قتل عديدة تتصل بالانتفاضة في الأراضي المحتلة . وأعلن أنه وفقا للإحصاءات التي نشرها مركز المعلومات الاسرائيلي لشؤون حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ، "بيت زلم" ، في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، قتلت قوات الأمن الاسرائيلية بطلقات الرصاص ٦٧٦ فلسطينيا منذ بدء الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وحتى نهاية تموز/يوليه ١٩٩٠ . وكان من بين القتلى ١٥٨ طفلا دون السادسة عشرة من العمر . كما قيل إن مدنيين اسرائيليين قتلوا ٣١ فلسطينيا وإن ثمانية أطلقت عليهم النيران وقتلوا على أيدي متعاونين فلسطينيين ، بينما قتل ١٠ جنود من قوات الدفاع الاسرائيلية و٩ من المدنيين الاسرائيليين ، منهم ثلاثة من الرضّع في الأراضي أثناء الفترة ذاتها . وفي الوقت ذاته ترد تقارير عن حدوث زيادة في عدد الفلسطينيين الذين يقتلهم فلسطينيون آخرون بسبب الاشتباه في تعاونهم مع السلطات الاسرائيلية . ويفيد أحد المصادر بأن عدد عمليات القتل بلغ في الفترة ذاتها ٢٤٣ . وقيل إن عمليات القتل هذه كانت نتيجة لتطاول فترة الاحتلال الاسرائيلي ومستوى العنف الذي لم يسبقه مثيل والذي تولد خلالها ، وإن كثيرا من هذه الوفيات حدث في الأراضي المحتلة ، حسبما أفادت التقارير ، أثناء مصادمات عنيفة بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات

الدفاع الاسرائيلية . إلا أنه أدعي أن أشخاصا آخرين قتلتهم قوات الدفاع الاسرائيلية خلال عمليات تفتيش المنازل منزلا منزلا ، أو عند الحواجز التي أقيمت على الطرقات ، أو أثناء عمليات الملاحقة بعد وقوع مصادمات ، أو في ظروف أخرى غير المصادمات العنيفة .

٣٩٣ - كما ادعي أن هذه الوفيات حدثت غالبا في ظروف توحي بالمغالاة في استعمال القوة أو أنها كانت عمليات قتل متعمدة . ويفيد تقرير مركز المعلومات الاسرائيلي لشؤون حقوق الانسان في الأراضي المحتلة ، "بيت زلم" ، الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بأنه في ٥٠ في المائة تقريبا من الحالات ، تبين لقوات الدفاع الاسرائيلية أن الجنود انتهكوا أوامر وقف اطلاق النار . وأورد التقرير إحصاءات تبين أنه وجهت اتهامات إلى الجنود في ١٢ حادثة قتل بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . وأُدعي أيضا أن التحقيقات في عمليات القتل التي أجرتها قوات الدفاع الاسرائيلية كانت تستند كلها الى أقوال الجنود .

٣٩٤ - وذكر أيضا أن تقارير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة المقدمة الى الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة (A/45/84 وA/45/306 وA/45/576) سردت ١٤٠ حادثة قتل على أيدي قوات الدفاع الاسرائيلية والمدنيين الاسرائيليين في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ الى ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

٣٩٥ - وفيما يلي وصف لبعض الحالات التي أُدعي أن القوات استخدمت فيها القوة بشكل مغالى فيه أو غير قانوني:

(أ) في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، في بيدو ، بالقرب من القدس ، أُردي خالد أبو العيد البالغ من العمر ٣٠ سنة قتيلا برصاصة في القلب أطلقت عليه من مسافة مترين خلال إطلاق الجنود الاسرائيليين النار على شبان يقيمون متراسا ؛

(ب) في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، قتل في نابلس نضال الحبش ، البالغ من العمر ٢٢ سنة ، على أيدي القوات الاسرائيلية ، عندما كان شبان ملثمون يتحدون حظر التجول ويحثون الآخرين على التظاهر . وأُدعي أنه أردي قتيلا بالرصاص من مسافة قصيرة بعد اصابته وعدم تمكنه من الهرب ، وأن القوات منعت سيارة اسعاف من إجلائه ؛

(ج) في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، قتل في جباليا بقطاع غزة عادل محمود أبو سليم البالغ من العمر ١٩ سنة على أيدي القوات الاسرائيلية خلال إطلاقها النار على شبان ملثمين . وأُدعي أن ٤ جنود بملابس مدنية دخلوا المخيم في سيارة مدنية وقاموا باطلاق النار على الشباب ؛

(د) في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، في الخضر ، قتل كريم دعامسة البالغ من العمر ١٨ سنة على أيدي رجل شرطة أثناء مطاردة بالسيارات في بيت جالا بعد أن رفض اطاعة الأمر الصادر اليه بالتوقف . وتفيد أقوال شاهد عيان بأن رجل الشرطة أطلق النار على كريم دعامسة من مسافة قريبة جدا بعد أن استسلم له . وقد ورد أن الشرطة بدأت تحقيقا في هذا الحادث ؛

(هـ) في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، في قلقيليه ، قتلت القوات الاسرائيلية وائل الحاج حسن البالغ من العمر ٣٠ سنة بينما كان يحاول عبور الحدود الى الأردن . وكانت قوات الأمن تريد القبض عليه منذ بدء الانتفاضة ؛

(و) في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، في نابلس ، قتل عماد ناصر البالغ من العمر ٢٦ سنة ، وحنين تيّم البالغ من العمر ١٩ سنة ، وعمر عرفات البالغ من العمر ٢٨ سنة على أيدي مجموعة من الجنود يرتدون ملابس مدنية ودخلوا الحي الشعبي في نابلس وأطلقوا النار عليهم . وقتلوا أيضا أحد المارة وهو مسعود لبادة بتيري البالغ من العمر ١٥ سنة ؛

(ز) في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، في غزة ، توفي خالد عبد الشيخ علي البالغ من العمر ٢٧ سنة في جناح الاستجواب بسجن غزة ؛

(ح) في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، في بيت لحم ، توفي فهد خليل زبقلي البالغ من العمر ١٨ سنة في المستشفى متأثرا بجراحه التي أصيب بها في الشهر الماضي عندما أطلق رجال شرطة الحدود النار على رأسه وهم يطاردون شبانا ملثمين . وورد أن فيلما يصور الحادث يبين أن فهد خليل زبقلي قد أصيب بالرصاص وهو يحاول الفرار ، بدون أن توجه طلقات تحذير اليه ؛

(ط) في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، في مخيم الجلازون ، قتلت القوات مصطفى الجرو البالغ من العمر ١٥ سنة عندما أطلقت عليه قذيفة رش ذات غلاف مطاطي أثناء صدام . وأدعى أن قناصا هو الذي أطلق النار عليه متعمدا ، وبدون ان يحدث استفزاز من جانب الضحية ، وبدون ان يوجه القناص تحذيراً أو يصدر أمراً للضحية بالتوقف ؛

(ي) في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وفي معسكر أوفر للاحتجاز بالقرب من رام الله أطلقت القوات النار على رأس سحري عابد ربه البالغ من العمر ١٨ سنة فقتله عندما اكتشف وهو يتسلق سور المنطقة التي تضم خيمته . وورد أن القوات وجهت صيحات تحذير ، وأطلقت النار في الهواء قبل أن تطلق النار على السجين . وقيل أن الحادث قيد التحقيق ؛

(ك) في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ في يعبد ، أطلق جندي الرصاص على رأس باسل حمارشه البالغ من العمر ٢٣ سنة فقتله . وكان مطلوبا القبض على هذا الشاب منذ سنتين .

٢٩٦ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة اسرائيل على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ المتعلقة بالأحداث التي وقعت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ في جبل الهيكل ، أعلنت فيه الحكومة أن لجنة تحقيق خاصة قد شكلت للتحقيق في هذه الأحداث .

ملاوي

٢٩٧ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أرسلت رسالة الى حكومة ملاوي تحيل ادعاء مؤداه أنه في آذار/مارس ١٩٨٩ توفي فريد سيكويزي الموظف بوزارة الخارجية في سجن ليلنغوي بعد القبض عليه في شباط/فبراير ١٩٨٩ بتهمة الاشتباه في تقديمه معلومات حكومية رسمية الى مصادر خارجية . وقيل إنه لم توجه إليه تهم ، وأُدعي أنه عذب قبل وفاته ودفن في أرض سجن ليلنغوي بعد أن رفضت السلطات ، حسبما قيل ، تسليم جثته لأقاربه لكي يدفنوه . وأُدعي أيضا أنه لم يحدث تحقيق في هذه الوفاة .

٢٩٨ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة ملاوي على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، جاء فيها أنه فيما يتعلق بحالة فريد سيكويزي خلص الطبيب الشرعي إلى أن وفاته حدثت نتيجة اصابته بالتهاب في الكبد ، وليس نتيجة للتعذيب حسبما ادعي . وذكر أيضا أنه لم يقبض عليه نتيجة اشتباه ، وانما قبض عليه متلبسا بجريمة تقديم معلومات حكومية الى عملاء لدول أجنبية ، وأن هذه التهم لم توجه اليه لأنه توفي في مستشفى كاموزو المركزي قبل طرح هذه المسألة أمام القضاء .

مالي

٢٩٩ - في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، أرسلت رسالة الى حكومة مالي تحيل ادعاءات مؤداها أنه عقب هجمات مسلحة قام بها الطوارق في المناطق الشمالية الشرقية من البلد في أواخر حزيران/يونيه ، وفي تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وقتل فيها حسبما قيل أكثر من ١٥٠ من الموظفين الحكوميين والمدنيين ، قامت القوات الحكومية بعمليات انتقامية ضد المدنيين الطوارق فقتلت نحو ١٢٠ شخصا . وادعي أنه في ظروف حالة الطوارىء وحظر التجول اللذين أعلنا في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ في المناطق الشمالية الشرقية التي تشمل غاو ، وكيدال ، وميناكا ، وتمبوكتو ، أُذن للشرطة والعسكريين باستخدام القوة المسلحة مع توفير الحصانة لهم مقدماً من مقاضاتهم بسبب الأعمال التي يرتكبونها أثناء ممارستهم لسلطات الطوارىء .

٣٠٠ - وشملت حوادث الاعدام ما يلي:

(أ) في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، في غاو ، أعدم ١١ من الطوارق ، من بينهم سيدة ، بعد تعذيبهم . وكان من الضحايا حسان أغا محمود الذي يعمل سائقا وميكانيكيا ؛

(ب) وفي ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، في ميناكا ، أعدم ٤ من الطوارق ، من بينهم أحمد أغا مخاخا البالغ من العمر ٨٠ عاما ، وهو زعيم مجموعة من مجموعات الطوارق هي الايشادان هارن ، وايسوف آغ دندان في تيداغمن ، وهو من موظفي الحزب الحاكم ، حزب الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي ؛

(ج) أعدم ٤ من الطوارق في كيدال ، من بينهم انتيادن آغ بابكر ؛

(د) أعدم اثنان من الطوارق في تين ايساكو ، بمنطقة كيدال ، أحدهما يدعى سيد أحمد آغ أومانا ؛

(هـ) أعدم ٩ من الطوارق في طامسنا ، من بينهم بشار آغ خمدين ، وهو صبي يبلغ العاشرة من عمره .

٣٠١ - وحتى وقت اعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة مالي .

موريتانيا

٣٠٢ - أرسلت في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ رسالة الى حكومة موريتانيا تحيل ادعاءات مؤداها أنه في الجزء الجنوبي من البلد قُتِل قرويون باجراءات موجزة على أيدي أفراد من الحرس الوطني . ويدعى أن عمليات القتل هذه حدثت منذ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، عقب وقوع أحداث عنف بين الطوائف . وقد قيل إن عمليات القتل لم تحدث فقط أثناء ساعات حظر التجول وانما في غير هذه الساعات أيضا . ويدعى أنه اشتبه في وجود اتصالات سرية بين الضحايا ومجموعات معارضة للحكومة تتخذ السنغال قاعدة لنشاطها . وقيل إن الشرطة أو السلطات القضائية لم تجر تحقيقات في عمليات القتل .

٣٠٣ - وقدم وصف للحالات التالية:

(أ) في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، قتل أفراد من الحرس الوطني هدية با وهو مدرس في كاليغنورو وعضو المجلس البلدي في بلدة بولي ؛

(ب) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، في قرية غويراي - ريوو ، بمنطقة كايدي ، قتل أفراد من الحرس الوطني جيول دمبا سار البالغ من العمر ٥٧ سنة وهو راعي ماشية ، وابنه ديدو سار ، البالغ من العمر ٣٠ عاما ، وكدياتا سار ؛

(ج) في عام ١٩٨٩ ، في قرية فوتجي ، قتل أفراد من الحرس الوطني أبو سارا ديوب ومامادو ايدي ديوب وأشقاء ثلاثة ؛

(د) في ٥ آذار/مارس ١٩٩٠ ، خارج قرية جيول ، قتل الحرس الوطني ، حسبما قيل ، عبدول بوكا نديماي البالغ من العمر ٣٠ سنة ، وهو جندي سابق ، ومامادو غننغويل نديماي ، البالغ من العمر ١٩ سنة بعد تعذيبهما أثناء احتجازهما ؛

(هـ) في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، في جيول ، قتل الحرس الوطني حمادي جوما با البالغ من العمر ٥٠ عاما ، وهو صائد للأسماك ، وهو يغادر قريته في الصباح الباكر بينما كان حظر التجول لا يزال نافذا ، فيما يبدو ؛

(و) في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، وخارج قرية موجدي ، في منطقة سيلي بابي ، قتل سبعة من القرويين على أيدي أفراد من القوات المسلحة ومن الميليشيا التي تعمل بشكل وثيق مع القوات المسلحة ، بعد احتجازهم عقب اقتيادهم من القرية . ومن بين الضحايا السبع ، سيللي يومي با البالغ من العمر ٤٧ عاما ، وهو من قرية موجدي أيضا ، وديا سو ، من قرية موجدي أيضاً ، ودمبا مامادو سو وهو من قرية وندو - غوبي ؛

(ز) في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، قتل أفراد من الحرس الوطني ، برصاصهم ، شيرنو سايباتو با البالغ من العمر ٥٧ عاما ، وهو زعيم ديني مسلم من قرية نفورال - غيدال بالقرب من بوغيه ، بعد قيامه بالاستحمام في نهر السنغال .

٣٠٤ - وفي ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة موريتانيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ مؤداه أن القوانين النافذة في موريتانيا تحترم وتحمي الحق في الحياة لجميع المواطنين والأفراد داخل أراضي البلد .

٣٠٥ - وذكر كذلك أن الهيئة القضائية تضمن احترام القوانين الوطنية ، وأن كافة أعمال المسؤولين عن تطبيق القوانين تخضع لمراقبة منتظمة تجري خلالها المعاقبة على أي تعديات ، وفقا لما تقضي به القوانين الوطنية . وذُكِر أخيرا أن المحاكم تنظر في جميع الشكاوى وأن سبيل الانتصاف هذا متاح لجميع المواطنين والأفراد داخل أراضي البلد .

٣٠٦ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، أرسلت رسالة الى حكومة موريتانيا تحيل ادعاءات مؤداها أنه أثناء النصف الأول من عام ١٩٩٠ ، في الجزء الجنوبي من البلد ، قتل الجيش والحرس الوطني وميليشيا هاراتيني عددا متزايدا من الأشخاص الذين ينتمون الى مجموعة اثنية من السود هي هال - بولار . وقيل إن عددا كبيرا من الضحايا ، كلهم تقريبا قرويون عزل ، من سكان المدن والقرى الكائنة بحذاء الشاطىء الموريتاني لنهر السنغال . ويدعى أن القتل حدث أثناء عمليات التفتيش في القرى التي قام بها أفراد من قوات الأمن ومن ميليشيا هاراتيني بعد غارات قامت بها مجموعات مسلحة من السنغال أو مالي ، أو بعد أن هرب القرويون الى هذين البلدين فرارا من قوات الأمن .

٣٠٧ - وادعي أيضا أن قوات الأمن وميليشيا هاراتيني المسؤولة عن عمليات القتل هذه قد منحت حصانة كاملة ، وأن السلطات القضائية لم تحقق في أي من عمليات القتل هذه .

٣٠٨ - وفيما يلي حوادث القتل المبلغ عنها:

(أ) في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، في موجي بالقرب من سليبابي ، قبضت دورية من الجنود ومن ميليشيا هاراتيني على سبعة أشخاص من بينهم سلي يومي با البالغ من العمر ٤٧ عاما ، ومامادو دمبا سال ، البالغ من العمر ٢٢ عاما . واقتادوهم الى مسافة بضعة كيلومترات خارج القرية واعدموهم ؛

(ب) في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، في وايندبولي بالقرب من سليبابي ، قام نحو ٦٠ من الهاراتيني المسلحين ، يصحبهم جنديان ، بالقبض على ١٥ شخصا ، واعدموا أربعة منهم ، من بينهم هارونة عثمان سو ، وآدمه سليمان با . ثم اقتاد الجنود الأحد عشر شخصا الباقين بعيدا ، وأعدموا سبعة من بينهم ، منهم آدمه عمر ديالاو ؛

(ج) في ٧ أيار/مايو ١٩٩٠ ، في بيلندبني بالقرب من لكسيبا - غرغول ، في منطقة كايدي ، قتل رجال الحرس الوطني المرابطون في تلهايا ضيا بوكار حمادي البالغ من العمر ٣٠ سنة ؛

(د) في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وفي قرية غانكي بالقرب من بوغي ، قبض أفراد من الحرس الوطني قبيل بدء نفاذ حظر التجول الليلي على سيلي لام البالغ من العمر ٣٠ عاما ، واقتادوه مع شيرنو نغوم وهو قروي آخر . وفي الصباح التالي ، عثر على سيلي لام قتيلا نتيجة إطلاق الرصاص عليه .

٣٠٩ - وحتى وقت اعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة موريتانيا .

المكسيك

٣١٠ - في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أرسلت رسالة الى حكومة المكسيك تحيل الادعاءات التالية:

(أ) في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، في سينالوا ، قتل رجل مسلح مجهول الهوية ، نورما كورونا سابيانس التي تبلغ من العمر ٣٨ عاما ، وهي رئيسة لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في سينالوا ورئيسة رابطة محامي كليمنتي فسكارا . وادعي أنها تلقت في آذار/مارس ١٩٩٠ تهديدات بالقتل من أفراد الشرطة القضائية الاتحادية . وكانت نورما كورونا تجري تحقيقات في عدد من القضايا التي يدعى أن عملاء للشرطة القضائية الاتحادية ضالعون فيها . وشملت هذه التحقيقات وفاة ثلاثة من الفنزويليين ومحام مكسيكي في وقت مبكر من هذا العام في سينالوا أيضا . كما عثر على جثث أربعة محامين ي مقبرة واحدة في ١١ آذار/مارس ١٩٩٠ وظهرت على جثثهم آثار التعذيب والإصابات

بطلقات الرصاص . وكان هؤلاء الأشخاص قد خطفوا من مساكنهم في كوليا كان ، عاصمة سينالوا ، في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وادعي أنهم قتلوا في المقر الرئيسي للشرطة القضائية الاتحادية في كوليا كان ؛

(ب) ادعي أن ملازما من القوات المسلحة قام في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، بالقبض على أندريس مارتينيس دياس ، البالغ من العمر ٢٣ عاما ، وهو يعمل صائدا للأسماك في ريو غراندي ، التابعة لبلدية توتو تيبيك ، بولاية أواهاكا . ورأى شهود عيان دياس محتجزا لدى الجيش وقد بدت عليه آثار التعذيب . وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أبلغت الحكومة أنه عثر على دياس ميتا في كاكالوتي ، التابعة لمنطقة توتو تيبيك ؛

(ج) في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، في فيلا إرموسا ، بولاية تاباسكو ، احتجزت الشرطة القضائية الاتحادية سبعة أشخاص من بينهم خيسوس مارتينيس رويس ، وبعد بضعة أيام عثر على جثة رويس في مقابر رانشيريا سابينا ، في بلدية سنترو .. وادعي أن رويس توفي نتيجة لتعذيبه أثناء احتجازه في مكاتب الشرطة القضائية الاتحادية .

٣١١ - وفي ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، ارسلت برقية الى حكومة المكسيك تتعلق بالمحقق خورخي غ . كاستانييدا عضو مجلس ادارة اللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الانسان وتعزيزها ، الذي قيل انه تلقى تهديدات بالقتل عن طريق سكرتيرته ماريانا رودريغيس فيليغاس التي أوقفها أربعة أشخاص مسلحين واستجوبوها بشأن تحركات السيد كاستانييدا وبشأن مسكنه هو وأسرته ، وأبلغوها أنه سيقتل اذا "ما تمادى فيما يكتبه" ، وهي اشارة الى المقالات التي كان نشرها السيد كاستانييدا في الصحف وهاجم فيها تورط الشرطة في الاتجار بالمخدرات . كما قيل إن الآنسة رودريغيس فيليغاس قد أوقفت مرة ثانية ، وهددت بالقتل في حادث سيارة اذا واصلت تعاونها في عمليات التحقيق الجارية لتحديد المسؤولين عن توجيه التهديدات .

٣١٢ - ووردت معلومات أيضا عن حالة السيد فيكتور كلارك ألفارو الذي نشر بيانات عن ادعاءات بتعذيب القصّر . وقد تلقى تهديدات بالقتل من خلال مكالمة هاتفية في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ويعتقد أن المسؤولين عن هذه التهديدات أعضاء في أجهزة الأمن التي اشتركت في الأحداث التي وصفها في بياناته .

٣١٣ - وقد أعرب عن القلق البالغ بوجه خاص على حياة هؤلاء الأشخاص لأنه ، وفقا لأقوالهم ، قتل مكافح آخر من أجل حقوق الانسان في ولاية سينالوا بعد تلقيه تهديدات بالقتل . وخلقت هذه الأعمال جوا يتسم بانعدام الأمن وبانتهاك حقوق الانسان الذي ادعِي أن المكافحين من أجل حقوق الانسان هم وحدهم الذين يقعون ضحايا له .

٣١٤ - وناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ كافة التدابير المتاحة لها لحماية الحق في الحياة للشخصين المهددين بالقتل ، وطلب معلومات في هذا الصدد .

٣١٥ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، أرسلت رسالة أخرى الى حكومة المكسيك تحيل عدة حالات قتل دفعت اليها أحداث شتى ، ولكنها دلالة أيضاً ، وفقا لما ورد في التقارير ، على المشاكل الأساسية في النظام التي تحتاج الى ايلاء مزيد من الاهتمام بها على الرغم من المبادرات التي تتخذها الحكومة في هذا الصدد . ويرد فيما يلي وصف لثلاثة أنماط من حوادث القتل:

(أ) فهناك تقارير عن قتل فلاحين أو سكان أصليين بسبب منازعات على الأراضي تمس بصفة خاصة شعب تريكي في اتحاد لوس أنجيليس بولاية أواهاكا على النحو التالي:

'١' في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وقع باولينو مارتينيس مؤسس (حركة توحيد وكفاح شعب تريكي) وابن أخته بونيفاسيو ميرينو دليا في كمين وقتلا في ريو لوغارتو ، في أواهاكا ، بينما كانا يجمعان توقيعات لتنظيم تعاونية لشعب تريكي تمكنهم من بيع محاصيلهم من البن مباشرة . ووفقا للتقارير ، كان السيد مارتينيس قد انتقد علانية ملاك الأرض المحليين ، وقدم شكوى رسمية ضدهم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بسبب اشتراكهم المزعوم في هجمات شتى على أعضاء حركة توحيد وكفاح شعب تريكي ؛

'٢' في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، قتل أفراد يرتدون زي الشرطة مانويل فيلاسكو اورتيغا البالغ من العمر ٣٩ عاما ، والعضو في حركة توحيد وكفاح شعب تريكي ، بالرصاص في مسكنه . وقيل إن زوجته قدمت شكاوى الى وكيل وزارة الشؤون العامة ، والمدعي العام لولاية اواهاكا . وتفيد المعلومات التي وردت بأنه لم يجر تشريح للجثة كما لم يحدث أي تحقيق في عملية القتل هذه ؛

'٣' في ١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، قتل خوسيه أنطونيو سيمون سامورا ، البالغ من العمر ٣٢ عاما ، وهو موظف في (الاتحاد الوطني للمنظمات الاقليمية للفلاحين المستقلين) في مسكنه في باتسكوارو ، في ميتشو آكان على أيدي أفراد يرتدون زي القوات المسلحة ؛

'٤' في ٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، قتل بالرصاص في أواهاكا سانتياغو ميرينو إرنانديس البالغ من العمر ٣٠ عاما ، وهو عضو في حركة توحيد وكفاح شعب تريكي ، بعد تعرضه لمضايقات وتهديدات ، وأصيب عضو آخر في هذه

الحركة . وقدمت الحركة شكوى الى أمين وزارة الداخلية . وتشير التقارير الى أنه لم يحدث أي تحقيق في هذا الموضوع ؛

'٥' وبالاضافة الى ذلك ، يتعرض خوان دومينغو بيريس كاستيو ، البالغ من العمر ٤١ عاما ، والعضو في حركة توحيد وكفاح شعب تريكي لتهديد مستمر منذ أن حاول اغتياله بإطلاق النار عليه قاتل محترف معروف في عام ١٩٨٩ . وقدمت عدة شكاوى في هذا الصدد الى السلطات المحلية ، غير أنه لا توجد معلومات عن اجراء أي تحقيق في هذا الصدد .

(ب) وحدثت عمليات قتل أيضا في سياق الانتخابات السياسية . وتفيد التقارير بأن الحزب الثوري المؤسسي الذي ينتمي الى السلطات القائمة لم يبذل أي جهود من أجل التحقيق في الحالات التالية:

'١' في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قتل اغناسيو موريو غوسمان . وهو أحد مرشحي الحزب الثوري الديمقراطي في بلدية أواندا كاريو ، في ميتشواكان ، ويدعى أن القتل تم على يدي أمين مجلس المدينة السابق . ولم يوجه المدعي العام أي اتهامات في هذه القضية ؛

'٢' في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قتل أديلايدو باريرا ، واسماييل رييس ، وانطونيو بابلو فيكتوريانو ، وهم أعضاء في الحزب الثوري الديمقراطي ، أثناء مغادرتهم قاعة بلدية مدينة دوراسنو ، في غيريرو ، حيث كانوا يناقشون مع السلطات هناك مسألة إرجاء الانتخابات البلدية في تيكستلا . ولم يبدأ أي تحقيق في هذا الصدد ؛

'٣' في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قتل بالرصاص سلفادور غونساليس وسبريانو تشاكون عضوا الحزب الثوري الديمقراطي أمام مبنى البلدية الحكومية في خونغابيو ، في ميتشواكان ، ويُدعى أن القتلة من الحزب الثوري المؤسسي ؛

'٤' في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قتل خافيير ماسياس سالاكيدو على أيدي أعضاء في الحزب الثوري المؤسسي في جاكونا ، في ميتشواكان ، بعد نشوء نزاع بشأن الضرائب المحلية ؛

'٥' في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قتل سانتوس إرنانديس غارسيا ، وهو حارس للمقر المحلي للحزب الثوري الديمقراطي ، في كويوكا ، بغيريرو ؛

'٦' في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، قتل فلورنتينو سالميرون غارسيا ودوناسيانو روخاس ، عضو الحزب الثوري الديمقراطي في مجابهة بين الحزب الثوري الديمقراطي والشرطة أثناء مسيرة سلمية كانت السلطات قد منحت اذنا باجرائها (وقتل غارسيا في سيهواتانيخو ، وروخاس في أكابولكو) .

(ج) وفيما يلي حالات أخرى أبلغ بها:

'١' في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قتل أشقاء ثلاثة هم ايكتور اغناسيو كيخانو سانتويو ، وخايمي كيخانو سانتويو ، واريك دانتي كيخانو سانتويو ، في أوخو دي أغوا ، في مدينة المكسيك بأعيرة نارية أطلقها عليهم من مسافة قريبة أفراد من الشرطة القضائية الاتحادية بعد احتجاز ايكتور الذي يدعى أنه عذب في اليوم السابق . وحاصرت الشرطة مسكنهم بحثا عن شقيق رابع لهم ، شرطي سابق ، اتهم بقتل شرطي آخر ؛

'٢' في ٦ أيار/مايو ١٩٩٠ توفي أغوستين فيليكس كونتريراس ، البالغ من العمر ٣٥ عاما ، متأثرا بجراحه التي أصيب بها - حسبما يدعى ، أثناء مجابهة مع الشرطة التي احتجزته في اليوم السابق وهو ٥ أيار/مايو ١٩٩٠ في أغيلييا ، في ميتشواكان .

٣١٦ - وفي ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة المكسيك على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ (انظر الفقرة ٣٨٧ من E/CN.4/1990/22) التي تتعلق بادعاءات بتوجيه تهديدات بالقتل الى أعضاء اتحاد جماعات السكان الأصليين في منطقة ايستموس المختلطة ، أعلنت فيها الحكومة أن السلطات المختصة في ولاية أواهاكا أجرت تحقيقا في وفاة كريسوفورو خوسيه بدرو وخلصت الى أن مقتله لا يشكل إعداما باجراءات موجزة أو اعداما تعسفيا وانما جريمة من جرائم القانون العام . وقبض على رجلين هما أوكاريو بيمنتل ساكارياس وأباد خوان رودريغيس فالدسبينو ، ووجهت اليهما تهمة ارتكاب هذه الجريمة .

٣١٧ - وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ورد رد آخر من حكومة المكسيك على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ المتعلقة بالادعاءات بقتل كريستوفورو خوسيه بدرو وبالتهديدات بالقتل التي وجهت الى فيكتور كلاركي ألفارو وخورخي كاستانييدا عن طريق سكرتيرته ماريانا رودريغيس ، وأعلنت الحكومة في ردها أنه لدى تلقيها طلب التدخل ، أدانت على الفور التهديدات بالقتل الموجهة ضد السيدين ألفارو وكاستانييدا ، وأمرت المحاكم بتوفير الحماية اللازمة لهما . كما أعلن الرد ، أن الآنسة رودريغيس تعرفت على صورة أحد أفراد شرطة التحقيقات الجنائية السابقين التابعين للمنطقة الاتحادية بوصفه أحد الذين هاجموها ، غير أنها لم تستطع التعرف عليه فيما بعد عندما عرض عليها ضمن آخرين ، فأطلق سراحه .

٣١٨ - وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ورد رد آخر من حكومة المكسيك على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ بشأن الحالات التالية:

(أ) نورما كورونا سابينس: أحيلت معلومات من المدعي العام لولاية سينالوا مؤداها أن أحد العملاء السابقين لادارة التحقيقات الجنائية في ولاية سينالوا

وثلاثة من شركائه المزعومين احتجزوا واتهموا بالقتل ، وأن الأول اعترف بجريمته . والقضية الآن تحت الولاية القضائية لمحكمة الجنايات الرابعة ، وهي من محاكم الدرجة الأولى ؛

(ب) أندريس مارتينيس دياس: لا تزال قضيته رهن التحقيق الذي يجريه ضابط من مكتب مساعد المدعي العسكري الملحق بالمنطقة العسكرية الثامنة والعشرين في ولاية أواهاكا . ويقوم مكتب المدعي العام في بويرتو اسكونديدو ، في خوكيلا في أواهاكا باتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع دعوى مدنية في هذا الصدد ؛

(ج) خيسوس مارتينيس رويس: اجرى مكتب النائب العام في توباسكو تحقيقاً أولياً آخر في هذه الوفاة ، بناء على طلب شقيقة خيسوس مارتينيس رويس الذي توفي في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بينما كان محتجزا لدى شرطة التحقيقات الجنائية في ولاية تاباسكو . ورجت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان من حكومة ولاية تاباسكو أن تقدم تقريرا متعمقا عن هذه القضية .

٣١٩ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ورد رد آخر من حكومة المكسيك ، عقب الرد المذكور أعلاه المؤرخ في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، يتعلق بقضية خيسوس مارتينيس رويس . وأعلن في الرد أنه في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أحال مكتب النائب العام نتائج التحقيق الأولي الى قاضي محكمة الجنايات المختصة ، التي وجهت فيها تهمة اساءة استعمال السلطة الى خمسة من أفراد الشرطة القضائية في تاباسكو بسبب تعذيبهم للسيد مارتينيس وقتله .

٣٢٠ - وفي ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة المكسيك يتعلق بقضية خيسوس مارتينيس رويس ، يحيل التقرير وتوصيات اللجنة الوطنية لحقوق الانسان . وذكر التقرير أنه في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ أمرت محكمة الجنايات الخامسة ، وهي من محاكم الدرجة الأولى ، بإطلاق سراح أفراد الشرطة الخمسة المتهمين بقتله على أساس عدم كفاية الأدلة . وقدم مكتب النائب العام في تاباسكو استئنافا الى المحكمة العليا ، وأعاد التحقيق مكتب المدعي الحكومي لمنطقة العاصمة الاتحادية .

٣٢١ - وفيما يلي توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

(أ) وجوب اجراء تحقيق مناسب ، واتخاذ اجراء قانوني بعد ذلك لتنحية المدير العام للشرطة القضائية في تاباسكو من منصبه لاساءة تفسيره المتعمدة للوقائع في القضية حسبما تبين من تحقيق اللجنة ؛

(ب) أن يمتنع المدعي العام في الولاية عن تقديم استئناف ضد قرار المحكمة الجنائية الخامسة ، وهي من محاكم الدرجة الأولى ، في تاباسكو ؛

(ج) على أساس العناصر الجديدة التي توافرت على هذا النحو ، ينبغي اجراء تحقيق جديد ، وإعادة إقامة الدعوى الجنائية على الضباط الخمسة المتهمين ؛

(د) توزيع نشرات على جميع كيانات الشرطة المناظرة الخاصة بالولايات أو الكيانات الاتحادية بحيث لا يعاد توظيف من اشتركوا في هذه الجريمة ؛

(هـ) ضمان السلامة البدنية لأسرتي مارتينيس رويس وماركيس فالنسويلا (لا يزال ماركيس فالنسويلا محتجزا) ؛

(و) أن ترسل الوثائق التي تثبت تنفيذ هذه التوصيات الى اللجنة الوطنية لحقوق الانسان .

٣٢٢ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وردت رسالة من حكومة المكسيك تحيل التوصية رقم ٣٢ للجنة الوطنية لحقوق الانسان التي تتضمن نتائج تحقيق اللجنة في حالة ارتميو ماركوس إرنانديس ، التي أرسلت الحكومة ردا بشأنها بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ (انظر الفقرة ٣٩٤ من E/CN.4/1990/22) .

٣٢٣ - وتفيد التحقيقات التي اجرتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، بأن السيد إرنانديس اغتيل بسبب أنشطته كأحد زعماء الفلاحين في مجموعتي الفلاحين الاقليميتين URECHH وUNORCA في سان بيدرو أوساينغو . فمن بين الأنشطة التي كان يقوم بها عملية نقل الأراضي الى فلاحي سان بيدرو أوساينغو على النحو الذي تحدد في القرارات التي اتخذها وزير الاصلاح الزراعي .

٣٢٤ - ويفيد التقرير بأن السيد ارنانديس كان في ١٣ آذار/مارس عضوا في لجنة للفلاحين شكلت لكي تستعيد من مسكن مالك أرض كبير (cacique) في المنطقة أداة للقياس يدعى أن قاتلا مأجورا يعمل لصالحه في المنطقة هو الذي استولى عليها . وأعلن أن مالك الأرض هدد السيد إرنانديس قائلا له إنه سيدفع حياته ثمنا لتزعمه للحركة . وفي ٩ أيار/ مايو ١٩٨٩ ، أسرَّ السيد إرنانديس لأصدقائه بأنه يعتقد أن شيئا ما سيحدث لأن القاتل المحترف الذي يعمل لحساب مالك الأرض يبحث عنه .

٣٢٥ - وذكر التقرير كذلك أنه في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ وصل شخص الى مسكن السيد إرنانديس وطلب منه أن يحضر اجتماعا في اليوم التالي في وقت ومكان محددين ، هما الوقت والمكان اللذان حدثت وفاته فيهما .

٣٢٦ - كما جاء في التقرير الذي أعد عن التحقيق الذي جرى أنه في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ عهد بالقضية الى موظفين ملحقين بمكتب نائب المدعي العام ، وأن القضية لا تزال في عهدتهم .

٣٢٧ - وذكر أن مكتب المدعي العام حصل على شهادات لشهود عيان بعد الحادث المذكور أعلاه ، كما أجرت اللجنة مقابلات مع المدعي العام ونائبه ، ومع مدير شرطة الولاية ، ووجدت أنه ، بخلاف جمع الأدلة وأداء اختبار يتعلق بحركة القذائف ، لم يتخذ حتى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أي اجراء آخر فيما يتعلق بهذه القضية ، على الرغم من اعتقاد اللجنة أنه يمكن من خلال استخدام تدابير التحقيق المتاحة توضيح الحقيقة فيما يتعلق بوفاة السيد إرناندیس وتحديد المسؤولين عنها .

٣٢٨ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وردت رسالة اخرى من حكومة المكسيك بالإضافة الى ردها المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ (الفقرة ٣٩٦ من E/CN.4/1990/22) على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ فيما يتعلق بمقتل بدرو إرناندیس ريس تحيل معلومات تقول بأن القضية قد تقدمت بحيث وصلت الى مرحلة التحقيق الذي يجريه قاضي تابع لمحكمة الدرجة الاولى في أواياكوكوتا ، في فيراكروس ، حيث وجهت التهم رسميا الى الافراد الذين يدّعى أنهم مسؤولون عن هذه الوفاة .

٣٢٩ - وجاء في الرسالة أيضا أن السيد إرناندیس رويس قتله افراد اعتبروه خائنا لمنظمة Campesinos Unidos de Sierra Oriental (الفلاحون المتحدون لسييرا الشرقية) .

المغرب

٣٣٠ - في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ارسل المقرر الخاص رسالة الى حكومة المغرب تحيل ادعاءات مؤداها أن ٢٤ سجينا من بين ضباط وضباط صف الجيش المحبوسين في سجن تزمامرت العسكري في منطقة الريف ، منذ آب/أغسطس ١٩٧٣ بعد أن حكم عليهم بعقوبات بالسجن لاتهامهم بارتكاب اعتداءات ضد الملك في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ ، قد توفوا نتيجة لسوء معاملتهم أو لما اتسمت به ظروف السجن من قسوة شديدة ، وبسبب عدم كفاية الغذاء والمنشآت الصحية والرعاية الطبية . وفيما يلي أسماء ورتب هؤلاء الضحايا الأربع والعشرين: علّال مهاج ، رقيب ؛ وشامي أبونسي ، رقيب ؛ ورشيد الأمين ، مساعد ؛ ومحمد شجعي ، رقيب ؛ وادريس بحباح ، عريف ؛ وقاسم قصراوي ، عريف ؛ وعبد الله لفراوي ، عريف ؛ وعبد السلام ربحي ، رقيب ؛ ومحمد بطي ، رقيب ؛ وبن عيسى رشيدي ، رقيب ؛ ومحمد العبدي ، مساعد ؛ ورابح بطيوي ، رقيب ؛ وبوشتا حدان ، عريف ؛ ومحمد شمسي ، ملازم أول ؛ وعقا حروش ، مساعد ؛ ومحجوب اليقدي ، ملازم أول ؛ ومحمد الغالي ، ملازم أول ؛ ومحمد قروي ، ملازم أول ؛ وبن رضوان تيجاني ، ملازم أول ؛ وبوجمعة ازندور ، ملازم أول ؛ وجلالي ديك ، مساعد ؛ ومحمد أبو الموكل ، مساعد ؛ وعبد العزيز عبابو ، رقيب ؛ ومحا بوتو ، ملازم اول .

٣٣١ - حتى وقت إعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة المغرب .

ميانمار

٣٣٢ - في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ارسل المقرر الخاص رسالة الى حكومة ميانمار يحيل فيها ادعاء مؤداه أنه في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، في مندلاي ، قتل راهبان وطالبان بأعيرة نارية عندما اطلقت قوات الأمن النار على عدد كبير من الرهبان والطلاب يسيرون في مظاهرة سلمية .

٣٣٣ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وردت رسالة من حكومة ميانمار تشير فيها الى رسالتها السابقة المؤرخة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (انظر الفقرات ٤١٥-٤١٨ من E/CN.4/1990/22) ، وتقول فيها إن مجلس استعادة القانون والنظام بالدولة قد ألغى الأحكام العرفية اعتبارا من ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ في عشر مناطق أصبحت الحالة فيها على قدر كاف من التحسن .

٣٣٤ - وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ ، وردت رسالة اخرى تحيل قائمة بأسماء ١٤ منطقة ألغى فيها الأحكام العرفية مجلس استعادة القانون والنظام بالدولة اعتبارا من ١١ آذار/مارس ١٩٩٠ .

٣٣٥ - وفي ٧ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وردت رسالة اخرى تحيل قائمة بأسماء ٣٠ منطقة ألغى فيها الأحكام العرفية مجلس استعادة القانون والنظام بالدولة خلال شهري آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٩٠ .

٣٣٦ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وردت رسالة اخرى تحيل قائمة بأسماء ١٠٢ منطقة ألغى فيها الأحكام العسكرية مجلس استعادة القانون والنظام بالدولة خلال النصف الثاني من شهر نيسان/ابريل وشهر أيار/مايو ١٩٩٠ .

نيبال

٣٣٧ - في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أرسل المقرر الخاص برقية الى حكومة نيبال بشأن المعلومات التي وردت ومؤداها أنه في ظروف القلاقل السياسية التي حدثت خلال عدة أيام سبقت ، قتل ٥٠ شخصا على الأقل في كاتاماندو على ايدي قوات الأمن التي ادعي أنها أطلقت النار على متظاهرين عزل بعد اخفاقها في السيطرة على حركتهم بالعصي والغازات المسيلة للدموع . ووردت معلومات عن حدوث حالات وفاة مماثلة في بوتوال وبوخارا حيث قتل سبعة اشخاص ، وشخصين ، على التوالي .

٣٣٨ - وفي ضوء استمرار حالة التوتر والقلاقل السياسية ، واهتماما من المقرر الخاص بالحيلولة دون وقوع حوادث وفاة اخرى ، ناشد الحكومة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع حدوث مزيد من الوفيات في سياق استمرار الحالة السياسية الراهنة ، وطلب في هذا الصدد معلومات عن الحوادث المذكورة أعلاه وعن الجهود التي تبذلها الحكومة لتفادي حدوث مزيد من الوفيات .

٣٣٩ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، ارسلت رسالة الى حكومة نيبال تحيل ادعاءات مؤداها أنه منذ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وخلال مظاهرات جماهيرية حدثت في عدة مدن ، قتل ٥٣ شخصا على الأقل نتيجة لاطلاق الرصاص بشكل عشوائي ، ولعمليات ضرب وطعن المتظاهرين التي قامت بها الشرطة . ويدعى أن عدة أشخاص قد توفوا نتيجة للتعذيب الذي مورس ضدهم بعد ان قبضت الشرطة عليهم .

٣٤٠ - وورد ذكر للحالات الفردية التالية:

(أ) في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ في باتان ، قتل راتنا كاجي ساي البالغ من العمر ٣٠ عاماً ، وساغار سينغ البالغ من العمر ٣٠ عاماً عندما اطلق رجال الشرطة الرصاص على المتظاهرين ؛

(ب) في ٣ نيسان/ابريل ١١٩٠ ، في كيرتيبور ، قتل لان بهادور ماهرجان ، وهيرا كاجي ماهرجان وبيجايا كومار عندما بدأت الشرطة في اطلاق الرصاص عشوائيا على الجمهور وأخذت تضرب المتظاهرين ؛

(ج) في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، في تشاباهيل ، ضرب كومار شريستا حتى الموت ؛

(د) في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، في بانيسوور ، ضرب لال بهادور بام حتى الموت .

٣٤١ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة نيبال .

النيجر

٣٤٢ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، ارسلت رسالة إلى حكومة النيجر تحيل ادعاءات مؤداها أن القوات الحكومية قتلت أفرادا من مجموعة الطوارق الاثنية بسبب أصلهم الاثني .

٣٤٣ - وذكرت الحوادث التالية كأمثلة:

(أ) ادعي أنه في أيار/مايو ١٩٩٠ ، وبالقرب من إن غال في الجزء الشمالي الغربي من البلد ، قتلت القوات الحكومية ٤٠ شخصا ؛

(ب) في أيار/مايو ١٩٩٠ ، على مسافة نحو ٥٠ كيلومترا شمال غربي تشين تابارادن ، قتلت القوات الحكومية ٣٠ شخصا من الطوارق وهم يقومون ببناء منزل ؛

(ج) في أيار/مايو ١٩٩٠ ، في تشين تابارادن ، قتل ثلاثة من الشباب بعد القبض عليهم .

٣٤٤ - كما أدعي أنه في شباط/فبراير ١٩٩٠ قتل عدة طلاب أثناء المظاهرات . وعلى الرغم مما ورد من أن الرئيس الذي كان خارج البلد عندما حدثت عملية القتل ، قد أنكر أن الحكومة أصدرت أوامر باستخدام القوة ضد الطلاب ، لم يرد أي تقرير عن إجراء أي تحقيق في هذا الصدد .

٣٤٥ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ارسلت رسالة أخرى إلى حكومة النيجر تحيل ادعاءات مؤداها أنه في أيار/مايو ١٩٩٠ ، وبعد هجوم للطوارق على مركز للشرطة في تشين تابارادن قتل فيه عدة رجال شرطة وسجين واثنان من المدنيين ، شن الجيش هجمات على مخيمات الطوارق قتل فيها ، حسبما تقول المصادر الرسمية حوالي ٢٥ من الطوارق بينما تقول مصادر أخرى إن عدد القتلى تتراوح بين ٢٠٠ وعدة مئات . وقيل إن عددا من الطوارق قتلوا في مخيم طلا للبدو الرحّل الكائن على مسافة ٥٠ كيلومترا من تشين تابارادن ، بينما كانوا يحاولون الافلات من هجوم للجيش .

٣٤٦ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة النيجر في هذا الصدد .

نيجيريا

٣٤٧ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، ارسلت رسالة إلى حكومة نيجيريا تحيل ادعاءات مؤداها أنه خلال السنة السابقة حكمت على عدة أشخاص بالاعدام محاكم السطو والاسلحة النارية التي أنشئت بموجب (أحكام خاصة) واردة في مرسوم عام ١٩٧٠ . ويدعى أنه ليس هناك حق الاستئناف من أحكامها أمام محكمة أعلى وإن كان باستطاعة المحكوم عليهم أن يقدموا التماسا إلى المحاكم العسكرية للولاية طالبين الرأفة .

٣٤٨ - وورد وصف للحالات التالية في هذا الصدد:

(أ) في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، في مينا ، بولاية النيجر ، حكمت محكمة السطو والاسلحة النارية في مينا ، بالاعدام على أومارو موسى البالغ من العمر ٣٠ عاما ؛

(ب) في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، في أويري ، بولاية ايمو ، حكمت محكمة السطو والاسلحة النارية في أويري ، بالاعدام على غودوين آغو اكي البالغ من العمر ٣٦ عاما ؛

(ج) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، في كانو ، بولاية كانو ، حكم بالاعدام على أندا محمد ، وأنسا محمد ، وحسن أغيشا ، وساني سالي ، وجميعهم من جمهورية النيجر ، وموسى عبداللاني من جمهورية مالي .

٣٤٩ - وأدعي أيضا أن عدة محتجزين وسجناء توفوا في السجن نتيجة لسوء ظروف السجن:

(أ) ورد أنه في بداية عام ١٩٩٠ ، في إيبادان ، بولاية ايو ، توفي سبعة من السجناء في سجن أغودي قبل أن تنظر المحاكم في قضاياهم . وفيما يلي أسماء هؤلاء السبعة: هنري شوكوو ، وأغو أوكوري ، وعمانويل أوكانغبا ، وبرايت إهيث ، وأكينيي أوغونغووكان ، وأدو فريدريك ، وكاجولا أولونريبي ؛

(ب) ورد أن مراقب السجون في ولاية لاغوس أعلن وفاة ٢٧٣ سجينا في سجون الولاية في عام ١٩٨٩ بسبب نقص الأدوية والسيارات اللازمة لنقل السجناء الى المستشفى ، وبسبب ظروف اكتظاظ السجون .

٣٥٠ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أرسلت برقية إلى حكومة نيجيريا بشأن ٤٣ جنديا ذُكرت اسماؤهم ، من بينهم ١٠ ضباط في الجيش ، حكمت عليهم بالاعدام في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٠ محكمة عسكرية بتهمة محاولتهم الاطاحة بالحكومة . وتفيد المعلومات التي وردت ، بأن هؤلاء الأشخاص الثلاثة والأربعين لم يمنحوا الحق في استئناف الحكم الصادر ضدهم أمام محكمة أعلى . وفيما يتعلق بالضباط العشرة الذين حكم عليهم بالاعدام ، أدعى أن المحكمة العسكرية الخاصة لم توفر الضمانات الكفيلة بتوفير محاكمة عادلة ومحايدة طوال فترة الاجراءات القانونية: فقد رأس المحكمة أحد أعضاء الحكومة ، وأجريت المحاكمة في جلسات مغلقة ، كما أن المدعى عليهم وضعوا في حبس انفرادي ومنعوا من الاتصال بالغير وعذبوا ، ولم يسمح لهم باختيار محامين للدفاع عنهم ، ولم يمنحوا حق استئناف الأحكام الصادرة ضدهم أمام محكمة أعلى .

٣٥١ - وفي هذا الصدد ، أشار المقرر الخاص إلى المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وإلى الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الاعدام التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٨٤/٥٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ ، فناشد حكومة نيجيريا أن تبذل كل جهد ممكن لضمان حماية الحق في الحياة للأشخاص المذكورين أعلاه ، وطلب معلومات عن إجراءات المحاكمة التي أفضت إلى الحكم بالاعدام على هؤلاء الأشخاص الثلاثة والأربعين .

٣٥٢ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بُعثت رسالة إلى حكومة نيجيريا تحيل ادعاءات باصدار محاكم السطو والأسلحة النارية لأحكام الاعدام التالية:

(أ) في ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أدانت محكمة السطو والأسلحة النارية في ولاية اكوا ابوم جوناه إيكانيم بجريمة السطو المسلح وحكمت عليه بالاعدام ، رميا بالرصاص ؛

(ب) في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، حكمت محكمة السطو والأسلحة النارية في اكيجا ، بولاية لاغوس ، بالاعدام على أربعة أشخاص . وأُدين اثنان من الاربعة هما لطيف لاوال وانطوني باسي بجريمة السطو المسلح التي ارتكبت في آب/أغسطس ١٩٨٥ . أما الاثنان الآخران ، وهما راموني جولاوشو وموريينا اكينبني فأدينا بجريمة السطو المسلح التي ارتكبت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ ؛

(ج) وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أعلن الحاكم العسكري لولاية لاغوس أنه لن يخفف أحكام الاعدام التي أصدرتها ضد ١٢ رجلا في حزيران/يونيه ١٩٨٨ محكمة السطو والأسلحة النارية في ايكيجا ، بولاية لاغوس . وورد أن أحد المدعى عليهم وهو أوغسطين ايكي كان يبلغ الرابعة عشرة من العمر عندما قبض عليه في عام ١٩٨٤ .

٣٥٣ - كما ورد أنه في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أُعدم ٤٢ شخصا من أفراد القوات المسلحة أو من أفرادها السابقين رميا بالرصاص بعد أن حكمت عليهم بالإعدام قبل تسعة أيام من ذلك محكمة عسكرية خاصة ، بتهمة الاشتراك في محاولة للإطاحة بالحكومة في نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وورد أيضا أن الالتماسات التي قدموها إلى مجلس القوات المسلحة الحاكم طلبا للرأفة قد رفضت . ويدعى أن المحاكمة التي أجرتها المحكمة العسكرية الخاصة كانت في جلسات مغلقة ، وأن أحد أعضاء مجلس القوات المسلحة الحاكم رأس المحكمة وأن المدعى عليهم وضعوا بعد القبض عليهم في حبس انفرادي ، وأن بعضهم عذبوا أو أسيئت معاملتهم ، كما لم يسمح للمدعى عليهم بأن يختاروا محامين ، ولم يمنحوا حق استئناف قرار الادانة والأحكام الصادرة ضدهم أمام محكمة أعلى .

٣٥٤ - وورد أنه في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أعدم رميا بالرصاص ٢٧ شخصا آخر بعد أن أدانتهم بتهمة الاشتراك في نفس محاولة الانقلاب التي جرت في نيسان/ابريل ١٩٩٠ محكمة عسكرية خاصة اصدرت الحكم بإعدامهم .

٣٥٥ - وحتى وقت اعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة نيجيريا .

بابوا غينيا الجديدة

٣٥٦ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بعثت رسالة إلى حكومة بابوا غينيا الجديدة تحيل ادعاءات مؤداها أنه منذ أن بدأ جيش بوغنفيل الثوري ، وهو مجموعة متمردة ، أعماله في أواخر عام ١٩٨٨ في جزيرة بوغنفيل ، وبوجه خاص ، منذ فرض حالة الطوارئ في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قتل أفراد الشرطة والقوات المسلحة عدة أشخاص ، بينما توفي عدد آخر من الأشخاص في السجن نتيجة للتعذيب .

٣٥٧ - وقدمت الحالة التالية كمثل على هذه الحالات: في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، احتجز أفراد قوات الدفاع عن بابوا غينيا الجديدة فنسنت اوناري ، وهو عامل صيانة في منجم شركة نحاس بوغنفيل المحدودة ، مع شخص آخر ، وضربا ضرباً مبرحا قبل اقتيادهما إلى معسكر الجيش رقم ١٠ في بانغونا . وتفيد أقوال شهود العيان بأن اوناري الذي كان شبه فاقد للوعي نتيجة للضرب قذف به إلى الأرض من سيارة عسكرية خارج معسكر الجيش ، ثم رُفس ، وضرب ثانية ، واطلق الرصاص على رأسه . ثم سلمت جثته فيما بعد إلى مستشفى آراوا العام .

٣٥٨ - وفي ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة بابوا غينيا الجديدة على رسالة المقرر الخاص المذكورة أعلاه المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أعلنت فيه الحكومة أنه فيما يتعلق بالادعاءات بقيام قوات الأمن في جزيرة بوغنفيل بعمليات إعدام بإجراءات موجزة في أواخر ١٩٨٩ ، وعلى الرغم من أن الحالة لم تعد بعد إلى وضعها الطبيعي بحيث يمكن إجراء تحقيق سليم وشامل ، فإن الحكومة تقوم بإجراء تحقيق في هذا الصدد . واعلن في الرد كذلك أن الحكومة تنظر في دعوة فريق مستقل من الحقوقيين الاستراليين للتحقيق في الادعاءات بوقوع تعديات على حقوق الإنسان في بوغنفيل .

باراغواي

٣٥٩ - في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، ارسلت رسالة إلى حكومة باراغواي تحيل ادعاءً بأنه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، في مشروع سد ستايبو الكهرمائي على الحدود بين باراغواي والبرازيل أطلق جنود ينتمون إلى فرقة الفرسان الثالثة النار عشوائيا على العمال المضربين مما تسبب في وفاة عاملين هما خرمان كاردوسو غايوسو وإرمنخيلدو بنيتس .

٣٦٠ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ارسلت رسالة إلى حكومة باراغواي تحيل ادعاءات بحدوث عدة عمليات قتل خلال عام ١٩٩٠ بسبب المنازعات على ملكية الأراضي . وأورد المقرر الخاص ذكر الحالات التالية كأمثلة في هذا الصدد:

(أ) في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، قتل نيكولاس كاسيريس ، البالغ من العمر ٣٤ عاما ، وعضو حركة فلاحي باراغواي ، بأعيرة نارية على أيدي السلطات المحلية ، وقام بقتله جندي وأربعة مدنيين مسلحين بالقرب من مسكنه في نويفا فورتونا ، بمقاطعة ألتو بارانا ، ويدعى أن قتله حدث بسبب أنشطته كزعيم للفلاحين . وقيل إن هذه الانشطة أدت إلى نشوء توترات بين أعضاء حركة فلاحي باراغواي ومجموعة من الفلاحين الآخرين المرتبطين ارتباطا وثيقا بالسلطات الإقليمية هي مجموعة وفد الحكومة (Delegación de Gobierno) وقدمت أسرة السيد ساسيريس شكوى رسمية إلى المحكمة ؛

(ب) وفي ١٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، قتل فرانسيسكو بايس غوميس ، عضو منظمة الفلاحين الوطنية بعد احتجاز الشرطة له في مينغا غواسو ، بمقاطعة ألتو بارانا . وقد أُعيدت جثته وعليها آثار التعذيب إلى أسرته في ١٣ أيار/مايو . وقدمت شقيقته شكوى رسمية ضد قوات أمن وشرطة سويداد دل إستي التي اعتبرتها مسؤولة عن وفاة السيد بايس . وأعربت منظمة الفلاحين الوطنية عن قلقها إلى السلطات المحلية (Cámara de Diputados) طالبة منها اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتقديم المسؤولين عن هذا القتل للعدالة .

٣٦١ - وحتى وقت اعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة باراغواي .

بيرو

٣٦٢ - في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، ارسلت رسالة إلى حكومة بيرو تحيل ادعاءات مؤداها أنه أثناء الأشهر الأولى من عام ١٩٩٠ ، شملت عمليات الاعدام بإجراءات موجزة في بيرو عددا كبيرا من الضحايا ولا سيما في المناطق الخاضعة لحالة الطوارئ . وتفيد المعلومات التي وردت بأنه أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٠ ، تسبب العنف السياسي في حدوث ٧٠٠ حالة وفاة تقريبا . واتسمت هذه الفترة بوقوع هجمات وأعمال تخريب واغتيالات ارتكبتها مجموعات المعارضة المسلحة ولا سيما مجموعة Sendero Luminoso (الدرب المضيء) . ويعزى أكثر من نصف الوفيات التي تسبب فيها العنف السياسي في عام ١٩٨٩ إلى مجموعة الدرب المضيء .

٣٦٣ - وعلى الرغم من ذلك ، أشارت تقارير عديدة أيضا إلى القوات المسلحة ، وقوات الأمن والمجموعات شبه العسكرية مثل مغاوير رودريغو فرانكو ، باعتبارها مسؤولة كذلك عن كثير من هذه الوفيات . وفي المناطق الخاضعة لحالة الطوارئ يسيطر العسكريون على السكان ، وأوضحت التقارير أنهم كثيرا ما يقومون بغارات ضد مقاتلي الدرب المضيء يقتل مدنيون خلالها في أغلب الأحوال . وفيما يتعلق بالتقارير الواردة عن وفيات الفلاحين في كايارا بالإضافة إلى مقتل عديد من شهود الحادث ، وهو ما أشار إليه المقرر الخاص في تقريريه إلى الدورتين الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين للجنة حقوق الإنسان (انظر الفقرات ٣٠٣ ، و٣٠٤ ، و٣٠٨ ، و٣٠٩ ، و٣١٠ ، من الوثيقة E/CN.4/1989/25 والفقرات ٣٠٦ ، و٣١٦(e) ، و٣١٩ ، و٣٢٠ من الوثيقة E/CN.4/1990/22) ، وردت معلومات في عام ١٩٩٠ تشير إلى عدم اتخاذ إجراءات من جانب الأجهزة الحكومية المكلفة بإجراء تحقيقات في هذه الحوادث . وأعرب عن قلق شديد في هذه التقارير من أن المحاكم حفظت الشكاوى بدون أن تستنفد السبل المتاحة لتحديد الأفراد أو المجموعات المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم .

٣٦٤ - وتلقى المقرر الخاص معلومات تتعلق بالحالات الفردية التالية:

(أ) قتلت قوات الجيش في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ الفلاحين التالية أسماؤهم: استاليسناو بولانكو روخاس ، وفرانسيسكو راموس باوتيستا ، وفيرخيليو باريينتسوس راموس ، وفرخينيو بارينتوس بولانكو ، واستيبان بارينتوس فيغا ، واندريس نواماني بولانكو ، ومانيا باوتيستا كيسبي ، وفرانكو راميريس ، وكليمنتي شاوبيون بارينتوس ، وايفناسيو تيتو ، وزعم أن هؤلاء الفلاحين رفضوا التعاون عندما دخلت دورية للجيش يقودها رائد وثلاثة من الموظفين في بامباماركا ، بمنطقة اوكارا ، بإقليم لوكاناس ، بمقاطعة اياكوتشو ، وجمعت كل سكان المدينة الصغيرة في الميدان الرئيسي ؛

(ب) في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قُتِّل الفلاحون دومينغو كيسبي ، ٩٥ سنة ، وكريسوستومو كوندوري كيسبي ، ٥٨ سنة ، وناتيفيداد كويسبي ٩٠ سنة ، واليخندرو كيسبي كوندوري ، ٦٠ سنة في سانتا آنا ، بإقليم لوكاناس ، في مقاطعة أياكوتشو عندما قامت دورية مسلحة بإغارة على هذه المدينة الصغيرة . وفي ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، عاد الجنود وتوعدوا سكانها وأساؤا معاملتهم . ويدعى أن الجنود اغتصبوا كاسيميرا كيسبي كوندوري البالغة من العمر ١٤ عاما في الكنيسة ثم طعنوها بالسونكي فأصيبت بجراح ؛

(ج) في الفترة بين ٢٣ و٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، قتل أفراد من الجيش في ابوريماك بإقليم تشومبيفيلكاس ، بمقاطعة كوسكو ، الأشخاص التالية أسماؤهم: بالفينو أواماني ميدينا ، ٦٠ سنة ؛ وماركوس توريس سالووا ، ٣٠ سنة ؛ وخوان أويسا باكو ، ٢٢ سنة ؛ وسينون أويسا باكو ، ٣٠ سنة ؛ وماركوس ساكارياس أويسا ، ٣٣ سنة ؛ وغريغوريو الفيريس تريفينو ، ٣٠ سنة ؛ وخوليو أواماني أويسا ، ٨٠ سنة ، وخوسيه أواماني - تشاركاوانا ، ٢٨ سنة ؛ وخوليو ابفاتا تانييري ، ٢٨ سنة ؛ وخيسوس خواخا سويو ، ٢٢ سنة ؛ وأويستاكيو أبفاتا سالووا ، ٢٨ سنة ؛ وأرميريخيلدو خواخا ، ٦٠ سنة ؛ بالإضافة إلى عدد آخر من السكان الأصليين لم تعرف هويتهم . ويدعى أن هؤلاء جميعاً متهمون بالانتماء إلى حركة الدرب المضيء . وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، احتجز ما مجموعه ٢٢ شخصا في ابوريماك ، وتشوتشاماكي ونانراباتي . وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، قتل ١١ من هؤلاء المحتجزين في كابايويو بأعيرة نارية أطلقها ستة جنود ، أما الاثنان الآخران فقتلا بعد عدة أيام من ذلك . ولم تنبش جثث الـ ١٣ جميعا من مقابرها حتى ٦ أيار/ مايو ١٩٩٠ ، ويدعى أن سبب هذا هو الافتقار إلى المبادرة لدى قاضي المقاطعة والقاضي المحلي . وبين تشريح الجثث أن جميعها يحمل آثار التعذيب . كما ورد أنه على الرغم من أن القضية قد أبلغت إلى المدعي العام ، تعثرت التحقيقات في هذا الحادث ؛

(د) في ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ قتل الطالب لوسيو باوتيستا تاكوسي بأعيرة نارية في تيخوانا ، بمنطقة كاندريس ، أطلقها أفراد من الشرطة الوطنية والجيش ووجهوا بعناصر هدامة حسبما أدعى ؛

(هـ) في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، عثر على فالكونيري سارافيا كاستييا ، رئيس الاتحاد الزراعي لأوانكافيليكا ، وعضو الحزب اليساري المتحد ، وعضو المجلس البلدي لسانتا باربارا قتيلاً وعلى جثته جروح طلقات نارية وآثار للتعذيب في غابة تقع على بعد ١٠ كيلومترات من أوانكافيليكا . وكان قد احتجزه في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ أحد رجال الشرطة ، واقتيد إلى مقر القيادة العسكرية السياسية في أوانكافيليكا ؛

(و) تلقى خوسيه بورنيو لابرين ، المدير التنفيذي لمركز الدراسات والعمل من أجل السلم ، والعضو في منظمات أخرى لحقوق الإنسان ، تهديدات بالقتل في ١٥ شباط/فبراير و١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ من رجال يرتدون الزي العسكري دخلوا مسكنه ، حسبما قيل . وتلقى أيضا تهديدات بالقتل عن طريق الهاتف خلال شهري نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٩٠ في مسكنه ، وفي مقر مركز الدراسات والعمل من أجل السلم ، على السواء ؛

(ز) تلقى فرانسيسكو سوبيرون غاريدو ، منسق رابطة منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ، تهديدات تليفونية بالقتل في ١ آذار/مارس ١٩٩٠ من أعضاء المجموعة شبه العسكرية المسماة مغاوير فرانسيسكو رودريغو .

٣٦٥ - وفي ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أرسلت برقية إلى حكومة بيرو تحيل الحالات التالية:

(أ) قتلت مكسيمو ريكو باسون ، وهو موظف في المكتب الاستشاري القانوني لمؤسسة تنمية أياكوتشو ، في مسكنه في مدينة أياكوتشو في وقت مبكر من صباح ١٩ تموز/يوليه مجموعة من الرجال الملثمين أطلقوا الرصاص على رأسه ثلاث مرات ؛

(ب) قتلت فرناندو لويس كولونيو أرتياغا ، وهو محامي يعمل في جامعة سان كريستوبال دي هومانغا الوطنية ، في وقت مبكر من صباح تموز/يوليه ١٩٩٠ في مسكنه في ضيعة ماريا بارادو دو بييدو في المدينة ذاتها ، مجموعة من الرجال أطلقوا الرصاص على رأسه ؛

(ج) قتلت غابرييل توبيا هوامانكوسي ، البالغ من العمر ٢٥ عاما ، وهو طالب في هندسة المناجم في الجامعة ذاتها في ساعة مبكرة من صباح ٢١ تموز/يوليه ١٩٩١ مجموعة من الرجال الملثمين اقتحموا مسكنه في ضيعة ماريسكال كاسيريس دو أياكوتشو وأطلقوا الرصاص على رأسه .

٣٦٦ - وتفيد المعلومات التي وردت بان عمليات القتل الاربع هذه ارتكبت في أوقات لا يسمح لأحد فيها بالظهور في الشوارع باستثناء دوريات الأمن ، ويفترض أن يكون المسؤولون عن عمليات القتل هذه من المجموعات شبه العسكرية أو من أفراد قوات الأمن .

٣٦٧ - كما ورد بأن المبلغين يعربون عن قلق خاص على أرواح وسلامة المحامين وأعضاء جامعة سان كريستوبال دي هومانغا الوطنية ، الذين وقع عديد منهم ضحايا لعمليات إعدام بإجراءات موجزة في تموز/يوليه ١٩٩٠ .

٣٦٨ - وفيما يتعلق بهذه الأحداث ، أكّد المقرر الخاص أن الدولة عليها المسؤولية الأساسية عن حماية أرواح الناس في أراضيها . وناشد الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أرواح وأمن المحامين وأعضاء جامعة سان كريستوبال دي هومانغا الوطنية ، وطلب معلومات عن التدابير التي اتخذت وعن التحقيقات التي أجرتها السلطات المختصة في هذا الصدد .

٣٦٩ - وفي ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أرسلت برقية إلى حكومة بيرو تتعلق بسيرو ارامبورو فيّانويفا أستاذ البيولوجيا ورئيس مكتب شؤون الطلاب ورعايتهم بجامعة هوامانغا الذي يُدعى أن رجالا مسلحين اقتحموا مسكنه يوم الثلاثاء ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ الساعة الرابعة صباحا فقتلوه وأصابوا ابنته أليسيا ارامبورو .

٣٧٠ - وأعرب بوجه خاص عن القلق البالغ إزاء هذه الجريمة لا بسبب هوية ضحيتها فقط وإنما أيضا لأنها تعتبر أحدث أعمال العدوان الكثيرة التي ارتكبت ضد جامعة هوامانغا في العقد الأخير ، والتي شملت اعتداءات على أرواح وأمن مدرسي هذه الجامعة وموظفيها وطلابها بالإضافة إلى شن الهجمات على مبانيها .

٣٧١ - وفي هذا الصدد ، ناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أرواح وأمن الناس في جامعة هوامانغا . وطلب معلومات عن التحقيقات التي أجرتها السلطات المختصة فيما يتعلق بالاعتداء على بسيرو ارامبورو فيّانويفا وابنته .

٣٧٢ - وفي ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أرسلت برقية أخرى إلى حكومة بيرو تتعلق بالحوادث التي وقعت في مقاطعة بونو . فقد أفادت المعلومات التي وردت بأن حركة الدرب المضيء ارتكبت أعمالاً ارهابية في هذه المقاطعة ، مثل قتل العقيد الكانتيرا موري الضابط بالشرطة الوطنية . كما أن فريق شرطة متخصص يعمل بالتنسيق مع القوات المسلحة قام بعمليات شتى في منطقتي أورورييلو ونونوا ، بمقاطعة ملغار . وقيل إنه نتيجة لأنشطة هذا الفريق اختفى عدد من الفلاحين لا ينتمون إلى الحركة الهدامة ، وتوفي آخرون (من بينهم شخصان من المسنين) في ظروف مشتبه فيها في المجتمع المحلي أوانكانو ، كما خضع كثيرون آخرون من بينهم أطفال في المدرسة الابتدائية في منطقة أورورييو ، بمقاطعة ملغار ، لسوء المعاملة والتعذيب .

٣٧٣ - وادعي أيضا أن أرواح الفلاحين الأبرياء في مقاطعة بونو وسلامتهم البدنية تتعرض للخطر لأن القوات المسؤولة عن ملاحقة أفراد المجموعة المسلحة المذكورة آنفا يرتكبون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان .

٣٧٤ - وفي هذا الصدد ، ناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أرواح وأمن فلاحي مقاطعة بونو ، وطلب موافاته بمعلومات في هذا الصدد .

٣٧٥ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، بعثت رسالة إلى حكومة بيرو تحيل ادعاءات تقول بأن مجموعات شبه عسكرية جديدة شتى مثل حركة التحرير المناهضة للعصيان (Movimiento de Liberación Contrainsurgencia) التي تتخذ أياكوتشو قاعدة لها قد ظهرت على الملأ مؤخرا ، وتقرّ بمسؤولية حركة الدرب المضيء وحركة توباك أمارو الثورية عن عدد كبير من الوفيات التي وردت تقارير بشأنها في عام ١٩٩٠ ، ولكنها تعتبر القوات المسلحة والمجموعات شبه العسكرية مسؤولة أيضا عن انتهاكات الحق في الحياة لعدد كبير من المرشحين السياسيين ، وأعضاء نقابات العمال ، والقادة الفلاحيين والمدنيين المشتبه في اتصالهم بالمجموعات الارهابية .

٣٧٦ - ففي الفترة بين نيسان/ابريل والأسبوع الاخير من آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أبلغ بحدوث ٩٧٧ ١ حالة وفاة في بيرو بسبب العنف السياسي ، سجل حدوث ٣٠١ حالة منها في شهر نيسان/ابريل وحده ، أما الأسابيع التي سبقت انتخابات رئاسة الجمهورية والانتخابات البرلمانية (٨ - ٢٤ نيسان/ابريل) فأشارت التقارير إلى أنها أعنف أسابيع شهدها العقد . وأُدعي أن أفرادا من القوات المسلحة وعسكريين سابقين ينتمون إلى مجموعات شبه عسكرية اشتركوا في عمليات القتل هذه عالمين أنه لن يطولهم أي عقاب . وأورد المقرر الخاص الحالات التالية على سبيل المثال:

(أ) في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، عثر على جثتي خايمي سرون بالومينو نائب مدير جامعة أوانكايو ، وسائق سيارته أرماندو تابيا غوتييرس وعليهما آثار التعذيب بعد أن خطفهما في الساعة الثامنة من صباح يوم ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ وهما في طريقهما إلى الجامعة ثلاثة أشخاص مسلحين وملثمين كانوا يقودون شاحنة زرقاء لا تحمل أرقاما . وتقوم قوات الأمن بمراقبة صارمة لكامل حركة النقل بالسيارات في المنطقة التي حدث فيها الخطف ، وذلك في اطار حالة الطوارئ ؛

(ب) في الأسبوع الأول من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أُكتشفت مقبرة جماعية في منجم مهجور في كاخامارافيّا ، بإقليم كاراتامبو ، بمقاطعة ليما تضم جثث ميلتون أديلينو لولي ماوريسيو ، واوتيولينو كورنيليو أباد ، وإلفر اباد كاسيميرو ، وروبرتو ميلتون لولي مارفانو ، وخوسيه بلتران تشاسيو لولي ، وأمبروسيو كاما . وكان كل منهم موثق اليدين ومصابا بطلقات نارية في رأسه . وكان ١٥ من أفراد الشرطة قد قبضوا في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٠ على السيد لولي ، مدير مدرسة فيكتور أندريس بيلاوندي الوطنية في أبيلاردو باردو ليسوما ، بإقليم بولوغنيسي ، بمقاطعة أنكاش . أما الآخرون فاختطفتهم فرقة العمليات الخاصة يوم ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ في بلدية آكوس ، بمنطقة كاتشوابامبا ، بمقاطعة أنكاش .

٣٧٧ - وفي الفترة بين ٧ و٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، اكتشفت مقبرتان جماعيتان تضمان جثث ٥٤ فلاحا في كاسي وتشيلكا أوايكو ، بمقاطعة أياكوتشو . وتبين أن جميع الجثث مصابة بطلقات من بنادق الجيش أطلقتها عليهم حسبما قيل قوات فرقة العمليات الخاصة التي تتخذ أوانتا قاعدة لها . وكان أفراد أسر القتلى هم الذين قاموا بإبلاغ وكيل نيابة منطقة أياكوتشو باكتشافهم لجثث ذويهم .

٣٧٨ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، أرسلت برقية إلى حكومة بيرو تتعلق بالتهديدات بالقتل التي وجهت ضد الدكتور خافيير دييس كانسيكو ، عضو مجلس الشيوخ عن حزب مارياتيكيستا المتحد (Partido Unificado Mariatequista) وعضو الحزب اليساري المتحد (Partido Izquierda Unida) ، وضد أسرته ، ويدعي أن هذه التهديدات وجهت إليه بسبب انتماءاته الحزبية وأنشطته كعضو في اللجنة البرلمانية التي شكلت للتحقيق في مذبحتي شومبيفيلكاس في نيسان/ابريل ١٩٩٠ وسان بيدرو دي كاتشي في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وكذلك بسبب عضويته في اللجنة المعنية بإعادة التحقيق فيما يدعى من مسؤولية الحكومة عن وفاة نحو ٢٥٠ سجيناً في سجون ليما الثلاثة .

٣٧٩ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وفي الساعة الثانية صباحا تقريبا ، قذفت مواد متفجرة إلى مسكنه فألحقت أضرارا مادية به . وقيل إن مجموعات مدنية مرتبطة بقوات الأمن هي المسؤولة عن توجيه هذه التهديدات .

٣٨٠ - وناشد المقرر الخاص الحكومة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية الدكتور خافيير دييس كانسيكو وأسرته ، وطلب موافاته بمعلومات عن التدابير التي اتخذت في هذا الصدد .

٣٨١ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وجهت برقية أخرى إلى حكومة بيرو تشير إلى برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ وتقدم ، حسبما طلب ، معلومات أخرى عن ادعاءات بتوجيه تهديدات بالقتل ، وادعاءات بحدوث عمليات قتل في أورورييّو ، بمقاطعة بونو .

٣٨٢ - فقد أوضحت المعلومات التي وردت أنه في الفترة بين ١٦ و٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، شنت حركة الدرب المضيء هجوما على مقاطعة بونو فقتلت عميدا من الشرطة الوطنية وثلاثة من أفراد فرقة العمليات الخاصة ، كما أجبرت أعضاء التعاونية الزراعية للعمال على نقلهم إلى التعاونية .

٣٨٣ - وأوضحت هذه المعلومات أيضا أنه نتيجة لذلك ، قام عملاء لفرقة العمليات الخاصة باحتجاز هوغو كورنيخو وروخير لوبيس كويسبي واحتموا بهما عنوة أثناء مجابهة حدثت عقب ذلك مع عناصر حركة الدرب المضيء قتل خلالها الرجلان . وأثناء المجابهة ، قتل عملاء فرقة العمليات الخاصة ثلاثة آخرين من المدنيين المسلحين هم ألبرتو مايوا ، البالغ من العمر ٣٤ عاما ، وخوليان بوكاماخيا ، البالغ من العمر ٨٠ عاما ، وأليخاندرا يانا ، البالغة من العمر ٩٠ عاما . وفي اليوم التالي نهبت وأحرقت مساكن هؤلاء الفلاحين . ويقال إن التهديدات المستمرة بالقتل الموجهة ضد أعضاء التعاونية وضد سكان أوروريو جعلت الخوف ينتاب هؤلاء الناس على حياتهم وسلامتهم .

٣٨٤ - وناشد المقرر الخاص الحكومة التحقيق في هذه الحالة واتخاذ التدابير اللازمة لحماية أرواح الأشخاص المهددين بالقتل ، وطلب معلومات عن نتائج التحقيق وعن تدابير الحماية التي اتخذتها الحكومة .

٣٨٥ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وردت رسالة من حكومة بيرو تقدم فيها معلومات تتعلق بوفاة انريكي لوبيس البوخار . جاء فيها أنه في الساعة التاسعة والنصف من صباح ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ سقط الجنرال لوبيس ألبوخار ضحية لأعيرة نارية أصابته ، حينما أطلقت عليه الرصاص ١٥ مرة مجموعة ارهابية مما سبب وفاته . وكان الجنرال لوبيس البوخار البالغ من العمر ٥٨ عاما هو القائد العام للجيش ورئيس القيادة المشتركة للقوات المسلحة ، وأول من يضطلع برئاسة وزارة الدفاع التي أنشئت مؤخرا في اطار النظام الدستوري الراهن في بيرو .

٣٨٦ - وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وردت رسالة أخرى من حكومة بيرو تحيل معلومات عن حالة إيسايا ايلاس غونسالس جاء فيها أنه في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ قامت عناصر ارهابية باختطافه ثم عذبته وأطلقت عليه الرصاص فأردته قتيلا في منطقة سان لويس دي ييكو ، على مسافة ١٥ كيلومترا شمالي أوانكايو . وكان السيد إيلاس غونسالس يبلغ السابعة والثلاثين من العمر ويعمل مهندسا في شركة ايليكتروسنترو Electrocentro .

٣٨٧ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وردت رسالة أخرى من حكومة بيرو تحيل فيها قائمة تضم ٣٨ اسما لفلاحين وقعوا ضحايا لمذبحة اوروريو .

٣٨٨ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وردت رسالة من حكومة بيرو تحيل حالات جمعتها الحكومة وتتعلق بأعمال عنف ارتكبتها المجموعات الهدامة أثناء الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

٣٨٩ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة بيرو على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ تطلب فيه تزويدها بمعلومات إضافية عما يدعى من وقوع عمليات قتل انتقامية ارتكبتها القوات المسلحة في مقاطعة بونو .

٣٩٠ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ورد رد على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ يحيل رسالة من وزير الدفاع فيما يتعلق بالتحقيقات العسكرية في عمليات القتل التي حدثت في منطقتي ابوريماك وأياكوتشو ، وجاء في الرسالة أنه وفقا لما أعلنته القيادة المشتركة للقوات المسلحة ، لم تحدث عمليات عسكرية في ابوريماك في التواريخ المذكورة ، ومن ثم ، ليست القوات المسلحة مسؤولة ، بأي حال ، عن الحوادث المدعاة ، كما أن التحقيق في الحادثة التي وقعت في اياكوتشو لم ينته بعد .

الفلبين

٣٩١ - في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أُرسلت برقية إلى حكومة الفلبين بشأن سليمي ب. جوبيلان ، وهي محامية من كاداباوان ، بمقاطعة كوتاباتو الشمالية ، أدّعي أن أفرادا من قوات الأمن يهددونها بالقتل منذ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، حال نشر مقال في صحيفة "ميندناو كروس" زعم فيه مصدر عسكري لم يذكر اسمه أن مركز أطفال الحرب الذي تديره سليمي ب. جوبيلان لصالح أيتام الحرب انما هو جبهة لأنشطة جمع التبرعات تابعة للحزب الشيوعي للفلبين . وادّعي كذلك أن جوبيلان تلقى تهديدات عديدة منذ عام ١٩٨٦ .

٣٩٢ - وأكد المقرر الخاص أن الدولة عليها المسؤولية الرئيسية عن كفالة الحماية بكل الطرق الممكنة ، لحق الخاضعين لولايتها في الحياة ، فدعا حكومة الفلبين إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة سليمي ب. جوبيلان ، وطلب موافاته بأي معلومات عما اتخذته الحكومة من تدابير لحمايتها وكذلك عن التحقيق الذي أجرته السلطات في هذا الصدد .

٣٩٣ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وُجهت رسالة إلى حكومة الفلبين تحيل إليها ادعاءات مفادها انه خلال العام السابق ، أي ابان حالة الصراع المسلح الداخلي . قتل أفراد من قوات الأمن والجماعات شبه العسكرية الخاضعة لقيادة عسكرية ، عدة أشخاص بطريقة موجزة . وقد قيل إن الضحايا كانوا من المشتبه في تعاطفهم مع جيش الشعب الجديد ، أو من المنتمين إلى نقابات عمالية ، أو منظمات كنسية ، أو جماعات معنية بالمجتمعات المحلية . وقد أبلغ بالحالات الفردية على النحو التالي:

(أ) في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٠ ، قتل دولنوان بيو البالغ من العمر ٦٩ عاما ، وزوجته توماسا بيو ، ٥٠ عاما ، وأصيبت ابنتهما البالغة من العمر ٦ أعوام بالرصاص في صدرها ، وذلك بطلقات نارية أطلقتها على منزلهم في دون فاوستو ، في بادادوان التابعة لديفون في مقاطعة كيرينو مجموعة مختلطة تضم ٣٠ من جنود سرية الشرطة الفلبينية رقم ١٣٣ ، ومن أفراد الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ؛

(ب) في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أطلق رجال مسلحون يُدّعى أنهم أعضاء في قوات الدفاع المدني الداخلي ، التي ليس لها الآن وجود ، النار على خوري راباكا البالغ من العمر ١٩ عاما ؛ واورخيل اسكورو البالغ من العمر ٢١ عاما ؛ وتيوبانيس ناتيفيداد البالغ من العمر ٣٨ عاما ، وهم في طريق عودتهم إلى بيوتهم من بلدة دومينغاغ ؛ فلقى خوري راباكا مصرعه ؛

(ج) وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، لقيت ميندا ماغدادارو مصرعها بالرصاص في مدينة باغاديان ، بزامبوانغا دل سور ، على يدي أحد أفراد الفرقة الأولى "تاباك" التابعة للقوات المسلحة للفلبين . وقد قيل إنها قتلت عن طريق الخطأ وإن المقصودة بعملية الاغتيال كانت ماريا مارين دي لوس سانتوس ماغدادارو ابنة شقيقها ، التي اختطفت في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وأطلق سراحها في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٧ ، بعد أن اغتُصبت وأُسيئت معاملتها حسبما تقول الادعاءات ؛

(د) في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، في مدينة سيبو ، قتل دميان انينون وزوجته سيلا انينون اللذان كانا يعملان في مكتب فيسايا التابع لمعهد رعاة الكنيسة الاجتماعي . ودوونويل دانفوغ البالغ من العمر ٦ أعوام وذلك في هجوم عنيف شنه مجهولون على منزلهم . وكانت الأسرة قد تلقت تهديدات بالقتل إثر رفضها الانضمام في عام ١٩٨٨ إلى جماعات الاقتصاص الأهلية المناهضة للشيوعية ، وإلى الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ؛

(هـ) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قام في سامار رجال يرتدون ملابس مدنية ويُعتقد أنهم أعضاء في مجموعة الاستخبارات العسكرية للمنطقة ٨ التابعة لمعسكر لوكبان كاتبالوغان ، سامار ، باختطاف نستو لوبيرو ، البالغ من العمر ٢٥ عاما ، وديوميديس أباواغ ، البالغ من العمر ٢٦ عاما ، وكلاهما موظف في مؤسسة سامار للمساعدة الانمائية من أجل المزارعين . وفي ١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، عثر على رأس ديوميديس أباواغ في البحر . وفي ٤ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، عثر على جثتين بلا رأسين - يدعى أنهما جثتا الضحيتين - احداهما في كاتبالوغان والأخرى في سامار ؛

(و) في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قتل بنيامين مركادو ، وهو سائق دراجة بثلاث عجلات يبلغ من العمر ٤٣ عاما ، بالرصاص على أيدي رجلين غير محددي الهوية يرتديان ملابس مدنية ، كان يقوم بتوصيلهما إلى بالانغا . ويُذكر أن أفرادا عسكريين من السرية رقم ١٦١ قاموا قبل الحادث باستجواب المجني عليه في معسكر حربي حيث جرى تهديده ؛

(ز) في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، اختطف أعضاء من هيئة كونستابلات شرطة الفلبين الوطنية وأفراد من الوحدات الجغرافية لقوات الفلبين الوطنية وأفراد من الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ، روبن مدينا من الحافلة رقم ٨٥ لدى توقفها عند نقطة التفتيش العسكرية في منطقة (بارانغاي) باتان . وفي اليوم نفسه تعرّف موظفو الدار الجنائزية في تلك المنطقة على جثته التي كانت تحمل اصابات بأعيرة نارية وآثار تعذيب .

(ح) في ٧ آذار/مارس ١٩٩٠ ، لقي أوسكار تاغولاو البالغ من العمر ٣٨ عاما حتفه بالرصاص في منطقة باتان على أيدي ثلاثة رجال مسلحين مجهولي الهوية ، وأدّعي أن القتيل لم يكن الضحية المستهدفة من الجناة بل شقيقه روفو تاغولاو وهو زعيم عمالي نشط يراقبه العسكريون منذ زمن طويل . كما أن شقيقه الآخر ، اورلان تاغولاو ، كان مراقبا من ضباط في الجيش ، وجرى استجوابه ، قبل التاريخ السالف الذكر بشهر ، على أيدي أفراد من كتيبة المشاة رقم ٢٤ (جيش الفلبين) في المنطقة المشار إليها آنفا ؛

(ط) في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، عُثر على ارتيميو فيراي ، وهو رئيس منظمة مدنية لسكان ايباغ (MASIPAG) عمره ٤٣ عاما ، يشتبه في انتمائه إلى جيش الشعب الجديد ، مقتولا في ماريفيليس وفي رأسه اصابات بأعيرة نارية . وكان القتيل قد توجه في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠ إلى كتيبة المشاة رقم ٢٤ حيث تم احتجازه لاستجوابه . ولم يسمح مطلقا لأقاربه برؤيته ؛

(ي) في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، قتل ، في بانباغا ، روميودانان رئيس منظمة العمال الزراعيين والاتحاد من أجل الحرية والديمقراطية على يدي أحد أفراد الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ؛

(ك) في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، لقي ريفيد بورخا البالغ من العمر ٤١ عاما ، رئيس اتحاد العمال لجنوبي الفلبين والعضو النظامي بالمجلس الوطني لكيلو سانغ مايو أونو ، مصرعه في لاناو دل نورتي على أيدي رجال يرتدون ملابس مدنية . وقد أُبلغ بأن العسكريين أغاروا على منزل القتيل عدة مرات ولكنهم لم يفلحوا في العثور عليه ؛

(ل) في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، لقي كورنيليو ليمباغا البالغ من العمر ٥٧ عاما ، عضو الجماعة المسيحية الأصولية ، وعضو احدى منظمات المزارعين الفلبينية (كيلبسان ماغبويوكيك) حتفه ، في زامبوانغا دل سور ، على أيدي أعضاء في جماعتي اقتصاص أهليتين محليتين هما باناجينسا سا ديموقراسيا وجماعة صون المؤسسة الديمقراطية في الفلبين . وعادة ما يشار إلى هاتين الجماعتين اللتين تتخذان من بوبوراي ديماتالينغ مقرا لهما باسم تاد تاد ؛

(م) في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، لقيت جوزيفينا أرنايز ابوغادا ، وعمرها ٤٤ عاما ، مصرعها في صاغباي دوس ، ببيتوغو ، في زامبوانغا دل سور ، على أيدي أفراد من الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ؛

(ن) في آذار/مارس ١٩٨٩ ، في منطقة بوينا فيستا ، في سانتا كاتالينا ، باقليم نيغروس الغربي ، قتل نيقوسيا اوبيان ، ومزارعان ، وطفلان صغيران على يد قوة لمكافحة التمرد مشتركة بين الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة وهيئة الكونستابلات الفلبينية ؛

(س) في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، أطلق أحد القادة المحليين بالوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة النار في بيتوغو ، في زامبوانغا دل سور ، على القس رويلو راعي كنيسة يسوع المتحدة بالفلبين الذي توفي بعد الحادث بثلاثة أيام . ولقد وجهت فيما بعد إلى ذلك القائد تهمة القتل واحتجز في كتيبة المشاة الرابعة ، وأبلغ بوفاته أثناء الحجز ؛

(ع) في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ قتل كريسبولو غلوريانو ، وهو مزارع يبلغ من العمر ٥٥ عاما ، في سيفاكاد بايوغ ، في زامبوانغا دل سور ، على يدي قائد فصيلة سيفاكاد وأحد أفراد الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ؛

(ف) في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، قتل أفراد من السرية رقم ١٩٤ بهيئة الكونستابلات الفلبينية ، نورمان أكيين البالغ من العمر ١٨ عاما ، وانطونيو اكيين الابن البالغ من العمر ٢٨ عاما ، وذلك في كايان ، بتاديان ، بمقاطعة الجبال .

٣٩٤ - وادُّعي كذلك ، أنه في ١٢ أيلول/سبتمبر و١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ استخدمت القوات المسلحة الفلبينية قنابل كيميائية بجوار أهداف غير عسكرية في منطقة باكونغ ، في تولومان ، بكوتوباتو الشمالية ، وبالقرب من ماغانجيت العليا ، في ماكو ، بداكاو دل نورتي ، الأمر الذي أسفر ، حسبما ورد من معلومات عن اصابة عدة أطفال صغار بالاسهال والحمى والاختناق الحمضي والقيء ، فتوفي سبعة منهم ، في الأيام التالية ، من بينهم يزي ابلانغ وعمرها ٧ أشهر ، وراندي ماليت ، ٧ أشهر ، وداني بوي ماليت ، وعمره سنة واحدى وثمانية أشهر ، وناردو تامبا ، وعمره عامان . كما ورد أن عددا من المسنين توفوا من جراء القصف .

٣٩٥ - كما ورد وصف لحالتي وفاة يدعى وقوعهما في الحجز لدى الشرطة:

(أ) في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، توفي جاسينتو مانوا ، وهو نقابي يبلغ من العمر ٣٣ عاما ، من جراء التعذيب في الحجز لدى الشرطة في مدينة كيزون ؛

(ب) في الليلة بين يومي ٢٥ و٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، توفي جيري أيبان إثر اطلاق الرصاص عليه أثناء نومه في زنزانته بالحجز لدى هيئة كونستابلات الشرطة الوطنية الفلبينية في بونتوك بمقاطعة الجبال . وقد اختفى أحد الحراس المكلفين بالخدمة فور اطلاق النار .

٣٩٦ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أُرسلت برقية إلى حكومة الفلبين بشأن بعض العاملين الدينيين في اقليم نيغروس الغربي ومنهم بصفة خاصة الأخت اكيلا سي ، والأب جيرسون باليتور ، والأب ايمون جيل والأب ديس كين ، الذين تعرضوا لمضايقات مستمرة وتهديدات بالقتل . وتفيد المعلومات الواردة بأنه قد وزعت على المنازل في منطقة بايو باقليم نيغروس الغربي ، في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، منشورات موقعة باسم التحالف ضد مستغلي الشعب ، وهو ، حسبما ورد من معلومات ، جماعة شبه عسكرية مرتبطة بالقيادة العسكرية المحلية ، للتحريض على أعمال العنف ضد العاملين الدينيين سالفي الذكر ، وغيرهم من العاملين في هذا المضمار . ويُذكر أن المضايقات المستمرة التي تتعرض لها الأخت أكيلا سي ، وهي المنسق الاقليمي الحالي للمبشرين الريفيين في الفلبين ونائبة الرئيس المسؤول عن النهوض بحقوق العاملين في الكنيسة في المنطقة الخامسة بجنوبي اقليم نغروس الغربي ، تعزى إلى الجهود التي بذلتها في تموز/يوليه عام ١٩٩٠ للوقوف على مكان ثلاثة من أعضاء اتحاد اللاجئين الداخليين في نيغروس ، كانت السلطات العسكرية قد اتهمتهم بالتجسس لحساب جيش الشعب الجديد ، واختفوا إثر القبض عليهم في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، على يد أفراد من الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة وأفراد عسكريين .

٣٩٧ - وفي هذا الصدد ، أكّد المقرر الخاص أن الدولة عليها المسؤولية الرئيسية عن كفالة حماية حق الخاضعين لولايتها في الحياة بكل الطرق الممكنة ، ومن ثم ناشد حكومة الفلبين اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية سلامة الأشخاص السالفي الذكر ، وطلب موافاته بالمعلومات عما اتخذته الحكومة من تدابير لحماية الأشخاص المعنيين وكذلك عن التحقيق الذي أجرته السلطات في هذا الشأن .

٣٩٨ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وُجهت رسالة إلى حكومة الفلبين تحيل ادعاءات مفادها ، أنه في سياق الصراع المسلح الداخلي ، قتل مدنيون عُزّل بطريقة موجزة ، على أيدي أفراد من قوات الأمن ، أو أعضاء من الجماعات شبه العسكرية ، أو في بعض الأحيان ، على أيدي رجال مجهولي الهوية يفترض أن جهات رسمية تتستر على نشاطهم . ومن بين الضحايا أعضاء في منظمات كنسية ، ثم مؤخرا أعضاء في النقابات العمالية ، وأعضاء نشطون في الجماعات المعنية بالمجتمعات المحلية وأعضاء في جماعات الفلاحين يشتبه على ما يبدو في مساندتهم لجماعات المعارضة المسلحة . وقد ورد وصف للحالات المزعومة ، على النحو التالي:

(أ) الأب ديونيسيو مالالاي وعمره ٣٣ عاما ، وروفينو ريفيرا ، عضو المجلس المحلي بمدينة تابينا . وقد قتل الأب مالالاي في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ برصاص أطلقه عليه أحد أفراد هيئة الكونستابلات الفلبينية في تابينا ، بجنوب مدينة باغاديان في زامبوا نغادل سور ، وكان قد تلقى تحذيرا من العسكريين بشأن محاولاته الرامية إلى كفالة تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان . وقتل ، أيضا ، في الحادث نفسه ، روفينو

ريفيرا ، عضو المجلس المحلي بمدينة تابينا على يد ابن عم عضو هيئة الكونستابلات الفلبينية الذي أطلق النار على الأب مالالاي وأرداه قتيلا ؛

(ب) مانويل فيلاسينيور رئيس رابطة فقراء الحضر (كاتيبونان نغ ساماهانغ ماكاباليان) اختفى في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٩ ، حال مغادرته مع رفيقين احدى الكنائس في مدينة كيزون . وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠ ، عثر ، على جثته وقد اخترقها عدد لا يحصى من الأعيرة النارية خلف كنيسة في انترامووروس بمانيلا ، أما جثتا رفيقيه فعثر عليهما في موقعين مختلفين في مانيلا . ويُذكر أنه تلقى في أيار/مايو ١٩٨٩ رسالة مجهولة المصدر تتهمه بإيواء عضو معروف في حرب عصابات المدن ؛

(ج) توماس بايبوا ، وهو مدرس يبلغ من العمر ٤٤ عاما ، توفي في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، برصاص أطلقه عليه أحد محققي الفصيلة رقم ٣٢١ بهيئة الكونستابلات الفلبينية ، من مسدس عيار ٤٥ مم . وتفيد المعلومات الواردة بأن بايبوا اعتقله في وقت سابق من ذلك اليوم واقتاده أفراد من هيئة كونستابلات الشرطة الوطنية الفلبينية ، ومن الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ، إلى مقر قيادة الفصيلة رقم ٣٢١ المشار إليها آنفا ، وبأن الشخص المحتجز مع بايبوا سمع من زنزانته أصوات أعيرة نارية نحو الساعة ١٤/٠٠ من اليوم المذكور .

(د) فيليب "ويلسون" ليونيداس وهو عضو مؤتمر فقراء الحضر البالغ من العمر ٣٧ عاما ، توفي في ١ آذار/مارس ١٩٩٠ وهو محتجز بالوحدة العسكرية في معسكر باغو بانتي في باغ ـ اسا ، بمدينة كيزون . ويُذكر أن أشخاصا مجهولي الهوية يرتدون ملابس مدنية اختطفوه تحت تهديد السلاح ، في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ من أحد مطاعم مانيلا ، إثر حضوره اجتماعا شعبيا سلميا نظم احتفالا بذكرى ثورة EDSA وفي ١ اذار/مارس ١٩٩٠ قام قائد معسكر باغو بانتي بابلاغ شقيقاته بأنه انتحر ، ولكن لم يرد حتى الآن ما يفيد بأن نتيجة أي تحقيق رسمي في حادث الانتحار قد أعلنت ؛

(هـ) هرناندو بيلارو وبابليتو لابرادور وكلاهما من العمال الزراعيين المنتمين إلى الفرع المحلي لاتحاد العمال الزراعيين في اليباساو (NFSW-FGT) ، لقيا مصرعهما برصاص أطلقه عليهما من على مدى قصير ، أفراد من الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة اقتحموا منزل عامل زراعي كان القتيلان موجودين فيه ضمن ١٥ ضيفا . وقد وقع الحادث في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ في اليباساو بمنطقة مورسيا في اقليم نيغروس الغربي ؛

(و) ويلفريدو كوماواس ، عضو الفرع المحلي لاتحاد العمال الزراعيين في كيروبن قتل بالرصاص بينما كان يحاول الفرار من أفراد يُدعى أنهم ينتمون إلى الجيش وإلى الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ، أغاروا على كيروبن ، بمنطقة مورسيا ، في اقليم نيغروس الغربي ، بحثا عن المتعاطفين مع المعارضة ؛

(ز) ايملين ليبون ، تلميذة بالمرحلة الابتدائية ، عمرها ٩ أعوام ، قتلت وأصيب أربعة آخرون من أفراد أسرتها عندما هاجم أفراد من الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة منزلهم في بيروك ٥ ، بمنطقة لومبو ، في فالينسيا ، في بوكيدتون ، في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ . ويقول مصدر من الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة أن اثنين من المزارعين من أصدقاء أسرة ليبون ، ينتميان إلى جيش الشعب الجديد . وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أصدر قاضي المحكمة المختصة في بلدية فالينسيا أمرا بالقبض على مرتكبي الحادث الثلاثة الذين تم التعرف عليهم والذين ما زالوا حسبما ورد مطلقي السراح ؛

(ح) سوني برغوريو وهو منظم نقابي غير متفرغ في اتحاد العمال الزراعيين قبض عليه جنود اللواء رقم ٦٠٦ التابع لفصيلة باكونغ بمنطقة مدينة ماو آو باغو وذلك لدى مهاجمتهم مزرعة مانغوماي ، في منطقة ميلوم ، باقليم نيغروس الغربي . وقد قتل بالرصاص في مقر فصيلة كوليساب ، وهو يحاول الفرار حسبما ادعي ؛

(ط) تفيد المعلومات الواردة بأنه خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وايار/مايو ١٩٩٠ قتل ١٤ شخصا على أقل تقدير في سلسلة من العمليات العسكرية اضطلعت بها كتيبة المشاة رقم ٣٣ في منطقتي سعد وديلود ببلدة دومينغاغ ، في زامبوانغا دل سور . وفيما يلي أسماء مدنيين عزل ذُكر أنهم ضمن الضحايا: في ١٦ ، و٣٠ ، و٣٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠: قتل كادونغ غوماواك وعمره ٤٤ عاما ؛ وغونتاي انديرا ، البالغ من العمر ١٤ عاما ؛ واورتينغ غومانغاي ، البالغ من العمر ٣٧ عاما ؛ وفي ١٨ و٣٠ اذار/مارس ١٩٩٠: قتل ايسون اوتيس ، البالغ من العمر ١٩ عاما ؛ ودو كونديس ، ١٨ عاما ؛ وغانيلي تامودونغ ، ٥٣ عاما ؛ ودو اندالوي ، ١٦ عاما ؛ وفي الفترة من ٣ إلى ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠: قتل ايندو اندير ا ، ٥٦ عاما ؛ وايندواي اندير ا ، ٥٣ عاما ؛ وطونيو ادين ، ٥٨ عاما ؛ ومايبن ادين ٣٧ عاما ؛ وفي ٣٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ؛ قتل انيسيتو غوميرود ، ٣٥ عاما ؛ وايليسيون كونديس ، ٣٥ عاما .

٣٩٩ - وفيما يتعلق بحالة الفونسو سوريفاو الابن محامي قضايا حقوق الإنسان الذي قتل بالرصاص في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، في مدينة سيبو حسبما ذكر المقرر الخاص في تقريره إلى الدورة الخامسة والاربعين للجنة حقوق الإنسان (انظر الفقرة ٣٣٦(ج) من الوثيقة E/CN.4/1989/25) ، تفيد المعلومات بأنه على الرغم من أن وزارة العدل الفلبينية وجهت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، تهما جنائية إلى ضابط المخابرات العسكرية المُدعى أنه الشخص الذي أصدر أمر الاغتيال ، لم يلق القبض على ذلك الضابط بل انه يشغل حاليا منصب قائد احدى وحدات الأمن الاقليمي . كما أصدرت وزارة العدل أمرا لمكتب المدعي العام في سيبو ، بتوجيه اتهامات بالقتل إلى الضابط المذكور في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، ولكن التقارير تفيد بأن هذا لم يحدث على

الاطلاق ، إلا أن القاتل المأجور أدين بالقتل في اذار/مارس ١٩٨٩ وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة .

٤٠٠ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ورد من حكومة الفلبين رد على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ (انظر الفقرات من ٣٣٦ إلى ٣٣٨ من E/CN.4/1990/22) ، التي أحالت إلى الحكومة ادعاءات من اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان بشأن بعض الحالات ، هي كما يلي .

٤٠١ - فيسمينيدا غران ، راعية كنيسة يسوع المتحدة ، قتلت هي وزوجها لوفينو في ايار/مايو ١٩٨٩ في منزلهما بمنطقة دل بيلار ، بباليانغاو ، في اقليم ميساميس الغربي ، على أيدي رجال مسلحين مجهولي الهوية . وتبين من التحقيق الأولي أنه نحو الساعة الثامنة من مساء يوم ١ ايار/مايو ١٩٨٩ أطلق خمسة رجال ملثمين يرتدون زي الميدان ، الرصاص من أسلحة نارية طويلة وقصيرة ومختلفة الاعيرة ، على الزوجين غران أثناء وجودهما في منزلهما ، فأصيبا في أجزاء متفرقة من جسديهما وتوفيا على الفور . وقام الجناة بعد أن فرغوا من اطلاق النار ، بسرقة بعض محتويات المنزل ، ومبلغ غير محدد من النقود ، ثم لاذوا بالفرار صوب سيتيو باغا ، بمنطقة لوميباك ، في باليانغاو . ورغم أنه لم يقبض على أي من القتلة فإن ارتداءهم الزي العسكري الميداني أثار الشبهات في احتمال تورط الجيش/الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة في العملية ولكن أشير إلى أن أي شخص يستطيع أن يحصل بسهولة على زي الميدان الذي تستخدمه ، أيضا ، الجماعات المسلحة والمتمردة الأخرى .

٤٠٢ - وتضطلع وكالات مختلفة تابعة للحكومة من بينها القوات المسلحة للفلبين بمزيد من الاستقصاءات .

٤٠٣ - وقيل إن تسعة أشخاص ، هم فاليريانو بونغكاياو ، وفاليريانو بونغكاياو الابن ، ومارسيلينو بونغكاياو ، وارنولد غافينو ، ورونالدو ديلا كروز ، وغابرييل براغاس ، ورونالدو جوفيللا ، وغيسوس ديلا كروز ، وهرمينيا ديلا كروز ، راحوا ضحية مذبحة وقعت في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، في منطقة (بارانغاي) سان خوسيه ، في باومبونغ ، ببولاكان ، كان طرفاها سرية البحرية رقم ٤٢ وجماعة من الرجال المسلحين يعتقد انهم أعضاء في جيش الشعب الجديد .

٤٠٤ - ويفيد تقرير التحقيق الذي أجرته وزارة العدل بأن مقتل هؤلاء الضحايا كان نتيجة لا مفر منها للمواجهة بين عناصر من سرية البحرية رقم ٤٢ وجماعة مسلحة يعتقد أنها من المتمردين المنتمين إلى جيش الشعب الجديد .

٤٠٥ - وكانت هناك جلسة استماع معقودة ، في لجنة حقوق الإنسان ، بشأن تلك القضية .

٤٠٦ - الأب ديونيسيو مالالاي القس المساعد بأبرشية ديماتالينغ - تابينا ، في زامبوانغا دل سور ، وروفينوريفييرا وهو زعيم كنسي محلي وعضو بالمجلس المحلي لمدينة تابينا ، وقد قتلا بالرصاص في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ في منزل روفينو في بوروك ٤ ، ببلدة هيلتوب التابعة لتابينا ، في زامبوانغا دل سور . وجرى التعرف على مرتكبي الحادث وأحدهما عضو في هيئة الكونستابلات الفلبينية والآخر من اقربائه ويدعى نيلسون كوليبانو .

٤٠٧ - وقُدمت شكوى ضد المشتبه فيهما إلى محكمة الاختصاص الدورية البلدية في ديماتالينغ ، لتابينا وبيتوغو ، وصدر أمران بالقبض عليهما في ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

٤٠٨ - ويتبين من التقارير الأولية أنه في الفترة بين الساعة الخامسة والسادسة والنصف من مساء يوم ٣٠ اذار/مارس ١٩٨٩ ، كان المحامي أوسكار تونوغ وزوجته مسرعين ، نظرا لهطول الأمطار ، بالعودة إلى منزلهما في بلدة كاتارمان في سامار الشمالية ، عندما اعترض سبيلهما ، فجأة ، رجل مجهول الهوية ، شاهرا مسدسا في وجهيهما وأطلق ثلاث رصاصات ، من مسافة قريب ، على المحامي توتوغ الذي نُقل على الفور إلى مستشفى سامار العام حيث توفي في اليوم التالي وما زال التحقيق مستمرا .

٤٠٩ - وفي ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ . قتل رومولو دي لاكروز ، وهو من المشتبه في انتمائهم إلى جيش الشعب الجديد ، بالرصاص أثناء نومه في منزل أحد أقاربه بمنطقة غيندا بونان في دارام ، سامار ، وذلك على يد رجل جرى التعرف عليه بأنه من أفراد الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة . وما زالت القضية قيد التحقيق .

٤١٠ - وقُتل بيدرو باغاو ، وانكارناسيون باغاو ، وادواردو باغاو ، وروسي باغاو ، على أيدي عناصر من كتيبة المشاة رقم ٦٢ بقيادة ضابط برتبة عقيد . ويفيد التقرير ، بأنه في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ سمعت والدة أحد الضحايا أصوات طلقات نارية منبعثة من اتجاه سيتيو بانغون ، في كارايمان ، بكالبايوغ ، في سامار ، على بعد حوالي نصف كيلومتر . وفي اليوم التالي أخبرها جيران ابنتها أن تلك الابنة قتلت هي وجميع أفراد أسرتها .

٤١١ - وما زالت القضية قيد التحقيق ، وقد قام فريق من الأطباء الشرعيين ، في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، باخراج جثث الضحايا من قبورها لفحصها .

٤١٢ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، قتل رجل مسلح مجهول الهوية بالرصاص ، ميليون روكساس رئيس فرع اتحاد الموظفين الفلبينيين ، في كابوياو ، وهو تشكيل ينتمي إلى الاتحاد العام للعمال أثناء تناوله الغداء مع زوجته خارج مصنع نسلة في كابوياو ، بلاغونا .

٤١٣ - وكانت لجنة حقوق الانسان بصدد تقييم التقرير الوارد من دائرة هيئة الكونستابلات الفلبينية في كابوياو .

٤١٤ - وكشف تحقيق أجرته اللجنة أنه في حوالي الساعة العاشرة من مساء يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، استيقظ سكان منطقة موريتيلا ، في أغوسان دل سور ، على أصوات انفجارات نتجت عن اصابة المنطقة بقنبلة ألحقت ضررا كبيرا بمنزل أسرة كوغو لودو مما أسفر عن مصرع جميع أفرادها . وأفاد الشهود بأن مصدر القنابل هو سان لويس ، في اغوسان دل سور ، حيث توجد فصائل تابعة لكتيبة المشاة الثانية .

٤١٥ - وما زالت اللجنة تجمع مزيدا من الأدلة كيما يتسنى اقامة دعوى ضد قائد الكتيبة إذا ما وُجد مبرر لذلك .

٤١٦ - بيدرو غالو: ذُكر أنه قتل في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ على أيدي أفراد من جماعة "انتفاضة الجماهير ، AISA-MASA في منطقة اينابود ، في ماتوغيناو ، لجسامار وقد أحيلت القضية إلى مكتب المدعي العام في سامار .

٤١٧ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ورد رد من اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان بشأن حالة المحامية سليمي ب. جوبيلان المشار اليها في برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

٤١٨ - وجاء في الرسالة أن تلك لم تكن المرة الأولى التي تبلغ فيها الانسة جوبيلان عن تعرضها لتهديدات القتل المزعومة ؛ فقد زعم أنها تلقت في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ تهديدات مماثلة ، ولكن لم تقع أي محاولة فعلية تستهدف حياتها .

٤١٩ - وورد أيضا في الرسالة أن اللجنة ستتخذ ، في حدود الوسائل المتاحة لها ، تدابير تسهم في كفالة سلامة الآنسة جوبيلان وتحقق صالحها .

٤٢٠ - وأُرفق برسالة اللجنة التقرير الذي أعده بشأن هذه الحالة المسؤول الميداني الاقليمي ومقره في مدينة كونتاباتو . وقد أشير في التقرير إلى المؤتمر الصحفي الذي

عقدته الآنسة جوبيلان ، ووصفت فيه تهديدات القتل المزعومة ، وسُجلت فيه الصعوبات التي تعترض التحقيق في حالات التهديد بالقتل ، وأُعرب فيه عن الشك في الجدوى العملية من فرض حراسة عليها تأمينا لسلامتها وذلك نظرا لانعدام الوسائل التقنية وغيرها من الوسائل .

٤٣١ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة الفلبين يتضمن معلومات من اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان عن عدد من الحالات التي تم ابلاغ الحكومة بها في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، هي كما يلي:

(أ) دولنوام وتوماسابيو: نظرا لتضارب التقارير عن الحادث ، واصل المكتب الاقليمي للجنة حقوق الإنسان في توغو كفاراو جمع الأدلة ؛

(ب) جويري راباكا ، وأورجيل اسكورو ، وتيوبانيس ناتيفيداد: وُجهت تهم جنائية بالقتل والشروع في القتل إلى ثلاثة أفراد في الفرع رقم ٢٣ لمحكمة الاختصاص الاقليمية في مدينة زامبوانغا .

(ج) ميندا ماغ دادارد: لم تجر دائرة شرطة مدينة باغاديان تحقيقات ، ولم تقم أي دعاوى قضائية نظرا للافتقار إلى الأدلة والشهود . وما زالت لجنة حقوق الإنسان تحقق في الأمر ؛

(د) داميانو انينون ، ومارسيانا انينون ، ودونديل انينون: لم يتم حتى تاريخه الوقوف على هوية الجناة رغم الجهود المبذولة في هذا الصدد ، وما زالت القضية قيد التحقيق .

(هـ) نستور لوبيريو ، وديوميديس اباواغ: يشتبه في أحد أفراد الشرطة الوطنية في كاتبالوغان ، سامار ، وما زال التحقيق مستمرا ؛

(و) بنيامين مركادو: ما زالت الحالة قيد التحقيق لدى لجنة حقوق الإنسان . وتفيد تحريات اللجنة بأن ، سرية من هيئة الكونستابلات استجوبت السيد مركادو في معسكر توليننتينو في بالانغا ، بباتان ، قبل مقتله ؛

(ز) روبن مدينا: يفيد تقرير الشرطة الرسمي ، أن أفراداً من الشرطة الوطنية في منطقة كابارانغان ، في اوراني ، بباتان ، ألقوا القبض على السيد مدينا ، وأثناء اقتياده إلى مقر القيادة في معسكر توليننتينو في بالانغا ، بباتان انتزع حسبما زُعم السلاح الناري من أحد الحرس وقُتل بالرصاص بينما كان يحاول الفرار . وذُكر أنه ما من شاهد على محاولة الهروب المزعومة تقدم للادلاء بأقواله . ولم يكذب أحد ، حسبما أفادت لجنة حقوق الإنسان ، تقرير شرطة سامار الرسمي ؛

(ح) كوميليو (اوسكار) تاغولاو: تواصل لجنة حقوق الإنسان التحقيق في القضية .

(ط) رومكو دانان: احتجزت شرطة لوباو في سجن بلدية لوباو شخصا مشتبها فيه . وأحيلت القضية إلى المستشار العدلي العام في قيادة منطقة لوزون الشمالية في معسكر اكينو ، بتارلاك .

(ي) ديفيد بورخا: ما زالت الحالة قيد التحقيق . وتفيد التقارير بأن الشهود يخشون الإدلاء بأقوالهم كتابة "خوفا من الانتقام وذلك على الرغم مما عرض عليهم من كفالة حمايتهم ومساعدتهم على تغيير محل الاقامة ؛

(ك) كورنيليو ليمباغا: استهلت اجراءات اقامة الدعوى أمام محكمة الاختصاص الدورية البلدية لديماتالينغ - تاهينا - بيتوغو ، في زامبوانغا دل سور . وقد صدر أمر بالقبض على أحد أعضاء جماعة الاقتصاص الأهلية تادتاد ولكنه لم ينفذ بعد ؛

(ل) جوزيفينا ابوغادا: ما زالت الحالة قيد التحقيق لدى لجنة حقوق الإنسان ؛

(م) القس زنايدو رويلو: أغلقت لجنة حقوق الإنسان ملف الحالة إثر مقتل المشتبه فيه الرئيس وهو قائد الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة في بيتوغو ، في زامبوانغا دل سور ، وذلك في أعقاب بدء اجراءات الدعوى ضده في محكمة الاختصاص الدورية البلدية ببيتوغو ؛

(ن) كريسبولو غلوريانو: وُجِّه الاتهام إلى ضابطين بالوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ، أمام محكمة الاختصاص الدورية البلدية لبوغ - يايوغ ، بزامبوانغا دل سور ؛

(س) نورمان اكيين ، وانطونيو اكيين الابن: لا تزال الحالة قيد التحقيق في لجنة حقوق الإنسان ؛

(ع) ارتيميو فيراي: ما زالت الحالة قيد التحقيق في لجنة حقوق الإنسان ؛

(ف) فيما يتعلق بالادعاء القائل بأن القوات المسلحة الفلبينية استخدمت في ١٢ أيلول/سبتمبر و١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ قنابل كيميائية ضد أهداف غير عسكرية ، حفظت لجنة حقوق الإنسان ملف الحالة حيث أن معاينة مستودع الجيش لم تكشف عن وجود قنابل أو قذائف تحتوي على مواد كيميائية سامة .

٤٢٢ - وقد ردت معلومات عن الحالتين اللتين ادُّعيت وفاتهما في الحبس ، هي كما يلي:

(أ) جاسينتو مانانديس: وُجه الاتهام إلى ضابطي شرطة من فرقة ANCAR في مدينة كيزون لدى مكتب المستشار العدلي العام في معسكر كرام ، في مدينة كيزون . ويفيد تحقيق لجنة حقوق الإنسان بأنه قتل في تبادل لاطلاق النار وقع عندما انتزع من أحد ضباط الشرطة مسدسه وأطلق منه الرصاص ؛

(ب) جيري ايبان: كانت اجراءات الدعوى القضائية قائمة أمام محكمة الاختصاص الاقليمية في بونتوك ، بمقاطعة الجبال ، ضد أحد أفراد الوحدات الجغرافية لقوات المواطنين المسلحة ، كان ابان حادث القتل رقيبا في حرس قوات المقاطعة .

رومانيا

٤٢٣ - في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أُرسلت برقية إلى حكومة رومانيا تتعلق بتقارير وردت مفادها أن أربعة أشخاص على الأقل قتلوا خلال المصادمات التي وقعت في بوخارست في ١٣ حزيران/يونيه والأيام التالية بين المتظاهرين وقوات الأمن . وجاء أيضا في التقارير أن عددا كبيرا جدا من عمال المناجم الذين انضموا إلى قوات الأمن هاجموا المتظاهرين بعنف .

٤٢٤ - وفي هذا الصدد ، ناشد المقرر الخاص ، حكومة رومانيا أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع حدوث مزيد من الوفيات وحماية سلامة الأشخاص المعنيين ، وطلب أيضا موافاته بمعلومات عن الأحداث السالفة الذكر ، ولا سيما عن التحقيق الذي أجرته السلطات المختصة في هذا الصدد .

٤٢٥ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ تلقى المقرر الخاص صورة من رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، موجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء رومانيا ، وكذا صورة من نشرة صحفية عن أحداث بوخارست في يومي ١٣ و١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أصدرتها حكومة رومانيا في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

٤٢٦ - وتفيد الرسالة السالفة الذكر ، بأن تلك الأحداث وقعت في بوخارست يومي ١٣ و١٤ حزيران/يونيه عندما قامت عناصر غوغائية متطرفة باقتحام سلسلة من مؤسسات الدولة وتخريبها بغية منع البرلمان ورئيس البلد من مباشرة عملهما - إثر الانتخابات الحرة التي جرت في ٢٠ أيار/مايو . وجاء في الرسالة أن أعمال العنف التي لا تنم عن أي ادراك للمسؤولية أسفرت عن سقوط خمسة قتلى وما يربو على ١٠٠ جريح ، وأن المعلومات المتوفرة كشفت بجلاء عن وجود مخطط للاطاحة بالحكومة عن طريق القوة .

٤٢٧ - وذُكر ، كذلك ، أنه في مثل تلك الظروف المؤسفة ، حيث كانت قوات الأمن مهددة بأن يفلت الزمام منها ، أهاب الرئيس المنتخب والحكومة بالسكان أن يساعدوا الشرطة والجيش على الحيلولة دون أعمال العنف والتخريب تلك ، وأصدرا في الوقت نفسه تعليمات بتفادي أي اراقة للدماء . ومن دواعي أسف الحكومة أن بعض المواطنين تعرضوا للازعاج ، في غمار الاجراءات المتخذة لاعادة النظام ، في وضع مبهم ، وأن مقار بعض الأحزاب السياسية هوجمت . ووفقا لما ورد في الرسالة ، أرست الحكومة الرومانية في اجتماعها في ١٦ حزيران/يونيه ، تدابير لوضع حد لأي أعمال غير مشروعة ، ولإقرار النظام القانوني ، ولكفالة حرية التعبير ، والنشاط السياسي ، وحرية الصحافة .

٤٢٨ - وفيما يتعلق بجميع الأعمال الاجرامية المرتكبة أوضحت الرسالة أن الأدلة اللازمة لاقامة دعاوى قضائية ضد مرتكبي تلك الأعمال متوافرة .

٤٢٩ - أما النشرة الصحفية التي أصدرتها الحكومة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ فقد أشارت إلى الأحداث نفسها وأوردت تقرير الحكومة عن الأحداث .

٤٣٠ - وفي ٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وردت رسالة من حكومة رومانيا ردا على برقية المقرر الخاص المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وقد أرفقت بها صورة من رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ موجهة من وزير الخارجية إلى المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في رومانيا . وبالاضافة إلى بيان الحكومة عن أحداث ١٣ و١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، تضمنت الرسالة ايضاحا يفيد بأنه ، بعد استنفاد الحكومة لجميع المحاولات بغية اقامة حوار مع المتظاهرين ، اضطرت قوات الأمن ، بل وفي نهاية المطاف ، القوات المسلحة إلى التدخل لوضع حد لحالة الفوضى والعنف ، وذُكر أن العملية جرت بدون أي حوادث . وبعد ظهر ١٣ حزيران/يونيه قام أشخاص مسلحون ، حسبما جاء في الرسالة ، بالسكاكين وقنابل المولوتوف بمهاجمة قوات الأمن وارتكبوا أعمالا تخريبية ، وفي المساء وقعت اعتداءات على عدة مبان حكومية وأشعلت فيها النيران التي حاصرت من كان بداخل تلك المباني . وهوجم ، أيضا ، مبنى تليفزيون رومانيا ونُهب . وذُكر انه في حالة مثل تلك حيث كانت قوات الأمن مهددة بخطر افلات الزمام منها ، وجه الرئيس المنتخب والحكومة نداء إلى السكان ناشدهم فيه مساندة الشرطة والجيش ؛ واستجابت للنداء جماعات من المواطنين ، من بينهم بوجه خاص عمال من بوخارست وغيرها من المناطق (براهوفام بوزين ، كونستانتا) ، وكذا عمال المناجم من وادي جيو .

٤٣١ - وذُكر ، أيضا ، أنه في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، سجلت السلطات ، عقب الأحداث ، ستة قتلى: أحدهم عامل طعنه المتطرفون بالسلاح الأبيض والآخر توفي بجلطة في الشريان التاجي ، والثالث توفي من جراء الضرب خلال الهجوم على محطة التلفزيون ، أما الثلاثة الآخرون فقتلوا بالرصاص . ونسبت الرسالة تلك الوفيات جميعا إلى عنف الغوغاء في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .وأضيف أنه في يومي ١٤ و١٥ حزيران/يونيه ، وقعت خلال عملية إقرار النظام العام بعض التجاوزات ، منها التحرش بالمواطنين والاعتداء على مقار بعض الأحزاب السياسية ، مما يعزى إلى البلبلة التي كانت سائدة آنذاك . وجاء أيضا في الرسالة أن مجلس النواب اتخذ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ قرارا يسلم فيه بأن تدخل قوات الأمن كان أمرا ضروريا ومشروعا . وذُكر أن لجنة برلمانية مشتركة قد أنشئت للتحقيق في الأحداث التي وقعت فيما بين ١٣ و١٥ حزيران/يونيه ولتحديد المسؤولين عنها .

السنغال

٤٣٢ - في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وجهت رسالة إلى حكومة السنغال تحيل إليها ادعاءات مفادها أن مدنيين عُزّلا قتلوا خلال عام ١٩٩٠ بطريقة موجزة وأن آخرين غيرهم قتلوا بعد أن تعرضوا للتعذيب على أيدي قوات الأمن أو أفراد من الجيش. وادُّعي أن معظم عمليات القتل وقعت في منطقة كازامانس في جنوبي السنغال حيث اشتبه في انتماء بعض المدنيين إلى حركة قوى كازامانس الديمقراطية أو في تزويدهم جماعة المعارضة السياسية تلك بالأغذية أو الذخائر. وورد وصف للحالات التالية:

(أ) كاوسو تامبا، وعليو تامبا، ومالك تامبا، ودمبو تامبا، وسليمان غوريابي، وهم فلاحون عشر عليهم قتلى في ٣١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في قرية كاناو، بكازامانس، بعد أن اقتادهم، في سيارة عسكرية، عشرات من الجنود دخلوا القرية حاملين قائمة بأسماء أفراد يُشتبه في إمدادهم حركة قوى كازامانس الديمقراطية بالسلاح؛

(ب) يونس دجيبا، البالغ من العمر ٣٧ عاما وهو من قرية كاغيت، بمنطقة نياسيا الفرعية، مقاطعة زانغنينشيه؛ وأمبا داكار، من قرية يوتو، بمقاطعة اوسوى. وقد توفي هذان القرويان في مستهل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠، بعد احتجازهما في القاعدة العسكرية بقرية كاغيت حيث ضُربا ضربا مبرحا. وكانت قوات الأمن قد ألقت القبض عليهما بدعوى قيامهما بنهب مستودع أغذية لتزويد حركة قوى كازامانس الديمقراطية بالمؤن؛

(ج) وخلال الأسبوع الأول من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠، قامت دورية من قوات الأمن، في سياق العمليات ضد حركة قوى كازامانس الديمقراطية، باطلاق النار على خمسة مدنيين عُزّل في قرية كاغيت ادُّعي انهم حاولوا الفرار، فأردتهم قتلى؛

٤٣٣ - وحتى وقت اعداد هذا التقرير لم يكن قد ورد من حكومة السنغال أي رد.

الصومال

٤٣٤ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠، وُجهت رسالة إلى حكومة الصومال تحيل إليها ادعاءات مفادها أن عددا من المدنيين العُزّل قتلوا بطريقة موجزة على أيدي القوات الحكومية، خلال العام السابق، إبان حالة من النزاع المسلح بين تلك القوات وجماعات المعارضة المسلحة في عدة أنحاء من البلاد.

٤٣٥ - وورد وصف للحوادث التالية:

(أ) في آذار/مارس ١٩٨٩، قتلت القوات الحكومية ٣٠٠ من المدنيين العُزل في بلدة ايريغافو بعد أن احتلتها الحركة القومية الصومالية في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩، وانسحبت منها فيما بعد؛

(ب) في ٣٠ أيلول/سبتمبر ، وفي دوبليه ، بمنطقة جوبا السفلى ، حيث كانت حركة الوطنيين الصوماليين تقاتل القوات الحكومية ، قُتل حوالي ٦٠ من المدنيين ، بينهم نساء وأطفال ، على أيدي جنود الحكومة . وتفيد التقارير ، بأنه في حوالي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أعدم الجنود الصوماليون دون محاكمة ١٨ من نحو ٦٠ لاجئا صوماليا كانوا قد فروا إلى كينيا وأرغموا على العودة إلى الصومال ؛

(ج) في حوالي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، في قرى وارغالو ، ودو - أول ، وداوغاب وحيلمو ، بالقرب من غالكايو ، في منطقة مودوغ ، أعدمت القوات الحكومية بدون محاكمة ، حوالي ١٣٠ شخصا ، بينهم نساء وأطفال ، انتقاما من تمرد جنود ينتمون إلى عشيرة حيوي المحلية ، أو للاشتباه في وجود صلات بينهم وبين الجماعة المتمردة المسماة المؤتمر الصومالي المتحد . ويُدعى أن الأشخاص التالية أسماؤهم كانوا بين الذين اعدموا: حاشي عوالي عبدي "حوجولوف" ، وهو رجل أعمال ، وأحد شيوخ عشيرة حيوي ؛ وعبد الله عبد الخير "حوجولوف" رجل أعمال وأحد أقرباء المذكور أعلاه ؛ وميريه هون عبوي ؛ وعبدي حورية بوتان ؛ وحاجي شيروا علي بلالي ، وهو أحد شيوخ عشيرة حيوي ؛ وحسن جميلي دله ، وهو مدرس دين اسلامي ؛ وحاجي دوغالي ، وهو شقيق المذكور أعلاه ؛ وأحمد علمي فرادا ؛ وعبدي باريس حسن ؛ وحاجي "شيرواناج" .

٤٣٦ - كما أُبلغ بأن محمود محمد محمود وهو طالب من مقديشو يبلغ من العمر ١٨ عاما ، نُقل إلى مستشفى ديغفر في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ في حالة غيبوبة وتوفي في اليوم التالي . وادُعي أن قوات الأمن ألقت القبض عليه في ٩ أو ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ وجرى تعذيبه أثناء استجوابه بشأن هروب شقيقه من البلد .

٤٣٧ - كما ورد أن محاكم الأمن الوطني قضت على عدة أشخاص بالاعدام بتهمة اختلاس أموال عامة أو الاتجار غير المشروع بالعملات الأجنبية . وادُعي أن المتهمين لم يلقوا محاكمة عادلة في محكمة الأمن الوطني ولم يسمح لهم باستئناف قرارات ادانتهم والأحكام الصادرة ضدهم لدى محكمة أعلى وورد وصف للحالات سالفة الذكر كما يلي:

(أ) في ٣٠ تشرين الأول/نوفمبر ١٩٩٠ ، قضت محكمة الأمن الوطني في مقديشيو ، على ستة أشخاص بينهم عبدي مودي عبدي ، بالاعدام ؛

(ب) وقضت ، أيضا ، محكمة الأمن الوطني على الأشخاص التالية أسماؤهم بالاعدام ، ويقال إنهم في انتظار التنفيذ: شمسو محمد علي ، وهو كاتب حسابات ، في بيدوا ، حكم عليه بالاعدام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛ وأشا محمد ، كاتب حسابات ، في كيسمايو ، حكم عليه بالاعدام في عام ١٩٨٧ أو ١٩٨٨ ؛ وحسن عبدي كريم حاجي ابراهيم ، من مقديشيو ، وهو محاسب سابق بالحكومة ، حكم عليه بالاعدام في شباط/فبراير ١٩٨٩ .

٤٣٨ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وُجهت رسالة إلى حكومة الصومال تحيل إليها ادعاءات مفادها أنه في سياق نزاع مسلح داخلي زادت من حدته الهجمات الأخيرة التي شنتها الحركة الوطنية الصومالية في المناطق الشمالية ، قامت القوات الحكومية وبخاصة في مناطق الصراع ، بإعدام مدنيين عُزّل بدون محاكمة ، وتفيد التقارير بأنه فضلا عن الاعتداءات العشوائية ، جرى تنفيذ العديد من عمليات القتل انتقاما من أنشطة الحركة الوطنية الصومالية أو ضد المدنيين المشتبه في تعاطفهم مع الحركة المذكورة . وقيل ، إن أغلبية الضحايا ينتمون إلى عشيرة اسحاق . وورد وصف للحالات كما يلي:

(أ) في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، قُتل حوالي ٦٠ مدنيا أعزل بالرصاص على أيدي الشركة العسكرية التابعة للحرس الجمهوري ("البيريهات الحمراء") وذلك في استاد مقديشيو الرئيسي خلال مباراة لكرة القدم . وقد بدأ الحادث عندما هتفت الجماهير ضد خطاب من رئيس الجمهورية قبل المباراة ؛ وبعد انتهاء الشوط الأول ؛ أطلق أحد أفراد الشرطة العسكرية النار على المتفرجين مما أثار حالة من الاضطراب في الاستاد . وأطلق العسكريون النار ، عشوائيا ، على الجمهور البالغ عدده ٣٠ ألف شخص ، فلقى عدد منهم مصرعه . وتوفي آخرون بسبب رفض العسكريين السماح بإسعاف الجرحى ؛

(ب) في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، قام فرع الشرطة العسكرية في هنغاش ، باعتقال ١٧ شخصا في مطعم يقع في الجزء الشمالي من بربرة وأعدمهم في مساء اليوم نفسه بدعوى الانتقام من أنشطة قامت بها مؤخرا الحركة الوطنية الصومالية . وينتمي الأشخاص الـ ١٧ جميعا إلى عشيرة اسحاق الغالبة في تلك البلدة ، وكان العسكريون يشتبهون في تعاطفهم مع الحركة الوطنية الصومالية . وقد تمت عمليات الاعدام دون أي شكل من أشكال المحاكمة . وفيما يلي أسماء هؤلاء الأشخاص الذين تم اعدامهم: عون محمد ابوكور ؛ عبد الله عبدي علي ؛ عون علمي علي ؛ أحمد اسماعيل علي ؛ عبدي محمد علمي ؛ علي محمد عيسى ؛ أحمد عبدي كارس ؛ عبدي محمد روبلة ؛ عدن ورسام علي ، وهو ضابط شرطة سابق ؛ علي محمد أحمد ؛ عبد الله ابراهيم علي ؛ عبد الله اسماعيل يوسف ؛ عبوي حجار ظاهر ؛ حسين علمي فرح ؛ موغه عثمان جبريل ؛ محمد عبدي محمود ، وهو سائق بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛ محمد أحمد صلاح ؛

(ج) في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، اختفى جيوسيي سالفو ، وهو باحث طبي ايطالي ، من فندقه في مقديشيو . وقد ادعت السلطات العسكرية أو الأمنية ، حسبما قيل ، إنه انتحر أثناء وجوده في الحجز ، الذي اقتيد إليه بعد أن قبضت عليه السلطات في منطقة عسكرية . وتشير التقارير إلى أنه توفي متأثرا بجراح في الرأس أصيب بها وهو في الحجز ؛

(د) فيما يتعلق بقيام الشرطة العسكرية الجمهورية ("البيريهات الحمراء") في ١٧/١٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ بقتل ٤٦ من المدنيين العُزّل المنتمين

إلى عشيرة اسحاق ، وذلك على شاطئ يقع في منطقة الجزيرة على بعد ٣٠ كيلومترا جنوب - غربي مقديشيو (انظر الفقرة ٣٥٦ E/CN.4/1990/22) قيل إنه على الرغم من الاضطلاع بتحقيق حكومي إثر عمليات القتل ، لم يتخذ أي اجراء لتقديم المسؤولين عن تلك العمليات إلى العدالة .

٤٣٩ - وحتى وقت اعداد هذا التقرير لم يكن قد ورد أي رد من حكومة الصومال .

جنوب افريقيا

٤٤٠ - في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، بعث المقرر الخاص برقية إلى حكومة جنوب افريقيا بشأن المعلومات الواردة التي مفادها أنه في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ لقي تسعة أشخاص على الأقل - حسبما ورد في الادعاءات - مصرعهم في بلدة سيبوكنغ عندما أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين . وذُكر أن المظاهرة ، التي كان قد أُعلن - حسبما تشير التقارير - انها غير قانونية بموجب حالة الطوارئ ، نُظمت احتجاجا على ارتفاع الايجارات وممارسة الاسكان المنفصل عنصريا .

٤٤١ - ونظرا لحوادث العنف المبلغ بوقوعها في أنحاء شتى من جنوب افريقيا في الأسابيع السابقة ، ولما كان المقرر الخاص يساوره قلق بالغ على حياة كل من يمكن أن تمسهم حالة التوتر ، فقد ناشد الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة حماية حق كل مواطن في الحياة ، وطلب موافاته بالمعلومات عن حالات الوفاة التي أُبلغ عن وقوعها في سيبوكنغ وعن التدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد .

٤٤٢ - وفي ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، بعث المقرر الخاص برقية أخرى إلى حكومة جنوب افريقيا أعرب فيها عن قلقه البالغ ازاء الصراع العنيف ، الضروس فيما بين السود في اقليم ناتال ، الذي أسفر - حسبما تفيد التقارير - خلال الفترة بين نهاية آذار/مارس ومستهل نيسان/ابريل ١٩٩٠ عن مقتل حوالي ٨٠ شخصاً في ايلاندسكوب وايمبالي .

٤٤٣ - وفي هذا الصدد ، أهاب المقرر الخاص بالحكومة أن تبذل قصارى جهدها لكي تكفل للأفراد المعنيين حماية حقهم في الحياة في غمار حالة المواجهة العنيفة آنفة الذكر ، وطلب موافاته بالمعلومات في هذا الشأن ، وبخاصة عن التدابير التي اتخذتها الحكومة للحيلولة دون حدوث مزيد من الخسائر في الأرواح .

٤٤٤ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وُجهت رسالة إلى حكومة جنوب افريقيا تحيل إليها ادعاءات مفادها أن عدة أشخاص قتلوا ، في العام السابق ، على أيدي أفراد من الشرطة

أطلقوا النار عشوائيا على حشد من المتظاهرين أو المحتجين . وورد وصف للحالات التالية:

(أ) في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ لقيت تلميذة عمرها ١٦ عاما مصرعها بالرصاص عندما أطلقت الشرطة النار على ٨٠٠ طالب أثناء مسيرة إلى مركز الشرطة في ريتشموند ، باقليم ناتال ، نظمت للمطالبة بالافراج عن التلاميذ المعتقلين ؛

(ب) في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أصيب أحد عمال السكة الحديد المضربين في جيرميستون ، بالرصاص الذي أطلقته الشرطة ، وتوفي في المستشفى ، وقد جرى اطلاق النار أثناء محاولة الشرطة فض اجتماع داخل مكتب مؤتمر النقابات العمالية لجنوب افريقيا ؛

(ج) ورد أنه في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ قتل اثنان من سكان خوتسونغ بالرصاص عندما أطلقت الشرطة بنادق الصيد على جمع من المحتجين أثناء تفرقهم بعد أن سلموها رسالة تتضمن قائمة مظالم تتعلق احداها بادعاءات بقسوة الشرطة ؛

(د) ورد أنه في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أطلقت قوات أمن بوفوتاتسوانا النار واستخدمت الغاز المسيل للدموع والطلقات المطاطية ضد جمع غفير يضم الآف المواطنين وذلك أثناء مسيرة نظمت ، في غارانكوا ، احتجاجا على نظام "الأوطان" . وقد توفي شخص واحد على الأقل بعد نقله إلى المستشفى ؛

(هـ) ورد أنه في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، قُتل فتى في لامونتفيل ، بالرصاص عندما أطلقت الشرطة النار على حشد من الشباب يمر بمكتب الشرطة ؛

(و) ذُكر أنه في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أطلقت الشرطة النار على تجمع شعبي عقد ، في توكوزا ، للاحتجاج على ارتفاع الايجارات ، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص . وزعمت الشرطة ، حسبما أفادت التقارير ، أنها تصدت لأشخاص يقذفون حجارة ويحرقون السيارات ، ولكن الجرحى كذبوا تلك المزاعم ؛

(ز) ذُكر انه في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، قُتل اثنان من الفتية ، في باركلي ايست ، بالرصاص . وأفاد السكان ، حسبما جاء في التقارير ، بأنهما كانا يحتفلان بالافراج عن نلسون مانديلا ، ولكن الشرطة زعمت انهما هاجما منزل أحد رجالها ؛

(ح) ورد أنه في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، قُتل ١٠ أشخاص ، في مدنتسان بسيسكاي ، بالرصاص عندما أطلقت الشرطة النار على جماهير تقيم احتفالا . وذُكر ، أيضا ، أن الشرطة اصطدمت بالمشتركين في مسيرة جرت في همانسدرال ، في بوفوتسوانا ، احتفالا بإطلاق سراح نلسون مانديلا ، وأن صبيا يبلغ من العمر ١٦ عاما لقي مصرعه ؛

(ط) ورد أنه في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أطلقت الشرطة النار على بونغي نيوكونغ ، البالغ من العمر ١٧ عاما ، وهو طالب في مدرسة تلوكوى الثانوية ، في بوتشيفستروم ، فأردته قتيلا وذلك بينما كان مختبئا تحت سرير أحد المدرسين . وقد وقع الحادث في أعقاب يوم حافل بالعنف شهدته البلدة ، وإثر احباط مسيرة للمدرسين إلى مكاتب وزارة التعليم والتدريب ؛

(ي) ورد أنه في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، أطلقت شرطة بوفوتاتسوانا النار على جمهرة من الناس تضم ٠٠٠ ٨ من سكان تهلاباني ، الواقعة بالقرب من راستنبورغ ، مما أسفر عن مصرع شخصين . وكان المتظاهرون يطالبون بإعادة دمج بوفوتاتسوانا في جنوب افريقيا ؛

(ك) ورد أنه في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، لقي شخصان في هانكوتاما ، في فيندا ، مصرعهما نتيجة لتدافع الجماهير إثر استخدام الغازات المسيلة للدموع ، لفض تجمع شعبي الغرض منه الاحتفال بإطلاق سراح نلسون مانديلا ؛

(ل) ورد أنه في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، لقي ١١ شخصا على الأقل مصرعهم عندما أطلقت الشرطة في سيبوكنغ النار على مظاهرة للمحتجين على ارتفاع ايجارات المساكن . وفي ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أمر الرئيس دي كليرك ، حسب المعلومات الواردة ، بإجراء تحقيق بشأن حالات الوفاة في سيبوكنغ ؛

(م) ورد أنه في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ لقي أربعة صبية تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٦ عاما مصرعهم في بلدة رامولوتسي للسود ، الواقعة بالقرب من فييوونيسكرون في ولاية اورانج الحرة ، وذلك عندما أطلقت الشرطة النار أثناء مظاهرة سلمية مناهضة للفصل العنصري ؛

(ن) في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٠ قُتل اثنان من الفتية في بلدة ماوكنغ بولاية اورانج الحرة ، هما سيسو مانغفيرياني وعمره ٩ أعوام ، وايزاهياه تاو وعمره ١٨ عاما . وزعم شهود العيان أن رجال الشرطة دخلوا البلدة متنكرين ومختبئين تحت غطاء من المشمع في شاحنة مستأجرة ، وعندما توقفت الشاحنة برز ، حسبما ورد في الادعاءات ، عدة رجال شرطة مسلحين وأطلقوا النار ؛

(س) في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، قُتل أربعة أشخاص في تابونغ وهي بلدة للسود مجاورة لويلكوم ، وذلك عندما أطلقت الشرطة النار على جمهرة من الناس أثناء مغادرتهم اجتماع ما ، وتوفي ثلاثة من الجرحى في اليوم التالي .

٤٤٥ - وادُّعي ، أيضا ، أنه جرى في العام الماضي اغتيال بعض الحركيين السياسيين أو المناهضين النشطين للفصل العنصري . وفي بعض الحالات ، التي قيل فيها إن مرتكبي الحوادث ، مجهولون ، زُعم أنه لم يحرز تقدم يذكر في التحقيقات الرسمية وأن معظم الجناة لم يلقوا للآن أي عقاب . وقد أوجزت ، على سبيل المثال ، الحوادث التالية المدعى وقوعها:

(أ) في شباط/فبراير ١٩٨٩ ، توفي ساوتيني بوا رئيس مؤتمر شباب اديلادي ، إثر هجوم بقنبلة بترول شنه مجهولون على منزله ؛

(ب) ورد أنه في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ هاجم أشخاص مجهولون كريس تاندازاني نتولي ، وهو منظم نقابي بمؤتمر شباب ناتال عمره ٣٠ عاماً ، وانهالوا عليه بالطعنات حتى فارق الحياة ، وذلك أثناء عودته من مركز محلي للشرطة كان من المتعين عليه أن يمثل فيه مرتين يوميا بموجب الأمر التقييدي الصادر ضده ؛

(ج) ورد في ٩ أيار/مايو ١٩٩٠ أن فلوريس موستنت الذي كان يباشر التحقيق في حادث اغتيال ريفيد وبستر في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، زعم أن لديه معلومات تفيد بأن اثنين من مكتب التعاون المدني تورطا في قتل الدكتور وبستر . وقد تعرض ممثلون آخرون عن ملف الحريات الخمس لاعتداءات بعد اغتيال د . وبستر بشهر ، وتوفي السيد جان مولين ، وهو أحد الممثلين ، في حريق شب بمنزله ، وعلى الرغم من انتهاء التحقيق إلى أن الوفاة كانت قضاء وقدرا ، ظل سائر أعضاء محفل الحريات الخمس يشككون في نتائج ذلك التحقيق . وفي ٢٥ ايار/مايو ١٩٩٠ ، أطلقت حسبما ورد رصاصتان على السيد لامبروس مارينداكس وهو في فراشه ؛

(د) في اذار/مارس ١٩٩٠ ، ضُرب منيكيلو ندامس وهو أحد عمال المناجم السود ، في ويلكوم ، حتى الموت وذلك ، على يد جماعة اقتصاص أهلية من البيض معروفة باسم "بلانك فيليجهايد" (أي أمن البيض) شُكلت في مستهل اذار/مارس ١٩٩٠ لوقف مسيرة احتجاج من جانب المدرسين السود .

٤٤٦ - ومثلما كان الحال في السنوات السابقة ، أفادت المعلومات الواردة بوقوع عدة حالات وفاة أثناء الحجز . وذُكر أن الحالات التالية وقعت العام الماضي:

(أ) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، توفي ، في تيمبيسا ، البرت سيميلاني البالغ من العمر ٣٠ عاماً ، إثر اعتقال الشرطة له . وترددت ، فيما يتعلق بوفاته ، ادعاءات بممارسة الشرطة للعنف والتعذيب ؛

(ب) في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، توفي نيكسون ميهيري ، البالغ من العمر ١٦ عاما من جراء التعذيب في الحجز لدى الشرطة ، بالقرب من كوتسونغ ، في غربي جوهانسبرغ . وتبين من فحص الجثة أن الوفاة نتجت عن نزيف في المخ سببه إصابات خارجية وصدمة عصبية ؛

(ج) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، توفي مايكل زونغا ، البالغ من العمر ٢٠ عاما ، خنقا حيث يُدعى أنه شنق نفسه برباط حذائه أثناء وجوده في مركز للشرطة في موتوباتوبي . وذكر الشهود في اقرارات مشفوعة بيمين أن رجال الشرطة ضربوا زونغا ثم ألقوا به وهو فاقد الوعي وحافي القدمين في سيارة وذلك إثر جدال بشأن الرسوم المدرسية ؛

(د) أفادت المعلومات الواردة بأنه في شباط/فبراير ١٩٩٠ توفي في ايست راند ، سيمون تشيبالا البالغ من العمر ٢٢ عاما ، إثر احتجازه في مركز شرطة غروتفلي للاشتباه في ارتكابه سرقة . وذكر أحد ممثلي الشرطة أن تشابيلالا قاوم رجال الشرطة أثناء القبض عليه "فلم يجدوا مناصا من استخدام القوة ، وقد عثروا على مسروقات في حوزته" ؛

(هـ) وتشمل حالات الوفاة الأخرى التي وقعت في الحجز لدى الشرطة سيزوي سيتهوليه البالغ من العمر ٣٠ عاماً ، وماندلا مانانا ، البالغ من العمر ٢٧ عاماً ،

وقد عثر عليهما مشنوقين في زنزانتيهما في مركز الشرطة بميدان جون فورستر في يوهانسبرغ . وأنشئت لجنة للتحقيق بدأت تباشر مهامها في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وكان من المقرر أن ترفع تقريرها إلى الرئيس دي كليرك في آذار/مارس ١٩٩٠ ؛

(و) في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، عثر في سوازيلند على جثث ديريك ماشوباني ، وتهابوموهالي ، وبورتا شابانغو ، أعضاء المؤتمر الوطني لطلاب جنوب افريقيا المقيد نشاطه .

٤٤٧ - كما ادُعي أن حوادث قتل وقعت في اقليم ناتال خلال اشتبكات بين أعضاء ومؤيدي المؤتمر الوطني الافريقي - الجبهة الديمقراطية المتحدة من جهة وأعضاء حركة ايفكاتا من جهة أخرى . وتفيد الادعاءات بأن العنف في الاقليم المذكور أودى بحياة ٨٠ شخصا في الأسبوع الذي بدأ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠ ، فوصل مجموع حالات الوفاة منذ عام ١٩٨٥ إلى ٣ ٠٠٠ حالة . وقد أوجزت ، على سبيل المثال ، الحوادث التالية المُدعى وقوعها:

(أ) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، قُتل في أسبوع واحد ، في منطقة ايلانسكوب ، سبعة أشخاص من المعروفين بتعاطفهم مع المؤتمر الوطني الافريقي ؛

(ب) أفادت المعلومات الواردة بأنه في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ عثر على جثتي سيلستين موكوابي ، ٣٦ عاما ، وشقيقتها ايميرنتيا ، ٣٢ عاما . وقد قتلتا لأنهما كانتا ، حسبما ورد في الادعاءات ، تقفان بجانب أشخاص لم يخضعوا لإمرة "القائد" نتومبيلا ، حيث أنهم يدينون بالولاء للمؤتمر الوطني الافريقي ؛

(ج) في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٠ ، قُتل عشرات الأشخاص في المنطقة الخاضعة لسيطرة السيد نتومبيلا .

٤٤٨ - وادُعي كذلك أن "فرق الموت" التي يطلق عليها ، أيضا ، "العسكر" أعدمت أشخاصا ، العام الماضي ، بدون اجراءات قضائية . وترتبط فرق الموت تلك ، حسبما تفيد الادعاءات ، بقوات الأمن . وقد أنشئت لجنة ، معروفة بلجنة هارمز ، لدراسة حالات القتل التي يُزعم أنها وقعت على أيدي فرق الموت ، وبدأت في ٥ آذار/مارس ١٩٩٠ تحقيقا في بريتوريا بشأن "فرق الضرب" المزعومة . وتمثلت ولاية اللجنة في "التحقيق في الادعاء بوقوع جرائم قتل وغير ذلك من أعمال العنف المنافية للقانون التي ترتكب في جمهورية جنوب افريقيا بغية تحقيق ، أو بلوغ ، أو تدعيم أي هدف دستوري أو سياسي ..." .

٤٤٩ - وأفادت المعلومات بأنه في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ ، أكد عميد في شرطة جنوب افريقيا اقرارا رسميا جاء فيه أن احدى خلايا مكتب التعاون المدني مسؤولة عن اغتيال ديفيد وبستر وانطون لوبوفسدي .

٤٥٠ - وأفادت المعلومات الواردة في ٣١ شباط/فبراير ١٩٩٠ أن سلسلة من القيادات تضم عدة ضباط برتبة لواء وتصب في مكتب الجنرال مالان تدير مكتب التعاون المدني ، الذي يمول من ميزانية قوة الدفاع بجنوب افريقيا ولكنه يتألف في المقام الأول من رجال شرطة سابقين وضباط من المخابرات العسكرية محالين إلى الاستيداع .

٤٥١ - وأفادت المعلومات الواردة في ٣٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ بأن النقيب ديرك كويتزي أبلغ لجنة هارمز في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أثناء انعقادها في لندن ، بأنه تلقى تعليمات من العميد يان فان در هوفن ، قائد الأمن الاقليمي ، "بالتخلص" من السيد مكسنغ ، والتصرف بحيث يبدو القتل وكأنه مقترن بسرقة .

٤٥٢ - وفي ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ وصف السيد كويتزي . في شهادته التي أدلي بها أمام لجنة هارمز ، في اليوم الثاني من استماعها إلى الشهادات ، كيفية اضطلاعه هو ووحدته من "العسكر" (وهم أعضاء سابقون بالمؤتمر الوطني الافريقي تم تجنيدهم للقيام بعمليات ضد زملاء الأمس) بعمليات الاختطاف والقتل في جنوب افريقيا والبلدان المجاورة .

٤٥٣ - وذُكر كذلك أن السيد كويتزي بين للجنة كيف أنه أمكن بعد العديد من المحاولات الفاشلة وضع السم (الذي تم الحصول عليه من ضابط كبير بمختبرات الطب الشرعي التابعة للشرطة) في مشروبي السيد فوسي الذي كان يشتبه في أنه مندس لحساب المؤتمر الوطني الافريقي والذي رفض التعاون ، والسيد بيتر الذي هرب أثناء فترة دراسته في بلغاريا ، وأوضح السيد كويتزي أنه تم إفقاد الرجلين وعيهما "بقطرات تحقق هذا الغرض" ثم اقتيدا بعد ذلك مئات الأميال ، بعيدا عن ترانسفال ، وأطلق الرصاص على رأسيهما وأحرقا . وزعم أن شخصا آخر من "العسكر" هو اسحاق "إيس" مويما لقي المعاملة نفسها لأنه كان "دائم التحفظ . ولم يكن يؤدي عمله بجدية واقتناع" .

٤٥٤ - وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، أرسلت برقية إلى حكومة جنوب افريقيا إثر ورود معلومات أدلى بها شهود في جلسات الاستماع التي عقدت في لندن جنبا إلى جنب مع اجتماعات فريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الافريقي والتابع للأمم المتحدة ، وتتعلق تلك المعلومات ببعض عناصر الشرطة وغيرها من المسؤولين عن إنفاذ القانون الذين كانوا يساعدون أعضاء حركة اينكاثا التي أشارت ، حسبما تفيد التقارير ، العنف عمدا ، ويشجعونهم ويدعمونهم ويسلحونهم ويتسترون عليهم . وقد جاء في أقوال الشهود أن القائمين على إنفاذ القانون ، لم يتصرفوا ، في اطار عملية اقرار النظام ، بحيدة واستخدموا ، في حالات عديدة قدرا من القوة يفوق ما تجيزه مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين . وإن كانت الادعاءات

صادقة فمعنى ذلك أن الشرطة مسؤولة مسؤولية كبيرة عن العنف الذي أفضى إلى خسائر فادحة في الأرواح .

٤٥٥ - وبالنظر إلى هذه الملابسات ، حث المقرر الخاص بقوة حكومة جنوب افريقيا على أن تعين ، على وجه الاستعجال لجنة قضائية مستقلة للتحقيق في دور الشرطة في المنازعات العنيفة ، وللتثبت من صدق الاتهامات الموجهة إلى الشرطة من عدمه . وأضاف أنه إذا تبين أن أيا من المسؤولين مذنب ينبغي أن يُحاكم و/أو يُعاقب تأديبيا ، رجلا كان أو امرأة . وطلب أيضا موافاته بالمعلومات عن الاجراءات التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا في هذا الصدد .

٤٥٦ - وفي اليوم نفسه أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة جنوب افريقيا تفيد بورود معلومات عن السيد س. ر. ماهاراج ، أحد كبار أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي ، الذي اعتقل بموجب الفرع ٢٩ من قانون الأمن الداخلي ، أدلى بها ، خلال جلسات الاستماع المشار إليها آنفا عدد من الشهود بينهم زوجة السيد ماهاراج . واستنادا إلى الأدلة المتوفرة من المنطقي استنتاج أن حياة السيد المذكور في خطر .

٤٥٧ - وفي هذا الصدد ناشد المقرر الخاص حكومة جنوب افريقيا اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لتأمين حياة السيد ماهاراج وكفالة سلامته البدنية ، كما ناشدها بقوة ، انطلاقا من روح ونص اعلان الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصري وآشاره المدمرة في الجنوب الأفريقي ، أن تفرج عن السيد ماهاراج . كما طلب المقرر الخاص موافاته بالمعلومات عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد .

٤٥٨ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وُجهت رسالة إلى حكومة جنوب افريقيا تحيل اليها ادعاءات مفادها أنه في حوادث العنف العديدة التي استمرت عام ١٩٩٠ بين أعضاء حركة اينكاثا وسائر السكان ومن بينهم أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي والجبهة الديمقراطية المتحدة ، ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، قتل الكثيرون ، حسبما جاء في التقارير . فمنذ الاشتباك الأول الذي وقع بين أعضاء اينكاثا ومؤيدي المؤتمر الوطني الافريقي في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ في سيبوكنغ ، والذي قُتل فيه - وفقا لما ورد في التقارير - ٢٧ شخصا ، امتدت حوادث العنف - حسبما ذُكر - من اقليم ناتال إلى ايست راند ، ووست راند ، وسويتو . وأفادت المعلومات الواردة بأن عدد القتلى الذين سقطوا في تلك الحوادث ، منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، وصل إلى ما يربو على ٧٠٠ شخص .

٤٥٩ - وذكرت عدة مصادر أن الشرطة اتبعت نهجا غير متسق حيال حركة اينكاثا في مواجهة السكان غير المنتمين لها وذلك من حيث السماح لها بحمل السلاح . وادُعي أن شرطة كوازولو لم تلتزم الحياد ابان العنف بل انها عملت كجناح مسلح لاينكاثا . أما عن حادث العنف الذي وقع في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، في سيبوكنغ ، فعلى الرغم من أن وزير القانون والنظام ، ومفوض الشرطة الفرعي ، ومفوض عام الشرطة أخُطروا مسبقا ، حسبما ذكر أحد المصادر بهجوم تزمع اينكاثا شنه على أنصار المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، وصل ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ من أعضاء تلك الحركة مدججين بالسلاح يرافقهم ضباط بيض واعتدوا ، وفقا لما ورد في الادعاءات ، على سكان سيبوكنغ في حضور الشرطة التي كانت تطلق النار على كل من يحاول من السكان التصدي للهجوم .

٤٦٠ - وفضلا عن ذلك يتبين من الأرقام التي أوردتها لجنة جنوب افريقيا لحقوق الإنسان أن الشرطة تسببت ، خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ ، في ١٧٠ من حالات الوفاة التي وقعت في غمار فوضى التجمعات الجماهيرية . وقد أصيب الضحايا ، حسبما تفيد الادعاءات ، برصاص أطلقته الشرطة عشوائيا على المتظاهرين أو المحتجين وذكر ، على سبيل المثال ، أن أربعة أشخاص ، على الأقل ، لقوا مصرعهم في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، عندما حاولت الشرطة التصدي لمتظاهرين كانوا في طريقهم إلى محكمة الاستئناف ، في بلومفونتاين ، إثر اجتماع في بلدة بوتسهابيلو ، بولاية اورانج الحرة ، وذلك للاحتجاج على الدمج القسري في كاكا .

٤٦١ - كما أفادت المعلومات الواردة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ بأن الياس سانغواني وهو كونستابل أسود بمركز شرطة جيبي تعرض لاعتداء من جانب رؤسائه البيض وتوفي فيما بعد في المستشفى ، نتيجة نزيف بالمخ .

٤٦٢ - وذُكر ، أيضا أنه في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ قتل تايلور نتسوكا ، البالغ من العمر ١٧ عاما ، بالرصاص على ملعب مدرسة دكتور سينغو الثانوية في ماوكنغ ، بالقرب من كرونستاد ، وذلك على أيدي رجلين من البيض في منتصف العمر يرتديان زيا كاكي اللون ، يستقلان حافلة صغيرة بيضاء من طراز تويوتا . وادُعي أن الشرطة عرفت هوية الرجلين ، ولكن لم يقبض على أحد .

٤٦٣ - وأُبلغ ، بالاضافة إلى ذلك ، عن عدة حالات وفاة وقعت في الاعتقال ، هي كما يلي:

(أ) في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، توفي تشيبيلالي في مركز شرطة غروتفيلي في ايست راند بعد القبض عليه للاشتباه في ارتكابه سرقة . وأفادت الشرطة بأن تشيبيلالي

أبدى مقاومة عند القبض عليه "مما اضطر رجال الشرطة إلى استخدام القوة ، وقد عثروا على مسروقات في حوزته" ؛

(ب) في مستهل عام ١٩٩٠ ، علم أن يونغاني البالغ من العمر ١٣ عاما ، وتشاتراكومتات ، البالغ من العمر ١٤ عاما ، اللذين اعتقلتهما الشرطة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ في مركز شرطة سيرسوارت لأسباب تتعلق بمقاطعة بعض الطلبة للدراسة ، توفيا بعد شهرين من الاعتقال ، نتيجة للتعذيب . وادُعي أيضا ، أن الشرطة عادت غداة اعتقالهم إلى المدرسة وحاولت فض المقاطعة الطلابية ، وعندما قاوم الطلبة فتحت عليهم النار مما أسفر عن مصرع ثلاثة منهم هم: سيغيوي ودومساي ووايزمان ؛

(ج) في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أوسع اثنان من كونستابلات مركز شرطة هومانسدروب ، رجلا يدعى "اندالي" ضربا حتى فارق الحياة . وهدد الكونستابلان شاهدا على الحادث ، يبلغ من العمر ١٦ عاما ، بالقتل إن أوشى بهما ؛

(د) في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أعلنت الشرطة أن دونالد تابيلا ماديشا انتحر بأن شنق نفسه . وكان المذكور مدرسا وعضوا في مؤتمر شبيبة ماهفيليرنغ ، اعتقل ، في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ في بلدة ماهفيليرنغ ، في بوتزبيترسروس ، بموجب الفرع ٢٩ من قانون الأمن الداخلي . ولم يعرف ما إذا كان قد أجري تحقيق في وفاته أو لا ؛

(هـ) في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٠ اعتقلت الشرطة في كوتسونغ ، أوجين امبولوانا البالغ من العمر ١٥ عاما . وفي ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، نقل إلى مركز شرطة فالفردينيد ، مصابا بجروح خطيرة في رأسه . وترك ، حسبما أفادت التقارير ، ملقي على الأرض ، فاقدا الوعي لمدة تسع ساعات ، قبل أن يُنقل إلى مستشفى ليراتونغ حيث توفي في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ .

٤٦٤ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير لم يكن قد ورد أي رد من حكومة جنوب افريقيا .

سري لانكا

٤٦٥ - في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أُرسلت برقية إلى حكومة سري لانكا تتعلق بالدكتورة مانوراني سارفاناموتو والدة ريتشارد دي زويسا ، وبباتي ويراكون المحامية الممثلة لها في التحقيق القضائي في اختطاف ابنها وقتله في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، اللتين تلقيتا تهديدات بالقتل إن استمرتا في متابعة القضية . وكانت الدكتورة مانوراني سارفاناموتو قد قامت في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ حسبما تفيد المعلومات ، بابلاغ المحكمة الجزئية بأنها تعرفت على أحد مختطفي ابنها وهو مفتش أول شرطة في كولومبو ، ألقي القبض عليه فيما بعد .

٤٦٦ - وبالنظر إلى عدة حالات طرأت مؤخرا ، تتعلق بمحامين وشهود في قضايا مرفوعة ضد أفراد من قوات الأمن ، تلقوا تهديدات ثم قُتلوا ، أعرب المقرر الخاص عن بالغ قلقه فيما يتعلق بسلامة الدكتورة مانوراني سارفاموتو وباتي ويراكون ، وناشد حكومة سري لانكا أن تتخذ كل ما يلزم من تدابير لكفالة حماية حقهما في الحياة . وطلب ، أيضا ، موافاته بمعلومات عن التحقيق في حالات التهديدات بالقتل ، وكذا عن حالة مقتل ريتشارد دي زويسا وبخاصة عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية الشخصين سالفي الذكر .

٤٦٧ - وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة سري لانكا تشير إلى البرقية المشار إليها آنفا المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وتوضح أن معلومات أخرى وردت مفادها أن رجلي الشرطة اللذين يتوليان حراسة منزل باتي ويراكون تلقيا تهديدات بالقتل في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وذلك في رسالتين وجهتا اليهما بالاسم . ولما كان اسما ضابطي الشرطة غير معلنين ، حسبما تفيد المعلومات ، فقد أُعرب عن الخوف من وجود تواطؤ داخل قوة الشرطة .

٤٦٨ - ومرة أخرى ، أعرب المقرر الخاص ، في هذا الصدد ، عن قلقه البالغ على حياة رجلي الشرطة القائمين بالحراسة والشخصين المشار إليهما في البرقية السابقة ، وناشد ، من جديد ، حكومة سري لانكا أن تتخذ كل ما يلزم من تدابير لكفالة حقهم في الحياة ، وطلب موافاته بمعلومات عن التحقيق في حالات التهديدات بالقتل تلك وكذلك عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية سلامة الأشخاص الأربعة المذكورين أعلاه .

٤٦٩ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وُجهت رسالة إلى حكومة سري لانكا تحيل إليها ادعاءات مفادها أنه خلال فترة وجود قوات حفظ السلم الهندية في الجزء الشمالي الشرقي من البلد بموجب اتفاق وقعته الهند وسري لانكا في تموز/يوليه ١٩٨٧ ، وهو الوجود الذي دام ٣٢ شهرا ، قام أفراد من تلك القوات أو من جماعات التاميل المتحالفة معها والتي تعمل بموافقة منها ، بإعدام عدد كبير من المدنيين العزل باجراءات موجزة .

٤٧٠ وفضلا عن حوادث القتل التي يُدّعى أن قوات حفظ السلم الهندية ارتكبتها والتي احيلت بالفعل إلى الحكومة ، أُبلغ بالحادث التالي: في ٣ آب/أغسطس ، لقي ٥٢ شخصا مصرعهم برصاص جنود قوات حفظ السلم الهندية الذين اجتاحوا البلدة ، وأخذوا يطلقون الرصاص على السكان ، ويشعلون النار في المنازل وغير ذلك من الممتلكات . وكان من بين الضحايا فنفاداسلام سوبرامانيام البالغ من العمر ٦٠ عاما ، وس.

ايلايابرومال البالغ من العمر ٧٠ عاما ، وراجاغورو جافاناراج البالغ من العمر ١١ عاما . وذُكر أن الهجوم كان انتقاما لكمين أعدته منظمة نمور تحرير تاميل ايلام لدورية من قوات حفظ السلم الهندية في سوق فالفيتيتوراي وقتل فيه ستة جنود .

٤٧١ - وبعد أن تحققت لمنظمة نمور تحرير تاميل ايلام السيطرة الفعلية ، حسبما ورد من معلومات ، على الجزء الشمالي الشرقي من البلد ، إثر انسحاب قوات حفظ السلم الهندية من سري لانكا في آذار/مارس ١٩٩٠ ، ذُكر في حزيران/يونيه ١٩٩٠ أن القتال الضاري استؤنف بين قوات حكومة سري لانكا والمنظمة المذكورة مما أسفر عن سقوط عدد كبير من القتلى بين المدنيين في مناطق جافنا ، وترينو كومالي ، وباشيكالوا . وقام الجانبان خلال القتال ، حسبما ورد من معلومات بقتل عدد كبير من المدنيين باجراءات موجزة . وقد ترددت ادعاءات عديدة بارتكاب منظمة نمور تحرير تاميل ايلام لحوادث قتل تعسفي ، أو باجراءات موجزة ، ومن بينها حوادث قتل المئات من رجال الشرطة الذين استسلموا ، وقتل المسلمين في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، في الجزء الشرقي ، بينما وردت تقارير تفيد بأن القوات الحكومية قامت بعد استعادتها السيطرة على المناطق التي كانت في قبضة المنظمة ، بقتل مئات من المدنيين بدون محاكمة . وذُكر أن عدة ضحايا قتلوا باجراءات موجزة بعد اعتقالهم . وكان الأشخاص التالية أسماؤهم من بين ضحايا حوادث القتل تلك:

(أ) في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، قامت القوات الحكومية ، بعد أن استعادت من منظمة نمور تحرير تاميل ايلام مركز شرطة فافونيا ، بمقاطعة باتيكالوا ، بإطلاق النار على مدنيين عُزل ، فأردتهم قتلى ، وكان من بينهم انطوني بيلاي وهو مفتش صحة عامة وزوجته وابنه ، وعثر على حوالي ١٥ جثة ملقاة في الطريق ؛

(ب) في الأسبوع الأخير من حزيران/يونيه ١٩٩٠ قتل أفراد من الجيش والشرطة ١٥ مدنيا ، من بينهم مدرس ، وذلك في قرية فيلافللي بمنطقة باتيكالوا ؛

(ج) بعد أن استعادت القوات الحكومية بلدة كالموناي من منظمة نمور تحرير تاميل ايلام في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أطلق الجنود النار على السكان في بيوتهم ، وفي يومي ٢٢ و٢٣ حزيران/يونيه ، جمع الجنود رجالا تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٣٠ عاما وأوقفوهم صفا واحدا معصوبي الأعين ، وأطلقوا عليهم الرصاص أو انهالوا عليهم طعنا بالسكاكين حتى الموت ، ثم ألقوا بالجثث في متاجر يملكها التاميل وأشعلوا فيها النار . وقد وُجد في متجر واحد محترق ما يربو على ٣٠ جثة احداها لشاندريكومار البالغ من العمر ٢٣ عاما .

٤٧٢ - كما ادُعي أن القوات الحكومية تقصف من الجو عشوائيا أهدافا سكنية وغير عسكرية من بينها مدارس ومستشفيات . وكانت الحالات التالية ضمن العديد من الوفيات التي وردت معلومات تفيد بحدوثها من جراء القصف العشوائي:

(أ) في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، قُتل ١٠٠ شخص من بينهم نساء وأطفال في قرية امباري سنترال كامب التي يسكنها التاميل ؛

(ب) في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، أصيب مستشفى في كالافانشيكودي بقنبلة مما أسفر عن مصرع ١٠ مرضى ؛

(ج) في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، قتل سبعة مدنيين في كوكوفيل ؛

(د) في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، لقي ثمانية طلبة في منطقة كيليوشي مصرعهم نتيجة لهجوم وقع على مدرستهم ؛

(هـ) في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، قتل ٤٠ من التاميل النازحين في منطقة بولموتاي ، في ترينكومالي ، بنيران مدفعية سفينة تابعة لبحرية سري لانكا .

٤٧٣ - وبالاضافة إلى ما تقدم ، ما زالت حوادث القتل والتهديدات بالقتل الموجهة إلى الأشخاص المشتبه في مناصرتهم لجبهة التحرير الشعبية "جاناثا فيموكشي بيرامونا ، وإلى أعضاء المعارضة في البرلمان وغيرهم ممن يشتبه في معارضته للحكومة ، مستمرة ، حسبما تفيد الادعاءات ، ولكن عدد الحالات التي أبلغ عن وقوعها تضاءل عما كان عليه في الفترة بين آب/أغسطس ١٩٨٩ وشباط/فبراير ١٩٩٠ . وقد وردت تقارير عن الحالات التالية:

(أ) في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وُجد لاليث واروشا هنادي ، وهو طالب زراعة في جامعة بيرادنيا يبلغ من العمر ٢٤ عاما ، ميتا في تيلابور ، وكان أفراد من الجيش قد اعتقلوه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ، في معسكر الجيش في ياكالامالا في منطقة غال ؛

(ب) في أعقاب صدور أوامر الحكومة للشرطة "باطلاق النار فورا" في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، عثر ، حسبما تفيد التقارير ، في المقاطعات الجنوبية على عشرات من الجثث ملقاة في أماكن مثل دياغاما ، بمنطقة غامباها ؛ وبنورغاما ، بمنطقة كالوتارا ، وامبيليبيتيا ، بمنطقة راتكابورا ، وسورياويوا ، بمنطقة هامبانتوتا .

٤٧٤ - وفيما يتعلق بحالة ريتشارد دي زويسا المشار إليها في برقيتي المقرر الخاص إلى الحكومة المؤرختين في ٨ حزيران/يونيه و١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أفادت المعلومات الواردة بأن التحقيق في وفاته توقف في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وأن المدعي العام قرر عدم اتخاذ أي اجراء ضد ضابط الشرطة الكبير الذي ذكرت والدة دي زويسا انه كان ضمن الذين اختطفوا ابنها في شباط/فبراير ١٩٩٠ . وكانت الشرطة ، تتولى ، حسبما تفيد المعلومات الواردة ، التحقيق في الحالة على الرغم من الادعاء بأن بعض ضباطها ضالعون في اختطاف زويسا وقتله .

٤٧٥ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، تلقى المقرر الخاص من حكومة سري لانكا ردا على رسالته المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ (انظر الفقرات من ٣٨٦ إلى ٣٨٨ من E/CN.4/1990/22) وعلى برقيته المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (انظر الفقرات من ٣٨٩ إلى ٣٩٢ من E/CN.4/1990/22) . ويتناول الرد بالتعليق الحالات التالية:

(أ) تشاريتا لانكابورا: جاء في تحريات الشرطة أن شخصين مجهولين اقتحما في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٥ البيت الذي كان يقيم فيه السيد لانكابورا وأطلقا عليه النار فأرديا ه قتيلا . وأجري تحقيق قضائي في هذا الحادث . وقرر القاضي أن الأمر يتعلق "بحالة قتل بإطلاق الرصاص" وأمر الشرطة بإجراء مزيد من التحريات ؛

(ب) كانشانا أبيبالا: كشفت التحريات عن مقتله على يدي رجل مسلح مجهول دخل منزله في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ . وأصيب أيضا ، في الحادث والد السيد ابيبالا . وقد أجري تحقيق قضائي ، وأمر القاضي الشرطة بإجراء مزيد من التحريات . وذكرت الشرطة أن الذين شاهدوا الرجل المسلح ممن يقيمون في بيت السيد ابيبالا لم يتعاونوا مما أعاق التحريات . ولم يُقبض على أي شخص يشتبه في تورطه في جريمة القتل هذه . وما زالت الشرطة تواصل تحرياتها ؛

(ج) ساراث كارالييادا: أفاد التحقيق بأنه في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩ اقتحم ثمانية أشخاص مسلحين يرتدون ملابس مدنية منزل السيد كارالييادا الواقع في منطقة شرطة تيليديننيا ، فنهبوا المنزل وسرقوا مجوهرات ومبلغا من المال ، واقتادوا السيد كارالييادا بعيدا عن بيته . وفيما بعد عثر على جثته على بعد ربع ميل . وقد أجرى قاضي تيلوينييا تحقيقا قضائيا وتقرر استئنافه بعد مزيد من التحريات .

٤٧٦ - وتضمن الرد ، أيضا ، ما يلي عن الحالة في سري لانكا:

(أ) إن عدم استتباب الأمن في الأجزاء الشمالية والشرقية والجنوبية من سري لانكا نتيجة لتصاعد العنف هو أمر ما برح يثير قلقا شديدا لدى الحكومة . فتلك الحوادث تمثل مشكلة خطيرة لسلطات إنفاذ القانون التي ثبت لها أن التحقيقات العادية في الأنشطة المذكورة انما هي مسألة بالغة الصعوبة ؛ إذ أنه حيثما استهلت أي تحريات وأجريت تحقيقات قضائية لم يتسن إكمالها لأنه كان يتعين على سلطات إنفاذ القانون التصدي لحالة لم يسبق لها مثيل في مجال حفظ القانون والنظام في سياق الظروف السائدة حينئذ . بيد أن السلطات القضائية تواصل التحقيق بموجب القوانين العادية في الحوادث المبلغ عنها بما في ذلك اجراءات الاحضار أمام المحكمة المتاحة حتى في ظل أنظمة الطوارئ ؛

(ب) أنه في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلد حيث كانت قوات حفظ السلم الهندية متواجدة ، لم تكن الحالة الأمنية تسمح بإجراء التحقيقات العادية .

فعلى الرغم من وجود تلك القوات ، لم تجرد جماعات التاميل في المنطقة من السلاح حسبما كان متوخى ، فأصبح جلب مزيد من الأسلحة ، ووجود جماعات مسلحة غير قانونية وما نشأ عن ذلك من معارك ضارية بين الجماعات المتناحرة عقبة خطيرة في طريق جهود إقرار السلم وإعادة الحياة في المناطق المعنية إلى مجراها الطبيعي ، وفي طريق اجراء تحقيقات عادية في حوادث العنف المبلغ عنها وللتغلب على تلك العقبات ، اتخذت الحكومة عددا من الخطوات هي:

'١' تنفيذ أحكام قانون مجالس المقاطعات في مجالات القانون والنظام ؛

'٢' تيسير المفاوضات بين الحكومة وجماعة نمور تحرير تاميل ايلام التي ظلت حتى الآن خارج العملية الديمقراطية ؛

'٣' إبرام اتفاق مع حكومة الهند لاكمال انسحاب قوات حفظ السلم الهندية في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ١٩٩٠ . كما تعمل الحكومة على كفالة وقف اطلاق النار فيما بين الجماعات المتناحرة المنخرطة في العنف ؛

'٤' التعجيل بوصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الأجزاء الشمالية والشرقية من البلد ؛

(ج) وفيما يتعلق بالحوادث المبلغ عن وقوعها في مناطق أخرى غير الشمال والشرق ، هناك أيضا عراقيل في سبيل التحقيقات . بيد أن الحالة تحسنت نتيجة لتدابير اتخذتها الحكومة هي:

'١' دعت الحكومة إلى انعقاد مؤتمر جميع الأحزاب للتوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الأحزاب السياسية الديمقراطية بغية إقرار السلم وإعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي ، ومعالجة وحل القضية الوطنية الحاسمة التي تشكل أساس ما يواجهه البلد من مشاكل ؛

'٢' كان يساور الحكومة قلق بالغ ازاء التقارير المتعلقة بما يرتكب في الجنوب من أعمال عنف على أيدي الجماعات التي لم تقبل المفاوضات السياسية ، وكذا ازاء أعمال العنف المبلغ عن ارتكابها على أيدي جماعات مجهولة الهوية . ومن ثم أصدرت الحكومة أوامر إلى الشرطة وقوات الأمن بالتعرف ، في جميع أنحاء البلد ، على أي جماعات شبه عسكرية غير قانونية وحلها . كما أصدرت تعليمات واضحة إلى الوكالات القائمة على انفاذ القانون بمعاملة تلك الجماعات ، إن وجدت ، باعتبارها جماعات إرهابية . وأنشئت وحدة مستقلة لتقصي الحقائق تضم عددا من كبار المسؤولين المدنيين ورجال الشرطة للتحقيق في هذه الظاهرة المزعومة وتقديم توصيات بشأن حل تلك الجماعات ، إن وجدت . وطلب إلى الجمهور امداد هذه الوحدة بالمعلومات ؛

'٣' دعت الحكومة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى ممارسة مهامها الانسانية التقليدية في البلد ؛

'٤' قامت الحكومة ، أيضا ، بتعيين لجنة مستقلة لبحث مشكلة الاضطرابات بين الشباب من جميع أوجهها وتقديم توصيات بشأن ما يمكن اتخاذه من اجراءات لمعالجة هذه المشكلة من جذورها ؛

(د) وعلى الرغم من أن الحكومة تشعر بقلق عميق ازاء ما ارتكب في البلد ، فيما مضى ، من أعمال عنف ، فإنها تأمل أن تعيد الجهود السياسية المبذولة على نطاق واسع ارساء المؤسسات الديمقراطية ، وتسيير آلية القانون والنظام العاديين .

٤٧٧ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ورد من حكومة سري لانكا رد على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، يتضمن معلومات عن الجهود التي تبذلها الحكومة فيما يتعلق بالأوضاع في شمال سري لانكا وشرقها وكذا في أجزائها الجنوبية والوسطى . وتضمن الرد أيضا بيانا موجزا بالتقدم المحرز في التحقيق في قضية ريتشارد دي زويسا .

٤٧٨ - وفيما يتصل بالحالة في شمال البلد وشرقه أفاد الرد بأن الحكومة تثابر في جهودها الرامية إلى حل القضايا الاجتماعية - السياسية من خلال المفاوضات مع جميع الأطراف على اختلاف أصولها الاثنية ، بغية اعادة توزيع السلطة الحكومية على المستويات المحلية الأدنى ؛ وبأنه مواصلة لهذا المسعى الذي يستهدف ايجاد حل وسط مقبول للأطراف كافة ، أنشئت هياكل اقليمية تقوم على المشاركة في السلطة في شكل مجالس اقليمية وذلك باعتماد التعديل الثالث عشر للدستور ؛ الأمر الذي كان من نتيجته أن جميع الأحزاب والجماعات السياسية ومن بينها أحزاب التاميل الممثلة لسكان الشمال والشرق ، دخلت العملية الديمقراطية السياسية وكانت منظمة نمور تحرير تاميل ايلام هي الجماعة الوحيدة التي رفضت ذلك . فقد رفضت ، حسبما جاء في الرد ، المشاركة في كل من الانتخابات الاقليمية والوطنية ، وواصلت في الوقت نفسه ارتكاب أعمال الارهاب ضد سكان الشمال والشرق وضد خصومها السياسيين المنتمين إلى طائفة التاميل . وذكر انه بغية اقناع تلك الجماعة بنبذ العنف ، بدأت الحكومة حوارا معها استمر أكثر من عام . واتخذ من التدابير كل ما يمكن أن يحملها على الثقة في العمليات التفاوضية . ومن بين تلك التدابير ، انسحاب قوات حفظ السلم الهندية من سري لانكا في آذار/مارس ١٩٩٠ ، وحل المجلس الاقليمي للمناطق الشمالية الشرقية ، واجراء انتخابات جديدة في تلك المناطق مما يوفر لمنظمة نمور تحرير تاميل ايلام فرصة للمشاركة وهو ما رفضته .

٤٧٩ - وذُكر ، أيضا ، أنه جرى التعجيل بعملية إعادة توزيع السلطة على المجالس الاقليمية ، وأن وجود قوات الأمن الاقليمية في المنطقة بعد انسحاب قوات حفظ السلم الهندية تضاءل إلى حد كبير وأن قوات الأمن المتبقية انسحبت إلى ثكناتها ، وأن هذا الاجراء اتخذ بغية إنشاء قوة شرطة اقليمية تراعى فيها نسبة التمثيل الإثني في كل منطقة . واضيف أن قوات الأمن صدرت اليها تعليمات بعدم الاقدام على أي عمل يمكن اعتباره خطرا يهدد الحوار الجاري مع منظمة نمور تحرير تاميل ايلام .

٤٨٠ - بيد أن منظمة نمور تحرير تاميل ايلام لجأت ، وفقا لما جاء في الرد ، من جانب واحد ودونما سبب إلى استخدام العنف ، في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ضد مراكز الشرطة في الشمال والشرق . وذُكر أن مراكز الشرطة تلك مزودة ، في المقام الأول ، برجال شرطة تاميل وأنها انشئت بناء على طلب المنظمة ؛ وأن عددا كبيرا من رجال الشرطة قد اختُطف ، وقُتل بعضهم بطريقة وحشية . وأضيف أن الحكومة طرحت عرضين بوقف إطلاق النار ، لم تلتفت إليهما المنظمة على الاطلاق . ومن ثم لم يسع الحكومة أن تتجاهل الهجمات العنيفة المرتكبة دونما مبرر على أيدي المنظمة التي هزأت بجميع المحاولات الرامية إلى ايجاد تسوية عن طريق التفاوض ، وعمدت ، بشكل منظم ، إلى اغتيال معظم قادة التاميل السياسيين الذين كانوا يؤيدون طريق الديمقراطية والمفاوضات . وفيما يتعلق بالادعاءات القائلة بأن قوات الأمن قصفت عشوائيا ، أهدافا مدنية ، أكد الرد أن الاجراءات التي اضطرت قوات الأمن إلى اتخاذها لم تكن موجهة ضد المدنيين بل ضد الارهاب الذي تمارسه منظمة نمور تحرير تاميل ايلام ، وأن قوات الأمن ، امتنعت ، في الواقع ، عن اتخاذ اجراءات ضد المنظمة في بعض المناطق مثل منطقة مانار ، حتى ولو كان ذلك على حساب العمل العسكري الحاسم ، نظرا إلى تعمد المنظمة الاحتماء بالمدنيين . وأضيف ان الحكومة باقية على التزامها بايجاد حل عن طريق التفاوض للمشاكل وتواصل التفاوض مع سائر أحزاب التاميل وغيرها من الأحزاب في اطار مؤتمر جميع الأحزاب الذي دعي إلى عقده لهذا الغرض .

٤٨١ - وأفاد الرد بأن ما يربو على مليون شخص من جميع الطوائف اضطروا إلى الفرار من ديارهم إلى انحاء أخرى داخل البلد بل وحتى خارجه ، وذلك بسبب التجنيد الاجباري ، وعمليات الابتزاز والسرقة التي ارتكبتها منظمة نمور تحرير تاميل ايلام ؛ وبأن الإدارة المدنية وجهاز النقل اصابهما الفوضى والاضطراب نتيجة لأعمال المنظمة التخريبية ؛ وبأن تلك المنظمة لم ترتكب فظائع ضد التاميل والسينهاليين فحسب بل وأيضا ضد المسلمين في الشمال والشرق ، وأنه كان من بين تلك الفظائع المذبحة المروعة التي وقعت في أحد المساجد في عام ١٩٩٠ وطرد ما يربو على ٤٠ ألف مسلم دفعة واحدة من ديارهم في منطقة مانار .

٤٨٢ - وأقرت حكومة سري لانكا في ردها بأن حالة نزاع يطلب فيها من قوات الأمن اتخاذ اجراء ضد ارهابيين يمتزجون بالسكان المحليين يمكن أن تتسبب في مشاق للمدنيين وفي قيود على العمليات . كما قيل في الرد أنه تبذل عناية كبيرة لتجنب مناطق المدنيين ، وإن المدنيين يخطرون مسبقا عند القيام بعمليات لنجدة جنود يحاصرهم إرهابيون من منطقة نمور تحرير تاميل إيلام .

٤٨٣ - وفيما يتعلق بالحالة في الأجزاء الجنوبية والوسطي من البلد ، أوضح الرد أن الحياة عادت إلى مجراها الطبيعي على الرغم من ورود تقارير عن وجود بعض مخلفات العنف نتيجة لقيام جماعات مجهولة الهوية بالانتقام ممن يُعتقد انهم مسؤولون عن عمليات قتل نسبت إلى عناصر هدامة ابان فترة تصاعد العنف في عام ١٩٩٠ . وذُكر أن الحكومة إذ ساورها قلق بالغ إزاء تلك الأعمال التي تعد بموجب قوانين سري لانكا أعمالا غير قانونية تتخذ تدابير مشددة حيال المسؤولين عن تجاوز حدود واجباتهم المشروعة . وأضيف أنه بغية التحقيق في جميع الأنشطة غير القانونية المبلغ عنها قامت ، في العام الماضي ، لجنة مستقلة يرأسها اثنان من قضاة المحكمة العليا المتقاعدين بتحديد طبيعة المشكلة ، كما أشارت إلى هذه القضية ، اللجنة الرئاسية المعنية بمسألة الاضطرابات بين الشباب ؛ وأنشئ بالفعل جهاز لتلقي المعلومات من الجمهور عن أنشطة تلك الجماعات ؛ وصدرت تعليمات واضحة لا لبس فيها إلى سلطات تنفيذ القانون ، بالتعرف على كل الجماعات المذكورة ، وتجريدها من السلاح وحلها .

٤٨٤ - أما عن حالة ريتشارد دي زويسا المشار إليها في رسائل المقرر الخاص ، فقد ذُكر أن التحقيقات مستمرة بغية التعرف على الجناة ومحاكمتهم وفقا لقوانين البلد . وأضيف أن التحقيق القضائي لم يكن حاسما فيما يتعلق بهوية الجناة المشتبه فيهم ، إذ لم تتوافر أدلة كافية ضد ضابط الشرطة الذي أشارت إليه والدة الضحية - وفيما يتعلق بالملاحظة التي مفادها أن الشرطة تسند إليها تحقيقات في ادعاءات تتعلق بضباطها ، أوضح الرد أنه كان على سلطات تنفيذ القانون أن تعتمد على الشرطة كسلاح للتحريات بغية الحصول على أدلة يمكن قانونا الاستناد إليها في اقامة الاجراءات الجنائية ؛ وأن هناك حالات أخرى مماثلة تشمل ضباط شرطة أسفرت التحقيقات في نهاية المطاف عن اعتقالهم . وذُكر أنه في حين تواصل السلطات التحريات سيناقش برلمان سري لانكا ، قريبا اقتراحا يدعو إلى انشاء لجنة تحقيق في هذه الحالة .

السودان

٤٨٥ - في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة السودان بشأن المعلومات الواردة التي مفادها أن جرجس الفوس بطرس ، وهو قائد طائرة

مساعد في الخطوط الجوية السودانية حكمت عليه المحكمة الخاصة رقم ١ في الخرطوم بالاعدام في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ لمخالفته أنظمة النقد التي تم الأخذ بها مؤخرا ، قد يواجه الاعدام الوشيك . وقد جاء في المعلومات أن جرجس الغوس بطرس لم يسمح له إلا بمساعدة قانونية محدودة ، وأنه وفقا لاجراءات المحكمة الخاصة ، لا يستطيع استئناف الحكم الصادر ضده إلا لدى رئيس القضاة ، أي انه ليس له الحق في الاستئناف أمام محكمة أعلى .

٤٨٦ - وفي هذا الصدد ، أشار المقرر الخاص إلى المادتين ٦ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يشكل السودان طرفا فيه وكذلك إلى الضمانتين ٥ و٦ من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٥٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ والمعنون "ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الاعدام" ، وناشد الحكومة أن تبذل كل جهد لتكفل لجرجس الغوس بطرس حقه في الحياة وطلب معلومات عن الحالة المذكور أعلاه ، ولا سيما عن الاجراءات القانونية على حكم بموجبها على هذا الشخص بالاعدام .

٤٨٧ - وفي ٧ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أُرسلت برقية أخرى إلى حكومة السودان بشأن تسعة أشخاص هم - عبد الرحمن فرح ، وبكر عادل ، وعبد الرسول النور ، والفريق فوزي أحمد الفاضل ، والفريق مهدي بايونمير ، وفضل الله بورما نصير ، والملازم عبد الرحمن صديق المهدي ، وعبد الرحمن السيد ، والعميد عثمان عبد المطلب - أفادت المعلومات الواردة بأنهم ضمن مجموعة تشمل ما يربو على ٣٥ شخصا اعتقلوا في أواخر آذار/مارس ١٩٩٠ بدعوى اشتراكهم في مؤامرة للإطاحة بالحكومة .

٤٨٨ - وورد ، في السياق نفسه ، أن ٢٨ من كبار ضباط الجيش أعدموا في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ بعد أن أدانتهم محكمة عسكرية . وادُعي أنهم أعدموا في أعقاب محاكمة جرت بإجراءات موجزة ، وأنهم حرموا من التمثيل القانوني ومن الحق في الاستئناف أمام محكمة أعلى .

٤٨٩ - وإذ يشعر المقرر الخاص بالقلق على مصير الأشخاص المذكورين أعلاه الذين يحتمل انهم حوكموا بإجراءات موجزة وربما يواجهون خطر الاعدام ، فقد ناشد الحكومة أن تبذل قصارى جهدها لتكفل لهم الحق في الحياة وطلب موافاته بمعلومات في هذا الصدد .

٤٩٠ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وُجهت رسالة إلى حكومة السودان تحيل إليها ادعاءات ، على النحو التالي:

(أ) في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أُعدم ٢٨ من ضباط الجيش المتقاعدين وممن في الخدمة ، بتهمة الاشتراك في محاولة انقلاب ، وذلك بعد محاكمة بإجراءات موجزة لم

تستغرق سوى ساعتين . ولم يمنح المتهمون قبل المحاكمة أو أثناءها حقوقهم ومن بينها الحق في توكيل محام . ووردت أسماء الأشخاص الـ ٣٨ كما يلي: اللواء (المتقاعد) خالد الزين علي ؛ اللواء (المتقاعد) عثمان ادريس البلبل ؛ اللواء (المتقاعد) حسين عبد القادر القدر ؛ العميد (المتقاعد) محمد عثمان أحمد كرار ؛ العقيد الركن عصمت ميرغني طه ؛ العقيد الركن بشير مصطفى بشير ، العقيد الركن (المتقاعد) محمد أحمد غراسم ؛ العقيد صلاح السيد حسين ، المقدم بشير أمير أبو ديك ؛ المقدم محمد عبد العزيز ابراهيم ؛ المقدم (المتقاعد) السيد حسين عبد الرحيم ؛ المقدم (المتقاعد) عبد المنعم حسن على كرار ؛ المقدم (المتقاعد) بشير الطيب محمد صالح ؛ الرائد صلاح الدرديري بابيكن ؛ الرائد الفاتح خالد خليل ؛ الرائد عثمان الزين عبد الله ؛ الرائد بابكر عبد الرحمن نقود الله ؛ رائد القوات الجوية اطرم الفاتح يوسف ؛ الرائد الشيخ البكر الشيخ ؛ الرائد معاوية ياسين علي ؛ الرائد نهاد اسماعيل حميدة ؛ الرائد عصام الدين أبو الغراسم محمد ، الرائد (المتقاعد) الفاتح أحمد الياس ؛ الرائد (المتقاعد) سيد أحمد صالح ، الرائد (المتقاعد) تاج الدين فاتح الرحمن ؛ النقيب متدثر محمد محجوب ؛ نقيب القوات الجوية مصطفى عوض خواجالي ؛ النقيب (المتقاعد) عبد المنعم خسر كوميربر ؛

(ب) وقد قيل إن عدة أشخاص آخرين أعدموا خلال السنة الماضية تنفيذا لأحكام بالاعدام أصدرتها المحاكم الخاصة . وادُعي أن الاجراءات التي اتبعتها المحاكم الخاصة لم تكفل للمتهمين حقوقهم وفقا لما ينص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وبينها الحق في توكيل محام قبل المحاكمة أو أثناءها والحق في الاستئناف أمام محكمة أعلى . وورد وصف لبعض الحالات كما يلي:

'١' في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ تم في الخرطوم اعدام اركانغو اغاداد تنفيذا لحكم أصدرته المحكمة الخاصة رقم ٣ في الخرطوم ؛

'٢' في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، تم في الخرطوم إعدام جرجس الفوس بطرس ، وهو مساعد طيار بالخطوط الجوية السودانية ، تنفيذا لحكم أصدرته في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ المحكمة الخاصة رقم ١ لمخالفته أنظمة النقد . وكان قد اتهم بمحاولة تهريب عملات أجنبية خارج البلد ؛

'٣' في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، تم اعدام سيد أحمد علي جاب الله ، وهو من المشتبه في اتجارهم بالمخدرات ؛

'٤' في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ تم اعدام مجدي محجوب وهو رجل أعمال ، بتهمة مماثلة ؛

'٥' في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، قضت المحكمة الخاصة في أم درمان بإعدام هاني محمد حمد ، لادانته بالاتجار بالمخدرات ؛

'٦' في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، قضت المحكمة الخاصة في محافظة النيل الأزرق بإعدام جلال أحمد بكري لإدانته بالاتجار بالمخدرات ؛

(ج) وفيما يتعلق بحالة النزاع المسلح الداخلي في الجزء الجنوبي من البلد حيث كانت قوات المتمردين المسماة بجيش تحرير شعب السودان نشطة ، وقد قتلت في عدة مرات ، جنود استسلموا لها ، قامت القوات الحكومية خلال عمليات مضادة للمتمردين بقتل قرويين عُزل بطريقة موجزة . وورد وصف لبعض الامثلة على تلك الحوادث ، كما يلي:

'١' في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، قتل الجنود ١٧ مدنيا (منهم رجال ونساء وأطفال) في قرية ايياسا الواقعة بالقرب من أبري في جبال النوبة . وقد أُعلنت أسماء ١١ من الضحايا ؛

'٢' في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قتل الجنود ٣٤ رجلا وامرأة . وأعلنت أسماء ١١ من الضحايا . وقد ألقيت جثثهم في بئر تقع في بلدة وان الواقعة في الشمال الغربي ؛

'٣' في ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، تم في تلال المرضيات ، بالقرب من الخرطوم ، اعدام ٣١ جنديا بينهم ١٤ جنوبيا وسبعة من النوبة ، اشتبه في تعاونهم مع جيش تحرير شعب السودان وذلك بطريقة موجزة وبناء على أوامر وزير شؤون مجلس الوزراء ؛

(د) وفضلا عن ذلك ، توفي في ٣١ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، علي فاضل وهو طبيب يبلغ من العمر ٣٠ عاما نتيجة للتعذيب أثناء وجوده في الاعتقال السري .

٤٩١ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وجهت إلى حكومة السودان رسالة تحيل إليها ادعاءات كما يلي:

(أ) في عام ١٩٩٠ ، حكمت المحاكم الخاصة التي يعين رئيس الجمهورية أو القادة العسكريون ، قضاتها ، بإعدام عدة أشخاص . وقد صدرت بعض من الأحكام بموجب قانون المخدرات لأيلول/سبتمبر عام ١٩٨٩ الذي يتضمن نصا يلزم بالحكم بالاعدام فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات . وتفيد المعلومات الواردة بأن الضمانات المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بغية كفالة المحاكمة المنصفة لم تحترم في المحاكمات التي جرت في المحاكم الخاصة . إذ ادُعي ، بوجه خاص ، إنه لم يسمح بالتمثيل القانوني قبل المحاكمة أو أثناءها أو بالاستئناف أمام محكمة أعلى . وقد ورد وصف للحالة التالية على سبيل المثال: في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، حكمت المحكمة الخاصة في أم درمان على محمد فضيل الله عثمان بالاعدام بموجب قانون المخدرات لايلول/سبتمبر ١٩٨٩ وذلك بعد ادانته بالاتجار بالمخدرات ؛

(ب) في سياق النزاع المسلح الداخلي ، الذي تجدد في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩ بعد سلسلة من قرارات وقف إطلاق النار اتخذت من جانب واحد ، قامت

القوات الحكومية أو الميليشيات ، في جنوبي البلد ، على وجه الخصوص ، حيث كان جيش تحرير شعب السودان نشطا ، بقتل الكثير من المدنيين العُزل بطريقة موجزة للاشتباه في تعاطفهم مع المتمردين . ومنذ اقرار قانون الدفاع الشعبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، قام الجيش بتدريب الميليشيات وتعزيزها واخضاعها لإمرته . وقد ورد وصف للحوادث كما يلي:

'١' في أواخر تشرين الأول/اكتوبر ومستهل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، قتلت الميليشيات الحكومية ٤٤ من القرويين العُزل على أقل تقدير في منطقة كيغا الخل في جنوبي كردفان . وكان ما يزيد على نصف الضحايا من النساء والأطفال ؛

'٢' قُتل ما يربو على ١٠٠ من القرويين العزل من النوبة خلال غارات عسكرية شنت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ على منطقة لاغاوا في جنوبي كردفان ؛

'٣' في الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو ١٩٩٠ ، قتلت القوات الحكومية عشرات من المدنيين العُزل أثناء عبور قافلة قوامها ١٣ ألف جندي من ملكال إلى جوبا في جنوبي السودان . وقد أحرق الجنود الحكوميون عدة قرى ونهبوا غيرها . وذُكر أن المدنيين في المنطقة المحيطة ببلدة أيود كانوا مستهدفين ، ومن بينهم الرجال المسنين الاربعة التالية أسماؤهم الذين ماتوا حرقا في ديور: غاي مابيور ، وون بووت ، وبيليونيار ، وكونغ ون .

٤٩٢ - وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ورد من حكومة السودان رد على برقية المقرر الخاص المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (انظر الفقرات من ٣٩٧ إلى ٣٩٩ من E/CN.4/1990/22) يفيد بأن الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة والتعاون الاقليمي وانهاء الاستعمار والوصاية بالسودان ، قدم بالفعل إلى رئيس دولة السودان بيانات بشأن حالة الدكتور مأمون محمد حسين .

٤٩٣ - وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، ورد من حكومة السودان رد آخر على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٠ يفيد بأنه فيما يتصل بالأشخاص التسعة ، أنشأت الحكومة لجنة تحقيق للتحري عن مدى تورطهم في المؤامرة وانهم سيعلنون بقرار الاتهام ويلقون محاكمة عادلة وفقا للقانون إذا ما توافرت الأدلة والبراهين التي لا يرقى اليها أي شك معقول . وذكر أيضا فيما يختص بالأشخاص الـ ٣٨ الذين اعدموا رميا بالرصاص ، أنه جرت محاكمتهم أمام محكمة عسكرية عالية مختصة وأن الحكم الصادر عن تلك المحكمة حكم نزيه ولا يجوز استئنافه طبقا لنصوص القوانين العسكرية ذات الصلة .

سورينام

٤٩٤ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وجهت رسالة إلى حكومة سورينام تحيل ادعاءات مفادها أنه في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٠ ، لقي اثنان من الحرس الخاص لروني برونسفيك زعيم "كوماندو الأدغال" وهي جماعة متمردة ، مصرعهما برصاص أحد أفراد الجيش الوطني وذلك اثناء مرافقتهما لروني برونسفيك ومستشاريه إلى اجتماع مع قائد الجيش بغية اجراء مفاوضات سلمية . وادُعي أن الحارسين لم يكونا مسلحين عندما أطلق عليهما الرصاص .

٤٩٥ - وحتى وقت اعداد هذا التقرير لم يكن قد ورد أي رد من حكومة سورينام .

الجمهورية العربية السورية

٤٩٦ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بعثت رسالة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية تحيل ادعاءات تقول إن منير فرانسيس مات في ١٤ أو ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ في مستشفى المواساة المدني في دمشق بسبب نزيف داخلي اصيب به نتيجة لتعذيبه اثناء اعتقاله . وانه قد ورد أن منير فرانسيس قبض عليه الأمن السياسي مع ١٥ شخصا آخر في نهاية آذار/مارس في دمشق بعد العثور على شعارات مكتوبة على حوائط المدينة تنتقد الحكومة .

٤٩٧ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بعثت رسالة الى حكومة الجمهورية العربية السورية تحيل ادعاءات مفادها أنه في ١٣ و١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، قامت القوات السورية بعمليات عسكرية مشتركة مع الجيش اللبناني ضد قوات الجنرال عون في ظهر الوحش وسوق الغرب في لبنان . وذكر أن القوات السورية قتلت في سياق هذا النزاع المسلح عددا كبيرا من الاشخاص باجراءات موجزة ، للانتقام بسبب الخسائر السورية الكبيرة التي الحقها بهم انصار عون الذين وفقا للمصادر العسكرية السورية ، أطلقوا النيران بعد أن رفعوا الاعلام البيضاء وتظاهروا بالتسليم . وادعى أن من بين الضحايا مدنيين لبنانيين عزلا وجنودا لبنانيين من أتباع الجنرال عون اسرتهم القوات السورية . ووصفت الحالات التالية:

(أ) ذكر أن القوات السورية قتلت حوالي ١٠٠ من جنود الجنرال عون ، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ بطريقة تعسفية بعد أسرهم واعتقالهم في ظهر الوحش ، بشرقي بيروت . وكانت جثثهم التي نقلها الصليب الأحمر من غابة بالقرب من ظهر الوحش الى مستشفى بعبدا العام تحمل علامات تدل على أنه أطلق عليهم الرصاص من مسافة قريبة وبأن أيديهم كانت مربوطة وهم في وضع راكع ؛

(ب) في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، قتلت القوات السورية ١٤ مدنيا أعزل بطريقة تعسفية في أعقاب النزاع المسلح عندما اجتاحت القوات السورية ، كما ذكر ، البيوت في مدينة بسوس بحثا عن أنصار عون .

٤٩٨ - وحتى وقت اعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة الجمهورية العربية السورية .

تونس

٤٩٩ - في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، بعثت رسالة الى حكومة تونس ، تحيل ادعاءات تقول إنه في ٣ أيار/مايو ١٩٩٠ عثر على جثة الطالب هادي بو طيب في الصحراء وعليها آثار التعذيب ، وذلك بعد تجنيده بالقوة في الجيش التونسي في أعقاب اضطرابات الطلاب في شباط/فبراير ١٩٩٠ واختفائه من قاعدة رمادة العسكرية في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

٥٠٠ - وحتى اعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة تونس .

تركيا

٥٠١ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بعثت رسالة الى حكومة تركيا تحيل اليها ادعاءات تقول إن قوات الأمن في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد قتلت خلال العام الماضي عددا من الأشخاص . وذكر أن الضحايا يشتبه في أنهم أعضاء في جماعات الفدائيين الكردية أو يؤيدونها . ووصفت هذه الحالات كما يلي:

(أ) في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، في قرية كومكاتي اختطف كل من حسن اوتانك ، ٣٨ سنة ، وتاشير سيفيم ، ٣٥ سنة ، وحسن كانر ، ٣٩ سنة ، في حوالي الساعة ٧ مساء أثناء ركوبهم سيارة . وعثر عليهم مقتولين بعد ذلك بالقرب من قرية أزبك في مقاطعة مردين وتبين أن الوفاة حدثت الساعة ١١ مساء . وادعي أن الثلاثة قتلتهم قوات الأمن ؛

(ب) في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ في قرية كمرلي في مقاطعة سيرناك ، قتل محمود يسار ، ١٤ سنة ، على يد قوات الامن وكان يرعى غنما ؛

(ج) في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ قتلت ثلاثة من سكان قرية يونكالي ، بمقاطعة حكرى ، وحدة فدائية تابعة لقوات الأمن . والثلاثة هم: سهموز أورهان وبنيامين اورهان وصبري اورهان ؛

(د) في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، بالقرب من قرية ديريباسي ، منطقة سيلوبي ، في مقاطعة مردين ، قتلت قوات الأمن ستة فلاحين هم: فوزي بيان ، ورسيت ايفين ، وأزيوبير ارزيك ، وعباس سيجديم ، وسعدون بيان ، ومنير أيدين . وذكر أن نائب الحاكم الاقليمي المعني بتنفيذ قانون الطوارىء قال في ١٧ أيلول/سبتمبر أن ٩ من الارهابيين قتلوا بالقرب من قرية ديريباسي عندما لم يزعنوا لأمر بالتوقف ؛

(هـ) في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، في ياكاريبيسبارماك منطقة جوربتنار ، قتل نديم اونر وهو شقيق أحد زعماء القبائل ، باجراءات موجزة على أيدي قوات الأمن . وذكر أن الحاكم الاقليمي قال في ٤ تشرين الأول/اكتوبر إن ندين اونر هو أحد "الارهابيين" الستة الذين قتلوا في اشتباك مسلح مع قوات الأمن ؛

(و) في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، في سوروك ، قتلت قوات الأمن علي آي بطلق ناري أثناء جلوسه في منزل عمه ايجيت آي . وذكر أن نائب المدعي العام سانلتيورفا قال إن عضوا في حزب العمال الكردي قتل في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في اشتباك مسلح لدى رفضه الاذعان لأمر بالتوقف .

٥٠٣ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، بعثت رسالة أخرى الى حكومة تركيا ، تحيل عددا من الادعاءات بشأن حالات وفيات في الاعتقال نتيجة للتعذيب وكذلك حادثة قتل فيها الخفراء مدنيين عزلا في منطقة كردية . ووصفت الحالات كما يلي:

(أ) في ٦ أيار/مايو ١٩٩٠ مات علي اكان في سجن الشرطة السياسية في مقر شرطة انتاليا بعد أن قبض عليه في ٥ أيار/مايو ١٩٩٠ في حوالي الساعة ١٠ مساءً هو واثنان من أقاربه للاشتباه في ايوائهم لعضو في منظمة غير قانونية . وفي ٦ أيار/مايو أُخطر عمه في مركز الشرطة بأن علي اكان قد انتحر بالقفز من النافذة . وفي ١١ أيار/مايو ، قرر المدعي العام في انتاليا بأنه لا يوجد اسباب لرفع دعوى في هذه الحالة . ولم يقتنع اقاربه وأعضاء اتحاد حقوق الإنسان بالرواية الرسمية لوفاته ، ورفعوا دعوى استئناف ضد قرار المدعي العام وطلبوا تشريح الجثة مرة ثانية ؛

(ب) في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، عثر على سردار تشيكتش أباسوغلو ميتا في زنزانته في سجن انقرة المغلق بعد مرور ثلاثة أيام من نقله اليه من مقر شرطة أنقرة . وذكر أنه كان ينزف من فمه وأنفه لدى وصوله الى السجن . وكان قد اعتقل للاشتباه بقيامه بعملية سطو . وذكر أن تحقيقا رسميا بدأ بشأن هذه الحالة ولكن لم تعلن نتائجه بعد ؛

(ج) في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ذكر أن فرقة الخفراء التاسعة قامت بهجوم مسلح على قرية تشيفريملي الكردية وقتلت بالرصاص ٣٦ مدنيا أعزل ، معظمهم من النساء والأطفال ، انتقاما من الفلاحين الذين رفضوا أن يصبحوا "حمات القرية" تحت سلطة قوات الأمن .

٥٠٣ - وفي ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة تركيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ينقل معلومات عن الحالات التالية:

(أ) حسن ارتنيتش ، تحسين سيفيم ، حسن غانر . قام بالتحقيق المدعي العام لمنطقة إيديل وتبين أنه عثر على الجثث معصوبة الأعين ومربوطة الأيدي ومصابة بطلقات رصاص من بندقية كالاشنكوف عيار ٦٢,٧ ؛

(ب) محمد محمود يسار: تبين من التحقيق الذي قام به مكتب حاكم المنطقة وأيده حاكم المقاطعة انه قتل باطلاق الرصاص عليه لعدم اذعانه لأوامر بالتوقف خلال عملية أمن بالقرب من كمرلي بمقاطعة سرناك ، وأنه لا توجد أسباب لمزيد من الاجراءات ؛

(ج) سيموز اورهان وبنيامين اورهان وصبري اورهان ؛ مات صبري وبنيامين اورهان في الموقع بعد تبادل للنيران بين قوات الأمن والارهابيين ؛ وجُرح سيموز ثم مات بعد ذلك في مستشفى هاكاري الحكومي . وبالرغم من أنه ليس هناك ما يدعو لاجراءات قضائية ، أحيل الأمر الى مجلس الدولة لمزيد من النظر في الموضوع ؛

(د) فوزي بيان ، راسيت ايفين ، اوزير ارزيك ، عباس سغديم ، سعدون بيان ، منير ايدين: قتل الستة في اشتباك مسلح مع قوات الأمن وكانوا ضمن تسعة أشخاص ، ووفقا للتحقيق الذي قام به مكتب الحاكم ومجلس الدولة ، وبناء على قرار المجلس الاداري لمقاطعة مردين ، لا يوجد ما يدعو لمزيد من الاجراءات ؛

(هـ) نديم اونر: تبين أن نديم أونر أطلق النيران على قوات الأمن ليتيح لإرهابي آخر الهرب من الخفراء واصيب اصابة قاتلة في الاشتباك . وسبق أن أصدرت السلطات المختصة أمرا بالقبض عليه بسبب تعاونه المزعوم مع منظمة ارهابية وتهريب المخدرات ؛

(و) علي آي: تبين من التحقيق الذي قامت به السلطات المختصة أنه ليس هناك ما يدعو لاتخاذ اجراء ضد المسؤولين عن الأمن الذين أصابوا علي آي بطلقة قاتلة لدى محاولتهم القبض عليه بتهمة انتمائه لمنظمة ارهابية .

٥٠٤ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة تركيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ يحتوي المعلومات التالية بشأن الحالات التي أحيلت اليها:

(أ) علي أكان: رفعت دعوى عامة ضد ثلاثة من رجال الشرطة بناء على الاتهام الذي وجهه اليهم المدعي العام في انتاليا المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وفي هذا الاتهام ، طلب المدعي العام معاقبة رجال الشرطة المعنيين بموجب المواد ٤٤٨ و٣١ و٣٣ من قانون العقوبات التركي . ولا تزال اجراءات المحاكمة مستمرة في محكمة الجنايات العليا الثانية في انتاليا . وطلبت المحكمة من ادارة الطب الشرعي اجراء فحص طبي جديد على ضوء المعلومات الاضافية التي قدمها الشهود ؛

(ب) سردار تشيكيتش أباسوغلو: قبض عليه بسبب السرقة ، وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠ عُثر عليه ميتا في سريره داخل السجن . وبدأ المدعي العام على الفور تحقيقا . ولم يتبين من التشريح وجود ما يدل على اصابته . ولم يُعثر على آثار لسم في المشروبات أو الأغذية التي وجدت في حجرة المتوفي . ولم يُسفر تحليل أنسجة الأعضاء الداخلية عن وجود ما يدل على معاملة سيئة أو ادخال عناصر غريبة داخل الجسم . وحدد الأطباء أسباب الوفاة بأنها هبوط في القلب وضيق في التنفس نتيجة لخلل في الشريان الاكليلي . وبناء عليه ، قرر المدعي العام في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ أنه لا يوجد ما يدعو الى مزيد من الاجراءات ؛

(ج) مذبحة في قرية تشيفريملي: في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، قامت مجموعة من الارهابيين التابعين لحزب العمال الكردي بغارة على قرية تشيفريملي بمقاطعة سيرناك ، وقتلوا ستة وعشرين مدنيا ، من بينهم نساء وأطفال . وأرفقت الحكومة بردها هذا الموضوع تقريرا صحفيا من صحيفة تركمان اليومية ، وبيانا أصدرته في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ وزارة خارجية الولايات المتحدة ، واعلانا مشتركا أصدره البرلمانيون الاتراك الذين حضروا مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في كوبنهاغن في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وكلها تؤيد موقف الحكومة .

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

٥٠٥ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ بعثت رسالة الى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تحيل ادعاءات كما يلي:

(أ) في نزاع نشب بين الأذيريين أو أرمن في عام ١٩٨٧ بشأن الولاية على منطقة ناغورنو - كاراباخ المستقلة ذاتيا ، وفي عمليات العنف الطائفية التي استمرت في أرمنيا وأذربيجان ، مات أكثر من ٣٠٠ شخص من الجانبين . ومن بين الأحداث التي أبلغ عنها ما يلي: في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، خلال مظاهرة في باكو عاصمة اذربيجان قتل المتظاهرون أكثر من ٣٠ مدنيا ارمنيا ، من بينهم امرأتان القي بهما من مبنى مرتفع وامرأة حامل أحرقت حية . وذكر أن الشرطة والجنود لم يتخذوا أي خطوات لحماية الأرمن ؛

(ب) كما ذكر أنه في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، في مخيم PL 350/5(ITK) ذي النظام الصارم في منطقة بيتشورسك في جمهورية كومي الاشتراكية السوفياتية المستقلة ذاتيا ، توفي السجين بافل سامسونوف ، ٣٢ سنة ، ويدعى ان ذلك حدث بعد أن ضربه الكابتن المسؤول عندما رفض مغازلات الكابتن . وذكر أطباء السجن ، حسبما ورد من معلومات ، أن وفاته كانت نتيجة لالتهاب رئوي .

٥٠٦ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بعثت رسالة الى حكومة جمهورية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تحيل ادعاءات تقول إن عمليات قتل الأرمن العزّل ، داخل حدود جمهورية ارمنيا وفي منطقة ناغورنو - كاراباخ ، على أيدي أعضاء في القوات السوفياتية المسلحة وأيضا على يد أذيريين يقال إنهم تصرفوا تحت سلطة الجيش السوفياتي ، استمرت في الحدوث طوال عام ١٩٩٠ . وأبلغ عن حالات محددة على النحو التالي:

(أ) في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٠ في بيريفان بأرمينيا ، قتل ستة أشخاص بالرصاص على أيدي القوات السوفياتية التي أطلقت النيران على المتظاهرين ؛

(ب) في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، في قرية خوزنافار ، بمنطقة غوريس ، في ارمينيا ، دخل جنود سوفيات القرية ومعهم أذيريون في دباباتهم وقتلوا راعيين هما خاشيك وارام الافرديان ، واخذوا ١٦٣ رأسا من الماشية ؛

(ج) في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، على الطريق الى قرية كاراشن ، في منطقة غوريس بأرمينيا ، هجم جنود سوفيات على فارتيغس اوهانيان وقتلوه . وكان ينقل منتجات زراعية في شاحنته ؛

(د) في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، بعد منتصف الليل ، في قرية خيناتساغ ، في منطقة غوريس ، بأرمينيا ، قتل جنود راعيين هما أ. هاغوبخانيان ، وي . ميرزويان ، وسرقوا ماشيتهم البالغة ٤٠٠ ١ رأس ؛

(هـ) في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ في قرية لينينافان ، في منطقة مارتاكيرت ، بكاراباخ ، قتل الجنود السوفيات رجلا اسمه مارتن وهو ينهب .

٥٠٧ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ارسلت برقية الى حكومة جمهورية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تحيل اليها معلومات وردت تقول إنه في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ قتل على الأقل ١٣ مدنيا من المتظاهرين وجرح أكثر من ١٠٠ منهم عندما استولت القوات السوفياتية على مرافق الاذاعة في فيلنيوس . وادعي ان جنود المظلات ، بمساندة الدبابات ، أطلقوا النيران على جماهير عزلاء متجمعة حول مركز الاذاعة .

٥٠٨ - ونظرا لاستمرار توتر الموقف في ليتوانيا ، ناشد المقرر الخاص الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان عدم حدوث مزيد من الخسائر في الأرواح ولضمان وحماية حق الفرد في الحياة على نحو ما ورد في المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على وجه تام . وطلب من الحكومة موافاته بمعلومات عن الحادثة المذكورة أعلاه وأيضا عن التدابير التي اتخذت لمنع المزيد من الوفيات .

٥٠٩ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وردت رسالة من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بالاضافة الى ردها السابق المؤرخ في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ (انظر الفقرتين ٤٢٥ و٤٢٦ من E/CN.4/1990/22) ، على برقية المقرر الخاص المؤرخة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن حالة أ . زابيفالوف (انظر الفقرتين ٤٢٢ و٤٢٣ من E/CN.4/1990/22) .

٥١٠ - وتقول الرسالة أن التشريع الساري في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ينص على أنه لا يجوز اعدام أي شخص إلا بموجب حكم تصدره المحكمة .

٥١١ - وذكر أن حقوق المدعى عليه في حالات من هذا النوع محمية على النحو الملائم بموجب المادة ٢٢ من القواعد الأساسية للاجراءات الجنائية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، كما تنص قوانين الاجراءات الجنائية في جمهوريات الاتحاد على الحق في الاستعانة بمحام في الحالات التي تتعلق بأشخاص متهمين في جرائم عقوبتها الإعدام . ويمارس هذا الحق بدءا من اللحظة التي يخطر بها المتهم بانتهاء التحقيق الأولي ، فتقدم له جميع سجلات القضية لاستعراضها. ويضمن ذلك اشتراك محام في الاجراءات القضائية (انظر على سبيل المثال الفقرة ٥ من المادة ٤٩ ، من قانون الاجراءات الجنائية في جمهورية روسيا الاشتراكية السوفياتية) . وذكر أيضا أنه بعد أن يصدر الحكم يحق للمدعى عليه أو محاميه أو ممثله القانوني الاستئناف . وهذا الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم . وذكر أيضا أن الأحكام التي تصدرها المحكمة العليا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمحاكم العليا في جمهوريات الاتحاد هي وحدها التي لا تخضع للاستئناف ، ولكن يجوز إعادة النظر في هذه الأحكام على مستوى الاتحاد أو على مستوى الجمهورية . ففي الحالة الأولى ، يجوز للمدعي العام للاتحاد أو لرئيس المحكمة العليا في الاتحاد أو لأحد نوابهما تقديم اعتراض إلى رئاسة المحكمة العليا للاتحاد . وفي الحالة الثانية ، يجوز للمدعي العام في الجمهورية ، أو لرئيس المحكمة العليا في الجمهورية أو لأحد نوابهما تقديم اعتراض إلى رئاسة المحكمة العليا في الجمهورية . كما يجوز لمحامي المدعى عليه تقديم التماس إلى الهيئات المذكورة أعلاه . وذكر أيضا أنه بعد أن يسري الأثر القانوني لعقوبة الإعدام ، يحق للشخص المدان تقديم التماس للعفو إلى هيئة حكومية ، هي رئاسة مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد أو رئاسة مجلس السوفيات الأعلى للجمهورية ، وفقا للولاية المختصة ، وفي هذه الحالة يخضع الموضوع للنظر فيه بصفة الزامية .

٥١٢ - وذكر أن القائمة الكاملة بالحقوق المكفولة بموجب القانون للمدعى عليه أعطيت للمدان ، أ . م . زابيفالوف .

٥١٣ - وفي ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، فيه معلومات عن الحالات التالية:

(أ) فيما يتعلق بأحداث ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ التي يدعى أنها حدثت في آذيري ، في باكو ، لم تقع هذه الأحداث حسبما يفيد مكتب المدعي العام لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛

(ب) فيما يتعلق بوفاة بافل سامسونوف ، ٢٢ سنة ، في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ وهو محبوس في مؤسسة العمل الاصلاحية (ITU) ، فقد رفعت دعوى جنائية والتحقيق جار في الموضوع .

الولايات المتحدة الأمريكية

٥١٤ - في ٣ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أرسل المقرر الخاص برقية إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية يشير فيها إلى برقيته السابقة المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ المتعلقة بحالة دالتون بريجان التي تلقى بشأنها ردا من الحكومة مؤرخا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (انظر الفقرات من ٤٢٨ إلى ٤٣٣ من E/CN.4/1990/22) . وادعى ، وفقا لمعلومات جديدة ، أن دالتون بريجان ، الذي تبين أنه متخلف عقليا وأن تاريخه الطبي يتضمن مرضا عقليا ، فضلا عن أن عمره كان ١٧ سنة وقت ارتكابه جريمة القتل ، تقرر تنفيذ حكم الاعدام فيه في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٠ .

٥١٥ - وعلى الرغم من أن المقرر الخاص يدرك تماما موقف الحكومة الأمريكية كما هو مشروح في الرد المشار إليه أعلاه ، فقد أشار الى المعايير ذات الصلة التي اعتمدتها هيئات الأمم المتحدة . ففي هذا الصدد ، أشار ، بالاضافة إلى إشارته الى المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٤ ، اللذين ذكرهما بالفعل في برقيته السابقة ، إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٤/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، المعنون "تنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق أولئك الذين يواجهون عقوبة الاعدام" ، الذي يوصى في الفقرة ١ منه بأن تتخذ الدول الأعضاء الخطوات اللازمة لتنفيذ الضمانات وللمزيد من تعزيز حماية حقوق أولئك الذين يواجهون عقوبة الاعدام ، وذلك عن طريق ما يلي ، حيثما انطبق ذلك: "... (د) الغاء عقوبة الاعدام بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من التخلف العقلي أو الأهلية العقلية المحدودة إلى درجة كبيرة ، سواء في مرحلة الحكم أو التنفيذ ..." .

٥١٦ - وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تبذل كل جهد ممكن للتوصل الى سبيل لانقاذ حياة دالتون بريجان .

٥١٧ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أرسلت برقية الى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن حالة كريستوفر برغر الذي كان من المقرر أن يُنفذ فيه حكم الاعدام في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . ووفقا للمعلومات ، كان كريستوف برغر يبلغ من العمر ١٧ سنة عندما ارتكب الجريمة التي حكم عليه بالاعدام بسببها ، فضلا عن أنه تبين ، في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أنه يعاني من مرض عقلي منذ مدة طويلة ومن تلف عضوي في المخ .

٥١٨ - وعلى الرغم من أن المقرر الخاص يدرك أن السن الأدنى الذي يمكن أن يحكم عنده بالاعدام في ولاية جورجيا هو ١٧ سنة ، فقد ناشد الحكومة أن تبذل كل جهد ممكن لانقاذ حياة كريستوفر برغر . وفي هذا الصدد ، اشار المقرر الخاص الى الصكوك والقرارات الدولية ذات الصلة التي اعتمدتها الأمم المتحدة ، وعلى وجه خاص الفقرة ٥ من المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أنه "لا يجوز الحكم بعقوبة الاعدام على جرائم ارتكبها اشخاص دون الثامنة عشرة من العمر ..." ، وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/٥٠ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٣٤ المعنون "ضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الاعدام" ، الذي يوصي في الفقرة ٣ من مرفقه بألا "يحكم بالموت على الأشخاص الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة [وبعدم تنفيذ] حكم الاعدام (...) بالأشخاص الذين أصبحوا فاقدين لقواهم العقلية" . وأشار المقرر الخاص أيضا الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩/٦٤ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ المعنون "تنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق اولئك الذين يواجهون عقوبة الاعدام" . الذي يوصي في الفقرة ١ "بأن تتخذ الدول الأعضاء الخطوات اللازمة لتنفيذ الضمانات ولمزيد من تعزيز حماية حقوق اولئك الذين يواجهون عقوبة الاعدام ، وذلك عن طريق ما يلي ، حيثما انطبق ذلك ... (د) الغاء عقوبة الاعدام بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من التخلف العقلي أو الأهلية العقلية المحدودة الى درجة كبيرة ، سواء في مرحلة الحكم أو التنفيذ ..." .

٥١٩ - وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على برقية المقرر الخاص المشار إليها أعلاه المؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٠ جاء فيه أن الحكم بعقوبة الاعدام في الولايات المتحدة ليس باجراءات موجزة ولا على نحو تعسفي . وأنه يتفق مع جميع قواعد القانون الدولي التي تلتزم بها الولايات المتحدة وأن قضية السيد بريجان ليست استثناء . وذكر أنه أدين كما يجب بمحاكمة بواسطة محلفين ، وانه مارس حقوقه الواسعة في الاستئناف ضد ادانته وضد الحكم الصادر عليه في محاكم الولاية والمحاكم الاتحادية على السواء ، وكان باستطاعة السيد بريجان خلال هذه الاجراءات اثارة حجج الدفاع المناسبة وتقديم العوامل المخففة ، بما في ذلك التخلف والمرض العقلي وصغر السن .

٥٣٠ - وذكر أيضا أن سلطة تخفيف عقوبة السيد بريجان ليست من اختصاص الحكومة الاتحادية وإنما من اختصاص حاكم ولاية لويزيانا .

فنزويلا

٥٣١ - في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بعثت رسالة إلى حكومة فنزويلا تحيل ادعاءات تتعلق بالأحداث التي جرت في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٩ التي مات خلالها عدد من الأشخاص ، ذلك بالاضافة إلى الادعاءات التي سبق أن أحالها المقرر إلى حكومة فنزويلا في رسالته المؤرخة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وادعي أيضا أن بعد سنة من هذه الأحداث ، لم توجه تهم ضد المسؤولين عن هذه الوفيات إلا في أربع حالات فقط:

(أ) في ١ آذار/مارس ١٩٨٩ ، في بالو فردي في بيتاري ، قتل الجنود خمسة أشخاص ، فتفيد الادعاءات بأن الجنود وأعضاء الشرطة المتروبولية أطلقوا النار على الجماهير من أسطح المنازل . وأسماء الضحايا هي كما يلي: مارتين خوسيه فاسكس ، ٣٧ سنة ؛ خوسيه كينتانا ، ٣٧ سنة ؛ كارمن أسكيل اتشوا ، ١٤ سنة ؛ يانلي تشاكون ، ١٩ سنة ؛ روبرتو سيفوندو فالبوينا ، ١٩ سنة ؛

(ب) في ١ آذار/مارس ١٩٨٩ ، قتل الجنود ، في بالو فردي في بيتاري ، كلا من روبن خافير روخاس كامبس ، ٣٧ سنة ، وخويل مارين كاندوسو ، ١٥ سنة ؛

(ج) في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، في ماراكاي ، قتلت الشرطة خوان كارلوس سليس بيريس ، وهو طالب في الزراعة ، اثناء اشتراكه في مظاهرة سلمية نظمها الطلبة ؛

(د) في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، في ماراكاي ، قتل جنود خوسيه تشينكين رودريغيس ؛

(هـ) في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، في سنترال بارك ، قتلت الشرطة الطالب يوليمان رييس ؛

(و) في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، في الفالي ، قتل جنود ميغل خوسيه روندون برمودس ، ٢٥ سنة ، وهو ميكانيكي ، أثناء تصليحه لسيارته خلال ساعات حظر التجول ؛

(ز) في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، في الفالي ، قتلت الشرطة خوسيه خيرونيمو فاليرو ، ٢٢ سنة ، وهو يمر مع شقيقه أمام مركز شرطة نويفا غرانادا ولا باندييرا ؛

(ح) في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ في الفالي قتل جنود الشرطة خيسوس سينايدو كيخادو ، ٢٥ سنة ، خلال غارات شنوها على منطقته ؛

(ط) في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، في أنتيمانو ، قتل أفراد من الشرطة المتروبولية إيكتور دانيل اورتيغا ، ٢٤ سنة ، وهو طالب ؛

(ي) في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ قتلت الشرطة خوسيه دل كارمن بيريلا ليون ، ١٦ سنة ، أثناء تسوقه مع صديق له ؛

(ك) في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، في بيتاري ، قتلت الشرطة المتروبولية بدرو غارسيا بيريرا ، ٢٦ سنة ؛

(ل) في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، قتلت الشرطة المتروبولية برصاصها خوان أ . فرانكو راموس ، ٢٣ سنة ، بالقرب من منزله ؛

(م) في ١ آذار/مارس ١٩٨٩ ، قتل جنود بدرو غيا لايا ، ٢٦ سنة ، أثناء وجوده خارج منزله خلال ساعات حظر التجول ؛

(ن) في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٩ ، قتلت الشرطة خوان روخاس غاميس ، ١٩ سنة ؛

(س) في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، في الفاراتارو ، قتل جنود فولفغانغ فالديمار كينتانا باطلاق النار عليه من خلال شباك شقته .

٥٢٣ - وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ ورد رد من حكومة فنزويلا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (انظر الفقرة ٤٣٩ من E/CN.4/1990/22) جاء فيه أن عددا من الحالات التي أشار اليها المقرر الخاص مترابطة ترابطا وثيقا إذ أنها نجمت عن الأحداث التي عكرت صفو النظام العام في فنزويلا ما بين ٢٧ شباط/فبراير و٦ آذار/مارس ١٩٨٩ .

٥٢٣ - وذكر أيضا أنه ينبغي إيلاء اعتبار خاص للحالات التي نتجت عن تصرفات الشرطة والقوات المسلحة خلال هذه الفترة ، على أساس المعلومات التي قدمها المدعي العام ، بالاضافة الى محتويات رد الحكومة المؤرخ في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ على المقرر الخاص (انظر الفقرتان ٤٤١ و٤٤٢ من E/CN.4/1990/22) .

٥٢٤ - وشرح الرد أن الأحداث المشار اليها تتعلق باضطراب خطير في النظام العام وترجع الى عدد من العوامل السياسية والاجتماعية وكذلك الى تفاقم المصاعب الاقتصادية القائمة . وكان من الضروري وقف العمل بعدد من الضمانات الدستورية وتدخل القوات المسلحة لإعادة النظام . والتجاوزات التي ارتكبت هي أمور مؤسفة ، وقد وجه المدعي العام تعليماته الى أعضاء مكتبه لرفع الدعاوي الجنائية اللازمة والتدخل على نحو فعال الى حين صدور حكم نهائي قابل للتنفيذ في هذا الصدد .

٥٢٥ - وقد واجه مكتب المدعي العام مصاعب عديدة في جهوده للتعجيل بالاجراءات ذات الصلة بغية تأمين صدور قرارات منصفة . من أمثلة ذلك أن الشرطة أثناء قيامها بوظائفها ذات الصلة بالتحقيق ، فتحت ملفا لكل حالة من الحالات التي ظهرت خلال هذه الفترة وأحالتها كلها الى المحاكم العسكرية . وبناء عليه ، اتصل مكتب المدعي العام بالجهاز التقني للشرطة القضائية لتوضيح أن المسؤول عن تحديد أي الهيئات هي

المختصة بالنظر في هذه الحالات هو السلطات القضائية لا الأجهزة الادارية ، وطلب عدم تكرار هذه التصرفات في المستقبل .

٥٢٦ - وترتب على إحالة جميع الحالات الى القضاء العسكري اضطرار مكتب المدعي العام الى التدخل على نحو فعال لتأمين إحالة الدعاوى الجنائية التي يكون فيها المشتبه فيهم مسؤولين من الشرطة المدنية إلى القضاء العادي ؛ وقد تطلبت هذه الاجراءات وقتا هائلا .

٥٢٧ - وبناء عليه ، لم ينظر القضاء العادي إلا في عدد قليل من الحالات . وقد أحرز تقدم في عدد منها كما تدل على ذلك التحقيقات المتعلقة بالأشخاص الواردين أدناه:

(أ) أوسكيليس كامبو: أصدرت محكمة الجنايات الثالثة والأربعون ، من محاكم الدرجة الأولى للدائرة القضائية لمنطقة العاصمة الاتحادية وولاية ميراندا ، أمرا بالقبض على مسؤولين في الشرطة المتربولية ؛

(ب) يوليمار ريس: ثبت ما افترض من مسؤولية بعض رجال الشرطة المتربولية ووجهت تهم إليهم في محكمة الجنايات الثالثة والأربعين ، وهي من الدرجة الأولى للدائرة القضائية لمنطقة العاصمة الاتحادية وولاية ميراندا ؛

(ج) الياسار مايارس: نظرا لوجود أدلة كافية لتبرير افتراض مسؤولية رجال الشرطة ، وجه موظفو النيابة العامة الاتهام الى أفراد في الشرطة المتربولية ؛

(د) لويس مانويل كولمينارس: ثبت وجود أدلة تدين مسؤولين في الشرطة المتربولية . ورفعت دعاوي جنائية في محكمة الجنايات الثانية والأربعين ، وهي من محاكم الدرجة الأولى للدائرة القضائية لمنطقة العاصمة الاتحادية وولاية ميراندا ؛

(هـ) أرماندو انطونيو كانيلوني: رفعت دعوى جنائية ضد مسؤولين في الشرطة المتربولية .

٥٢٨ - وفي حالات أخرى ، كان من الصعب أيضا اثبات أي مسؤولية لأن الأطراف المتضررة كانت قريبة من مواقع اشتباكات مسلحة اشترك فيها عسكريون ومدنيون ، على السواء ، يستخدمون أسلحة نارية .

٥٢٩ - وفيما يتعلق بالحالة التي حدثت في فنزويلا في ٢٧ شباط/فبراير والأيام التالية له ، يجدر تكرار أن ما حدث في البداية كان انفجارا اجتماعيا اتخذ شكل نهب عدد من المحلات التجارية ، ولكنه تحول تدريجيا الى شكل آخر حيث جرى تدمير ممتلكات والاعتداء على مواطنين وفي النهاية أطلقت مجموعات مسلحة من المواطنين النيران ضد أعضاء في أجهزة الأمن ، فقتلت عددا كبيرا من العسكريين ورجال الشرطة .

٥٣٠ - وفي عدد من الحالات كانت الاجراءات التي اتخذتها القوات المتدخلة أكبر من حجم هذه الأحداث ، ولكن اجتمعت معا عدة عوامل لا يمكن تحليلها كل على حدة . وعلى أي حال ، لا يمكن ترك المواطنين بلا دفاع أمام سلوك غير مشروع من جانب آخرين يقومون بتدمير ممتلكاتهم ويهددون سلامتهم .

٥٣١ - وقد بذل مكتب المدعي العام جهدا كبيرا بغية التعجيل بالدعاوي الجارية لكي يتسنى تحديد المسؤوليات فيما يتعلق بهذه الأحداث . وعُقدت لقاءات منتظمة مع أسر الأشخاص الذين توفوا ومع المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان حقوق الإنسان بهدف التعاون بغية إقامة العدالة .

٥٣٢ - وأشار الرد بعد ذلك إلى الأحداث التي جرت في أمبارو ، حيث قتل ١٤ شخصا في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ . فبعد أن أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة في سان كريستوبال أوامر اعتقال ضد ١٩ مسؤولا اشتركوا في هذه الأعمال ، ألغت المحكمة العسكرية لجمهورية فنزويلا أوامر الاعتقال هذه ، على أساس أنه ليس من اختصاص تلك المحكمة إصدارها وأمرت بالإفراج عن الأشخاص المتهمين .

٥٣٣ - ولإلغاء هذا القرار ، أصدر رئيس الجمهورية تعليمات إلى المدعي العسكري بأن يستنفذ جميع سبل الانتصاف الملائمة في هذا الصدد ؛ ولذا أعلن أنه سيرفع دعوى استئناف لإلغاء القرار ، ورفعت دعوى الاستئناف بالطرق الرسمية .

٥٣٤ - وقد أيدت المحكمة الجنائية للاستئناف التابعة للمحكمة العليا طلب إلغاء القرار ، ورأت أن المحكمة العسكرية الدائمة مختصة بإصدار أوامر القبض . وبناء عليه ، أمرت بإحالة ملف القضية إلى المحكمة العسكرية لكي تصدر حكمها بما يتفق تماما مع السابقة التي أنشأتها المحكمة العليا .

٥٣٥ - ولكن ، لم تبت المحكمة العسكرية في الموضوع وفقا للسابقة التي أنشأتها المحكمة العليا ، وبناء عليه قام مكتب المدعي العام بالضغط من أجل مواصلة النظر في القضية .

٥٣٦ - وذكر الرد بعد ذلك أن الوضع الحالي فيما يتعلق بالحالات المشار إليها في تقرير المقرر الخاص (الفقرة ٤٣٩ من E/CN.4/1990/22) هو كما يلي:

(أ) فريدي مانويل دوغارتي: لم تقدم أدلة جديدة منذ عام ١٩٨٨ وبناء عليه مازال التحقيق مفتوحاً ؛

(ب) خوسيه لويس بالوماريس: توفي هذا الشخص في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في أكاديمية عسكرية . في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، أعلنت المحكمة العسكرية الدائمة الثانية من الدرجة الأولى في ماراكايبو حفظ التحقيق ، لأن القضية غير ذات موضوع ، نظرا لأن الأحداث التي أدت إلى وفاة هذا المواطن عرضية وبالتالي لا يعاقب عليها . وورد في الحكم أن الأدلة المتاحة تشير إلى أن الوفاة كانت بسبب ما أصيب به هذا الشخص يوم الاثنين ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ من جفاف متوسط أو شديد الخطورة ؛

(ج) مارتين سوتو ميخارس: وفقا للمعلومات هناك دعوى مرفوعة حالياً ضد ثلاثة من المسؤولين في الشرطة أمام محكمة الجنايات الأربعين من الدرجة الأولى للدائرة القضائية لمنطقة العاصمة الاتحادية وولاية ميراندا ؛

(د) فليكس أومبرتو بيئيا تادينو: مات هذا الشخص في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، نتيجة لجروح أصيب بها من طلقات نارية أطلقها أشخاص يدعى أنهم من المسؤولين في الهيئة التقنية للشرطة القضائية ، وملحقين بجماعة BAE . وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٩ طلب ممثل النيابة التاسع في مكتب المدعي العام معلومات ذات صلة من محكمة الجنايات الرابعة من الدرجة الأولى لمنطقة العاصمة الاتحادية وولاية ميراندا ؛

(هـ) لويس ميغيل فييا إيبارّا: مات هذا الشخص في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، من جروح أصيب بها من طلقات نارية أطلقها أشخاص يدعى أنهم من المسؤولين الملحقين في DISIB . ولم تبت المحكمة العليا في دعوى الاستئناف بناء على الوقائع التي قدمها ممثل النيابة الثامن في مكتب المدعي العام التابع للدائرة القضائية لولاية اراغوا في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ .

٥٣٧ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، وردت رسالة من حكومة فنزويلا رداً على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ المتعلقة بالأحداث التي جرت في البلد في ٢٧ و٢٨ شباط/فبراير و٦ آذار/مارس ١٩٨٩ . وفيها ذكرت الحكومة أنها قدمت فعلاً تعليقا تفصيليا على هذه الأحداث في مذكرتها المؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وفيما يتعلق بالحالات المحددة التي أشار إليها المقرر الخاص ، قدمت المعلومات التالية:

(أ) خوسيه كارمن بيريلا: القضية حالياً قيد النظر في مرحلتها الأولى أمام محكمة في العاصمة ؛

(ب) يوليمار رييس: في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، صدر أمر بالقبض على الشرطي نيستور ادواردو كاميلون بلانكو ، بتهمة ارتكاب جريمة قتل مقترن بظروف مشددة ثم أدانته إحدى المحاكم بالقتل مع عدم وجود عوامل مخففة . ولكن مكتب المدعي العام استأنف حكم هذه المحكمة على أساس أن التهمة الموجهة إلى هذا المسؤول هي جريمة القتل المقترن بظروف مشددة ؛

(ج) أليسار مافاراس: في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، صدر أمر بالقبض على ألكسي تورس فلورس ، بتهمتي ارتكاب جريمة قتل مقترن بظروف مشددة واستخدام سلاح ناري بدون مبرر . وصدرت أيضا أوامر بالقبض على كل من ميغيل أنخيل أنديبيتا ، واليادس اليخاندرو بلانكو ، وعمر ألكسس رودريغيس ، ولويس انريكي أراندريا ، وخوسيه دلفين أسيرو ، ونسلون ألفريدو ألتوفي ، لاشتراكهم في الجريمتين المذكورتين أعلاه ؛

(د) فولفغانغ فالديمار كينتانا: القضية قيد النظر الآن ، في مرحلتها الأولى ، أمام محكمة في العاصمة ؛

(هـ) فيما يتعلق بحالات كل من خوان كارلوس سيليس بيريس ، وخوسيه تشينكين رودريغيس ، وبيدرو غارسيا بيريرا ، وميغيل خوسيه روندون برمودث ، لم تخطر الوزارة حتى الآن بأي شكوى قدمت في هذا الصدد ؛

(و) فيما يتعلق بحالة يكتور دانييل أورتيغا ، يجري حاليا إعادة النظر جنائيا في القضية بغية إحالتها إلى إحدى المحاكم ؛

(ز) وفيما يتعلق بحالات كل من مارتين خوسيه فاسكيس ، وخوسيه كنتانا ، وكارمن إيسكل اوتشوا ، وياتلي تشاكون ، وروبرتو يفوندو ، فالبوينا ، وروبن خافير روخاس ، وخويل مارين كاندوسو ، وخوسيه خيرونيمو فاليرو ، وخيسوس سينايدو كيخادو ، وخوان فرانكو راموس ، وبدرو غيايرا ، وروخاس غومس ، أفاد المدعي العام بأن هذه الأسماء وردت في قائمة بالأشخاص الذين ماتوا ودفنوا في مقابر جماعية . ويجري حالياً إخراج الجثث بغية محاولة تحديد أسباب الوفاة وتقديم تأكيد للوفاة لأقارب المتوفين (انظر الفقرة ٥٢٢ أعلاه) ؛

(ح) فيما يتعلق بالقضية المعروفة باسم "قضية أمبارو" وردت مذكرة مؤرخة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ فيها موجز للتطورات في هذا الصدد ، أعدها مكتب المدعي العام للجمهورية . وقد وصفت فيها المراحل المختلفة للتحقيق وجلسات الاستماع فيما يتعلق بهذه القضية . ففي أعقاب قرار اتخذته المحكمة العليا ، صدقت محكمة عسكرية في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ على أوامر القبض على ١٩ من أعضاء قوات الأمن ، وألغت أوامر القبض الصادرة ضد المدنيين خوسيه انطونيو أرياس ، وفولمر غريفوريو بنييا ، وأبقت التحقيق مفتوحا في الجرائم بموجب المادتين ٣١٦ و٣١٧ من قانون القضاء العسكري . وأحيلت القضية في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى المجلس الحربي الدائم في مدينة سان كريستوبال لتنفيذ أوامر القبض على هؤلاء الأشخاص ، وبحلول ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ كان قد تم تنفيذ ١٥ من هذه الأوامر .

يوغوسلافيا

٥٣٨ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بعثت رسالة إلى حكومة يوغوسلافيا تحيل إليها ادعاءات مفادها أنه خلال العام الماضي ، في إقليم كوسوفو ، لجأت قوات الأمن إلى

استخدام القوة عشوائيا وبصورة مغالى فيها للسيطرة على مظاهرات قامت بها الاقلية الالبانية ، بما في ذلك إطلاق النار على المتظاهرين دون إنذار .

٥٣٩ - ووصفت الاحداث كما يلي:

(أ) في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، في ماليشيفي ، وهي قرية في إقليم كوسوفو ، أطلقت الشرطة النيران عشوائيا وبلا إنذار في ميدان القرية فقتلت عدداً من الفلاحين العزل ، من بينهم حسني مزريكو ، ١٧ سنة ، الذي اصابته طلقات نارية من خلال زجاج دكان أبيه في القرية ؛

(ب) في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، في قرية بريستوفار ، مركز أوراهوفاك ، أطلقت الشرطة النيران بلا إنذار ، فقتلت ٤ أشخاص . وادعي أن الغازات المسيلة للدموع لم تستخدم إلا بعد إطلاق النيران ؛

(ج) في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ في بيك ، قتلت فاطمير اوكاي ، ١٧ سنة برصاصة أطلقها عليها قناص من مبنى مرتفع ، وذكر أنه لم تكن هناك مظاهرات في ذلك الوقت في ذلك الجزء من البلدة ؛

(د) في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، في فيريزا ، اوروسيفاك ، قتل رجب عليو برصاصة أطلقها عليه أحد رجال وحدات الشرطة الاحتياطية بجمهورية الصرب وهو يعمل في الكراج الذي يمتلكه ؛

(هـ) في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، بالقرب من فوسيتيرن ، قتل شخصان على يد رجال الشرطة الذين أطلقوا النار عشوائيا بلا إنذار على الناس في الشوارع . والضحيتان هما صدري مقصودي ، ٥٣ سنة ؛ وصادق مالاي ، ٢٣ سنة ؛

(و) في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، في غلوغوفاك ، قتل شخصان عندما أطلقت الشرطة النيران على تجمع من السكان ، بلا سبب أو إنذار على نحو ما ادعي ؛

(ز) في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، في سوفا ريكا ، قتل ميلوت كريزيو ، ٩ سنوات ، على يد الشرطة ؛

(ح) في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، في شتيملي ، قتل بكيم سيديين ، ١٥ سنة خلال عملية قامت بها الشرطة بهدف تشتيت جمهرة من الناس ؛

(ط) في ١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، في قرية لوبشي ، مركز بودوبييفو ، قتل الفيني هو مولي ، ١٩ سنة ، على يد الشرطة على نحو ما ادعي ؛

(ي) في ١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، في بودوبييفا ، قتل فضيلة الله ، ٢٥ سنة ، برصاص أطلق عليه من دبابة تابعة لوحدات الجيش الشعبي اليوغوسلافي .

٥٤٠ - وبالإضافة إلى ما سبق فيما يلي أسماء أشخاص ادعي أنهم قتلوا في كوسوفو في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٠: كميل مورينا (١٩) ، لوكسي ، باي ؛ رجب حسنمتاي (٢٣) ، ستريلك ، ديكان ؛ صادق ملاي (٢٣) ، ستانوفك ، فوسيترن ؛ صدري

ماكسوتاي (٤٨) بوبوفي ، بودويفي ؛ حسني مزريكو (١٧) ماليشيفي ؛ رشاد إمري (٣١) جيلان ؛ أنور مورينا (٣٣) تشكاتوي ، غلوغوفك ؛ سهيت شالا (٣٥) كرايكوفي ، غلوغوفك ؛ خيفات خوجه (٣٤) جاكوفي ؛ فاطمين كرليشي (٣٤) ، جاكوفي ؛ غاني داشي (٣٣) ، نابنكيان ، بي ؛ على هيسفوكاي (١٩) ، شسيسك ، بي ؛ أغرون فتان (٣٤) ، تشلينك ، أوراهوفك ؛ حليم هوتي (٣٤) كروشا إي مدهي ، أوراهوفك ؛ حليم هوتي (٣٤) ؛ كروشا إي مدهي ، أوراهوفك ؛ نسيم الشاني (٣٨) نوغافك ، أوراهوفك ؛ حلمي كسنيغي (٤١) هوكا إي فوغل ، أوراهوفك ؛ جفدت برزنيكا (٣٣) دوبراي ، ليبيان ؛ على كريزين (٣٨) ، دوبافك ، ماليشيوفي ؛ شاني مورينا (٣٣) تشيتاكوف ، غلوغرفك ؛ إسلام مورينا (٣١) توبانيشي ، كامينيشي ؛ أرسيم عبد الله (١٧) مازرك ماليشيفي ؛ على طافا (٣٤) ، كانااليفي ، شتيملي ؛ بدري مورينا (٣٣) ، تشيكاتوفي ، غلوغوفك ؛ أحمد خفتي (٥٤) دراغاش ؛ رسيم ماسليجاي (٤٧) بيليغ ديكان ؛ سيلي أوخاهاي (٤٩) كارابريج ، ديكان ؛ عثمان فوكشي (٦٦) بي ، بي ؛ سلمان فويغودا (٣٣) ، لاوشي سربيش .

٥٤١ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بعثت رسالة الى حكومة يوغوسلافيا تحيل اليها ادعاءات تقول إن عددا من الأشخاص ماتوا في العام الماضي ، في اقليم كوسوفو ، في أعقاب هجمات قامت بها الشرطة تضمنت اطلاق النار عشوائيا على مدنيين عُزّل من أصل الباني .

٥٤٢ - وبالاضافة الى الأحداث التي تم ابلاغ الحكومة بها بالفعل ، هناك حادثة اخرى وصفت كما يلي: في يوم الجمعة ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بعد الساعة الثالثة صباحا ، في قرية بياتي ، دائرة بودويورو ، في كوسوفو ، قتل كل من بسيم لطيفل ، ٢٢ سنة ، واسكندر مونول ، ٢٣ سنة ، عندما احاطت الشرطة بالقرية واستخدمت ما يزيد عن ٥٠ من سيارات ومركبات الشرطة ذات النوافذ الداكنة وأطلقت النار على المنازل عشوائيا .

٥٤٣ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة يوغوسلافيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ (الفقرات من ٤٤٤ الى ٤٤٦ من E/CN.4/1990/22) ، يتعلق بالادعاءات التي مفادها أنه في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٩ وخلال الأيام الاولى من نيسان/ابريل ، قتلت قوات الأمن عدة مئات من الأشخاص من أصل الباني خلال مظاهرات في مدن عديدة في كوسوفو ، وعلى وجه خاص في زور ومالييسيفو وجنيلاني . وجاء في الرسالة أن المتظاهرين الذين نهجوا سلوكا عدوانيا وتدميريا للغاية ، والذين كانوا جميعا من القوميين والانفصاليين الالبان ، هاجموا قوات الأمن بوحشية بالأحجار والسكاكين ومواد سريعة الاشتعال وفي النهاية بالأسلحة النارية ، فقُتل اثنان من ضباط الشرطة على يد المتظاهرين .

٥٤٤ - وتقول الرسالة إنه ازاء هذا العنف البالغ الذي هدد الأرواح والممتلكات في الاقليم ، التزم ضباط الأمن بضبط النفس واتخذوا تدابير دفاعية فقط لفض المتظاهرين . وذكر أن الهدف الرئيسي كان هو الدفاع عن أرواح الناس وممتلكاتهم وإعادة النظام العام .

٥٤٥ - وذكرت الرسالة أيضا أنه عندما تبين عدم فاعلية هذه التدابير ، لجأت الشرطة الى الأسلحة النارية ، ولكن لم يكن ذلك إلا في أشد المواقف حرجا . وترتب على الاشتباكات التي جرت في ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس مصرع ٢٢ متظاهرا ، منهم ١٠ ماتوا في الموقع ، ومات اثنان آخران من أثر الجراح في المستشفى أو هما في الطريق اليها . وذكر أن ضباط الشرطة والمحققون اتخذوا كل التدابير الممكنة للتحقيق في الوفيات على النحو اللازم وفي الموقع . وثبت من التحقيقات ما يلي:

(أ) زور ، مركز بريزرين: "جمسيت بادالاي" ، ٣٥ سنة ، مقيم في زور ، بريزيرن ؛ جلبهار بادالاي ، ٢٣ سنة ، مزارع ، جرحا في زور ، توفيا في المستشفى العام في بريستينا ؛ هجريم بادالاي ، ٢٣ سنة ، تلميذ ، جرح في زور ، وتوفي في ١٠ نيسان/ابريل في المستوصف الجراحي في بريستينا .

وحدثت هذه الوفيات في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٩ عندما تجمع ٦٠٠ تلميذ في ساحة المدرسة الابتدائية ، التي كانت قد اغلقت من باب الاحتياط ؛ ورفضوا العودة الى بيوتهم كما انذروا بذلك . وانضم قرويون الى التلاميذ ، وبالرغم من أوامر الشرطة اليهم بالتفرق ، هاجم المتظاهرون سيارات شرطة بها ضباط وهاجموا الشرطة بقنابل مولوتوف وبالاسلحة النارية ؛

(ب) جنيلاني: في حوالي الساعة ٣ بعد ظهر يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ، اصيب حكيم روسيتي ، ٢٢ سنة ، من دراغاناك جنيلانك ، بجراح ، ومات في ٢٩ آذار/مارس في مستشفى بريستينا ؛ وقد حدث ذلك عندما تجمع حوالي ٠٠٠ ١٠ متظاهر في ثلاثة انحاء في البلد وأصابوا ١١ من ضباط الشرطة بجراح ، ودمروا الحافلات ونوافذ المحلات واستخدموا الأسلحة النارية ضد الشرطة وضد طائرة هليوكوبتر تابعة للشرطة ؛

(ج) بريستينا ، شارع مارسالا تيتا: فتون سلايا ، ٣١ سنة ، طالب طب جرح ومات في مستوصف بريستينا الجراحي ؛ عصمت كراسنيكي ، ٢٢ سنة ، نجار ، مات في الموقع بالقرب من جامع "الاب" ؛ سفدت بيريسا ، ٢٨ سنة ، موظف في شركة كهرباء كوسوفو ، مات في الموقع في شارع ل .ريبر ؛ شكري أوبرتينكا ، ١٦ سنة ، طالب ، مات في الموقع في شارع ل. ريبر ؛ مصطفى فسيلياي ، ٢٣ سنة ، طالب لاهوت مات في الموقع في شارع يابلانيكا . وعثر على جثته في ٢٨ آذار/مارس في قبو أحد المنازل . وقد حدثت هذه الوفيات عندما أصر المتظاهرون ، ومعظمهم من الشباب على محاولتهم للوصول الى وسط المدينة ، والقوا الاحجار وزجاجات مولوتوف على الشرطة ، كما هاجموا سيارات الشرطة وجرافة وسكبوا بنزينا على النار ، وفي النهاية استخدموا أسلحة نارية ؛

(د) تيتا ميلتروفيكا: بدري حسناي ، ٣١ سنة ، جرح بالقرب من نهاية خط الحافلات ، ومات في المستشفى العام في تيتووا ميتروفيكا ؛ بهار سمنيسي ، ٥٠ سنة ، مات في الموقع ، برصاصة طائشة ؛ حلمي كيتازي ، ٣٤ سنة ، جرح بالقرب من محطة نهاية خط الحافلات ، ومات في المستشفى العام في تيتوفا ميترونيكا ؛ حكيف بسليمي ، ٣٣ سنة ، مات فورا بالقرب من نهاية خط الحافلات ؛ رمضان زيسيري ، جرح بالقرب من نهاية خط الحافلات ومات في المستشفى العام . حدثت هذه الوفيات في مدينة "تمنيك" عندما انضم الى مجموعة من النساء والاطفال مجموعة اكبر منها وأغلقوا الطرق بأطر السيارات المشتعلة ، وهاجموا الشرطة بالاحجار وغيرها وفي النهاية بالاسلحة النارية . واستخدمت الوسائل المضادة للشغب لتفرقة المتظاهرين ولكنهم ردوا باطلاق النار وقتلوا أحد ضباط الشرطة ؛

(هـ) دوسانوفو: محرم قباسي ، ١٨ سنة ، طالب ، جرح في دوسانوفو ، ومات في الطريق الى المستشفى ؛ افرين بيتيسي ، ١٤ سنة ، طالب ، جرح في دوسانوفو ، ومات في مستشفى بريزرين ؛

(و) ديكاني: عصمت كوراي ، ٣١ سنة عامل في مخزن ، مات فورا في شارع مارسالا تيتا ؛ سالي حادريوناي ، ١٩ سنة ، طالب ، جرح في شارع مارسالا تيتا ، ومات في الطريق الى المستشفى ؛ حكيم كوكليسي ، ٤٦ سنة ، سائق في شركة النقل العام في كوسوفو ، جرح أثناء قيادته لحافلته ، ومات في ٨ نيسان/ابريل في مستشفى بريستينا . وتبين من التحقيق أنه اصيب برصاصة طائشة .

٥٤٦ - وفيما يتعلق بالحالات التي احالها المقرر الخاص والتي حدثت في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ في ماليسيفو (انظر الفقرة ٤٤٤ (ب) من E/CN.4/1990/22) ذكر أنه لم يترتب أي خسائر على هذه المظاهرات .

٥٤٧ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ورد رد من حكومة يوغوسلافيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ المتعلقة بادعاءات تقول إن قوات الأمن استخدمت القوة عشوائيا وبصورة مبالغ فيها للسيطرة على المظاهرات التي قام بها الالبانيو الاصل في اقليم كوسوفو .

٥٤٨ - وذكرت الرسالة أن تحقيقا رسميا قامت به الأمانة الاتحادية للشؤون الداخلية ورفعت نتائجه إلى المجلس التنفيذي الاتحادي يفيد بأنه في الحالات التي لجأت فيها قوات الأمن الى الأسلحة النارية ، كان ذلك وفقا للشروط والطرق المنصوص عليها في القانون وفي حدود اختصاصها القانوني ، وأنها لم تلجأ الى الأسلحة النارية إلا في حالات العنف البالغ وللدفاع المشروع عن النفس . وذكرت الرسالة أيضا أن هدف الانفصاليين هو منع السلطات من أداء مهامها القانونية وتعويق الانتاج الاقتصادي

العادي والمرور والمواصلات من خلال الهجمات المستمرة على ارواح وممتلكات المواطنين من غير الالبانيين ومن خلال مهاجمتهم ، حتى بالأسلحة النارية ، لضباط الشرطة الذين يحاولون ضمان الأمن والسلامة القانونيين والشخصيين لأرواح وممتلكات جميع المواطنين في كوسوفو على أكمل وجه .

٥٤٩ - ووفقا لهذه الرسالة ، التزمت الشرطة بأكبر قدر من ضبط النفس ولم تستخدم الاسلحة النارية إلا في حالات الضرورة القصوى وردا على الطلقات التي تأتي من خلف المتاريس أو بالليل ، وكان هذا هو الاطار الذي قتل فيه ٢٨ شخصا . وذكر أن المسؤولين عن الشؤون الداخلية وفي محكمة كوسوفو وميتوهيا بذلوا كل ما في وسعهم لاجراء التحقيقات ، وأنه في ٢٢ حالة وفاة من ضمن حالات الوفاة الثماني والعشرين أذنت أسر القتلى للسلطات بتشريح الجثث ، كما قدمت الأمانة الاقليمية للشؤون الداخلية لكوسوفو وميتوهيا للمدعي العام في المنطقة تقريرا عن الظروف التي حدثت فيها كل وفاة وتقريرا عن التحقيق الذي قام به قاضي التحقيق .

٥٥٠ - وفيما يتعلق بالأحداث التي اشير اليها في رسالة المقرر الخاص ، ذكر أن الادعاءات المتعلقة بأحداث في ماليسفيفي وبريستوفاك (انظر الفقرة ٥٣٩ (أ) و(ب) أعلاه) لا أساس لها من الصحة . وذكر أنه في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، في ماليسيفو ، بإقليم كوسوفو ، اشتبكت الشرطة مع أكثر من ٠٠٠ ٣ انفصالي لا مع فلاحين عزل ، وبعد أن وجهت الشرطة تحذيرات اليهم للتفرق وبعد أن استخدمت الغازات المسيلة للدموع وأيضا بعد أن اطلقت الجماهير عليها النيران وجرحت أحد ضباط الشرطة ، بعد ذلك فقط ، ردت الشرطة باطلاق النار متسببة في مقتل كل من حسني مزريكو وعلى كريزيو .

٥٥١ - وفيما يتعلق بأحداث بريستوفاك في واوراهوفاك ، ذكر أنه في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، اشتبك ٥٠٠ انفصاليا مع الشرطة وألقوا عليها الأحجار ومواد مشتعلة ، فوجهت اليهم الشرطة تحذيرات . واستخدمت القنابل المسيلة للدموع ، ولم ترد الشرطة باطلاق النار متسببة في قتل اربعة اشخاص إلا بعد أن اطلقت عليها الجماهير النار ، والمتوفون هم حليم مليوسا هوتي ، ٣٠ سنة ؛ وحليمي ردزي كراسنيسي ٤١ سنة ؛ ونسيم جماليا اليساني ، ٣٨ سنة ؛ وإغرون اوكا بيتاه ٢٣ سنة .

٥٥٢ - وفيما يتعلق بحادثة بيك (انظر الفقرة ٥٣٩ (ج) أعلاه) ذكر أيضا أنه في ٢٧ شباط/فبراير انفجرت أعمال عنف في أماكن مختلفة من بيك في آن واحد ، وعلى وجه خاص في وسط المدينة حيث اطلق النار على الشرطة من ناحية جمهور من نحو مائة شخص . وفي خلال هذا السياق ، جرح فاطمير هزبر اوكاي ، ١٧ سنة ، ومات في مستشفى بيك . وأبلغ عن وفيات اخرى حدثت في هذا الاشتباك ، كما يلي: كميل سوليا مورينا ، ١٧ سنة ؛

وغاني مالي داسي ، ٣١ سنة ؛ وعلي نيمان هيسفوكاي ، ١٩ سنة ؛ وعثمان فوكسي ، ٥٦ سنة .

٥٥٣ - وفيما يتعلق بحادثة فيريزاي (أنظر الفقرة ٥٣٩ (د) أعلاه) ذكر أن رجب بيران (لا رجب عليو كما ورد في رسالة المقرر الخاص) قتل بالرصاص أمام الكراج الذي يمتلكه ، وإنه ضحية بريئة لاشتباك بين الشرطة والمشاغبين .

٥٥٤ - وذكرت أيضا أسماء أشخاص آخرين قيل انهم قتلوا في اشتباكات مماثلة ، وهي كما يلي: ساهت إبيس ساليا ، ٢٥ سنة في غلوغوفاك (الفقرة ٥٣٩ (و)) ؛ أنور بايريز موريبنا ، ٣٣ سنة ، في غلوغوفاك ؛ ساني إبيس موريبنا ، ٢٨ سنة ، في غلوغوفاك ؛ سلمان فويفودا ، ٢٢ سنة ، في سربيكا ؛ رجب ابراهيم حسنمتاي ، ٢٢ سنة ، في ديكاني ؛ سولي هرير أوخاجاي ، ٤٩ سنة ، في ديكاني ؛ جوات عصمت هوجاي ، ٢٨ سنة ، في جاكوفيكا ؛ فاطمير مظلومة كرليسي ، ٣٤ سنة ، في جاكوفيكا ؛ على يد الله طافا ، ٣٥ سنة ، في ستيمليا ؛ جودت حسنة بريسنيكا ، ٢٢ سنة في ليبليان ؛ بكيم رشدي سيديو ، ١٥ سنة ، في كوساري ؛ رسات زسير ايمري ، ٢١ سنة في جيلاني .

٥٥٥ - وفيما يتعلق بالحادثة التي جرت بالقرب من فوسيتون (انظر الفقرة ٥٣٩ (هـ) أعلاه) ، ذكر أن صبري مقصود وصادق مالاي لم يقتلا أثناء سيرهما في الشارع وإنما خلال اضطرابات ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ في الشارع الرئيسي في بريستينا (تيتوفا ميتروفيكا) عندما أقام أكثر من ألف انفصالي المتاريس ورفضوا التفرق بعد تحذيرات الشرطة وبعد استخدام الغازات المسيلة للدموع ، ثم أطلق المتظاهرون النيران على الشرطة ، وبعد ذلك فقط ردت الشرطة باطلاق النار .

٥٥٦ - وفيما يتعلق بأحداث ستيمليا في ماليسيفو (انظر الفقرة ٥٣٩ (و) و(ح) أعلاه) ذكر أيضا أنه في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ كانت المواقف متشابهة في كل من قرية ستيمليا ، حيث أقام ٨٠٠ انفصالي المتاريس ، وبالقرب من قرية غلوغوفاك ، حيث قام ٣ ٠٠٠ انفصالي بتطويق خطوط السكك الحديدية . وفيما يتعلق بحادثة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ في سوفا ريكا (الفقرة ٥٣٩ (ز)) ، ذكر أيضا أنه على الرغم من أن التواري وراء النساء والأطفال ممارسة شائعة عند الانفصاليين الألبان ، فإن الذي قتل ليس ميلوت كريازيو ، ٩ سنوات وإنما ميليت (زينيلا) كريزيو ، ٣٢ سنة .

٥٥٧ - وفيما يتعلق بالحادثة التي حدثت على طول طريق بودويفو - بريستينا (انظر الفقرة ٥٣٩ (ط) و(ي) أعلاه) في ١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ذكر أن الانفصاليين أقاموا المتاريس وألقوا قنابل مولوتوف لمنع مرور قافلة شرطة . وفي خلال هذا الاشتباك قتل بالرصاص كل من ايلفيتي هومولي وفضيلة الله .

٥٥٨ - وفيما يتعلق بالوفيات الاخرى المشار اليها في رسالة المقرر الخاص ، ورد في الرد أنه تبين أن بدري مورينا ، ٣٣ سنة من سيكاتوفا وطالب الفلسفة في بريستينا ، لم يقتل . وذكر أيضا أنه لا يوجد أشخاص بأسماء ارسيم عبد الله من مزريكي ، وأحمد خفقي من دراغاش ورسيم مسليغاي من بيليغ .

٥٥٩ - وفيما يتعلق باسلام مورينا من توبانيكا ، ذكر أنه لم يقتل في الاضطرابات وإنما عندما انطلق سائق السيارة التي كان يركبها نحو دورية شرطة بسرعة عالية خارج كوسوفو في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ . ورفعت دعوى جنائية ضد السائق لمهاجمته ضباط الشرطة .

٥٦٠ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، ورد رد من حكومة يوغوسلافيا على رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ جاء فيه ، أن حركة الانفصاليين الالبان في كوسوفو التي تتسم بدرجة عالية من التنظيم وبالعدوانية هي كما سبق أن أوضحت الحكومة في رسالتها المؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ابشع مثال لاساءة استخدام حقوق الاقليات بهدف الانفصال ، ولم يسبق لها مثيل في اوروبا ، بعد الحرب . وذكر أيضا انه ازاء هذا الاتجاه الانفصالي العدواني ، الذي يتسم أيضا بملامح ارهابية ، كان من الضروري اتخاذ جميع التدابير اللازمة قانونا للدفاع عن السلامة الاقليمية للصرب ووحدة يوغوسلافيا ككل وقد ترتب على تطبيق هذه التدابير خسائر في الارواح ، مثل حالة كل من بسيم لطيفي واسكندو مونولي .

٥٦١ - ووفقا لما ورد في الرد حاصرت الشرطة عددا قليلا من المباني السكنية ومرافق أخرى في قرية بالاتنا في الساعة ٥/٣٠ من صباح يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بغية اكتشاف اماكن الاسلحة والذخائر المهربة . وذكر أن الاشخاص الذين حوصروا في هذه المباني والذين اختبأوا في الغابات المجاورة قاوموا مقاومة عنيفة حتى الساعة ١١/١٠ صباحا كما اطلقوا النار على رجال الشرطة وسياراتهم . وذكر أنه بالرغم من تحذيرات الشرطة ، تزايد اطلاق النيران واصيب أحد رجال الشرطة بجراح خطيرة من الطلقات التي اطلقها عليه بسيم لطيفي ؛ وردت الشرطة على النيران بالمثل فمات لطيفي في الحال . وذكر أيضا انه اثناء تفتيش أحد المباني ، أطلق اسكندر مونولي الرصاص على رجال الشرطة الذين كانوا واقفين بالقرب من سياراتهم ، فأصاب احد ضباط الشرطة بجراح خطيرة ؛ وردت الشرطة باطلاق النار عليه ، فجرح ومات فيما بعد في مستشفى في بريستينا .

٥٦٢ - وبعد استكمال التفتيش ، عثر على الاشياء الآتية: اربع بنادق جيش ، واربعة مسدسات ، وكميات كبيرة من الذخائر للمسدسات والبنادق ، واصابع ديناميت بطيئة الاحتراق وجهاز ارسال لاسلكي .

٥٦٣ - وذكر أن التحقيق في مسرح الحادث تم بواسطة فرقتين ، واشترك فيه قضاة تحقيق ومدّعون عموميون من بريستينا ؛ وبناء على التحقيق الشامل تبين أن الشرطة استخدمت الاسلحة النارية وفقا لسلطتها القانونية (بموجب الفقرة الفرعية ٥ من الفقرة ١ من المادة ٤٤ من قانون الشؤون الداخلية لجمهورية الصرب ، والفقرة الفرعية ٣ من الفقرة ١ من المادة ٦ من قواعد استخدام الاسلحة النارية) ، لردع الهجمات المباشرة التي تعرض الارواح للخطر ، وذلك فقط ضد الاشخاص الذين يطلقون النار على رجال الشرطة ويصيبونهم . واختتم الرد بالقول بأن الادعاءات الواردة في رسالة المقرر الخاص المؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ التي تقول إن الشرطة اطلقت النار عشوائيا على مدنيين ألبان عزّل ، لا أساس لها من الصحة .

٥٦٤ - وأشار الرد أيضا الى قانون الشؤون الداخلية المتعلق باستخدام الاسلحة النارية ، اذ يجوز لضباط الشؤون الداخلية المصرح لهم ،استخدام الاسلحة النارية وغيرها من وسائل الردع وفقا لقانون الشؤون الداخلية لاقليم كوسوفو الاشتراكي المستقل ذاتيا أثناء ممارستهم لواجبهم ، (الجريدة الرسمية ، SAB كوسوفو العدد رقم ٨٧/٤٦) . ووفقا للمادة ٦٣ من القانون المذكور ، يجوز للضباط استخدام الاسلحة النارية اذا لم تكن هناك أي وسائل اخرى لحماية الارواح أو لمواجهة هجوم يعرض ارواح الضباط للخطر أثناء قيامهم بمهامهم . وذكر أيضا أنه بموجب المادة ٦٨ ، يجب على ضابط الشرطة أثناء ممارسته لعمله ، قبل أن يستخدم الأسلحة النارية أو غيرها من وسائل القوة ، أن ينذر الأشخاص المعنيين بنواياه شريطة أن تسمح الظروف بذلك .

زائير

٥٦٥ - في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بعثت رسالة الى حكومة زائير تحيل اليها ادعاءات تقول إنه في شهري نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٩٠ ، قتل عدد من الطلبة والحركيون السياسيون بالرصاص على أيدي قوات الحكومة باجراءات موجزة بسبب انشطتهم المؤيدة للإصلاحات السياسية .

٥٦٦ - ووصفت الاحداث التالية:

(أ) في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، في كينشاسا ، قتل عدد من أعضاء الاتحاد من اجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي على أيدي جنود الشعبة الخاصة التابعة لرئاسة الجمهورية الذين استخدموا البنادق والسونكي لتفرقة تجمع للاتحاد . ومن بين الذين قتلوا موامبا دنيس وبوالا بوالا ؛

(ب) وفي ليلة ١١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، في اقليم شابا ، قتل عدد من الطلبة بالرصاص والسونكي وكعوب البنادق في المدينة الجامعية التابعة لجامعة لومومباشي

على أيدي جنود الشعبة الخاصة التابعة لرئاسة الجمهورية . ووفقا للمصدر ، بلغ عدد الضحايا مائة شخص . وذكر أن عمليات القتل جرت بعد أن قام بعض الطلبة بضرب عدد من زملائهم المشتبه فيهم بأنهم من مرشدي دوائر الأمن ؛

٥٦٧ - وحتى وقت اعداد هذا التقرير ، لم يكن قد ورد أي رد من حكومة زائير .

ثالثا - الإطار القانوني والتحليلي الذي تُنفَّذ في إطاره ولاية المقرر الخاص

٥٦٨ - حددت ولاية المقرر الخاص في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٢/٣٥ ، فتحدد أول فقرتين فيه أساسها المعياري: الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وأشير إلى أن هذين الصكين يكفلان حق الشخص في الحياة وحريته وأمنه ويهدفان إلى ضمان أن يتمتع كل كائن بشري بالحق في الحياة ، وأن يحمى هذا الحق بالقانون وألا يُحرم أي شخص من حقه في الحياة على نحو تعسفي .

٥٦٩ - وتشمل أحكام العهد ذات الصلة المادة ٤ المتعلقة بحالات الطوارئ والمادة ٧ المتعلقة بالتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة ، والمادة ٩ المتعلقة بحق الفرد في الحرية والأمان على شخصه ، والمادة ١٠ المتعلقة بمعاملة المحرومين من حريتهم ، والمادة ١٤ المتعلقة بحق الفرد في التمتع بالإجراءات القانونية والأساسية المنشأة بموجب القانون ، والمادة ١٥ التي تنص على مبدأ لا عقوبة بلا قانون . وينظر إلى هذه الأحكام على ضوء المادة ٦ من العهد والمادة ٣ من الاعلان العالمي حيث تؤكد كل منهما الحق في الحياة الملازم لكل إنسان . وينبغي أن تُفهم ولاية المقرر الخاص في إطار السياق القانوني للأحكام السابق ذكرها وكذلك السياق الفعلي السائد في بلد معيّن .

٥٧٠ - كما يسترشد المقرر الخاص بعدد من المعايير الأخرى التي أصدرتها هيئات وأجهزة الأمم المتحدة ، هي المعايير النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٦٣ جيم (د-٢٤) المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٥٧ وقراره ٢٠٧٦ (د-٥٢) المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٧٧ ؛ واعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة (قرار الجمعية العامة ٣٤٥٢ (د-٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥) ؛ ومدونة لقواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (قرار الجمعية العامة ١٦٩/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩) ؛ وضمانات تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الاعدام (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤) ؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة (قرار الجمعية العامة ٤٦/٣٩ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤) ؛ ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (قرار الجمعية العامة ١٧٣/٤٣ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨) ؛ والمنع والتقصي الفعالان لعمليات الاعدام خارج نطاق القانون والاعدام التعسفي والاعدام دون محاكمة (قرار المجلس الاقتصادي

والاجتماعي ٦٥/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩) ؛ والمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، الذي عقد في هافانا ، بكوبا من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . ويرد نص هذه المبادئ كمرفق بهذا التقرير) .

٥٧١ - وأخيرا ، وضع المقرر الخاص في اعتباره ، لدى تنفيذه ولايته خلال العام الماضي ولدى اعداده لهذا التقرير ، القرارين ٧٥/١٩٩٠ و٧٦/١٩٩٠ اللذين اعتمدتهما لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والاربعين . ويطلب القرار الأول من المقرر الخاص ايلاء عناية خاصة في تقريره لآثار أفعال العنف التي يرتكبها المجموعات المسلحة غير النظامية وتجار المخدرات على التمتع بحقوق الإنسان . ويطلب القرار الثاني من المقرر الخاص اتخاذ خطوات عاجلة ، تمشيا مع ولايته ، تساعد على منع حدوث أعمال التخويف أو الانتقام وإيلاء هذه المسألة اهتماما خاصا في تقريره .

٥٧٢ - وقد تحددت تدريجيا تفاصيل ولاية المقرر الخاص من خلال الممارسة فعالج مواقف يمكن تصنيفها كما يلي:

(أ) الإدعاءات المتعلقة بعمليات الاعدام أو القتل التي قد تكون حدثت في غياب ضمانات ، مثل الضمانات المنصوص عليها أعلاه ، تستهدف حماية الحق في الحياة . وتتعلق هذه الإدعاءات بما يلي:

'١' عمليات الاعدام الفعلية أو الوشيكة:

(أ) بلا محاكمة ؛

(ب) بمحاكمة ولكن بلا ضمانات لحماية حقوق المدعى عليهم كما هو منصوص عليه في المادتين ١٤ و١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛

'٢' الوفيات التي حدثت:

(أ) نتيجة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة خلال الاحتجاز ؛

(ب) نتيجة لإساءة استخدام القوة من جانب الشرطة أو الجيش أو أي قوات حكومية أو شبه حكومية أخرى ؛

(ج) نتيجة لهجمات من جانب جماعات شبه عسكرية تخضع لسيطرة السلطات الرسمية ؛

(د) نتيجة لهجمات يقوم بها أفراد أو جماعات شبه عسكرية لا تخضع لسيطرة السلطات الرسمية ولكن تتصرف بالتواطؤ معها أو بتشجيع خفي منها ؛

(ب) وبالإضافة إلى ما ورد أعلاه ، اتخذ المقرر الخاص إجراءات في حالات تتعلق بإدعاءات بتهديدات بالقتل صدرت من:

'١' أفراد من الشرطة أو الجيش أو غيرهما من القوات الحكومية أو شبه الحكومية ؛

'٢' أفراد أو جماعات شبه عسكرية تخضع لسيطرة السلطات الرسمية أو تتصرف بالتواطؤ معها أو بتشجيع خفي منها .

٥٧٣ - ونفّذ المقرر الخاص ولايته من خلال:

(أ) طلب معلومات من الحكومات المعنية تتعلق بالإدعاءات بعمليات الاعدام بإجراءات موجزة أو التعسفية ؛

(ب) إصدار نداءات عاجلة إلى الحكومات المعنية فيما يتعلق بالحالات المزعومة من الاعدام الوشيك أو التهديد بالاعدام ؛

(ج) القيام بزيارات موقعية ، بناء على دعوة من الحكومات المعنية ، في بعض البلدان التي تبادل المراسلات معها خلال تنفيذ ولايته ؛

(د) مقابلة ممثلي الحكومات .

٥٧٤ - وقد تطوّر منهج المقرر الخاص في عمله من حيث الممارسة عبر السنين . وحاليا ، يعكس التقرير السنوي للمقرر الخاص الإدعاءات التي أحيلت إلى الحكومات في شكل نداءات عاجلة بالبرق والرسائل ، بالإضافة إلى المعلومات أو الملاحظات التي قدمتها الحكومات ردا على هذه البرقيات والرسائل . ويرد وصف للزيارات التي قام بها المقرر الخاص في الموقع إما في التقرير السنوي أو في إضافة إليه . ويحتوي التقرير أيضا سردا تفصيليا للإدعاءات والمعلومات وآراء الحكومات التي تلقاها المقرر الخاص خلال زيارته ، بالإضافة إلى تقييمه وتوصياته .

٥٧٥ - والمقرر الخاص إذ يدرك أوجه قصور هذا المنهج ، وإذ يضع في الاعتبار التعليقات والاقتراحات التي تلقاها فيما يتعلق بسبل ووسائل تحسين هذا المنهج ، يود بادئ ذي بدء أن يقترح عددا من الخطوات العملية التي تستهدف تحسينه . وفي سياق تعزيز العلاقات المتبادلة مع الحكومات ، يعتزم إدخال إجراءات متابعة معينة ، تشمل ما يلي:

(أ) حيثما تصل ردود من الحكومات ، يقوم المقرر الخاص بعقد مشاورات مع الحكومات المعنية ، وكذلك مع مصادر المعلومات التي تستند إليها الادعاءات المحالة إلى الحكومات . ففي القرارين ١٥٩/٤٤ و١٥٦/٤٥ ، طلبت الجمعية العامة من المقرر الخاص "أن يشجع ، كذلك ، على عمليات تبادل الآراء بين الحكومات والذين يقدمون معلومات موثوق منها إلى المقرر الخاص ، عندما يرى المقرر الخاص أن عمليات تبادل

المعلومات هذه قد تكون مفيدة" . وقد أشار المقرر الخاص في تقريره الأخير إلى استعداده للاضطلاع بهذه المهمة (الفقرة ٤٧٥ من E/CN.4/1990/22) ؛ وهو يؤكد من جديد هذا الاستعداد ؛

(ب) وحيثما لا ترد ردود من الحكومات ، يواصل المقرر الخاص طلب الردود من الحكومات ومتابعة تطوّر المواقف أو الحالات المعنية .

رابعا - استنتاجات وتوصيات

ألف - استنتاجات

٥٧٦ - بهذا التقرير ، يكون المقرر الخاص قد استكمل سنته التاسعة منذ وضع ولايته في عام ١٩٨٢ . وباستعراض التقارير السابقة والمعلومات التي تلقاها ، يخلص إلى أن عمليات الاعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي لا تزال سائدة في كثير من أنحاء العالم .

٥٧٧ - ونظرا لأن ولاية المقرر الخاص أصبحت معروفة بقدر أكبر ، تزايدت المعلومات التي ترد بشأن حالات الاعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي . وبالمثل ، تزايد عدد الرسائل إلى الحكومات . ومع ذلك ، يدرك المقرر الخاص أن المعلومات التي وصلته لا تمثل إلا جزءا من كل فيما يتعلق بظاهرة الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي . ويأمل أن تستمر المنظمات الدولية والوطنية المختلفة في جهودها وتعاونها بهدف إنشاء شبكة معلومات أفضل تواصل تحسين نقل المعلومات من حيث الكمية والسرعة على السواء .

٥٧٨ - ويود المقرر الخاص أن يلفت انتباه المجتمع الدولي إلى الموقف التالي:

١ - التهديدات بالقتل

٥٧٩ - شهدت سنة ١٩٩٠ عددا متزايدا من التهديدات بالقتل ، الموجهة على وجه خاص إلى المناضلين في ميدان حقوق الانسان والنقابيين والمدرسين والمحامين وزعماء الفلاحين والطلبة ، وقد نُفذت فعلا في كثير من الحالات . وقد صدرت هذه التهديدات من مصادر مختلفة مثل الشرطة والجيش والجماعات شبه العسكرية وجماعات الدفاع المدني . وكما يتبين من هذا التقرير ، درج المقرر الخاص في هذه الحالات على إصدار نداء عاجل إلى الحكومات كيما تتخذ التدابير المناسبة لحماية أرواح الأشخاص المهددين . ويسرّ المقرر الخاص أن يلاحظ أن الحكومات في عدد من الحالات قامت بتحقيقات أدت إلى الامساك بالشخص أو الجماعة التي أصدرت التهديد . وفي بعض الحالات ، أنكرت الحكومات الادعاءات ، ولكن في حالات عديدة لم ترد الحكومات على النداء العاجل وبالتالي لا يعلم المقرر الخاص ما إذا كانت الحكومة المعنية قد اتخذت أي إجراء .

٢ - الوفيات أثناء الاحتجاز

٥٨٠ - طوال عام ١٩٩٠ ، تزايدت على نحو خطير البلاغات عن الأشخاص الذين يموتون أثناء الاحتجاز . وفي كثير من الحالات ، ادعي أن هذه الوفيات كانت نتيجة للتعذيب . وفي حالات أخرى ، ذُكر أن الوفيات كانت نتيجة للظروف القاسية في السجن أو لنقص الغذاء أو المرافق الصحية أو الرعاية الطبية .

٥٨١ - وفي عدد قليل من الحالات ، صدر تقرير عن فحص الجثة وأجري تحقيق قضائي أدى إلى اتخاذ اجراءات تأديبية ضد المسؤولين بوقفهم عن العمل أو إقالتهم . ولكن في حالات عديدة لم تتبع مثل هذه الاجراءات ولم تُعد الجثث إلى الأهل عندما طلبوها .

٣ - عمليات إعدام في أعقاب محاكمات
أو إجراءات قضائية غير ملائمة

٥٨٢ - كما يتبين من التقرير ، أُعدم عدد من الأشخاص بعد إدانتهم في أعقاب إجراءات قضائية غير ملائمة ، ففي بعض الحالات ، لم يُسمح للمتهمين باستدعاء شهود ، وفي حالات أخرى ، لم يُسمح بالتمثيل القانوني . وفي حالات عديدة ، لم تُتح الاجراءات الموجزة إعادة النظر في الحكم بواسطة محكمة أعلى وفقا للقانون . وفي حالة واحدة على الأقل ، كانت المحكمة الأعلى هي نفس المحكمة التي أصدرت الحكم الأول .

٤ - حالات الاعدام خارج نطاق القانون
في سياق مواقف المنازعات الداخلية

٥٨٣ - خلال العام الماضي ، تلقى المقرر الخاص معلومات عن عمليات قتل قام بها أعضاء في وحدات عسكرية أو أعضاء في جماعات المعارضة في مناطق فقدت فيها الحكومة سيطرتها الفعلية . وفي مثل هذه المناطق ، كانت وحدات متناحرة من قوات الحكومة تحارب بعضها بعضا أو كانت جماعات معارضة تحارب وحدات من الجيش لا تسيطر عليها فعليا القيادة المركزية للجيش .

٥٨٤ - ويود المقرر الخاص ، بصفة خاصة أن يلقي الضوء على الموقف السائد في ليبيريا طوال معظم عام ١٩٩٠ . ونظرا لعدم وجود سلطة حكومية داخل البلد ، لم يستطع المقرر الخاص أن ينقل نداء فيما يتعلق بالموقف . وقد ورد أن آلافا من المدنيين ماتوا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، عندما دخلت قوات متمردة في إقليم نيمبا من خارج ليبيريا ، ثم انتقمت قوات الحكومة من السكان المحليين . وتزايدت عمليات

القتل على وجه خاص عندما دخلت مونروفيا في تموز/يوليه ١٩٩٠ القوات المتمردة المسماة بالجبهة الوطنية لليبيريا (NPFL) والجماعة المنفصلة عنها . كما ورد أن عددا كبيرا من المدنيين قتلتهم قوات الحكومة والجماعات المتمردة على السواء . وادعي أن الحكومة كانت قد فقدت حينئذ سيطرتها الفعلية على سلوك قواتها التي لجأت إلى قتل مدنيين بإجراءات موجزة ، ينتمي معظمهم إلى كل من الجماعتين الاثنيتين جيو ومانو . وورد أن قوات الحكومة قتلت بطريقة موجزة ، في أحد هذه الأحداث ، في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، حوالي ٦٠٠ مدني من بينهم نساء وأطفال حاولوا اللجوء إلى كنيسة في مونروفيا . ومن ناحية أخرى ، يدعى أن قوات المتمردين قتلت سجناء ومدنيين في المناطق التي احتلتها كما قتلت الهاربين من مونروفيا الذين يُشتبه في تعاطفهم مع الحكومة أو الذين ينتمون إلى جماعة كران الاثنية أو إلى جماعة ماندينجو . وبحلول آب/أغسطس ١٩٩٠ ، عندما أرسلت الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا قوات في محاولة منها لوقف إطلاق النار ، فقدت الحكومة سيطرتها على البلد . ومنذ أن أسرت قوات المتمردين رئيس الجمهورية صمويل دو وأعدمته في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ ، بقي البلد بلا أي سلطة حكومية واستمر النزاع المسلح بين قوات المتمردين المتناحرة .

٥٨٥ - وخلال العام الماضي ، تلقى المقرر الخاص معلومات من أنحاء مختلفة من العالم تشير إلى أن عددا كبيرا من الأرواح يُزهق في منازعات مسلحة داخلية . ومن تحليل هذه المعلومات ، يسلّم المقرر الخاص بأن المنازعات المسلحة العنيفة منتشرة على نطاق واسع وأن مستوى العنف المستخدم من جانب القوات الحكومية والجماعات المعارضة على السواء مستمر في التصاعد . وكثيرا ما يؤدي القمع العنيف للمظاهرات أو تعبيرات الاحتجاج إلى استخدام القوة العشوائية على نحو مبالغ فيه ، مما يترتب عليه خسائر في الأرواح لا مبرر لها . وهذه الأحداث ، بالاضافة إلى أعمال الارهاب وعمليات القتل والاغتيال على سبيل الانتقام ، تُنسب إلى أتباع الحكومات وجماعات المعارضة على السواء .

٥٨٦ - وفي تقارير سابقة ، استرعى المقرر الخاص الانتباه إلى حالات التخويف والتهديدات بالقتل ومحاولات الاغتيال وأشكال الانتقام المختلفة ضد الأفراد والجماعات المناضلين في ميدان حقوق الانسان المعنيين بحالات أو مواقف تتعلق بعمليات إعدام بإجراءات موجزة أو تعسفية . وقد اعتمدت لجنة حقوق الانسان ، في دورتها السادسة والأربعين ، قرارها ١٩٩٠/٧٦ الذي يشجع المقرر الخاص على أن يتخذ مزيدا من الخطوات الفعالة لحماية الأفراد أو الجماعات الذين يقعون ضحية للانتقام بسبب أنشطتهم في ميدان حقوق الانسان . والمقرر الخاص يرحب بمساندة اللجنة لهؤلاء المدافعين عن حقوق الانسان ، ويحاول في حدود الموارد المحدودة المتاحة له تحقيق مثل هذه التدابير للحماية .

٥٨٧ - وقد ألقى المقرر الخاص الضوء أيضا ، في تقاريره السابقة ، على حالات القتل التي تتسبب فيها جماعات معارضة للحكومات . وقد اعتمدت اللجنة ، في دورتها السادسة والأربعين ، قرارها ١٩٩٠/٧٥ ، الذي أعربت فيه عن بالغ قلقها إزاء ما يترتب على الجرائم والأعمال الوحشية التي ترتكبها في بلدان عديدة المجموعات المسلحة غير النظامية ، أيا كان أصلها ، وتجار المخدرات من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان ؛ وطلبت من المقرر الخاص إيلاء عناية خاصة بأفعال المجموعات المسلحة غير النظامية وتجار المخدرات في تقاريره المقبلة إلى اللجنة . وقد استرعى المقرر الخاص انتباه اللجنة إلى هذه المشاكل وعلى وجه خاص في سياق دراسة أكثر تفصيلاً لحالات البلدان أجريت عقب بعثات ميدانية ، كما يود الاشارة إلى تقريره عن الزيارة إلى كولومبيا (١١ - ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩) الذي قُدم إلى اللجنة في دورتها الأخيرة (E/CN.4/1990/22/Add.1) .

٥٨٨ - وفي هذا السياق ، يود المقرر الخاص أن يسترعي انتباه المجتمع الدولي بصفة خاصة إلى تزايد حدوث حالات الاعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في مواقف المنازعات الداخلية . وبالاضافة إلى من قتلوا في هذه الحالات ، مات كثيرون غيرهم نتيجة لسوء التغذية ولعدم وجود رعاية طبية ملائمة . وقد وصف المقرر الخاص أعلاه أحد هذه المواقف ، وهو الموقف في ليبيريا ، وصفا تفصيليا . وقد حدث عدد آخر من حالات الاعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي ذكرها المقرر الخاص في هذا التقرير ، في سياق منازعات داخلية .

٥٨٩ - وللأسف يبدو من المرجح أن تزيد هذه الحالات عددا ، وحدة في السنين القادمة . والمقرر الخاص لديه عدد محدود من الآليات لتنفيذ ولايته: فبوسعه مناشدة الحكومات الالتزام بالمبادئ المكرسة في الصكوك والمعايير الدولية القائمة ومتابعة هذه النداءات في حدود الموارد البشرية والمادية المتاحة له حاليا ، وبوسعه أن يطلب إلى المجتمع الدولي عامة ، وإلى الأفراد والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية النشطة في ميدان حقوق الانسان ، خاصة ، دعم أنشطته .

٥٩٠ - وكثيرا ما تلقى المقرر الخاص ، وخصوصا في حالات المنازعات الداخلية ، ردودا من الحكومات تؤكد عدم مسؤوليتها عن حالة أو موقف على أساس أن القتل لم يكن نتيجة لإساءة استخدام القوة من قِبل القوات الحكومية أو شبه الحكومية ، أو مجموعات أو أفراد يخضون للسلطات الرسمية . ولكن طرف الحوار الوحيد مع المقرر الخاص هو ، من الناحية القانونية والعملية على السواء ، حكومات الدول المعنية ، ولا يمكنه أن يتناول هذه الأمور إلا معها .

٥٩١ - ويود المقرر الخاص أن يكرر أنه عندما تقصر الممارسة التي تنتهجها أي حكومة عن بلوغ المعايير المبينة في مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الاعدام خارج نطاق القانون والاعدام التعسفي والاعدام دون محاكمة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩) ، سيعتبر المقرر الخاص هذا القصور دلالة على مسؤولية تلك الحكومة ، حتى ولو لم يثبت تورط موظفين حكوميين تورطا مباشرا في عمليات الاعدام بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي (انظر الفقرة ٤٦٣ من E/CN.4/1990/22) . وينوي المقرر الخاص الاستناد إلى هذه المبادئ في رسائله مع الحكومات ، وكذلك في أي إجراءات متابعة تتخذ فيما يتعلق بمواقف أو حالات معينة .

٥٩٢ - وبالرغم مما ورد أعلاه ، يعترف المقرر الخاص ، بأنه في عدد من الحالات ، تبذل الحكومات جهودا جدية لمنع عمليات القتل ، فتقوم بالتحقيقات اللازمة وتتخذ الإجراءات القانونية (انظر قرار المجلس الاقتصادي ٦٥/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩) . ويشيد المقرر الخاص بهذه الجهود ويتوقع أن تستمر ، ولكنه يطلب إلى الحكومات ، نظرا لأن ولايته لا يمكن فهمها إلا في سياق الحاجة إلى ضمان حق الفرد في الحياة ، الملازم للإنسان ، أن تنظر في الوسائل التي تتيح الحفاظ على هذا الحق في ظل جميع الظروف ، بما في ذلك ظروف المنازعات الداخلية .

٥٩٣ - وفي هذا الصدد ، يرحب المقرر الخاص بأي مبادرات تتخذها لجنة حقوق الإنسان أو لجنتها الفرعية لصياغة معايير يمكن أن ترجع إليها الحكومات أو الجماعات المعارضة للحكومات خلال مواقف المنازعات المسلحة بغية تخفيف مستوى العنف وما يترتب عليه من خسائر في الأرواح كان في الإمكان تفاديها . ونظرا للخبرة العملية التي اكتسبها المقرر الخاص خلال ولايته ، فإنه على استعداد لوضع هذه الخبرة تحت تصرف اللجنة أو اللجنة الفرعية متى طُلب منه ذلك .

٥٩٤ - واستجابة لقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٨/١٩٩٠ ، يكرر المقرر الخاص الإعراب عن اقتناعه بأن من الممكن زيادة فاعلية ولايته من خلال استخدام الخدمات الاستشارية وبرنامج المساعدة التقنية الذي يُنفَّذ في إطار مركز حقوق الإنسان (انظر الفقرات ٤٦٦-٤٦٨ من E/CN.4/1990/22) . وبناء عليه ، سيقدم توصياته في هذا الصدد حسب الاقتضاء ، ولا سيما في سياق الحالات في بلدان محددة وعلى أساس المعلومات التي يحصل عليها خلال الزيارات الموقعية للبلدان .

٥٩٥ - وأخيرا ، يود المقرر الخاص أن يعرب عن امتنانه للدعم الذي قدم إليه من جانب أمانة مركز الأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان طوال الفترة التي عمل فيها كمقرر بشأن حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي ، ولكنه يحتاج ، ومن أجل

انجاز الأهداف المذكورة أعلاه ، إلى زيادة الموارد البشرية والمادية المقدمة من الأمانة ، فهذه الموارد ضرورية لتمكينه من القيام بالتحليلات الملائمة لتدفقات المعلومات المتزايدة بصفة مستمرة المتعلقة بولايته . وفضلا عن ذلك قد يحتاج المقرر الخاص إلى مساعدة اضافية في بحث كل من القضايا المتعلقة بالجوانب القطاعية والجوانب القطرية في إطار ولايته ، وعلى وجه خاص ، فيما يتعلق بمسؤوليات البحث والتحليل المعقدة ذات الصلة بإعداد الزيارات الموقعية للبلدان . وربما كان من المستصوب بالفعل الحصول على موارد إضافية لتمكين المقرر الخاص من القيام بمزيد من الزيارات الموقعية ، بالاضافة إلى المتابعة اللازمة لها .

٥٩٦ - ولقد تطورت ولاية المقرر الخاص على نحو ملحوظ منذ بدايتها . ويطلب المقرر الخاص من اللجنة أن تمنحه الدعم الذي يلزمه لتنفيذ ولاية تتطور بصفة مستمرة من حيث التزاماتها ومعناها .

باء - توصيات

٥٩٧ - بناء على هذه الاستنتاجات ، يود المقرر الخاص أن يقدم عددا من التوصيات ، كما يلي .

٥٩٨ - يود أن يوصي الحكومات بما يلي:

(أ) أن تعيد النظر في القوانين والأنظمة الوطنية ، وكذلك في ممارسات السلطات القضائية ، بغية تأمين التنفيذ الفعلي للمعايير المطروحة في الفصل السابق وعلى وجه خاص ، المجموعة الأخيرة من المعايير التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ؛

(ب) أن تبذل كل جهد لضمان التزام القوات الحكومية وشبه الحكومية ، وكذلك الأفراد والمجموعات شبه العسكرية التي تعمل تحت سيطرة السلطات الرسمية بالمعايير المذكورة أعلاه ؛

(ج) أن تتخذ فورا تدابير لضمان حماية الأفراد والمجموعات الذين يلعبون أدوارا رئيسية في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية حماية فعالة من أعمال التخويف والتهديد بالقتل ومحاولات الاغتيال ومختلف أشكال الانتقام الأخرى ؛

(د) أن تنشئ في إطار الحكومة هيئة مستقلة تستهدف تعزيز التعاون بين الحكومة وأجهزة وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بشؤون حقوق الإنسان ؛

(هـ) أن تدرج دراسة حقوق الإنسان في مناهج المدارس الثانوية والجامعات وحيثما أمكن ، في مناهج المدارس الابتدائية ؛

(و) أن تدرج دراسة قوانين وممارسات حقوق الإنسان في البرامج التدريبية لجميع العاملين في ميدان تنفيذ القوانين والعاملين في الجيش .

٥٩٩ - ويود المقرر الخاص أن يوصي المنظمات الدولية بما يلي:

(أ) أن تؤكد أهمية تنفيذ المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان كما هو منصوص عليها في الصكوك والقرارات الدولية في مجال حقوق الإنسان ، ولا سيما الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

(ب) أن تنظم حلقات دراسية وبرامج تدريبية بشأن حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والوطني ، مع استخدام الكتيب المتعلق بالمنع والتقصي الفعالين لعمليات الاعدام خارج نطاق القانون والاعدام التعسفي والاعدام دون محاكمة ؛

(ج) أن تساعد أمانة مركز الأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان على الوفاء بالتزاماته المتزايدة على نحو مستمر فيما يتعلق برصد حماية حقوق الإنسان وتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية ؛

(د) تعزيز الأنشطة الاعلامية بغية تعميم آخر الانجازات في ميدان حقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن بهدف زيادة وعي المجتمع الدولي بالوسائل التي يمكن بها حماية وتعزيز حقوق الإنسان على نحو فعال .

المرفق

مبادىء أساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين*

حيث أن عمل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين يشكل خدمة اجتماعية بالغة الاهمية ، وأن هناك ، من ثم ، حاجة إلى تهيئة ظروف عمل مناسبة لهؤلاء الموظفين وتحسين ظروف عملهم وأوضاعهم حيثما يقتضي الامر ،

وحيث أن أي خطر يتهدد حياة وسلامة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ينبغي أن ينظر إليه على أنه خطر يتهدد استقرار المجتمع كله ،

وحيث أن موظفي إنفاذ القوانين يؤدون دورا حيويا في حماية حق الفرد في الحياة والحرية والأمن ، كما يكفله الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وكما أكده من جديد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

وحيث أن القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء تنص على الظروف التي قد يستخدم فيها موظفو السجون القوة في أداء واجباتهم ،

وحيث أن المادة ٣ من مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين تنص على أن يكون استخدامهم للقوة قاصرا على حالات الضرورة الماسة وفي الحدود التي يتطلبها أداء واجبهم ،

وحيث أن الاجتماع التحضيري لمؤتمر الامم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، الذي عقد في فارينا ، ايطاليا ، اتفق على العناصر التي ينبغي النظر فيها لدى متابعة العمل بشأن القيود على استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ،

---

* النص الوارد أدناه هو ذلك الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (هافانا ، كوبا ، ٢٧ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) .

وحيث أن المؤتمر السابع ، في قراره ١٤ ، قد أكد ، فيما أكد ، على أن استخدام القوة والاسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين يجب أن يكون بالقدر الذي يكفل الاحترام الواجب لحقوق الإنسان ،

وحيث أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعا الدول الاعضاء ، في الفرع التاسع من قراره ١٠/١٩٨٦ ، المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، إلى إيلاء اهتمام خاص ، في تنفيذ مدونة السلوك ، لاستخدام القوة والاسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، وأن الجمعية العامة ، في قرارها ١٤٩/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، رحبت في جملة أمور ، بهذه التوصية الصادرة عن المجلس ،

وحيث أنه ينبغي العناية بدور الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في إقامة العدل ، وحماية حق الفرد في الحياة والحرية والأمن ، ومسؤوليتهم عن صون الأمن العام والسلم الاجتماعي وأهمية مؤهلاتهم وتدريبهم وسلوكهم ، وذلك مع إيلاء الاعتبار الواجب لسلامتهم الشخصية ،

فإنه ينبغي للحكومات أن تراعي وتحترم المبادىء الاساسية المبينة أدناه ، التي صيغت لمعاونة الدول الاعضاء في تأمين وتعزيز الدور الصحيح للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، وذلك في إطار تشريعاتها وممارساتها الوطنية ، كما ينبغي أن يطّلع عليها الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين ، وضمنهم القضاة ووكلاء النيابة والمحامون وأعضاء السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، والجمهور عامة .

أحكام عامة

١ - على الحكومات وهيئات إنفاذ القوانين اعتماد وتنفيذ قواعد ولوائح بشأن استخدام الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين للقوة والاسلحة النارية ضد الأفراد . وعلى الحكومات وهيئات إنفاذ القوانين ، لدى وضع هذه القواعد واللوائح ، أن تضع المسائل الاخلاقية المرتبطة باستخدام القوة والاسلحة النارية قيد النظر بصفة مستمرة .

٢ - ينبغي للحكومات وهيئات إنفاذ القوانين أن تستحدث مجموعة واسعة قدر الإمكان من الوسائل ، وأن تزود الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بأنواع مختلفة من الاسلحة والذخائر تسمح باستخدام متمايز للقوة والاسلحة النارية . وينبغي أن يشمل ذلك استحداث أسلحة معطلة للحركة وغير قاتلة لاستخدامها في الحالات المناسبة ، بغية زيادة تقييد استخدام الوسائل المميتة أو المؤذية للأفراد . وتحقيقا لنفس الغرض ،

ينبغي أن يتاح للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين التزود بمعدات للدفاع عن النفس مثل الدروع والخوذات والصدارات الواقية من الطلقات النارية ووسائل النقل الواقية من الطلقات النارية ، وذلك للتقليل من الحاجة إلى استخدام الأسلحة أيا كان نوعها .

٣ - ينبغي اجراء تقييم دقيق لتطوير ووزع الأسلحة المعطلة للحركة وغير المميتة بغرض التقليل إلى أدنى حد ممكن من تعريض الأشخاص غير المعنيين للخطر ، كما ينبغي مراقبة استخدام هذه الأسلحة بعناية .

٤ - على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، إذ يؤدون واجبهم ، أن يستخدموا ، إلى أبعد حد ممكن ، وسائل غير عنيفة قبل اللجوء إلى استخدام القوة والأسلحة النارية . وليس لهم أن يستخدموا القوة والأسلحة النارية إلا حيث تكون الوسائل الأخرى غير فعالة أو حيث لا يتوقع لها أن تحقق النتيجة المطلوبة .

٥ - في الحالات التي لا مناص فيها من الاستخدام المشروع للقوة أو الأسلحة النارية ، يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين مراعاة ما يلي:

(أ) ممارسة ضبط النفس في استخدام القوة والتصرف بطريقة تتناسب مع خطورة الجرم والهدف المشروع المراد تحقيقه ؛

(ب) تقليل الضرر والإصابة ، واحترام وصون حياة الإنسان ؛

(ج) التكفل بتقديم المساعدة والاسعافات الطبية في أقرب وقت ممكن إلى الشخص المصاب أو المتضرر ؛

(د) التكفل بإشعار الأقرباء أو الأصدقاء المقرّبين للشخص المصاب أو المتضرر ، في أقرب وقت ممكن .

٦ - حيثما يؤدي استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين إلى جرح أو وفاة ، يتعين عليهم إبلاغ رؤسائهم بذلك فورا ، وفقا للمبدأ ٣٣ .

٧ - على الحكومات أن تكفل المعاقبة على الاستخدام التعسفي للقوة أو الأسلحة النارية أو إساءة استخدامها من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، باعتبار ذلك جريمة جنائية بمقتضى قوانينها .

٨ - لا يجوز التذرع بظروف استثنائية ، مثل حالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي طوارىء عامة أخرى ، لتبرير أي انحراف عن هذه المبادىء الأساسية .

أحكام خاصة

٩ - يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عدم استخدام أسلحة نارية ضد الأفراد إلا في حالات الدفاع عن النفس ، أو لدفع خطر محدق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابة خطيرة ، أو لمنع ارتكاب جريمة بالغة الخطورة تنطوي على تهديد خطير للأرواح ، أو للقبض على شخص يمثل خطرا من هذا القبيل ويقاوم سلطتهم ، أو لمنع فراره ، وذلك فقط عندما تكون الوسائل الأقل تطرفا غير كافية لتحقيق هذه الأهداف . وفي جميع الأحوال ، لا يجوز استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تماما تجنبها من أجل حماية الأرواح .

١٠ - في الظروف المنصوص عليها في المبدأ ٩ ، يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين التعريف بصفتهم هذه وتوجيه تحذير واضح يعلن عزمهم على استخدام الأسلحة النارية ، مع إعطاء وقت كاف للاستجابة للتحذير ، ما لم يعرّضهم ذلك لخطر لا مبرر له ، أو ما لم يعرّض أشخاصا آخرين لخطر الموت أو الأذى الجسيم ، أو ما لم يتضح عدم ملاءمته وجدواه تبعا لظروف الحادث .

١١ - ينبغي أن تشمل القواعد واللوائح المتعلقة باستخدام الأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين مبادىء توجيهية:

(أ) تحدد الظروف التي يرخص فيها للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بحمل الأسلحة النارية ، وأنواع الأسلحة النارية والذخيرة المرخص بها ؛

(ب) تكفل استخدام الأسلحة النارية ، حصرا ، في الظروف المناسبة وبطريقة يحتمل لها أن تقلل من خطر حدوث ضرر لا موجب له ؛

(ج) تحظر استخدام الأسلحة النارية والذخيرة التي تسبب أذى لا مبرر له أو تنطوي على مخاطر لا مسوغ لها ؛

(د) تنظم مراقبة الأسلحة النارية وتخزينها وتسلمها ، بما في ذلك وضع إجراءات لضمان أن يكون الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين مسؤولين عن الأسلحة النارية والذخيرة التي تسلم لهم ؛

(هـ) تنص على تحذيرات توجه ، عند الإقتضاء ، في حالة اعتزام استخدام الأسلحة النارية ؛

(و) توفر نظاما للابلاغ ينفذه الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين كلما استخدموا الأسلحة النارية في أداء واجبهم .

حفظ الأمن والنظام في التجمعات غير المشروعة

١٢ - لما كان من حق كل فرد الاشتراك في تجمعات مشروعة وسلمية طبقا للمبادىء الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة ، ينبغي للحكومات وللهيئات التي يناط بها إنفاذ القوانين والموظفين المكلفين بإنفاذها التسليم بأنه لا يجوز استخدام القوة والأسلحة النارية إلا طبقا لما هو وارد في المبدأين ١٣ و١٤ .

١٣ - على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، عند تفريق التجمعات غير المشروعة ، انما الخالية من العنف ، أن يتجنبوا استخدام القوة ، أو ، إذا كان ذلك غير ممكن عمليا ، أن يقصروه على الحد الأدنى الضروري .

١٤ - لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يستخدموا الأسلحة النارية لتفريق التجمعات التي تتسم بالعنف إلا إذا تعذر عليهم استخدام وسائل أقل خطرا ؛ وعليهم أن يقصروا استخدامها على الحد الأدنى الضروري . ولا يجوز لهم أن يستخدموا الأسلحة النارية في هذه الحالات إلا حسب الشروط المنصوص عليها في المبدأ ٩ .

تعامل الشرطة مع الأشخاص المحتجزين أو المعتقلين

١٥ - على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ألا يستخدموا القوة في تعاملهم مع الأشخاص المحتجزين أو المعتقلين إلا عندما يتحتم عليهم ذلك لحفظ الأمن والنظام داخل المؤسسة ، أو عندما تتعرض سلامتهم الشخصية للخطر .

١٦ - على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ألا يستخدموا الأسلحة النارية في تعاملهم مع الأشخاص المحتجزين أو المعتقلين إلا للدفاع عن النفس ، أو لدفع خطر مباشر عن الآخرين يهدد بالموت أو بإحداث إصابة خطيرة ، أو عندما يتحتم عليهم ذلك لمنع فرار شخص محتجز أو معتقل يمثل الخطر المشار إليه في المبدأ ٩ .

١٧ - لا تمس المبادىء السابقة حقوق الموظفين المسؤولين عن السجون وواجباتهم ومسؤولياتهم كما هي محددة في القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء ، وبخاصة القواعد ٣٣ و٣٤ و٥٤ .

المؤهلات والتدريب وإسداء الإرشاد

١٨ - تراعي الحكومات وهيئات إنفاذ القوانين ، في اختيار جميع الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، إتباع إجراءات إنتقاء مناسبة ، وتمتعهم بالصفة الأخلاقية والنفسية والبدنية الملائمة لممارسة مهامهم بكفاءة ، وتلقيهم تدريبا مهنيا مستمرا وشاملا . وينبغي أن تجرى استعراضات دورية يُبحث فيها استمرار ملاءمتهم لأداء هذه المهام .

١٩ - تتكفل الحكومات وهيئات إنفاذ القوانين بتدريب جميع موظفي إنفاذ القوانين ، وتختبرهم وفقا لمعايير الكفاءة المهنية المناسبة في استخدام القوة . ولا يرخص بحمل الأسلحة لموظفي إنفاذ القوانين الذين يقتضي عملهم حمل السلاح إلا بعد تلقيهم تدريبا خاصا على استخدامها .

٢٠ - تولي الحكومات وهيئات إنفاذ القوانين ، في تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، اهتماما خاصا لمسائل آداب الشرطة وحقوق الإنسان . ولا سيما في عمليات التحقيق ، ولبدائل استخدام القوة والأسلحة النارية ، بما في ذلك تسوية النزاعات سلميا ، وتفهم سلوك الجماهير ، وأساليب الاقناع والتفاوض والوساطة ، والوسائل التقنية ، بهدف الحد من استخدام القوة والأسلحة النارية . وينبغي لهيئة إنفاذ القوانين أن تراجع برامجها التدريبية وإجراءاتها العملية في ضوء ما يقع من حوادث ذات طابع خاص .

٢١ - تتيح الحكومات وهيئات إنفاذ القوانين المشورة للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، الذين يواجهون حالات تستخدم فيها القوة أو الأسلحة النارية ، بشأن مسألة الضغط النفسي .

إجراءات الإبلاغ والمراجعة

٢٢ - تحدد الحكومات وهيئات إنفاذ القوانين إجراءات فعّالة للإبلاغ عن جميع الحوادث المشار إليها في المبدأين ٦ و١١(و) ، ولاستعراضها . وبالنسبة للحوادث المبلّغ عنها طبقا لهذين المبدأين ، تكفل الحكومات وهيئات إنفاذ القوانين تسهيل القيام بعملية استعراض فعّالة . وتأمين وضع تستطيع فيه السلطات الإدارية المستقلة أو سلطات النيابة المستقلة ممارسة اختصاصها القضائي في ظروف ملائمة . وفي حالات حدوث وفاة أو إصابة خطيرة أو عواقب جسيمة أخرى ، يرسل على الفور تقرير مفصل إلى السلطات المختصة المسؤولة عن الاستعراض الإداري والرقابة القضائية .

٣٣ - يتاح للأشخاص الذين يلحق بهم ضرر من استخدام القوة أو الأسلحة النارية ، أو لممثليهم القانونيين ، اتباع إجراءات مستقلة تشمل إقامة الدعاوى . وفي حالة وفاتهم ، ينطبق هذا الحكم بالتالي على مُعاليهم .

٣٤ - تضمن الحكومات وهيئات إنفاذ القوانين إلقاء المسؤولية على كبار الموظفين إذا كانوا على علم ، أو كان يتوجب عليهم أن يعلموا ، بأن الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين العاملين تحت إمرتهم يلجأون ، أو لجأوا ، إلى الاستخدام غير المشروع للقوة أو الأسلحة النارية دون أن يتخذوا كل ما في وسعهم اتخاذه من تدابير لمنع هذا الاستخدام أو وقفه أو الإبلاغ عنه .

٣٥ - تكفل الحكومات وهيئات إنفاذ القوانين عدم فرض أي عقوبات جنائية أو تأديبية على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الذين يرفضون ، إلتزاما بمدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وبهذه المبادىء الأساسية ، تنفيذ أمر استخدام القوة والأسلحة النارية ، أو الذين يبلغون عن استخدام القوة أو الأسلحة النارية من جانب موظفين آخرين .

٣٦ - لا يقبل التذرع بطاعة الرؤساء إذا كان الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين يعلمون أن أمرا باستخدام القوة أو الأسلحة النارية ، أفضى إلى وفاة شخص أو إصابته إصابة خطرة كان مخالفا للقانون بصورة واضحة ، وكانت لديهم فرصة معقولة لرفض تنفيذه . وفي كل الأحوال ، تقع المسؤولية أيضا على الرؤساء الذين يصدرون أوامر غير قانونية .

- - - - -